

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

۴

اللغة العربية

بِعْدَ الْمُطَالِبَةِ

مکتبہ جعفر شاہ

الشرايف

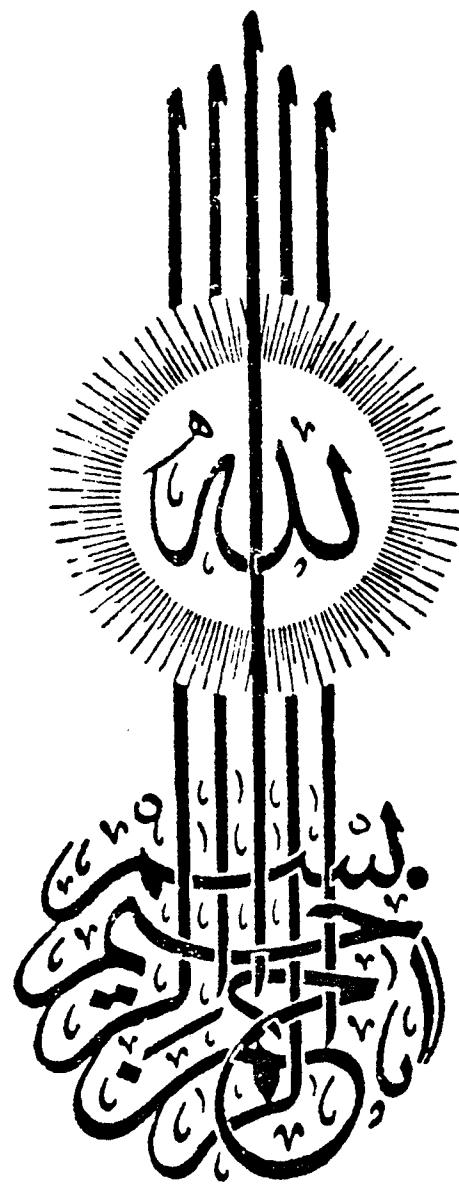
الاستاذ الدكتور احمد سالم العميري

العام الجامع

-418.9 / 18.1

1989/1988





بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : الشيخ عضيمة وجهوده النحوية .

الدرجة : ماجستير .

الطالبة : مكية جعفر شاه .

ملخص الرسالة

تناولت هذه الرسالة جهود الشيخ عضيمة اللغوية في إطار "المجالات"

التي أسهمت فيها هذه الجهود عوضاً عن العلوم التي امتدت إليها

ومن هنا وقع هذا البحث في تمهيد ، وأبواب ثلاثة ، وخاتمة .

أما التمهيد : فقد تناول أمور ثلاثة هي :

المبحث الأول : حياة الشيخ .

المبحث الثاني : ثقافته .

المبحث الثالث : آثاره العلمية .

أما الباب الأول : فقد درست فيه جهود الشيخ في الفهرسة ، وقسمته إلى

فصلين ، عرضت في أولهما للفهارس المطبوعة وفي الثاني للفهارس

المخطوطة .

وأما الباب الثاني : فقد حللت فيه جهود الشيخ في التحقيق ووقع بدوره في

فصلين أيضاً ، تناول أولهما تحقيق كتاب المقتضب للمبرد ، والثاني :

تحقيق كتاب المذكر والموئل لأبي بكر بن الأنباري .

وأما الباب الثالث : فقد تناولت فيه جهود الشيخ في التأليف وضم ثلاثة فصول

اختص أولهما بمقالات الشيخ وثانيةها بكتبه غير "دراسات لأسلوب

القرآن الكريم" وثالثتها بكتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" .

وفي الخاتمة عرضت لا هم ما توصل إليه البحث من نتائج .

عميد كلية اللغة العربية

المشرف

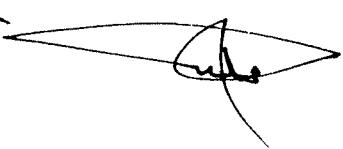
الطالبة

٢٠١٤/٣/٢٠

د/ محمد بن مريم الحارشى

د/ محسن سالم العميري

مكية جعفر شاه



١
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

.....

المقدمة

.....

الحمد لله ، والصلوة والسلام على خير خلق الله ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه .
ويعسى :

١ - موضوع البحث وأسباب اختياره :

شاء الله سبحانه وتعالى أن أتناول في هذا البحث رجلاً من خيرة علماء العربية "الشيخ محمد عبد الخالق عصيمي وجهوده اللغوية" ، والشيخ عصيمي من أعلام العلماء المعاصرين الذين أتيحت لهم حظ من النجاح كبير. وقد بدأ شهرته بين الباحثين في مجال اللغة منذ حرق كتاب المبرد العظيم "المقتضب" وكان إصدار هذه النشرة تعرضاً جيداً بالشيخ باعتباره متخصصاً في مسائل النحو والصرف ، متصلة اتصالاً وثيقاً بمصادره الأولى ، وفي طليعتها أعمال المبرد وسيبوبيه ، وما لبث الشيخ أن أصدر عقب ذلك فهرسه لكتابه ، فأكملت عقو إمامته به وحسن فنه له ثم بدأ الشيخ في إصدار كتابه الكبير : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " فهذا بين أهل العلم ذكره ، وانتشر أمره ، وحلت به من بركة القرآن ما شاء الله له أن يحل ، حتى توج عمله بجائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية .

ومن الخير أن تكون جهود الشيخ موضوع بحث وتحليل وتوسيع لا لحصوله على جائزة كبيرة ، فإن الجوائز مهما عظمت تصيب وتخطئ ، ولكن لأن جهوداً مثل جهود الشيخ جديرة بأن تبحث لذاتها ، بغية تحديد مسارها ، وإدراك مقوماتها ، وفهم جوانبها ، والتعرف إلى خصائصها ، إذ هي - في نهاية الأمر - نتاج رحلة علمية جادة منذ مراحل الطلب الباكرة ، رحلة تشجع الباحث على الاستمرار في العمل على مهما كانت قدراته متواضعة ، إذ يتمثل فيها ما يتمثل في مثيلاتها من البداوة المحدودة القيمة التي تنمو بالمتابعة والدأب واللحساح ،

والفطنة لعناصر القوة ودعها ، والبصـر بـمـواضع التـميـز وـتأـكـيدـها . ولو أـن إـنسـانـاـ قـرأـ بـحـثـ الشـيـخـ الـأـوـلـ الـذـىـ حـصـلـ بـهـ عـلـىـ "ـالـعـالـمـيـةـ مـنـ درـجـةـ أـسـتـاذـ"ـ - وـهـيـ المـعـاـبـدـةـ للـدـكـتـورـاـهـ . لاـدـرـكـ أـنـ فـيـ هـذـاـ الـبـحـثـ عـنـاصـرـ تـسـاءـلـقـ . وـهـذـهـ عـنـاصـرـ الـمـتـأـلـقـةـ هـيـ مـاـ يـتـصـلـ بـالـفـهـرـسـ فـقـدـ أـتـيـحـ لـهـ أـنـ تـضـيـفـ لـمـحـاتـجـيـدةـ وـجـادـةـ مـعـاـ . وـكـانـتـ مـعـرـفـةـ الشـيـخـ بـهـذـاـ العـنـصـرـ مـنـ عـنـاصـرـ قـوـتهـ وـحـرـمـهـ عـلـىـ دـعـهـ وـتـأـكـيدـهـ وـرـاءـ ماـ حـقـ الشـيـخـ فـيـ حـيـاتـهـ كـلـهـ مـنـ نـجـاحـ ، بـعـاـ فـيـ ذـلـكـ عـملـهـ الـكـبـيرـ : "ـرـوـاسـاتـ لـأـسـلـوبـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ"ـ .

ومن الحق القول بأن بعض المقالات قد نشرت عن الشيخ في حياته وبعد مماته منها:
 ما كتبها زميله ورفيق عمره : الأستاذ الشيخ أحمد كجيل (١)، وما كتبها غيره ، مثل:
 الأستاذ محمود محمد شاكر (٢) والدكتور عبد الله التركي (٣) ، والأستاذ محمود عبد
 الرازق عقباوي (٤) والدكتور عز الدين على السيد (٥) .

٢- المعوقات التي واجهت البحث:

قد يظن بعض الناس - وبعض الظن إثم - أن دراسة الشخصيات المعاصرة أمر يسير لا معيبة فيه ، لأن معاشر تعرفهم متواضرة بين أيدينا ، سواء من الأحياء الذين عايشوهم وعرفوهم ووقفوا على أفكارهم ، وخبروا ميلولهم واتجاهاتهم ، أو من الوثائق

(١) انظر كلمة : "المرحوم عضيمة" المنشورة في العددان الثالث عشر والرابع عشر من مجلة اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .

(٢) انظر تقديم كتاب: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" المنشور في مدرسة الجزء الأول من القسم الأول.

(٣) انظر كلماته في تقديم أقسام الكتاب السابق الاشارة اليه . وهي منشورة في الأجزاء الأولى من كل قسم .

(٤) انظر كلامه : " امام النحو والصرف " المنشورة بمجلة الازهر ، الجزء السادس ، السنة السادسة والخمسون .

^(٥) انظر مقالتيه عن كتاب الشيخ : " دراسات لأساليب القرآن " المنشورة بمجلةالتضا من الإسلامي ، السنة الثامنة والثلاثون ، الجزء الثالث ص ٢٢ - ٨٣ ، والجزء الخامس ص ٢٢ - ٧٥ .

التي تحدد بدقة ثامة مراحلهم وخطواتهم ، ولكن معايشتى هذا الموضوع طوال هذه الأعوام كشفتني أن من الصعب التي تكتفى البحث في المعاصرين ما يفوق - أحياناً - الصعب التي تصحب دراسة القدماء ، وأن هذه الصعب - في موضوعها هذا - متعددة فنها ما كان مصدره محاولة التعرف على ظروف نشأة الشيخ الأولى وملابسات هذه النشأة ، ونها ما كان مرده إلى محاولة فهم نسبخ علاقاته الاجتماعية وأثر فقدان السمع عليها ، ومنها ما كان سببه محاولة ادراك بعض خفايا تتصل بطبيعة "المساعدة" التي كان يتلقاها أثناء صياغة أعماله العلمية . لقد واجهت هذه المحاولات بشئ أقرب إلى الرفض من لديهم القدرة على كشف الحقائق وبيان الغامض منها ، وكان مجرد الاقتراب من هذه الموضوعات من المحظورات التي لا يليق البحث فيها .

بل إن هيئة علمية كبرى ، كهيئة جائزة الملك فيصل العالمية رفضت باصرار أن تمدنى بصورة من التقارير العلمية التي كتبت عن كتاب الشيخ الذى حظى بالجائزة .

بيد أن هذه الصعب لم تدفعنى إلى اليأس ، بل كافحت باصرار ودأب للحصول على ما يتطلبه البحث من معلومات ، واستكمال ما يتطلبه من بيانات ، وجمع ما يفيده من كتابات ، وقمت فى هذا المجال بعدد من الرحلات داخل المملكة وخارجها ، إلى الرياض والقاهرة وحلوان . وفي الرياض حاولت الحصول على ما نشر للشيخ وعنه في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية وغيرها . وقد حققت في ذلك قدرًا من النجاح ، إذ أمكنني بالفعل الحصول على ما نشر للشيخ ، أما ما كتب عنه - سوى مقالة الشيخ كحيل - فلم أتمكن من الحصول عليه .^(١)

(١) أخص بالذكر التقارير المودعة في أمانة جائزة الملك فيصل العالمية .

وأما في القاهرة وحلوان فقد جمعت ما أمكن الوصول إليه من أعمال للشيخ ، ومعلومات عنه ، ووثائق تتصل به ، وكان ذلك من خلال ثلاث رحلات متتابعة ، قمت بها على نفقتي الخاصة ، وتحريت في كل منها القيام بعده من الزيارات لمن اتصلوا بالشيخ أو تعرفوا اليه أو عملوا معه ، وكذلك زيارات الهيئات التي اتصل بها الشيخ أو عمل فيها ، وقد ضمت في مجموعها المكتبات العامة ، كمكتبات دار الكتب المصرية ، وكلية اللغة العربية بالازهر ، وادارة الازهر ، وجامعة القاهرة ، ومركز الرسائل الجامعية في جامعة عين شمس ، والمجمع اللغوي . وغيرها .

وقد حققت هذه الزيارات فوائد جلى ، فقد حصلت على نسخ من كافة أعمال الشيخ العلمية المطبوعة وصورة من عدد كبير من أعماله المخطوطة ، كما وفقت في الحصول على صور من الوثائق التي تتصل ب حياته الاجتماعية والوظيفية . ويشهد الله مدى العناء الذي تحملته في سبيل هذا كله ، وما بذل فيه من وقت وطاقة ومال ، أحتبسها جميعا عند الله ، فعمدته خير الجزاء .

٣ - خطبة البحث :

قد كان من الطبيعي أن ترب المادة العلمية التي تركها الشيخ في نطاق علوم التحليل اللغوي ، بدءاً من الأصوات وانتهاء بالتركيب ، بمعنى أن تعدد بحث مستقلة – في صورة أبواب أو فصول – لجهوده في مجالات : الأصوات ، والبنية ، والدلالة والتركيب . ولكن من خلال معايشة نتاج الشيخ لفترة طويلة ، وتأمله بدقة كبيرة تبين لي وللأستاذ المشرف أن في اتباع مثل هذا الترتيب محاذير شتى في طليعتها أمران :

الأول : تزويق النتاج العلمي للشيخ نفسه ، لأن هذا النتاج – بطبيعته – مشابك المستويات بصورة يصبح معها وضع كل مستوى منها بمعزل عن الآخر مشوها لخصائصه ، مزيفاً لسماته .

والثاني : تغيير الجهد على الذى يمثله هذا النتاج ، فان أهم ما فيه ليس "الآراء الخاصة" ، لأن هذه الآراء محددة فيه الى حد الندرة ، وانما أهم ما يمثله هذا النتاج هو الاتصال المباشر بالتراث ، وتقيمه ، وتوظيف هذا الاتصال في صنع فهارس محددة تيسره وتذلل صعابه ، وصياغة أعمال علمية تقوم - في جوهرها - على هذه الفهارس و تستند اليها .

ولهذا كله آثرت أن يتم تناول جهود الشيخ اللغوية في اطار "المجالات" التي أسممت فيها هذه الجهود ، عوضا عن العلوم التي امتدت اليها ، ومن هنا وقع هذا البحث في تمهيد ، وأبواب ثلاثة ، وخاتمة :

أما التمهيد : فقد خصصته لتناول أمور ثلاثة ، هي :

- ١ - حياة الشيخ .
- ٢ - ثقافة .
- ٣ - آثاره العلمية .

وأما الباب الأول : فقد درست فيه جهود الشيخ في الفهرسة ، وقد قسمته الى فصلين ، عرضت في أولهما للفهارس المطبوعة ، وفي الثاني للفهارس المخطوطة .

وأما الباب الثاني : فقد حللت فيه جهود الشيخ في التحقيق ووقع بدوره في فصلين أيضا ، تناول أولهما تحقيق كتاب المقتضب للبيهري ، والثانى تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى .

وأما الباب الثالث : فقد تناول جهود الشيخ في التأليف ، وضم ثلاثة فصول ، اختص أولها بمقالات الشيخ ، وثانية بكتبه غير "دراسات لا سلوب القرآن الكريم" وثالثها بكتاب

ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ وكان وضع هذا الكتاب في فصل مستقل آخذا بعدد من الاعتبارات التي لم يكن بد من مراعاتها وقد بينتها في موضعها .

وفي الخاتمة : عرضت لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

x

x

x

وبعد ، فإن هذا البحث وما حبته مدینان بالشكر خالصا والثناء صادقا لكل من أسمهم في تذليل معايبه ، وتبسيير شعابه ، وفي طليعة هؤلاء : الأستاذ الشيخ / أحمد كحيل ، زميل الشيخ الأثير ورفيق عمره الكبير . وأسرة الشيخ عضيمة : زوجه ، وأولاده ، وزملاء الشيخ وتلاميذه ، وعلى رأسهم الدكتور / محمد أبو موسى رئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية بالأزهر ، والمسؤولين في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ومكتبة الأمير منصور ، وكلية اللغة العربية في الأزهر ، وادارته العامة ، والجمعية اللغوية بالقاهرة ، والمكتبات العامة بها وأخيرا المسؤولين في جامعة أم القرى ، وفي كلية اللغة العربية بخاصة .

وليس من نافلة القول أن أقر أن هذا البحث ما كان ليصل إلى غايته إلا بفضل الله سبحانه وتعالى ، ثم بفضل ما حباني به من توفيق حين اختار لي الأستاذين : الدكتور : "علي أبو العكارم" ، والدكتور : "محسن الغميري" ، للإشراف على هذا البحث فقد منحاني من رحابة الصدر ، وطول الصبر ، وسعة الفكر ، أما سدد خطاي وثبتت قواي ، جزاهما الله عندي ، وعن العلم خير الجزاء .

والحمد لله أولا وأخيرا .

مكية جفر شاه

التمهيد

- ١- حياة الشیخ
- ٢- ثقافتہ
- ٣- آثاره العلمیة

أولاً : حياة الشاعر

١ - اسے فرمائیں :

۲ - مولده و نشأت:

ولد الشيخ بقرية (خبطة) - بفتح الخاء المعجمة وتشديد الباء
الموحدة وفتح الطاء المهملة - وهي قرية صغيرة من قرى محافظة
كفر الشيخ حاليا - وكانت اذ ذاك (حين ولد) من أعمال مديرية
الغربية ، كما كانت تخلو تماما من المدارس والمنشآت الحكومية المختلفة
وذلك الاٌهلية أيضا .

وتاريخ ميلاد الشيخ رسبيا (١٩١٠/١/١٥) - الخامس عشر من
يناير عام الف وتسعمائه وعشرة للميلاد ولكن ينبغي أن نضع في الاعتبار
أنه قد جرت العادة في الريف المصري الا يسجل المولود فور ولادته
بل ينتظر مدة قد تصر أو تطول حسب الظروف الخاصة بكل حالة.
وفقاً لذلك فإن ثمة فترة زمنية تفصل بين مولد الشيخ الحقيقى وتاريخ
ولادته الرسمى ، وهي فترة بالرغم من القطع بها فإنه يتغدر لدينا
تحديد لها .

نشأ الشيخ في أسرة ريفية شأنها شأن كثير من الأسر في الريف المصري . فكان أبوه مزارطاً مستوراً الحال يملك قطعة أرض يزرعها ، ومسكناً

يقيم فيه هو وأبناءه الثلاثة ، وأكبرهم الشيخ نفسه ، يليه اثنان ، ذكر وأنثى ، وكان الرجل يحفظ بعض قصار السور من القرآن الكريم ، وقد حرص على أن يصل ابنه الأكبر (محمد) بالعلم ، فأرسله إلى (كتاب) بقرية مجاورة ، هي قرية (الشين) ، فحفظ القرآن ، وتعلم القراءة والكتابة وبهادئ الحساب . بذلك أهل للالتحاق بالمعهد الديني بطنطا وهو في الثانية عشرة من عمره عام ١٩٢٢ م .

كانت الدراسة في المعهد آنذاك تسع سنوات ، أربع منها للمرحلة الابتدائية وخمس للمرحلة الثانوية ، بيد أن الشيخ - لذاته ودائه - استطاع أن يقطع المرحلة الابتدائية في ثلاث سنوات ، فاختصر منها سنة كاملة ، بذلك حصل على شهادته الابتدائية في عام ١٩٢٥ م ثم على شهادته الثانوية في عام ١٩٣٠ م . وفي هذا العام انتقل إلى القاهرة والتحق بكلية اللغة العربية ، وتخرج فيها عام ١٩٣٤ م .

وفي عام ١٩٣٥ رشحته الكلية ضمن خمسة من خريجيها للدراسة بقسم الدراسات العليا الذي أنشأه آنذاك تحت اسم "تخصص الأستاذية" واستمرت دراسته به خمس سنوات ، إذ حصل على هذا التخصص سنة ١٩٤٠ م وكان موضوع بحثه فيه "المشتراك في كلام العرب" ، ثم التحق بتخصص المادة ، وحصل فيه على درجة الأستاذية - المعادلة لدرجة الدكتوراه - عام ١٩٤٣ م .

٣ - حياة الاجتماعية ودرجاته الوظيفي :

عين الشيخ مدرسا بكلية اللغة العربية عقب نجاحه في تخصص المادة في ١٠/٢٧/١٩٤٣ في الدرجة السادسة المالية ، واستمر مدرساً بكلية حتى تطبيق قانون تطوير الازهر الصادر سنة ١٩٦٢ م^(١) فرقى إلى درجة استاذ مساعد تطبيقاً لهبدأ الأقدمية المطلقة ودون اعتبار لأى إنتاج على ، ثم رقى إلى درجة أستاذ في ١٠/١١/١٩٦٤ م . وقد

(١) في خلال المدة التي قضتها الشيخ مدرساً بكلية رقى مالياً إلى الدرجة الخامسة في ١٩٤٨/٨/٢٤ ثم إلى الرابعة في ١٩٥٢ ثم إلى الثالثة في ٦٠٨٨ ثم إلى الثانية في ٦/٢٨/١٩٦٤ م .

استمر الشيخ يشغل رسمياً وظيفته هذه حتى تقدم بطلب تسوية معاشه في ١٠/١٢٤/١٩٤١م قبل بلوغه سن الـ٦٠ الرسمى الى المعاش بعام واحد.

وفي خلال هذه الفترة الطويلة شهدت حياة الشيخ تحولات اجتماعية متعددة ، فقد سافر في اعارة الى السعودية سنة ١٩٤٦م ، استمرت ست سنوات ، عمل فيها مدرساً في المعهد العلمي السعودي بمكة المكرمة .

وخلال مدة هذه الاعارة - في صيف ١٩٤٨ - اقتنى بزوجته السيدة "سماح السيد عبد الرحمن الخولي" من "الأميرية" من ضواحي القاهرة ، وصاحب زوجه معه حين عاد الى مكة ، حيث أتيحت له فيها ولداً وينتا ، ثم تتبع بقية الأولاد في القاهرة .

للشيخ ثمانية أولاد ، هم على الترتيب :-

- ١ - صفي الدين ولد في مكة في ١٣/١١/١٩٤٩ - وهو خريج تجارة القاهرة
- ٢ - صفية ولدت في مكة في ٢٦/٤/١٩٥٢ - وهي خريجة طب القاهرة
- ٣ - سوسن ولدت في القاهرة في ١٤/١٠/٥٣ - وهي خريجة هندسة القاهرة
- ٤ - محمد أيمن ولد " في ٢١/٣/١٩٥٥ - وهو خريج طب القاهرة
- ٥ - سعاد ولدت " ٢٠٠٢/٢/١٩٥٦ - وهي خريجة صيدلة القاهرة .
- ٦ - محمد المعتز بالله ولد " ٢٨/٨/١٩٥٧ - وهو خريج طب القاهرة
- ٧ - آيات ولدت " ١٨/٩/١٩٦٠ - وهو خريج طب أسنان القاهرة .
- ٨ - هناء ولدت " ١٣/٣/١٩٦٣ - وهي طالبة بطب القاهرة .

وكان اعارة الشيخ الثانية الى ليبيا ، وقد استمرت نحو سنتين – من ١٩٦٨ الى ١٩٧٠ – عمل الشيخ فيها بكلية اللغة العربية في البيضاء ، ويبدو أن شدة صعابها واجهها أكثر منها عدم تجديد اعاراته اليها .

أما إعارة الشيخ الثالثة ، والأخيرة ، فكانت الى جامعة الأئمّة محمد بن سعيد الإسلامية ، اذ عمل ضمن هيئة الإشراف في قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بدءاً من ١٣٩٢/٨/١١هـ (الموافق ١٩٧٢م) حتى وافته المنية في إجازة الربيع في القاهرة في ١٤٠٤/٤/٩هـ (الموافق ١٩٨٤/١/١٢م) .

عقب اعارة الشيخ الـ٥ إلى السعودية اشتري قطعة أرض فسيحة بحلوان ، وقد بني بعد ذلك على جزء منها مبنى يتكون من عدة طوابق كل طابق مكون من شقتين صغيرتين ، وخص كل واحد من أولاده بشقة ذكورة وإناث دون تمييز . وفي هذا المبنى يقع سكن الشيخ في الطابق الأول منه ، وبهمني منه وصف مكتبه ، فقد خصص لها حجرة متوسطة الحجم ، تبلغ مساحتها نحو اتنى عشرة متراً مربعاً ، ضمت بين جنباتها مكتبين كبيرتين وأخرى صغيرة ، تحف جميعاً بمكتب صغير هو الذي كان يستعمله الشيخ في حياته ، وبالإضافة إلى ذلك يوجد دولاًب حائط ، وتضم المكتبات دولاًب الحائط كتب الشيخ وفهارسه غير المنشورة ومسوداته كتبه المنشورة ، وبخاصة مسودات كتابه العظيم : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " ، والملحوظة البارزة عدم وجود تنظيم لمحفوبيات المكتبة مما يسبب للباحث عناً حقيقياً ، لكن ذلك لا يمنع أن يكون الشيخ - رحمة الله - كان قد أشرف موضع كتبه وفهارسه ، ولم يكن بحاجة إلى مراعاة ضوابط تنظيمية لشئ منها .

أما باقي الأرض فقد أقيم عليها – بعد ذلك بفترة طويلة نسبياً – مستشفى خاص يعمل فيه أولاد الشيخ ، ويسفيدون فيه بخبرة أساتذتهم ، ولم يفتح هذا المستشفى رسمياً إلا بعد وفاته .

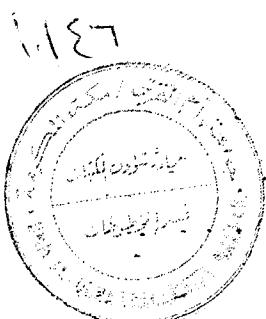
٤) - صفاتي الجسمية والنفسيّة :

كان الشيخ في شبابه أبيض اللون أقرب الى الطول ، مثلي الجسم
في وجهه شئ من الاستدارة ، وحين تقدم به السن تغوص ظهره بعشر
الشـ وانحنى جالساً وماشياً ، وأصيب بحرث في القلب وأجريت له بحسبـ
عملية دقيقة ، كما أصيـ بصره بضعف شديد وأصيـ بالصمـ .

بيهـد أن أهم صفات الشيخ الجسيمة إصـابـتها الصـممـ في وقت مـبـكرـ منـ حـيـاتـهـ، وـتـشـيرـ المـعـلـومـاتـ الـقـىـ وـقـدـ عـلـيـهاـ إـلـىـ أـنـ وـالـدـتـهـ وـاحـدـ أـخـواـلـهـ كـانـ أـصـمـينـ أـيـضاـ، وـقـدـ ظـهـرـتـ بـوـاـدـرـ صـمـمـ الشـيـخـ عـقبـ اـنـتـهـائـهـ مـنـ مـرـحـلـةـ التـعـلـيمـ، فـحاـولـ التـغلـبـ عـلـيـهـ باـسـتـخـدـامـ "ـالـسـاعـاتـ"ـ، وـلـكـنـ يـسـدـوـ أـنـ استـخـدـامـهـ أـصـابـهـ بـبـعـضـ الـأـثـارـ الـجـانـبـيـةـ، وـعـقبـ زـوـاجـهــ، وـيـدـوـ أـنـهـ بـالـحـاجـ منـ زـوـجـتـهــ، فـتـكـرـ فـيـ أـجـراـءـ عـلـمـيـةـ جـراـحـيـةـ يـسـتـعـيـضـ بـهـاـ مـنـ السـاعـاتـ، فـذـهـبـ إـلـىـ أـحـدـ الـمـخـتصـينـ بـالـاسـكـدـرـيـةـ، الـذـىـ أـجـرـىـ لـهـ الـعـلـمـيـةـ بـنـجـاحـ، وـلـكـنـهـ نـجـاحـ مـؤـقـتـ، إـذـ لـمـ يـسـتـمـتـعـ بـسـمـعـهـ كـامـلاـاـ نـحـوـ شـهـرـ أوـ أـقـلـ، وـأـغـبـهـ فـقـدـانـ السـمعـ تـاماـ لـتـفـ أـصـابـ الـأـذـنـ وـعـدـمـ مـقـدرـتـهاـ عـلـىـ الـاسـتـمـاعـ السـيـ الـأـصـوـاتـ.

قد كان فقد السمع ذا أثر بالغ في نفس الشيخ ونمط سلوكه مع الناس،
فبعد أن كاف ميلاً إلى الحرج والدعاية حريصاً على الاجتماع والاختلاط،
أصبح ميلاً إلى العزلة حريصاً على الانطواء، متسمًا بالتحفظ والتحيز، حرصاً
شديد التوتر باللغة الحساسية.

وما من شك أن فقد السمع أثره المباشر في صعوبة الاتصال بين الشيخ وتلاميذه ، وقد حاول الشيخ أن يتغلب على ذلك بالاستعاضة عن الكلام المباشر بالحديث المكتوب ، فكان يطلب من تلاميذه أن يدونوا أسئلتهم واعتراضاتهم على جذادات من الورق بدلاً من القائمة شفاهة ،



وبالرغم من أن ذلك أصبح الأسلوب المتبع في تعليم الشيخ فقد ظلت بعض الصعاب قائمة في العملية التعليمية ، وظل في اللقاء على بعض العناه للطرفين .

ولا شك أن فقد السمع ، ثم ذهابه عقبه إلى مكة ، كان وراء توجهه إلى القرآن الكريم ، وعكوفه عليه ، وهكذا شاء الله له أن يوجهه إلى حيث أفاد واستفاد ، فكان التفكير في كتابه العظيم : " دراسات لاًسلوب القرآن الكريم " .

٥ - هوايته :

كان للشيخ هواية تبدو بعيدة تماماً عما عرف به من الاهتمام بالعلم والبحث ، وهي مقدرة على العمل نجارة يصنع بعض ما يحتاجه في منزله من قطع خشبية ، ولقد رأيت له في مكتبه بعض أعماله التي صنعها ، وهي أعمال لا تخلو من ذوق وبراعة .

هل تعلم الشيخ التجارة على يد نجار محترف ؟ لم أجده اجابته واضحة عن هذا السؤال ، بل تشير بعض المعلومات التي وقفت عليها إلى أنه قد تعلم التجارة بنفسه ، أى أنه لم يجلس إلى نجار محترف ولم يأخذ عنه ، وإن كان ذلك لا يمنع أنه ربما تأمل واحداً وهو يقوم بعمله وأاحتفظ في ذاكرته بخبرته ، ثم استعان بخياله في إثبات ما يحتاج إليه صنع قطعة خشبية ينتفع بها في المنزل ، وإذا صنع ذلك فإنه يكون لهذه الهواية دلالة عقلية تغوص ما فيه و ظاهراً من قدرة يدوية .

٦ - وفاته :

لم يكن من عادة الشيخ منذ عِيل بالملكة في الفترة الأخيرة أن يقضى لجازة الربيع في مصر ، ولكنه في سنة ٤٠٤ هـ قرر أن يخالف مادته وأن يقضى بضعة أيام مع أولاده في القاهرة ، وحين وصل وزوجه إلى مطار القاهرة كان في استقبالهما ابنهما " محمد المعتز بالله " وقد جلس الشيخ في المقعد الأمامي

في السيارة ودارت الزوجة والابن بوضع الحقائب فيها حين أقبلت سيارة كبيرة فاصطدمت بسيارتهم ، ولم تلحق بهم إصابات بيد أن الشيئ أصيب بالاغماء ، وقد وعيه ، فنقل الى مستشفى قريب ، ولكنه ظل مغى عليه الى أن انتقل الى رحمة الله بعد نحو ثمان وأربعين ساعة فـ

١٤٠٤/٤/٩ الموافق ١٢/١/١٩٨٤

رحمة الله رحمة واسعة .

ثانياً : ثقافة

.....

يمكن أن نعرض لثقافة الشيخ من زاويتين مميزتين :

أولاً : الثقافة الرسمية ، وهي تلك التي حصل عليها من خلال متابعة البرامج التعليمية التي التحق بها ، وهي - بصفة عامة - ثقافة أزهرية تقليدية، تتمثل في استيعاب المبادئ الأساسية للعلم الديني والعربي ، واللهم بقدر من العلوم الحديثة ، وذلك في مرحلة تعليميه ما قبل الجامعي ، ثم تخصص في العلوم العربية بعامة من لغة وبلاغة وأدب ، بالإضافة إلى بعض العلوم المساعدة كال التاريخ ، وذلك في كلية اللغة العربية ، وأخيراً تخصصاً دقيقاً في علم اللغة وحدها ، وهي التي تابع فيها دراسته العليا ، وحصل فيها على درجة العلمية المعادلة لدرجة الدكتوراه .

والثانية : الثقافة الشخصية ، وتعنى بها ما حصله الشيخ خلال حياته مدفوعاً إليه بالتلطع الشخصي والاجتهاد الذاتي ، ولن يكن فيها أسير برنامج تعليمي محدد مفروض عليه بحكم انخوائه تحت لواء الطلب ، ولعل هذا الجانب أهم ما يميز الشيخ عن غيره ، لأن الجانب الأول وهو الثقافة الرسمية جانب يتسم بالعموم ، فقد تلقاه مع الشيخ آلاف من الطلاب ، ولكن الجانب الثاني هو الذي جعله - دونهم - بهذا القدر من التميز والتأثير .

وأهم ما يكشف عن ثقافة الشيخ الشخصية - أو ذات الطابع الشخصي - أمران :

الأول : مختارات نثرية وشعرية ضممتها مكتبه الخاصة في حلوان ، ويصدر في إطارها بعض مقالاته . وبخاصة مقالة عن الأخفاف ابن قيس .

والثاني : الْأَعْمَالُ الْعُلْمِيَّةُ وَالْمَصْنَفَاتُ الَّتِي قَدِمَهَا لِلْمَكْتَبَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَهَذِهِ فِي جُوهرِهَا – وَانْ كَانَتْ ذَاتِ اِتَّصَالٍ وَثِيقٍ بِتِقَافَتِهِ الرَّسِمِيَّةِ ، فَانْهَا ذَاتِ دَلَالَةٍ شَخْصِيَّةٍ لَا سَبِيلٍ إِلَى اِغْفَالِهَا •

وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ يَكْشُفُ – كَمَا سَيَتَبَيَّنُ بِوُجُوهٍ مِنَ النَّمَادِجِ الَّتِي سَنَقَدَهَا – عَنْ اهْتِمَامٍ قَوِيًّا بِالْأُسْلُوبِ ، وَعِنْاهُ بِالْغَةِ بِهِ ، وَحَرَعَ عَلَى اخْتِيَارِ النَّمَادِجِ الْلُّغُوِيَّةِ الرَّفِيعَةِ الَّتِي تَسْعُ الْكَاتِبَ أَوَّلَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الْمَوَاقِفِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالَّتِي تَهْدِي فِي تَعْدِدِهَا وَشَمْوَلِهَا إِلَى مُنْحِنِ صَاحِبِهَا الْقَدْرَةِ عَلَى الْبَرَاعَةِ الْلُّغُوِيَّةِ وَالْأُسْلُوبِيَّةِ فِي مَعَالِجَتِهِ التَّعْبِيرِيَّةِ لِمُخْتَلِفِ جُوانِبِ الْحَيَاةِ الْيَوْمِيَّةِ ، وَالْأَحَاطَةِ بِصُورٍ مِنْتَدِدَةٍ مِنَ الْعَبَارَاتِ الْمُعَبِّرَةِ عَنْ مُخْتَلِفِ الشَّيْءَاتِ عَرَفَ الْإِنْسَانِيَّةَ •

وَالْأَمْرُ الثَّانِي يَدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى اهْتِمَامٍ عَظِيمٍ بِالْمَصَادِرِ التَّرَاثِيَّةِ وَحَرَعَ شَدِيدًا عَلَى الْإِتَّصَالِ الْمَاهِرِ بِهَا ، وَانْصَارَفَ كَاملًا إِلَى الْعِيشِ فِي رَحَابِهَا ، وَمُعاِيشَةِ مُشَكَّلَاتِهَا ، وَمِحَاوَلَةِ تَيسِيرِ سُبُلِ الْإِتَّصَالِ بِهَا ، وَالْأَفَادَةِ مِنْهَا ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كُلُّهُ – فِيمَا نَظَنَّ – فِي حَاجَةِ إِلَى تَأْكِيدٍ أَوْ تَوْضِيحٍ ، لَاَنَّ جَمِيعَ أَعْمَالِ الشَّيْخِ الْعُلْمِيِّ تَعْبِرُ عَنْهُ وَتَتَسَمُّ بِهِ ، وَلَا يَمْكُنُ أَنْ يَشَدَّ مِنْهَا عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الْعَامِ شَيْئًا ، حَتَّى نَظَرَاتِهِ الْنَّقْدِيَّةِ الَّتِي تَتَأْوِلُ فِيهَا بَعْضُ الْأَعْمَالِ الْمُعَاصرَةِ – وَهُنَّ فِي جَمِيلِهَا قَلِيلَةٌ – فَانْهَا بِدُورِهَا تَصُدُّ عَنْ نَظَرَةِ تَرَاثِيَّةٍ ذَاتِ كَلْفٍ بِالْقَدِيمِ ، وَحَرَصَ عَلَيْهِ ، وَأَيْسَانَ بِهِ ، وَيَقِينَ بِكَفاِيَتِهِ وَجَدَ وَاهٍ (١) •

وَسَنَحاوْلُ – فِي مَا يَأْتِي مِنْ صَفَحَاتٍ – أَنْ نُعرِّفَ لِهَا أَسْمَيْنَا بِالتِّقَافَةِ الْخَصْصِيَّةِ ، أَذْ إِنَّهَا – كَمَا أَسْلَفَنَا – الَّتِي مَيَّزَ الشَّيْخُ وَمَنَحَتْهُ سَمَاتَ الْفَكْرِيَّةِ وَالْأُسْلُوبِيَّةِ • وَسَنَتَّصِرُ فِي تَتَأْوِلَنَا لَهَا عَلَى عَرْضِ "الْمُخْتَارَاتِ" الَّتِي آثَرَهَا الشَّيْخُ ، وَالَّتِي تَضَمَّنَتْ مَكْتِبَتَهُ فِي حَلْمَوَانَ ، لَاَنَّ بَقِيَّةَ أَعْمَالِهِ الْعُلْمِيَّةِ سَتَكُونُ – بِعِنْدِ اللَّهِ – ذَاتَ بَحْثٍ فِي مَوَاضِعِهَا فِي هَذِهِ الْدَّرَاسَةِ •

المُخْتَارَاتُ الشَّعْرِيَّةُ وَالنَّثْرِيَّةُ :

أولاً : صُفَّ طَامِ :

تَضُمُّ هَذِهِ الْمُخْتَارَاتِ خَمْسَ مَجْمُوعَاتٍ ، تَقْعُدُ فِي مَجْمُوعَهَا فِي نَحْوِ

(١) انظر عرضنا لبحث الشيـخ "النحوين التجـيد والتـقـليـد" في الفصل الأول من الباب الثالث من هذه الرسـالة هـ ٠٢٣٢

ثلاثمائة صفحة ، منها ما هو مدون في كراسات، ومنها ما دون في بطاقة،
ومنها ما شاع فيه الشعر ومنها ما شاع فيه النثر . ومنها ما صدره
الشيخ بذكر محتوياته في شكل فهرس يحدد موضوعاته ومنها ما خلا من هذا
التصوير والتحديد .

ثانياً : تحليل :

١ - تتسع هذه المختارات فتشمل " حكماً " و " أملاً " و " أقوالاً شائعة " و " عبارات مقتبسة " .

٢ - تدور هذه المختارات حول موضوعات كثيرة ، منها ما تأوله
اقتباس واحد ، شعر أو نثر ، ومنها ما حرص الشيخ على ذكر
اقتباسات متعددة فيه . وأهم ما دارت حوله المقتبسات من موضوعات
يتمثل فيما يأتي :-

ـ الجزء	ـ المرأة	ـ القناعة	ـ بر الوالدين
ـ التدبر	ـ المهنة	ـ القوة	ـ حسن المعاملة
ـ الوعيد	ـ الوع	ـ القرب	ـ الحرص
ـ الجمال الحسن	ـ الذكاء	ـ التواضع	ـ التهديد
ـ الكذب	ـ البشامة	ـ الجفاء	ـ البلادة
ـ صعوبة المثال	ـ الصداقة	ـ الشباب	ـ المودة
ـ سهولة المثال	ـ كرم العنصر	ـ صدق الفراسة	ـ حفظ السر
ـ الخوف من الناس	ـ الفتنة	ـ الحرب	ـ الرياح
ـ الشاعرية	ـ اليأس	ـ الأمل	ـ الثناء
ـ الخطيب	ـ جودة الانشاء	ـ الخطابة	ـ الفصاحة
ـ العفة	ـ القناعة	ـ الزهد	ـ الصبر

٣ - تكررت بعض المقتبسات في أكثر من موضع من المختارات ، كما
تكررت بعض الموضوعات في أكثر من موضع منها وإن اختلفت
مقتبساتها .

٤ - لا تمثل المقتبسات في مجموعها وجهة نظر واحدة ، بمعنى أنها

تعبر عن مواقف فكرية ونفسية مختلفة ، فنها مثلاً اقتباسات تعبّر عن الدعوة إلى تقدير الجمال الحس والاعجاب به ، وأخرى تعبّر عن أهماله والتغور منه ، وتفسير هذا – فيما نتصور – لغوى لا نفس ، بمعنى أن الشيّخ كان يحرص على تسمية مقدراته اللغوية على التعبير في مختلف الموضوعات والاتجاهات .

٥ - لم يسجل الشيّخ مصادر مقتبساته الشعرية والنشرية ، بينما المتأمل يستطيع أن يرد كثيراً منها إلى الكتب التي يشيع فيها هذا اللون في تراثنا العربي ، مثل : العقد الفريد ، وعيون الأخبار ، وكامل البيرد ، وزهر الأداب ، وأمالى القالى ، وبالبيان والتبيين ، وهي المصادر الأساسية التي اعتمد عليها الشيّخ اعتماداً مطلقاً في مقالته عن الأحنف بن قيس . ونستطيع أن نضيف إليها مجلة "الرسالة" التي كان يصدرها الاستاذ / أحد حسن الزيات . فقد كانت – لعناتها بالأسلوب الرفيع – مصدراً من المصادر التي "اقتبس" منها الشيّخ بعض العبارات الواردة في المختارات

ثالثاً : نماذج :

- ١ - من الحكم والأمثال النثرية :
- اذا سمعت الرجل يقول فيه من الخير ما ليس فيه فلا تأمن
أن يقول فيك من الشر ما ليس فيك .
- من لم يكن ذرياً أكله الذئاب .
- سوء الظن عصمة .
- قد يكون اليأس إدراكاً اذا كان الطمع هلاكاً .
- أشرف الفن ترك المنى . من أطاك الأمل أساء العمل .
- الفن في الغربة وطن والقبر في الوطن غربة .
- يوماً كان الدواء داء والداء دواء .
- صدر العاقل صندوق سره .
- من كثراً أديبه كثرة شرفه وإن كان وضيعاً ، وبعد صيته وإن كان بخاماً ، وساد وإن كان غريباً ، وكثرت الحاجة إليه وإن كان فقيراً .

- أَفْضَلُ الْمَرْأَةِ اسْتِبْقاءُ الرَّجُلِ مَا وَجْهَهُ .

٢ - من الحكم الشعرية :

فكيف به والشيب في الرأس شاعر
 فعمرك أيام تعد قلاء
 ففي التأدب مما فاته خلف
 فصدر الذي يستودع السر أضيق
 من كان يألفهم في المنزل الخشن
 زجاج ولكن لا يعاد له سبك
 وكل ثوب اذا مارث ينخلع
 ولا الصبابي الا من يعانيها
 فكن حجرا من ياجع الصخر جل جدا
 من صنعة الله لا من صنعة البشر
 هو وابتها كانت على الناس أهونها
 حكم الصواب اذا أتي من ناقص
 ما خط قيمته هوان الغائب
 كحدة السيف لا تغنى عن البطل
 فتهون غير شماتة العساد

- دما أقبح التفريط في زمن الصبا
 - ترجل من الدنيا بزاد من التقى
 - اذا الفتى فاته يحمله
 - اذا ضاق صدر المرأة عن سر نفسه
 - إن الكرام اذا مايسروا ذكريسروا
 تحطمنا الا أيام حتى كاننا
 إن الحياة لثوب سوف نخلعه
 لا يعرف الحب الا من يكابده
 اذا أنت لم تعشق ولم تدر ما الهوى
 ان الماجدة من كانت محاسنها
 اذا أنت لم تعرف لنفسك حقها
 لا تحقرن الرأي وهو موافق
 كالدرب وهو أجل شئ يقتضى
 عقل الفتى ليس يعني عن مشاورة
 كل المصائب قد تمر على الفتى

٣ - مختارات نثرية :

= في وصف النساء :
 - النساء أقدر بين الانسان على صبغ وجوههن بما يرون من ألوان الوجدان .
 - اياب وشاوره النساء ، فان رأيهن أفن ، وعزمهن الى وهن ، واكف
 عليهن أبعاصارهن بحجابك ايهاهن ، فان شدة الحجاب أبقى عليهن
 وليس خروجهن أشد من ادخالك من لا يوثق به عليهن .

ان استطعت الا لا يعرفن غيرك فافعل .
 تملك المرأة من أمرها ما تتجاوز به نفسها .

= في وصف بليد :

- ضغيف الادراك ، بطيء الحس ، سقيم الفهم ، بليد الفكر ، همست القلب ، صلد الذهن ، خامد الفطنة ، قاعد الهمة ، رخو القرحة .

= في الوصف بالشاعرية :

- شاعر ثر القرحة ، فياض الشاعرية ، قوى العارضة ، فسيح الباع ، رحيب المجال ، سمح القرحة .

اذا أفاض في كلامه ملك ألغة القلوب ، ورد شارد الاْهواه ، وقام زين الغوسن .

- ينسج من قصائده اثواباً مختلفة الاْثمان ، متوعة الطول والقصر ، يبيعها لكل من تقدم لشرائها .

- رشيق اللفظ ، منق العبارات ، منضد اللفظ ، منجم الكلام ، رائق الاْسلوب ، لطيف التخييل .

- أدب ليس للبحر عدقه ، ولا للسباق تأله .

- أسلوب يهز العاطفة ، ويشير الوجدان .

= في انعدام الشاعرية :

- لا ملكة عنده للنظم ، لم يركب في طبعه الشعر ، صلد الفكر ، كابس الرزند ، كهام الذهن ، متخلف الطبع ، ناضب القرحة ، مهلهل النسج مختل النظم .

= في المودة :

- المودة بينهم راسية القواعد ، ثابتة الوطائد ، وثيقة العلائق ، محكمة العرى .

- ودت أسباب المودة بينهم ، وضفت قواعدها ، وتضعضعت دعائهما وانحلت عراها ، ورثت حالها .

= في الحرب :

- خذوا للحرب أهبتها وأعدوا لها عدتها ، فقد شب لظاها وعلا سناها ، واستشعروا الصبر فإنه أدعى للنصر .

- وضعت الحرب اوزارها ، وأطفأ الله نارها ، وسكن اوارها .

٤- مختارات شعرية :

= في الفقر :

والناس تفرق دونه الا ببابا
ويرى العداوة لا يرى أسبابا
خضعت لديه وحركت أذنابا
نبحت عليه وكسرت أنبياء

يُيشى الفقير وكل شيء ضده
وتراه بغيرها وليس بذنوب
حتى الكلاب اذا رأت ذا شرورة
واذا رأت يوما فقيرا عابرا

= في البخل :

خوفا على نفسي من المأكول
وممن قتلت قتلت بالمقتول
ولا البخل في مال البخيل يطيل

لا تعذلوني ان هجرت طعامه
فمن أكلت قتلت من بخله
وما الجود يفني المال قبل فناه

= في الدفاع عن الوطن (مصر)

ان صح ذلك فاسلى ثم اسلمى
لا يستجيب الى دعاء الفسوم
مقبولة الدعوات طاهرة الفسوم
ليست لانتقاها ولا للاغلام
والثواب لم يملكه غير الضيغم

هل بات يغنى أن يقال لها اسلى
يا مصر ان الله جل جلاله
اليوم السنة المدافع وحدها
الارض للاقوى على جنباته
الجو لم يملكه غير نسورة

= في الصبر

بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
فمن عنده تأتى الفوائد والبشر
قض الله أن العسر يعقبه البسّر
ولا ناصرا عند الكربة كالصبر

- عليك اذا ضاقت أمورك والتلوت
ولا تشكون الا الى الله وحده
اذا لاح عشر فما حيسرا فانه
- ولم ار مثل الشر حارس نعمة

- في الشكر :

لعة مجد أو علم مكان
قال : اشكروا لي أيها الشغلان

فلو كان يستغنى عن الشكر ما جد
لها أمر الله العباد بشكره

- في القاعدة :

وتصبح من خوف العواقب آمنا
ضمنا ولا ترضي بربك ضامنا
فليس لمخلوق اليه سبيل
وان عز أنصار وجل قبييل
خللت ولو أن السماك دليل

- أطلب رزق الله من عنده غيره
وترضي بصراف وان كان مشركا
- اذا لم يعنك الله فيما تريده
وان هو لم ينصرك لم تلق ناصرا
وان هو لم يرشدك في كل مسلك

- في الكرم :

لا بارك الله بعد العرض في المال
ولست للعرض ان ادرى بمحتفال

- أصون عرضي بمال لا أدنسه
أحتال للمال ان ادرى فاكتسبه

- في الحب :

أحب الى قلبي يعني من اهلى

- ومن بيئات الحب أن كان أهلها

- في البلافة :

اذا ما أخطأ الحسن البيان
له وجه وليس له لسان

- وما حسن الرجال لهم بحسن
لهم بالمعز عيها أن تراه

ثالثاً : آثاره العلمية

.....

للشيخ آثار علمية متعددة ، من الممكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات : ما يتصل بالفهارس التي صنفها ، وما يتصل بالكتب التي حققها ، وما يتصل بالمؤلفات التي صنفها ، وسنعرض فيما يأتى قائمة كاملة لهذه الآثار في ضوء هذا التقسيم :

أولاً : في مجال الفهرسة :

١ - فهارس منشورة :

- ١ - فهارس كتاب "المقتضب" للماهورد .^(١)
- ب - " " "سيويه " .^(٢)
- ج - " " مسائل التحويق في كتاب معانى القرآن للفراء .^(٣)

٢ - فهارس مخطوطة اطلعت عليها في مكتبه بحلوان :

- ١ - فهرس "خزانة الأدب" للبغدادي
- ب - " " الروض الأنف " للسهيلي
- ج - " " الكامل " للماهورد " وشرحه "المواهب الفتحية" للمرصفى.
- د - " " البحر المحيط " لأبن حيان .
- ه - " " حماسة " البحترى .
- و - " " مسائل نحوية ، ويتضمن نقولاً نصية من عدد من المصادر تتناول مسائل نحوية متفرقة هي :

- مسائل "التمييز"
- " العدد "
- " المنادي "
- " الاستفادة "
- " النسبة "

(١) وهي ملحقة بتحقيقه لكتابه الذي نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، وما نقل بالتصوير عن هذه النشرة .

(٢) وهي مطبوعة في مجلد ضخم نشره الشيخ على حسابه الخاص وطبع بمطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

(٣) وهي منشور قبمجلة كلية اللغة العربية ضمن العدد ١٤-١٣ الصادرين في مجلد واحد ١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ

- مسائل "الترخييم"
- "الاختصاص"
- "التحذير"
- "الاغراء"

ز - فهرس "مقدمة مسائل نحوية" وهو فهرس يتضمن تحديد بعض مواضع المسائل النحوية والصرفية في عدد من المصادر، هي :

- "البرهان" للزركشى
- "الاتنان" للسيوطى
- "اعجاز القرآن للباقلانى
- "اعجاز القرآن" للرافعى
- "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة
- "التبیان" للعکری
- "مقدمة"

والمسائل التي تضمنتها هذه الفهرسات تتصل بمواضيعات :

- المتن
- التغليب
- الجمع
- التعريف والتكيير
- الضمائر
- العلم
- الأسماء الموصولة
- "كان" وآخواتها
- "كاد" وآخواتها
- "إن" وآخواتها
- "ظن" وآخواتها
- "التضمين"
- الاستثناء
- النساء
- عطف النسق

- البدل .
- التذكير والتأنيث .
- الحذف .

٧ - فهارس أشار الشيخ فيما نشره الى صنعه لها ، ولكن لم أغير
عليها و على من اطلع عليها وهي :

- ١ - فهارس " المخصص " لابن سيد . (١)
- ب - " " الخصائص " لابن جنى . (٢)
- ج - " " مغن اللبيب " لابن هشام . (٣)
- د - " " الاشباه والنثار " للسيوطى . (٤)
- ه - " " شرح المفصل " لابن يعيش . (٥)
- و - " " شرح الكافية " للرضى . (٦)
- ز - " " نتائج الفكر " للسهيلى . (٧)
- ح - " " الامالى الشجرية " لابن الشجوري . (٨)
- ط - " " مجال العثعلب . (٩)
- ى - " " الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب " لابن السيد . (١٠)
- ك - " " شرح أدب الكتاب " للجوالقى . (١١)
- ل - " " البرهان " للزرκشى .

(١) ذكره في مقدمة كتابه : فهارس كتاب سيبويه .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) " "

(٦) " "

(٧) " "

(٨) المصدر نفسه ، وانظر في تحقيق اسم الكتاب مقدمة الدكتور محمد ابراهيم البنا
 التي صدر بها تحقيق له .

(٩) ذكره في مقدمة كتاب : فهارس كتاب سيبويه .

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) " "

(١٢) " "

- م - فهارس "بدائل الفوائد" لابن القيم .^(١)
ن - "ألفباء" للبلوي .^(٢)
ص - "اصلاح المنطق" لابن السكيت .^(٣)

ع - "اعجاز القرآن" للرافعى .^(٤)
ف - "التبیان" للعکری .^(٥)

ثانياً: في مجال التحقيق :

- ا - كتاب "المقتضب" لأبي العباس الويرد
ب - "المذكر والمؤنث" لابن الأنباري .

ثالثاً: في مجال التأليف :

١ - المقالات :

تقسم مقالات الشيخ الى مجموعتين :

الاولى - تقول نصيحة من كتبه الثلاثة : "دراسات لا سلوب القرآن
الكريم" وتحقيقه للمقتضب ، وفهارسه سيبويه .

والثانية - مقالات متعددة ، لا أصل لها في كتبه المنشورة ، وتضم
المجموعة الاولى المقالات الآتية :

-
- (١) انظر كتابه : "فهارس سيبويه" ، المقدمة ، ص ٤ .
(٢) الم الدر السابق .
(٣) المصدر نفسه والصفحة .
(٤) المصدر نفسه والصفحة .
(٥) المصدر نفسه والصفحة .

- ١ - " دراسات لا سلوب القرآن الكريم " . (١)
- ب - " نظرات في أبنية القرآن الكريم " . (٢)
- ج - " مع أساليب القرآن الكريم " . (٣)
- د - " لمحات عن دراسة (السين) و (سوف) في القرآن الكريم " . (٤)
- ه - " لمحات عن دراسة (العدد) في القرآن الكريم " . (٥)
- و - " أسلوب (الاستئناف) في القرآن الكريم " . (٦)
- ز - " تجربتي مع تحقيق التراث " . (٧)
- ح - " تجربتي مع كتاب سيبويه " . (٨)

وتضم المجموعة الثانية المقالات الآتية :

- ١ - " حول كتاب (الرد على النهاة) لابن مضاء القرطبي . (٩)
- ب - " النحو بين التجديد والتقليد " . (١٠)

- (١) نشرت هذه المقالة في العدد الخامس من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الصادر في ١٣٩٥هـ الموافق ١٩٧٥م، وهي منقوله من الجزء الأول من الكتاب " دراسات لا سلوب القرآن الكريم " من ص ٨١ إلى ١٠٠ .
- (٢) نشرت هذه المقالة في العدد الثامن من المجلة السابقة الصادرة في ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٨م، وهي منقوله من الجزء الأول من القسم الثاني من كتاب " دراسات ٠٠٠ " من ص ٥ - ٥٤ .
- (٣) نشرت هذه المقالة في العدد التاسع من المجلة المذكورة الصادر في ١٣٩٩هـ الموافق ١٩٧٩م، وهي منقوله من الجزء الأول من القسم الثالث من كتاب دراسات ٠٠٠ من ص ٥ - ٢٤ .
- (٤) نشرت هذه المقالة في العدد الثالث من المجلة المذكورة الصادر في ١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٣م، وهي منقوله من الجزء الثاني من القسم الأول من كتاب " دراسات ٠٠٠ " من ص ١٧٢ - ١٨٤ .
- (٥) نشرت هذه المقالة في العدد الثاني عشر من المجلة المذكورة الصادر في ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨٢م، وهي منقوله عن الجزء الثالث من القسم الثالث من كتاب " دراسات ٠٠٠ " من ص ٢٣٥ - ٢٨٦ .
- (٦) نشرت هذه المقالة في المددتين ١٤٠١٣ - ١٤٠٤هـ الموافق ١٩٨١ - ١٩٨٤م، وهي منقوله من المجلة المذكورة الصادرتين في ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ، وهي منقوله من الجزء الأول من القسم الأول من كتاب " دراسات ٠٠٠ " من ص ١٣٦ وما بعدها .
- (٧) نشرت هذه المقالة في العدد الحادى عشر من المجلة المذكورة الصادر في ١٤٠١هـ الموافق ١٩٨١م، وهي منقوله من دراسته في صدر تحقيقه لكتاب المقتصب نشرت هذه المقالة في العدد الرابع من المجلة المذكورة الصادر في ١٣٩٤هـ ، الموافق ١٩٧٤م، باعتباره محاضرة أقيمت في الرياض بتاريخ ١١٠/١٣٩٣هـ وهي منقوله نصاً عن تصديقه لفهارسه لكتاب سيبويه من ص ٠٦ .
- (٨) نشرت بمجلة الأزهر ضمن المجلد التاسع عشر الصادر في ١٩٤٢م نشرت بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في العدد السادس الصادر في ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦م .

- ج - "أبو حيان وبحره المحيط" (١)
 د - "الأخنف بن قيس" (٢)
 ه - "الاستاذ محمود محمد شاكر: كيف عرفته" (٣)

الدكتور

- ١ - "أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية" .^(٤)

ب - "المفنون في تصريف الأفعال" .^(٥)

ج - "هادى الطريق في ذخائر التطبيق" .^(٦)

د - "اللباب من تصريف الأفعال" .^(٧)

هـ - "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" .^(٨)

و سنعرض فيما يأتى لهذه الأعمان بالدرس والتحليل «عسى أن نصل من خلالها
إلى رؤية واضحة لجهود الشيخة العلمية، وتقديم دقيق لقيمة هذه الجهود .
والله وحده التوفيق .

(١) نشرت في المجلة السابقة في العدد السابع الصادر في ١٣٩٢ هـ الموافق ١٤٢٧ م

(٢) نشرت في المجلة المذكورة في العدد العاشر الصادر في ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠ م

(٣) نشرت في الكتاب التذكاري المقدم للأستاذ شاكر بمناسبة بلوغه سن السبعين .

(٤) هذا الكتاب هو رسالة الشيخ التي حصل بها على درجة الاستاذية (المعادلة للدكتوراه) وقد نشرته عقب وفاته مكتبة الرشد بالرياض ٤٠٥ آه .

(٥) نشره الشيخ على حسابه الخاص وقد رجعت إلى طبعة الثالثة الصادرة في ١٤٢٥ هـ الموافق ١٩٥٥ م

(٦) ذكره الاستاذ محمود عبد الرازق عباوي في مقالته عن الشيخ في مجلة الأزهر (عدد جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ) وقرر أنه مطبوع في القاهرة في ١٣٨١ هـ الموافق ١٩٦٢ م . وأشار الشيخ إليه - وإن لم يذكر اسمه صراحة أو ضمنا - في مقالته: "النحر بين التجديد والتقليد" (ص ٨٨) . ولكن لم أغير على نسخة من هذا الكتاب في جميع مظانه : سواء في مكتبة الشيخ أو عند تلاميذه وأصدقائه أو في كلية اللغة العربية أو في المكتبات العامة في القاهرة أو في مكتبة الأمام محمد بن سعود الإسلامية فهوسعى أن أقرر أنه حتى الآن مفقود .

(٧) نشره الشيخ على حسابه الخاص ، وقد رجعت إلى طبعته الخامسة الصادرة في ١٣٩١ هـ الموافق ١٤٢١ م

(٨) تم نشر هذا الكتاب في الفترة بين سنتي ١٣٩٢ هـ - ١٤٠٠ هـ - ١٤٢٢ هـ - ١٩٨٠ م

البَابُ الْأُولُ

جهود الشيخ في الفهرسة

مدخل :

عن الشيخ بالفهارس غاية كبيرة منذ صدر شبابه حتى أخriات حياته، فهو يقرر صراحة في مقدمته لـ *كتاب الفهارس* ^{كتاب} سيبويه أنه أدرك منذ التحاقه بالدراسات العالية في ١٩٣٥م أهمية الفهارس، وقد صنع لذلك فهارس عديدة لما كان لديه من كتب النحو، كما صنع فهارس للمسائل النحوية في عدد آخر من الكتب في تلك الفترة المبكرة.

وقد ظلت لـ *الفهارس* أهمية كبيرة عند الشيخ حتى أخريات حياته، وذلك لأن الفهارس لديه ليست مجرد مفاتيح للمعاني كـ *كتب النحو واللغة* فحسب، بل لأنها مع ذلك سهل أساسي من سبل تطوير البحث النحوي.

وقد حرس الشيخ على أن ينشر من فهارسه مجموعة طيبة هي :

- ١ - فهارس مفصلة لـ *كتاب المقتضي* نشرها مع تحقيقه آياه.
- ٢ - فهارس للموضوعات النحوية في معانى القرآن للفراء.
- ٣ - فهارس مفصلة لـ *كتاب سيبويه* طبعة بولاق.

وظلت - بعد ذلك - مجموعة كبيرة من الفهارس التي صنعها الشيخ غير منشورة.

وسأحاول في هذا الباب أن أعرض بالتحليل والنقد لـ *الفهارس المنشورة* بحكم أن النشر في حد ذاته دليل اكتمال هذه الفهارس وصلاحتها عند الشيخ. الاًمر الذي يقبل علمياً تناولها بالتقدير والنقد. كما سأعرض بالتعريف لجملة من الفهارس غير المنشورة أتيت لـ *الاطلاع* عليها في مكتبة الشيخ الخاصة في حلوان، وذلك لأن عدم نشر هذه الفهارس يتضمن احتمال عدم اكتمالها، الاًمر الذي لا يسوغ معه التعرض لها بالنقاش.

ومن ثم فإن هذا الباب ينقسم بالضرورة إلى فصلين :

الفصل الأول : دراسة نقدية لـ *الفهارس المنشورة*.

الفصل الثاني : عرض وتعريف لـ *الفهارس غير المنشورة*

(١) علمت من الاستاذ الدكتور محمد كحيل أن من بين الفهارس التي صنعها الشيخ « *فهارس المخصص لابن سيد* » وأن هذا الفهرس قد نشره أحد المكتبات الخاصة بالرياض، وقد بذلت غاية الجهد للحصول على نسخة من هذا الفهرس فلم يتيسر لـ *ذلك*، كما لم يحفظ الشيخ في مكتبه بحلوان بنسخة منه. كذلك أصدقاؤه ومعارفه وتلاميذه لم أغير لديهم على نسخة من هذا الفهرس.

المبحث الأول

فهارس المقتضب

تشغل فهارس المقتضب التي صنعها الشيخ حيزاً كبيراً يتجاوز خمسين وثلاثة صفحة من القطع الكبير، ألحقها بالجزء الرابع من الكتاب. وقد صدر الشيخ هذه الفهارس بكلمة وضع لها عنواناً يوحى بضرورتها في بيان قيمة فهارسه، وتوضيح خصائصها، وتجلياتها أهميتها، وقد أكد فيها الشيخ أن الفهرسة الدقيقة لكتب النحو خطوة في سبيل تيسيره للمتعلمين والباحثين على المساواة، نظراً لأن النحاة قد سلكوا في كتبهم طرائق قديداً، فكان لكل كتاب منهج في التأليف مختلف، وطريقة في التبويب متميزة " ولو أن متخصصاً في النحو أراد أن يدرس موضوعاً نحوياً دراسة وافية لكلفه الرجوع إلى كتب النحو فسي جميع عصورها جهداً مضيناً، وأضعاع كثيرة من وقته في سبيل التعرف على مسائل موضوعة في هذه الكتب المختلفة المناهج "(١)

وقد قدم الشيخ بالفعل عدداً كبيراً من الفهارات الفنية المتعددة لكتاب المقتضب، وإن أقل عمل جملة من الفهارس كانت ضرورية لاستكمال الفائدة للباحثين، ومن ذلك :

- ١ - فهرس اللغات واللهجات .
- ٢ - " النماذج والاً ساليب النحوية .
- ٣ - " المصطلحات النحوية .
- ٤ - " المسائل الخلافية .
- ٥ - " فهرس النحاة واللغويين .
- ٦ - " الطوائف والجماعات .

ولو أن الشيخ صنع هذه الفهارات لحق بسرا في الاتصال بالكتاب من ناحية، ولا غفاء مما اضطر إليه أحياناً من الاضطراب من ناحية أخرى، وحسن اختياره إلى شئ من ذلك بعد قليل .

ويمكن تقسيم الفهارات التي صنعها الشيخ للمقتضب إلى مجموعتين متباينتين:

(١) ص ١ من الفهارس .

المجموعة الأولى :

فهارس ليس للشيخ فيها اضافة خاصة أو سمة مميزة ، فمهم لا تعمد و أن تكون عرضا لما في المقتضب مما يتصل بمواضيعها وفي هذا الاطار يمكن أن تسلك فهارسه الجوانب الآتية:

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - الكلمات اللغوية .
- ٣ - الأمثال والشعر .
- ٤ - الشعراً .
- ٥ - الأعلام .
- ٦ - البلدان .
- ٧ - المراجع .

فهذه الفهارس بصفة عامة لا تحتوى على شيء يشى بثقافة الشيخ النحوية . وإن تضمنت أحيانا ما يدل على دقته ، واحتاطة بالمصادر الأساسية في التراث النحوي واللغوي ، ومن ذلك ما فعله في فهرس الكلمات اللغوية حين قرر أن " فيما ذكره المبرد من الأمثلة في المقتضب كلمتين لم تذكرهما المعاجم التي بين أيدينا وهما : (ترثيم) ، و(هريع) " (١) ثم عرض للمصادر النحوية التي ورد فيها ذكر - أو لم يرد - لهاتين الكلمتين .

ولى على هذه الفهارس جملة من الملاحظات أشير إلى أهمها فيما يأتى :

- ١ - في ترتيب الآيات اتخذ مسلكا غير مفيد ، إذ رتب الآيات على حسب الكلمة الأولى من الجزء المستشهد به من الآية ، ولا صلة لذلك بمادة الكلمة وأصلها . ثم رتب الكلمات الأوائل على حسب الحرف الأول فالثاني دون تفرقة بين كون الحرف كلمة أو جزءا من كلمة ، فلم يفرق مثلا بين همزة الوصل ، وهمزة القطع ، والهمزة الأصلية .

ذلك، راعى (أ) ، وسائر الأدوات كالواو ، والفاء ، وشم ، وفي هذا الترتيب نظر ، اذ لم يخضع لترتيب الآيات في المصحف ، كما لم يراع التزام ترتيب المسائل النحوية المستشهد بالآيات فيها .

٢ - في ترتيب الكلمات النحوية لم يراع صورة الكلمة التي هي عليها ، وإنما التزم في الجموع بمراعاة صورة المفرد .

٣ - في جمعه بين الأمثل والشعر نظر، لأن شمة بونا بينهما . فالامثال نشارة غالباً الامر الذي يجعل جمعها مع الشعر في فهرس واحد عملاً غير مفهوم ، كما أنه في فهرس الشعر اكتفى بالإشارة الى موضع البيت في الكتاب دون أن يضيف الى ذلك المعلومات الضرورية كذكر الشاعر ، وتحديد البحر الذي ينتهي اليه البيت ، فإذا وضعنا في الاعتبار أنه لم يخرج الشعر عروضاً في تحقيقه للكتاب أدركنا قصور الفهرس في هذا المجال كذلك في ترتيب أنصاف الأبيات نظر ، فإنه لم يخضع لقاعدة مطردة .

٤ - في فهرس الأعلام اضطراب كبير ، ويتمثل هذا الانحراف بصورة أساسية في جوانب ثلاثة :-

أولاً: أن الشيخ قد وضع ضمن فهرس الأعلام عدداً من الأسماء التي لا تمت الى العلمية بصلة ، وحسبنا أن نمثل لذلك بما ورد في الفهرس من : (الأعلام) الآتية :-

- أهل النحو .
- بعض النحويين .
- بعض النحويين من غير البصريين .
- قوم من النحويين .
- أكثر النحويين .
- النحويون .
- النحويون البصريون .
- اللغة العجازية .

- أهل الحجاز •
- أهل التفسير •
- بعض المفسريين •
- خط المصحف •
- المفسرون •

وما نحسب أن الشيخ كان على صواب فيما صنع في هذا الجانب،
ولو أنه وضع فهرسا للطوائف والجماعات وآخر لللغات واللهجات لما
وقع في هذا الخلط الذي ليس له ما يبرره •

ثانيا: أن الشيخ قد ذكر العلم في مواضع عديدة حسب طريقة ذكره فـ
الكتاب : بالاسم ، أو بالكتيبة ، أو باللقب ، أو بالاسم مع الكتبة
أو اللقب ، أو باللقب مع الكتبة ، دون أن يلجأ لأسلوب الاحوال ،
وهي ضرورة للوقوف على الموضع المختلفة التي ورد فيها ذكر العلم
الواحد ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن كثيرا من هؤلاء الأعلام كانوا من
النحاة أدركنا إلى أي مدى مرق الشيخ مواضع ذكر العلم في أماكن
مختلفة يضطر معها الباحث إلى مطالعة الفهرس كله ، وحسبنا أن نمثل
لذلك بما يأتى :-

- ذكر الأخفش في أماكن متفرقة تحت (أعلام) مختلفة هي:-
الأخفش ، وأبو الحسن ، وأبو الحسن الأخفش •
- ذكر أبي عمر الجرجي في أماكن متفرقة على النحو التالي :-
الجرجي ، وأبو عمر ، وأبو عمر الجرمي •
- ذكر سيبويه في مكانيين مختلفين مرة بلقب سيبويه ، ومرة بلقبه
مع اسمه سيبويه عمرو بن عثمان •
- ذكر عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي في مكانيين مختلفين :
فمرة باسم: عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي ، ومرة باسم:
ابن أبي اسحاق •

- ذكر أبا عمرو بن العلاء في موضعين مختلفين :
فمرة : أبو عمرو بن العلاء وأخرى : أبو عمر

- ذكر المازني في موضعين مختلفين :
فمرة : المازني ، وأخرى : أبو عثمان المازني .

ثالثاً : ويمتد الاضطراب الى فهرس الاعلام فيصل الى الترتيب
الهجائي أيضاً وحسبنا أن نمثل في هذا المقام
بما يأتي :

١ - ذكر الشيخ "أبو الحسن" في باب "الهمزة" اعتداداً بلفظ
(أب) في حين ذكر "أبا العباس" ، و "أبا عمرو" في باب العين
مهما لفظ (أب) !!

٢ - ذكر الشيخ في باب "الهمزة" "أهل الحجاز" يليه "اللغة
الحجازية" "ليلية" "أهل التفسير" ، وجلبي ما في هذا الترتيب
من اضطراب .

- ذكر الشيخ "أبو عمر" في باب الجيم .
- ذكر الشيخ "قوم من النحوين" في باب "النون"
- ذكر الشيخ "أكثر النحوين" في باب "النون" .

وهذه كلها مجرد اشارات الى ما في هذا الفهرس من صور
الخلط والاضطراب ، التي نحسب أنه لا بد منها من اعادة صياغتها
من جديد .

٥ - في فهرس المراجع حذف بعض المعلومات الضرورية المفيدة في تحديد الطبعة التي رجع إليها في تحقيقه . كإغفاله أحياناً ذكر الطبعة أو الناشر أو سنة النشر أو مكان النشر . إلى غير ذلك من البيانات الضرورية .

*

*

*

المجموع الثاني :

فهارس تصور بشكل واضح دقة الشيخ واحتاطة بمادته ، وتوارد مقدراته في هذه المادة . وهي بذلك تتسم بطبع شخصي لا يمكن إغفال دلالته ، وهي الفهارات التي صنعها الشيخ للأمور الآتية :-

- ١ - أبواب الموضوعات النحوية .
- ٢ - الحروف والأدوات .
- ٣ - الموضوعات العامة .
- ٤ - أبواب الصرف .

وأسأ عرض يايجاز لكل فهرس من هذه الفهارات ، ليتبين ما قدمه الشيخ فيه من لمسات :-

أولاً : فهرس أبواب الموضوعات النحوية

أدرك الشيخ بوضوح أن هذا الفهرس يعد واحداً من الفهارس المهمة التي تعتبر اضافة حقيقة لنشرته لكتاب المقتضب، ولذلك حرص على أن يتحدث عنـه في تصديقه لفهارسه حديثاً يحدد خططه فيه ٠ وما التزمه في وضعه من قواعده، وما ابتعاه من غايات ، فذكر في هذا المجال ما يأتي :-

(١)

١ - أنه كان بازاء طریقتین مختلفتين في فهرسة المسائل النحوية ٠

الطريقة الأولى :

تسجيل مسائل كل باب كما وردت في الكتاب منشورة في الأجزاء الأربعـة وهذه الطريقة تكلف الباحث قراءة مسائل الكتاب كلها أثناً ثمـ بحثـ لـ مـسـأـلـةـ وـاحـدـةـ مـنـهـاـ ٠

الطريقة الثانية :

جمع المسائل المتفرقة لكل باب في الأجزاء الأربعـةـ وقد أثرـ الشـيـخـ هـذـهـ طـرـيـقـةـ وـاتـبعـهـاـ فـيـ فـهـارـسـهـ تـيسـيرـاـ عـلـىـ القـارـيـ ٠

٢ - إنـ التـزـمـ أنـ يـكـونـ أـسـلـوبـ الفـهـارـسـ دـلـيـلاـ لـكـثـيرـ مـنـ أـمـهـاتـ كـتـبـ النـحـوـ ٠

٣ - إنـ حـرـصـ عـلـىـ أـنـ يـجـعـلـ الفـهـارـسـ دـلـيـلاـ لـكـثـيرـ مـنـ أـمـهـاتـ كـتـبـ النـحـوـ ٠

٤ - إنـ تـحـرـىـ تـحـرـيـرـ الـمـسـائـلـ الـدـقـيقـةـ وـالـعـوـيـصـةـ ٠

٥ - إنـ التـزـمـ فيـ التـرـتـيبـ الـطـرـيـقـةـ الـتـيـ صـنـعـهـ اـبـنـ مـالـكـ ٠ لـشـهـرـةـ هـذـهـ طـرـيـقـةـ بـيـنـ الـمـتـأـخـرـ بـيـنـ الـمـعاـصـرـينـ ٠

وـجـلـ أـنـ النـقـطـتـيـنـ الـثـالـثـةـ وـالـرـابـعـةـ لـاـ تـصـلـانـ بـالـفـهـارـسـ مـنـ قـرـيبـ أوـ مـنـ بـعـيدـ ،ـ بـلـ هـمـاـ تـصـبـانـ عـلـىـ طـرـيـقـتـهـ فـيـ تـحـقـيقـ النـصـ ،ـ وـالـأـهـدـافـ الـتـيـ تـغـيـاهـاـ فـيـ هـذـاـ تـحـقـيقـ ،ـ وـهـوـ مـاـ سـأـعـرـضـ لـهـ فـيـ مـوـضـعـهـ اـنـ شـاءـ اللـهـ ،ـ وـلـيـسـ فـيـ فـهـارـسـ أـيـ اـشـارةـ إـلـىـ كـتـبـ النـحـوـ ،ـ وـلـاـ أـيـ تـحـرـيـرـ لـمـسـأـلـةـ مـنـ الـمـسـائـلـ ،ـ وـمـاـ كـانـ لـفـهـارـسـ أـنـ تـقـومـ بـهـذـاـ الدـورـ ،ـ فـانـهـاـ بـطـبـيـعـتـهـاـ اـنـمـاـ تـكـفـيـ بـذـكـرـ الـمـوـاضـعـ دـوـنـ تـحـدـيـدـ الـمـرـاجـعـ أـوـ تـحـرـيـرـ الـمـسـائـلـ وـالـقـضاـيـاـ ٠

(١) انظر مقدمة فهارس المقتضب .٣/٤

بقيت بعد ذلك ثلاثة نقاط يمكن اعتبارها إطاراً عاماً في عمل الشيخ
في هذا الفهرس هي :-

- جمه لسائل الكتاب المتماثلة معاً •
- التزامه وضوح العبارة وسطتها •
- أخذه بترتيب ابن مالك •

نفيض إليها رابعة ، وهي أن الشيخ قد قدم لهذا الفهرس بما يمكن
اعتباره فهرساً مجملًا لل أبواب النحوية ، ثم فصل ذلك في فهرس مستقل تحت
عنوان "أبواب النحو" وهو عمل جد مفيد ، إذ يسر للباحث العودة إلى
المواضيع التي يريد لها من الفهرس مباشرة دون أن يضطر إلى قراءته كله . بيد
أن الذي يلفت النظر هو عدم دقة العنوان الذي وضعه الشيخ للفهرس الفصل
وهو "أبواب النحو" ولو أن الشيخ قال بدلاً من ذلك (السائل النحوية)
لكان أولى من حيث دلالته على ما يحتويه الفهرس ، فتحتفق المطابقة الواجبة
بين العنوان والموضوع .

- وليس لدى ملاحظات على النقطة الأولى من النقاط التي ذكرها
الشيخ ، كما أنه ليس في وسعي أن أتسوّف عند النقطة الثانية التي
قرر فيها التزامه في الفهرس بوضوح العبارة وسطتها ، لأن مثل هذا
التقرير مسألة أقرب إلى أن تكون نسبية منها إلى أن تكون تقريراً موضوعياً

- يبقى بعد ذلك ما فرره الشيخ صراحة من ترتيب فهرس الموضوعات ترتيب
ابن مالك ، "شهرته" : المعرفة والمعنى ، والتكررة والمعرفة ، والمرفوئات
والمنصوبات ، وال مجرورات ، والتواضع ، واعراب الفعل ثم أبواب الصرف .^(١)

وهي دعوى تصدق في معظم الموضوعات والمسائله ولكن لا مناص من
القول بأن الشيخ - مع ذلك - قد خالف ابن مالك في عدد من الموضوعات
وتمثلت مخالفته له في جوانب ثلاثة :-^(٢)

(١) انظر مقدمة الفهارس في الجزء الرابع من ٣

(٢) سنجعل مجال المقارنة محصوراً في الألفية باعتبارها صاحبة الفضل في انتشار الترتيب
على حسب العامل الذي توصل إليه ابن مالك ونشأت نسبته إليه بين متأخرى
النهاة .

- ١ - المخالفة في وضع المسائل في غير الموضع التي وردت فيها هذه ابن مالك .
- ٢ - المخالفة باغفال ما نص عليه ابن مالك .
- ٣ - المخالفة بعقد أبواب لم ينص عليها ابن مالك .

و سنشير بأجمال إلى صور هذه المخالفات فيما يأتي :-

أولاً : المخالفة في الموضع بالتقديم والتأخير .
خالف الشيخ ابن مالك في الموضوعات الآتية :-

١ - في المقدمات : اذ أخر المعرّب عن المبني على عكس ابن مالك الذي
قدمه عليه .

٢ - في ترتيب المعيّرات ذكرها الشيخ على النحو الآتي :-

- المثنى .
- جم المذكر السالم .
- جم المؤنث السالم .
- الأسماء الستة .

و أغلب بقية المعرّب بعلامات فرعية ، في حين رتبها ابن مالك على النحو
التالي :-

- الأسماء الستة .
- المثنى .
- جم المذكر السالم .
- جم المؤنث السالم .
- السنون من الصرف .
- الأفعال الخمسة .
- الأسماء المعتلة .
- الأفعال المعتلة .

٣- في المضادات :

أ - قدم "التاء" على "تعدى الفعل ولزومه" في حين أخره ابن مالك .

ب - قدم "التحذير والاغراء" و "الاختصاص" "والمعنى المطلق" فذكرها عقب "تعدى الفعل ولزومه" في حين أخرها ابن مالك الى ما بعد "النداء" وما أحق به .

ج - قدم "العدد" فذكره بعد "التبييز" في حين أخره ابن مالك الى ما قبل باب "الحكاية" وهي آخر موضوعات النحو عده .

د - قدم "النداء" وما يتصل به من أبواب : "الاسماء الملازمية للنداء" ، و "الندية" ، و "الترخيص" ، و "الاستفائية" على "المجرورات" في حين أخرها ابن مالك الى ما بعد "التوابع" .

ه - في الابواب المتصلة بالنداء قدم "النسبة" و "الترخيص" على "الاستفائية" في حين أخرهما ابن مالك عنها .

و - آخر باب "نحو التوكيد" الى ما بعد باب "ما لا ينصرف" في حين قدمه ابن مالك عليه .

ز - قدم بحث "التأييث" على "اعراب الافعال" في حين ذكره ابن مالك بعد "الحكاية" باعتباره موضوعا من موضوعات الصرف .

ثانيا : المخالفة باختصار ما نص عليه ابن مالك ، وتمثل لذلك بما يأتي :-

١- أغلل في المقدمات من المعرب بعلامات فرعية .

- المنوع من الصرف .
- الافعال الخمسة .
- الاسماء المعتلة .
- الافعال المعتلة .

وقد ورد ذكرها في المقتضب في مواضع متفرقة .

٢ - فيما يعلم عمل الفعل ذكر عددا من "الموضوعات النحوية" ضمن (السائل) دون أن يفرد لها أبوابا مستقلة كما فعل (ابن مالك) منها :-

- • عمل الصفة المشبهة
- • التعجب
- • فعل التفضيل

ولها جميعا ذكر في المقتضى بـ

ثالثا : المخالفة بعقد أبواب لم تذكر مستقلة خذ ابن مالك ونمثل لهذا بما يأتى :-

- ١ - التغليب
- ٢ - جمع الثلاثي الساكن الوسط بالالف والتاء
- ٣ - النصب على نزع الخافض
- ٤ - الأسماء الملزمة للنداء
- ٥ - القسم
- ٦ - المصدر اليمى
- ٧ - اسم الزمان والمكان
- ٨ - الجزم في جواب الطلب

وفي ضوء هذا العرض يتضح أن الشيخ لم يلتزم التزاما دقيقا بما صنعه ابن مالك وكان عليه أن يوضح الأسباب التي حملته على أن يعدل عن ترتيب ابن مالك فيما عدل عنه من موضوعات ، ولكنه لم يشر إلى شيء من ذلك

كذلك لوتأملنا ما صنعه الشيخ من تقديم بعض ما أخره ابن مالك أو إغال بعض ما نص عليه فاننا نجد أن وراء كل ما صنع ابن مالك فكرة محددة هي رعاية العامل في الحركة الاعرابية الظاهرة أو المقدرة وإذا كان ثمة اختلاف التزم ابن مالك بوجهة نظر الجمهور في العامل محل الخلاف .

ثانياً : فهرس الحروف والأدوات

حروف المعانى أحد الموضوعات التي تتناولها عدد كبير من المؤلفات النحوية ، وقد سلكت هذه المؤلفات في بحثها هذا الموضوع مسالك متعددة يمكن أن نجمل أهمها في ثلاثة :-

الأول :-

الاكتفاء بتناول هذه الحروف من خلال عرض الموضوعات والمسائل دون عقد أبواب خاصة بها ، نظراً لما قد يمثله ذلك من تكرار لهذه الأدوات فى بعض الأحيان ، وهكذا يذكر المؤلف النحوى مثلاً (الا ، وغيره وسوى) في باب " الاستثناء " و (لم ، ولما) في " جواز المضارع " و (حيث ، واذ) و (اذا) في " الظروف " و (ألل) في " التعريف " وفي باب الاضافة الى غير ذلك من الأدوات التي لا يعقد لها منها مبحثاً خاصاً .

الثاني :-

عقد بعض الأبواب لبعض هذه الحروف ضمن المؤلف النحوى ، وتتفاوت الحروف الواردة في هذه الأبواب بين كلمات محددة تعدد على أصابع اليد الواحدة ، وعدد كبير منها يقدم ما يوشك أن يكون استقراء لأنواعها

الثالث :-

وضع رسائل تختصر بعض الأدوات : تحلل بنيتها ، وأساليبها ، ورودها ، وتأثيرها في الجملة وموقفها من حيث اعمالها واهمامها .

وإذا كان هذا هو شأن المؤلفات النحوية فإن للالفهارس الفنية شأنًا مختلفاً بالضرورة ، لأن الفهرس موضوع لتسهيل اتصال الباحث بالمسادة العالمية الواردة في الكتاب ، ومقتضى هذا أن يضم الفهرس كل موضع من الموضع التي ورد فيها ذكر لهذه المادة ، وإذا جاز للمؤلف أن يغفل عقد باب خاص لبعض الحروف اكتفاءً بذكر ما يتصل بها في الباب النحوي أو المسألة النحوية ، فإنه ليس من حق واسع الفهرس أن يغفل موضعًا ورد فيه ذكر للأداة أو الحرف وإن كان ذلك بصورة ثانوية ، ولا كان الفهرس عرضة لفقد بعض قيمته العملية في تسهيل الاتصال بالكتاب .

وقد عقد الشيخ فهريسا للحروف والأدوات ضمن فهارسه للمقتضب ، وكان المأمول أن يضم الفهرس الموضع التي ورد فيها ذكر الأداة كافية وأن يضم أيضًا الأدوات التي لها وجود في الكتاب كافية ولكن المتأمل لهذا الفهرس حين يطابقه بالكتاب يجد بينهما بونا ، فلم يتضمن الفهرس عدداً كبيراً من الأدوات المذكورة في الكتاب ، كما لم يتضمن مواضع الأدوات التي ذكرها كافية ، ونكتفي بالإشارة إلى الأدوات الآتية التي أغلبها الفهرس تماماً بالرغم من وجودها في الكتاب :

- ١ - "أَلْ" أو "لَام التعريف" وقد وردت في الكتاب في ٨٣/١
- ٢ - "إِذْ مَا" وقد وردت في الكتاب في ٤٦/٢
- ٣ - "أَنْ" وقد وردت في الكتاب في ٤٦/٢
- ٤ - "أَى" وقد وردت في الكتاب في ٤/٤ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٣
- ٥ - "أَيَا" وقد وردت في الكتاب في ٦/٦
- ٦ - "حَاشَا" وقد وردت في الكتاب في ٣٩١/٤
- ٧ - "خَلَا" وقد وردت في الكتاب في ٣٩١/٤
- ٨ - "حَيْثُ" وقد وردت في الكتاب في ٣/٣
- ٩ - "عَسَ" وقد وردت في الكتاب في ٢/٥٣ ، ٦٨ ، ٢٠
- ١٠ - "لَدَنْ" وقد وردت في الكتاب في ١/٥١
- ١١ - "لَيْتْ" وقد وردت في الكتاب في ٤/١٠٧ ، ١٠٨
- ١٢ - "لَيْسْ" وقد وردت في الكتاب في ٤/٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٤٠٦
- ١٣ - "نَعَمْ" وقد وردت في الكتاب في ٢/٣٣٢
- ١٤ - "هَيَا" وقد وردت في الكتاب في ٤/٢٣٥
- ١٥ - "وَا" وقد وردت في الكتاب في ٤/٢٣٣
- ١٦ - "بَا" وقد وردت في الكتاب في ٢/٣١٨ ، ٤/٢٠٢

وفضلاً عن ذلك فان في الفهرس بعض صور القصور التي تشير باجمال اليها فيما يأتي :-

أولاً : - أثر الشيخ ترتيب الأدوات في الفهرس على حسب حروف المعجم ٣٠٠٠٠ الخ
بائى " المهمزة وما بدئ بالهمزة فالباء وما بدئ بها ٠٠٠٠ الخ ٠

وهو الترتيب الذي يرجع الفضل فيه إلى " ابن فارس " ت : (٣٩٥) ،
في كتابة " الصاحب " وعليه سار " الشاعر " ت : (٤٢٩) في كتابة
" فقه اللغة وسر العربية " ومن بعده المالقي ت : (٢٠٢) في كتابة " رصف
الهانى " ثم " ابن هشام " ت : (٢٦١) في كتابة " مغني اللبيب "
وذلك عدل الشيخ عن ترتيب الأدوات على حسب بنيتها وهو الترتيب
الذى يرجع الى الرمانى ت : (٣٨٤) في كتابة " معانى الحروف " ٠

والترتيب على حسب حروف المعجم ميسور ، وكان المأمول ألا يقع في سهو
ولكن الغريب أن يقع مثل الشيخ في سهو في مثل هذا الترتيب { ومن ذلك

- ١ - " التررين " : فقد وضعه بين " من " الجاره ، ونون الوقاية ٠
- ٢ - " لا بل " : فقد وضعها بين " لعل " و " لم " ٠

ثانياً : - يلاحظ أن الشيخ حين ذكر بعض الأدوات متعددة الوظائف آثر أن
يضع لكل وظيفة منها عواناً ثم لم يرتب هذه العناوين طبقاً لأى نظام
ومن ذلك مثلاً :-

- ١ - " الواو " و " واد المعية " ٠
- ٢ - " ما " و " ما النافية " و " ما الصدرية " ٠
- ٣ - " لا النافية " و " لا " و " لا النافية " و " لا النافية للجنس "
و " لا العاملة عمل ليس ٠٠

ولا سبيل إلى أن ننهي هذه الملاحظات المجملة إلا بالاشارة
إلى العنوان الذي ذكره الشيخ لهذا الفهرس وهو " الحروف والأدوات " .

وَمَا يُبَيِّنُهُ هَذَا الْعَنْوَانُ مِنْ نَظَرٍ؟ فَمَا السُّرُّ فِي هَذَا الْعَطْفِ؟ وَهُنَّا
الْأُدُّوَاتُ قَسِيمٌ لِلْحُرُوفِ؟

إِنَّ الشَّيْخَ قَدْ ذَكَرَ كُلَّاً مِنْهُمَا فِي الْعَنْوَانِ دُونَ أَنْ يَقْدِمْ تَبَرِيرًا لِمَا
صَنَعَ . وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الْأُدُّوَاتَ مَصْطَلْحٌ كُوفِيٌّ الْأُصْلُ ، وَلَكِنَّهُ مَا لَبِثَ أَنْ شَاعَ
بَيْنَ الدَّارِسِينَ حَتَّى اسْتَقَرَ فِي تَرَاتِّنَا النَّحْوِيِّ تَحْدِيدَهُ بِأَنَّهُ : - "الْحُرُوفُ"
وَمَا شَاكِلُهَا مِنَ الْأُسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالظَّرُوفِ : (١)

فَلَوْ أَنَّ الشَّيْخَ افْتَصَرَ عَلَى ذَكْرِ الْأُدُّوَاتِ وَحْدَهَا عَنْوَانًا لِكَانَ كَافِيًّا . فَلِمْ
- إِذَا - ذَكَرَ (الْحُرُوفَ) بَعْدَهَا ؟! وَالْأُصْلُ أَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي
الْمَغَايِرَةَ ١٩

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطى ١٤٥١

ثالثاً : فهرس المسائل الصرفية

ذكر الشيخ أنه حاكي ترتيب "ابن مالك" في فهرس المسائل النحوية ،
ولكنه لم يصرح في فهرسه للمسائل الصرفية بالاصل الذي حاكاه .

وقد حاولت لذلك أن أقف على ترتيب كتب الصرف المشهورة ، فلعلني أعرف
عن هذا الطريق الأساس الذي بنى عليه الشيخ ترتيبه للأبواب الصرفية .

فعدت لتحقيق هذه الغاية إلى الكتب الآتية :-

١ - "المنهج شرح التصريف"

وهو كتاب ابن جنسى الذى تناول فيه بالشرح تصريف المازنى .
ولاحظت أنه برغم ما قد يجدون في هذا الكتاب من إسراف في التقسيم
والتبديل فإنه يمكن لمن إطار عام له يجمع أبوابه ومسائله .

فهو يبدأ أولاً بالقضايا الصرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال ، ثم
ينتقل منها إلى المباحث الصرفية الخاصة بالأفعال ، وأخيراً ينتقل إلى
المباحث الصرفية والخاصة بالأسماء . ولم يتبع الشيخ هذا الترتيب فحسب
فهرس .

٢ - التكملة لأبنى على الفارسى :

وقد ورد فيه ترتيب المسائل الصرفية على النحو الآتى :

بدأ بذكر مسائل النقاو الساكنين ثم انتقل إلى الكلمات التي تبدأ
بـ همزة الوصل ، وبعد ذلك ذكر الوقف ، ثم باب الهمزة ، ثم أبواب
الثنى فالنسب فالعدد فالتصور والمدود ، فالذكر والمؤثر ، فالالحاق ،
فالابنية . ثم انتقل إلى جميع التكسير فالتحمير ، فالصادر والأفعال
المشتبهة منها ، ونحو مشتقات الأسماء . ثم انتقل - بعد ذلك - إلى
أبواب الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة ، ثم الأفعال الرباعية ومشتقاتها ،
فالإملاء فالاعلال ثم اسم الفاعل والمفعول فابواب القلب
وأخيراً اختتم الكتاب بباحث الادغام .

وجلسى أن الكتاب لا يخضع لنسق واحد في الترتيب ، وأن أبوابه تتدخل إذ لم تميز أبواب الصرف الخاصة بالأسماء عن تلك الخاصة بالفعال ، وموازنة الترتيب في هذا الكتاب مع عزفيب الشيخ في فهرس المسائل الصرفية نجد أن الشيخ لم يتلزم .

٣ - "الوجيز في التصريف" لابن الأنباري .

بالرغم من حرص ابن الأنباري على أن يتمسكته بالإيجاز والاختصار فإنه عرض لكثير من القضايا الصرفية عرضاً متميزاً إذ بدأ بتناول بنية الأفعال والأسماء المجردة .

ثم انتقل إلى حروف الزوائد ، ومنها إلى دراسة الحذف في بنية الكلمة اسماء أو فعلاء أو مقاييس أو غير مقاييس ثم عرض للأبدال ثم وبعد ذلك فهو انتقل إلى تناول التغيير بالحركة والسكن في الفعل المضارع والمصدر وأخيراً اختتم كتابه الموجز بمسائل الأدغام . وجلى أن الشيخ لم يتبع هذا النهج في فهرسته .

٤ - "الممتع في التصريف" لابن حضور الشبيلى .

وقد رتبه صاحبه على النحو الآتى : -

أولاً: عقد باباً للحروف الزوائد .
ثانياً: عقد باباً لأبنية الأسماء ، ثم باباً لأبنية الأفعال ، ثم تناول ما يزيد من الحروف في التضعيف ، ثم باباً للتمثيل .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى حروف الأبدال ، كما ذكر أحكام حروف العلة الزوائد ، والقلب ، والحدف على غير قياس .

واختتم مباحث الكتاب بالأدغام وسائله . وواضح أيضاً أن الشيخ لم يأخذ بهذا الترتيب في فهرسته .

٥ - "هرج الطوكي في التصريف" لابن بعيش.

وقد رتب أبوابه على النحو الآتى : -
بدأ بعرض أبنية الأسماء والأفعال والحرف . ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن تصريف الأفعال المجردة والمزيدة ثم تصريف الأسماء .

وأخيراً قد يباحث لأقسام التصريف الخمسة التي ذكرها وهى : -

- حروف الزيادة والبدل .
- الحذف .
- التغيير بالحركة والسكن .
- القلب .
- الادغام .

واختتم يباحث الكتاب بمسائل التعریب . وليس لهذا الترتيب أثر فس عمل الشيخ في فهرسه .

* * *

إن أقرب كتاب إلى النظام الذي اتبعه الشيخ في فهرسه للمسائل الصرفية هو "شذا العرف في فن الصرف" للشيخ أحمد الحملاوي . إذ ابتدأ هذا الكتاب ببحث الميزان الصرفي وما يتصل به من مسائل ، ثم جمع ما يتصل بتصرف الأفعال في أبواب خاصة بها . ثم عرض لتصريف الأسماء في أبواب خاصة بها أيضاً ، وانتقل - بعد ذلك - إلى بعض الأبواب التي عرض فيها للقضايا المشتركة بين الأسماء والأفعال وهي قضايا : -

- الاعلال .
- الابدال .
- الادغام .

ومقابلاً لهذا الترتيب بترتيب المسائل الصرفية في هذا الفهرس - الذي

صنعه الشيخ - نجد بينهما قدراً كبيراً من التشابه : في الأطرار العام ، وفـى
التميـز بين تصرـيف الـأـسـماء وتصـريف الـأـفـعـال ، وفي الحرص على تـاول المـباحثـاتـ
المـشـترـكةـ بـيـنـهـماـ فيـ مـوـضـعـ خـاصـ مـتـيـزـ يـعـقـبـ مـيـاحـتـ الـأـسـماءـ وـالـأـفـعـالـ مـعـاـ دونـ
تـدـاخـلـ أوـ أـنـقطـاعـ .

ولـسـتـ أـزـعـمـ أـنـ الشـيـخـ قـدـ قـلـدـ شـذـاـ العـرـفـ تقـلـيدـاـ مـطـلـقاـ أـوـ نـقـلـ عـنـهـ
تـرـتـيـبـهـ ، وـلـكـنـ لـاـ سـيـيلـ مـعـ ذـلـكـ إـلـىـ اـغـالـ الـحـقـاقـ الـآـتـيـةـ :

١ - أـنـ كـاتـبـ شـذـاـ العـرـفـ " أـقـدـ بـعـتـرـةـ زـمـنـيةـ طـوـيـلـةـ مـنـ صـنـعـ الشـيـخـ لـفـهـرـسـ
الـمـسـائـلـ الـصـرـفـيـةـ فـيـ الـمـقـضـبـ ، اـذـ اـنـ أـوـلـ طـبـعـةـ مـنـ هـذـاـ الـكـاتـبـ صـدـرـتـ
سـنـةـ أـلـفـ وـثـلـاثـةـ وـاثـنـىـ عـشـرـةـ هـجـرـيـةـ)ـ ٠ـ فـيـ حـيـنـ صـدـرـتـ فـيـ سـارـسـ
الـمـقـضـبـ بـعـدـ ذـلـكـ بـأـكـثـرـ مـنـ سـبـعـينـ عـامـاـ ، سـنـةـ ثـمـانـ وـشـمـانـينـ وـثـلـاثـةـ
وـأـلـفـ هـجـرـيـةـ (ـ ١٣٨٨ـ)ـ ٠ـ

٢ - إـنـ مـنـ الـمـقـطـوـعـ بـهـ أـنـ الشـيـخـ " عـضـيـةـ " قـدـ وـقـعـ عـلـىـ كـاتـبـ " شـذـاـ العـرـفـ "ـ
وـاـنـ لـمـ يـصـرـحـ بـذـلـكـ قـطـ ٠ـ وـنـحـنـ لـاـ نـقـرـرـ هـذـهـ الـحـقـيقـةـ اـسـتـاجـاـ مـنـ
أـنـ الشـيـخـ عـضـيـةـ - وـهـوـ مـتـخـصـصـ فـيـ النـحـوـ وـالـصـرـفـ - لـاـ بـدـ أـنـ يـكـونـ قـدـ
اطـلـعـ عـلـىـ كـاتـبـ مـؤـلـفـ فـيـ نـطـاقـ تـخـصـصـهـ فـحـسـبـ ، وـلـكـنـ لـاـنـ الشـيـخـ
الـحـمـلـاوـيـ قـامـ فـيـ مـرـحـلـةـ مـنـ الـمـراـحـلـ بـالـتـدـرـيـسـ فـيـ كـلـيـةـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ،
وـهـيـ مـرـحـلـةـ سـابـقـةـ عـلـىـ طـلـبـ الشـيـخـ عـضـيـةـ الـعـلـمـ فـيـهـاـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـعـنـىـ
أـنـ اـتـصـالـ أـبـنـاـ هـذـهـ الـكـلـيـةـ بـالـشـيـخـ الـحـمـلـاوـيـ وـنـتـاجـهـ الـعـلـىـ ثـابـتـ
وـمـسـتـقـرـ فـيـ الـفـرـقـةـ الـتـيـ كـانـ الشـيـخـ فـيـهـاـ مـقـدـاـ بـهـاـ ٠ـ

٣ - أـنـ الشـيـخـ عـضـيـةـ لـمـ يـصـرـحـ بـالـمـصـدرـ الـذـيـ أـخـذـ مـنـ تـرـتـيـبـ الـمـسـائـلـ
الـصـرـفـيـةـ فـيـ فـهـرـسـهـ ٠ـ كـمـاـ لـمـ يـذـكـرـ أـنـ هـذـاـ تـرـتـيـبـ هـذـاـ

وـسـكـوتـ الشـيـخـ عـنـ الـأـمـرـيـنـ يـلـفـ النـظـرـ ٠ـ وـيـدـوـ أـنـهـ لـمـ يـشـأـ
أـنـ يـصـرـحـ بـسـحاـكـاتـهـ لـكـاتـبـ " شـذـاـ العـرـفـ "ـ فـيـ تـرـتـيـبـ أـبـوـابـ الـصـرـفـ،
لـمـ اـسـتـقـرـ فـيـ أـذـهـانـ الـعـلـمـاـ مـنـ اـسـتـهـانـةـ تـقـلـيدـيـةـ بـالـأـعـمـالـ الـتـعـلـيمـيـةـ
الـتـيـ يـدـرـجـ هـذـاـ الـكـاتـبـ فـيـ اـطـارـهـاـ ٠ـ

و بالرغم من أن الشيخ قد التقى - بشكل عام - مع ما صنعه الشيخ الحملاوى في كتابه "شذا العرف" فإنه قد اتخذ منحى مغايراً - في بعض الأحيان - الامر الذى يدل على أنه قد أفاد من ترتيب شذا العرف دون أن يقلده تقليداً كاملاً فـ "الاقادة نوع من حرية التصرف لا يكون مع التقليد المطلق، بيد أن ما نتج من ذلك من مخالفات فى صنع الشيخ أمر يلفت النظر، لأنها فى جملها لا تخضع لضوابط الترابط الضروري بين الموضوعات" وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتى :

أولاً : أن فهرس أبواب الصرف يخلو تماماً من مباحث عدد من الابواب الصرفية ، وبالرغم من وجودها في المقتضب وهذه الابواب هى :-

- المثنى .
- جمع المذكر السادس .
- جمع المؤنث السادس .
- جمع الثلاثي الساكن الوسط بالآلف والتاء .
- المصدر وأبنيته .
- المصدر اليهسي .
- اسم المرة .
- اسم الفاعل .
- صيغ المبالغة .
- اسم المسؤول .
- اسم التفضيل .
- اسم الزمان .
- اسم المكان .
- توکيد الفعل بالنون .
- المذكر والمؤنث .

وقد أورد الشيخ هذه الاً بواب فهرس المسائل
النحوية^(١) الْأُمْرُ الَّذِي أَدَى إِلَى التَّدَاخُلِ بَيْنِ الْفَهْرَسَيْنِ.

(١) ذكر الشيخ ما يتصل بهذه الاً بباب على النحو الآتى :

- المثنى ص ١١
- جمع المذكر السالم ص : ١٣
- جمع المؤنث السالم ص : ١٤
- جمع الثلاثي السakan الوسط بالالف والئه ص : ١٥
- المصدر وأبنيته ص : ٧٢
- المصدر الييس ص : ٨٨
- اسم المرة ص : ٨٠
- اسم الفاعل ص : ٨٠
- صين البالغة ص : ٨٢
- اسم المفعول ص : ٨٢
- اسم التفضيل ص : ٨٥
- اسم الزمان واسم المكان ص : ٨٧
- توكيد الفعل بالنون ص ١٠٣
- المذكر والمؤنث ص : ١٠٢

ثانياً : صدر الشيخ فهرس سائل تصريف الأسماء بال أبواب الآتية :

- المقصود •
- المددود •
- المنقوص •
- اسم الجنس الجمعي •
- اسم الجمع •
- جمع التكثير •

وإذا كان ثمة مسوغ لتقديم المددود على المنقوص في هذا الفهرس باعتبار أن المددود مقصور وزيادة ، فإنه ليس ثمة مسوغ لتقديم اسم الجنس الجمعي باسم الجمع على جمع التكثير .

وكان الأولى أن يتقدم جمع التكثير عليهما .

ثالثاً : رتب الشيخ عدداً من الموضوعات المشتركة بين الأسماء والفعال في القسم الآخر من فهرسه على النحو الآتي :

- تخفيف الهمزة •
- التقاء الساكين •
- الا مالة •
- الوقف •
- الا بداول •
- الابدال الشاذ •
- الا علال •

- مخارج الحروف .
- الاdagام .

واضح ان هذا الترتيب فى مجموعة يحتاج الى اعادة
نظر :

- ١ - فقد قدم الامالة والوقف على الابداى والا علال والشائع عكس ذلك .
- ٢ - كما قدم الابداى على الاعلال . ولو حدث العكس لكان أولى .
- ٣ - كذلك قدم مخارج الحروف على الاdagام ، ولو عكس لكان أولى .
- ٤ - نصل بين الامالة والاdagام بأبواب كثيرة سبق ذكرها ، ولو جمع بينهما
على التوالى لكان أفضلى ، باعتبارهما يمثلان فى مجموعهما ظواهر
لهجية قبلية .
- ٥ - ومن هذا المنطلق نفسه يصبح تخفيف الهمزة أولى به أن يتأخر
لا أن يتتصدر هذه القائمة .

*

*

*

*

رابعا : فهرس الموضوعات العامة

.....

عد الشیخ فهراً خاصاً وضع له غوان : (الموضوعات العامة)
تناول فيه بالفهرسة الموضوعات الآتية :

- ١ - العوامل .
- ٢ - ليس في كلام العرب .
- ٣ - المحدود .
- ٤ - الأسماء المعرفة التي وقعت على حرفين .
- ٥ - التقديم والتأخير والفصل .
- ٦ - الفصل بالأجنبي .
- ٧ - الضراير الشعرية .
- ٨ - الاستفنا .
- ٩ - من علم البلاغة .

وقد أحق به :

- ١ - تقسيم اللفظ إلى مشترك ، ومتزاد ، ومتابين .
- ب - معانى (وجد)
- ج - معانى (رأى)
- ٤ - المسائل التي شرحها الفارق (وقد رتبها على حسب ورودها في الكتاب وليس على حسب الأبواب) .
- ٥ - مسائل نقد المفرد لسيويه ، ورد ابن لاد عليها .
(مرتبة على حسب ورودها في الكتاب أيضاً)
- ٦ - المسائل المنسوبة للمفرد ، في المقتضب ما يعارضها .
(مرتبة على حسب ورودها في الكتاب كذلك) .

وأول ما يلفت النظر هو عدم تحديد مدلول الموضوعات العامة وكان حرياً بالشیخ أن يذكر في مطلع هذا الفهرس المقياس الذي ارتضاه للعموم ولم يذكر شيئاً شيئاً من ذلك .

وقد حاولت أن أتبين الأساس الذي بنى عليه تصويره للعلوم في هذه الموضوعات افتباراً إلى ذهني في أول الأمر أن مقياس العلوم عند الشيخ انتشار المسألة في أكثر من باب من أبواب النحو ، ولكن يتأمل ما أورده الشيخ من فهارس في موضوعاته هذه كشف لي أن هذا الاحتمال غير مطرد . كذلك خطر على بالي أن يكون المقياس عدم عقد النحاة لباب خاص بتناول كل موضوع من هذه الموضوعات . ولكنني تبيّن بعد التأمل أيضاً أن هذا الاحتمال بدوره لا يطرد في جميع الموضوعات . وهكذا يبقى مقياس العلوم في هذه الموضوعات غامضاً يحتاج إلى توضيح .

ولى على هذه الفهارس التي عدها الشيخ للموضوعات العامة بعض الملاحظات التي أجملها فيما يأتي :

أولاً : ذكر الشيخ موضوعات مماثلة لهذه الموضوعات العامة في فهرس الأبواب النحوية ، مثل :

- التغليب .
- مراعاة اللفظ والمعنى .
- المذكر والمؤنث .

ولا ندرى السر في وضع هذه الموضوعات في فهرس الأبواب النحوية مع أن الأجرد أن تكون في نطاق شبهاها من الموضوعات العامة .

ثانياً : أغلق الشيخ في فهرسته لهذه الموضوعات عدداً كبيراً مما يمكن وصفه أيضاً بالعلوم مما ورد في الكتاب من موضوعات وسائل ، ومن ذلك :-

١ - المسائل الخلافية :-

فلم يعقد الشيخ فهراً لها مع وجود عدد كبير منها في الكتاب وأهمية الفهرسة لها للباحث في علم الخلاف .

٢ - التعليقات النحوية :-

أغلق الشيخ تماماً ذكر التعليل بالرغم من أنه امتد في الكتاب على جبهة عريضة ، وشغل حيزاً كبيراً ، فهناك تعليل للأصوات

وتحليل للبنية ، وتحليل للاشتغال ، وتحليل للتركيب كذلك يوجد
تحليل للتصنيف النحوي ، وتحليل للحكم ، وتحليل للمصطلح ، والمتأصل
لهذه الأنواع من التعليلات في الكتاب يجدها تتناول الذكر كما
تناولت الحذف ، وغسر الوجود كما نفس العدم ، ونكتفي بأن نعرض
لذلك النماذج الآتية :

- تحليل مصطلح جم التصحيف ٥١ - ٦
- تحليل حركة نون الجمع ٦١
- تحليل أصلية الاسم في التكير ٣٥٠ / ٣
- تحليل كون الضمير معرفة ٢٨٠ / ٤
- تحليل اسكان واو الجماعة وتحريك نون النسوة ٢٢١ / ١
- تحليل ضرورة اشتمال جملة الصلة على عائد يرجع إلى الموصول ١٣٠ / ٣ ، ١٩ / ١
- تحليل شبه إن وآخواتها للأفعال ١٠٢ / ٤ - ١٠٨
- تحليل رفع الفاعل ونصب المفعول ٨ / ١
- تحليل رفع نائب الفاعل ٥٠ / ٤
- تحليل رجحان اعمال الأول في باب التازع ٢٢ / ٤ ، ١١٢ / ٣
- تحليل اتصال الزمان بالفعل وانقطاع المكان عنه ٢٢٥ / ٢
- تحليل بناء أمس ١٢٣ / ٣
- تحليل نصب التهيز ٣٢ / ٣ - ٣٣
- تحليل اعراب (اثنا عشر ، واثنتا عشرة) ١٦٢ / ٢
- تحليل مطابقة (عشر) في حالة التركيب ١٦٢ / ٢ - ١٦٣
- تحليل كسر عين (عشرين) ١٦٥ / ٢ - ١٦٦
- تحليل اعراب العدد المعطوف ١٦٧ / ٢
- تحليل افراد لفظ مائة ١٦٩ / ٢
- تحليل بناء المنادي المفرد على الضم ٢٠٤ / ٤ - ٢٠٥
- تحليل مصطلح البدل ٢٩٥ / ٤ ، ٢٩٩
- تحليل اختصاص لم بالمضارع ٤٦ / ١
- تحليل بناء الأسماء ١٢١ / ٣ ، ٣٠٩
- تحليل منع الاسم من الصرف ١٢١ / ٣ ، ٣٠٩

- تعليل بناء الفعل الماضي على الفتح ٢/٢ ، ٨٠/٤ ، ٨٢ - *
- تعليل بناء (من) (من) ١٢٢/٣
- تعليل عدم اعراب الافعال ٨٠/٤
- تعليل اعراب الفعل المضارع ٨١ ، ٨٠/٤ ، ٥٠٣ ، ٦١/٢
- تعليل حركة نون المتنس ٦/١
- تعليل استواء النصب والجر في التثنية والجمع ٢٤٨ ، ٧٢/١
- تعليل انتفاء النصب والجر في التثنية والجمع ٣٣١/٣

٣ - عدد الاحتمالات والتوجيهات ، وفي الكتاب مسائل كثيرة أشار
البيهقي إلى تعدد الاحتمال فيها والتوجيه لها ، ولم يقف الشيخ في
موضوعاته العامة عند شئ منها، ونمثل لذلك بما يأتي :

- تعدد الوجوه الجائزة في المسن بجمع المؤنث ٣٣١/٣ - ٣٣٣
- جواز فصل الضمير المنصوب لكان ، ووصله ٩٨/٣
- جواز فصل الضمير المنصوب بلين ٩٨/٣
- اذا كان الموصول والموصوف مغيرا عن متلهم جاز ان يكون
العائد عليه غائبا ، وجاز أن يكون متلما ١٣١/٤ - ١٣٢
- جواز مراعاة لفظ (من) ومعناها ٢٩٥/٢ ، ٢٥٢/٣
- جواز مراعاة لفظ (أى) ومعناها ٣٠٣/٢ ، ٣٠٤
- جواز مراعاة لفظ (كلا) ٢٤١/٣
- جواز مراعاة لفظ (أحد) و معانيها المحتملة ٢٥٢/٣
- في نحو (هذا أحد قائم) ٣٠٢/٤ - ٣٠٨
- الوجوه المحتملة في نحو: (هذا الرجل مقبل) ٣٢٢/٤ - ٣٢٣
- الوجوه المحتملة في قوله: (عبد الله زيد الظاهري) ١٣٣/٤ - ١٣٥
- الوجوه المحتملة في نحو: (جعلت متاعك بعضه فوق بعض) ٦٨/٤ - ٦٩

- توجيه الرفع والنصب في قولهم : (خرجمت فاذا زيد قائم وقاما)
• ٢٢٤/٣
- توجيه الجر والنصب في قولهم : (مررت برجل معه صقر صائد به غدا
وصادأ به) ١٢٢/٤ ، ٢٦١/٣
- توجيه الرفع والنصب في قولهم : (هذا رجل وجد الله منطلق
او منطلقا) ٣١٤/٤
- الوجوه الجائزة في نعت صفة (أى) ٢٦٢ ، ٢١٩ - ٢١٨/٤
- الوجوه الجائزة في المضاف الى ياء المتكلم ٢٤٢ - ٢٤٥/٤
- الوجوه الجائزة في توجيه معمولى كان اذا كانا معرفتين
• ٤٠٢ ، ٨٩/٤

٤ - الروابط :-

أقل الشيئ عرض ما يتصل بالروابط بين عناصر الجملة بالرغم
من تعرض الكتاب لها في مواضع كثيرة من بينها :

- الرابط بين الصلة والموصول في :
١١٦ ، ١١٤ ، ٩٩ ، ٩٨/٣ ، ٢٠/١ ، ١٣٠/٣ ، ١٣ ، ١٩/١
• ١٢٣
- الروابط بين المبتدأ والخبر اذا كان جملة ٢٩٥ ، ٦٢/٢
• ١١٩/٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٤/٣
- الروابط في جملة الحال ٦٥/٢ ، ٦٦ ، ١٢٥/٤
- الروابط بين الشرط والجزء ٤٩/٢ ، ٥٩ ، ١٢٨/٣
• ١٧٨

٥ - وفي الكتاب حديث طويل في مواضع مختلفة عن رتبة الكلمات في الجملة
سواء من حيث التقديم أو التأخير ، والضوابط المنظمة لذلك ، ولسم
يشر الشيئ في موضوعاته العامة إلى شيء من ذلك ، وحسبنا أن
نمثل لبعض هذه المسائل فيما يأتي :

- رتبة حروف الجزء التقديم ٦٨/٢

- رتبة (رب) التقديم ١٤٠/٤
- رتبة الظروف أن يكون بعد المفعول به ١٠٢/٤
- لا يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة ولا على ما هو منها
٠ ٢٣ ١٤/١
- لا تتقدم الصلة ولا بعضها على الموصول ١٣/١ ١٦٧/٣٦٢٣
- رتبة الفاعل التأخر عن الفعل ١٢٨/٤ ١٦/١
- لا يتقدم معمول اسم الفاعل المحلي بأجل عليه ١٤/١ ١٦٥/٤
- رتبة المعطوف التأخر عن المعطوف عليه ١٦/١
- رتبة معمول الشرط التأخر عن أداء الشرط ٢٨/٢
- رتبة معمول الجزا التأخر أيضا ٦٨/٢
- تقديم خبر المبتدأ عليه جائز عند البصريين ، منوع عند الكوفيين
١٢٢/٤
- جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ ما لم يمنع مانع ١٥٦/٤
- جواز توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين اسمها ٨٨ ٨٧/٤
- جواز توسط خبر ليس وتأخيره ٤٠٦ ١٩٤/٤
- جواز تقديم معمول خبر كان عليها ٩٩/٤ - ١٠٠

٦- النظام والترابط :

أغل الشيخ تحديد الموضع التي عرض فيها الكتاب لضوابط النظام في الجملة العربية بالرغم من وجود مسائل كثيرة تدخل في هذا النطاق . ونشير إلى بعضها فيما يأتي :

- محل الصلة من الموصول ك محل الجزء من الكلمة ، والحرف من اللفظ " ترابط الصلة والموصول " ١٣/١
- مراتب الاتصال ١٢/١

- عدم التفرقة بين الصلة والموصول ١٩٣/٣
- جواز الفصل بين الصلة والموصول بالندا ٢٩٦/٢
- عدم جواز حذف الضمير العائد المنفصل ولا المجرور ولا المرفوع ٢٠١/١ ، ٩٨/٣ ، ٢٠/١
- عدم جواز الاقتصر على المفعول الاًول في (ظن وآخواتها) ١٨٩ ، ٣٤٠/٢ ، ١١٣/٣
- عدم جواز الاقتصر على بعض مفعولات "اعلم وآخواتها" ١٢٢٨
- عدم جواز حذف الفاعل ١٩/١ ، ٦٠/٢ ، ٦٠/٣ ، ٧٦/٣ ، ١١٤ ، ١١٥
- الفصل بين الصفة والموصوف ٩٨/٤ ، ٢٥/١
- مواضع الفصل في تركيب الشرط ٢٥ ، ٢٤/٢
- الفصل بين اما او ٢٨/٣

٢- التأويل :

- أغل الشيئ فهرسة المسائل التي اعتمد فيها الكتاب على تأويل النصوص حتى تتفق مع ما أخذ به المبرد من قواعد، وكثير من المسائل الواردة في باب الحذف والتقدير والتأخير والفصل يمكن أن تدرج في هذا النطاق ونضيف إليها عددا من المسائل الأخرى التي لم يشر إليها الشيخ ومن ذلك :

- جواز قولهم (هـ الرجال) على تأويل (الرجال) لارادة معنى الجماعة فيها ١٨٦/٢
- جواز قولهم (الليلة الهلال) على تأويل العبارة على القول بحذف المضاف والتقدير (طلع الهلال) ١٣٢/٤ ، ٢٢٤/٣
- تأويل (لبيك) و (سعديك) ٢٢٦ ، ٢٢٥/٣

ولا يفوتنا في ختام هذه الدراسة لفهارس المقتضب أن نشير إلى وجود ما يسمى نعتب لاره خلط بين الصلب والهامش في عمل الفهارس . والاصل في الفهرسة أن يتم التمييز بينهما عن طريق وضع العلامة الفارقة . كنجمة أو شرطة أو نقطة أو أقواس متميزة ونحوها من العلامات الفارقة - ولكن الشيخ ألغى ذلك تماما ، وفهرس لما ذكره البرد في صلب الكتاب وما أضافه هو في تعليقه عليه وتحقيقه له ، ونكتفي بأن نعرض لذلك النهاج الآتي :

١ - الخلط بين أمثال الصلب والهامش :

ضرب الشيخ بعض الأمثل في الهامش على ما ورد في الصلب من شواهد باعتبارها واردة في المقتضب ومن ذلك :

- أسرى من قُنْد (١)
- ما كُلُّ بيضاء شَحْمَةٌ ولا سَوَادَّةَ تَزَّرَّةٌ (٢)
- أَضْرَطَّ وَأَنْتَ الْأَعْلَى (٣)

٢ - الخلط بين أعلام الصلب والهامش :

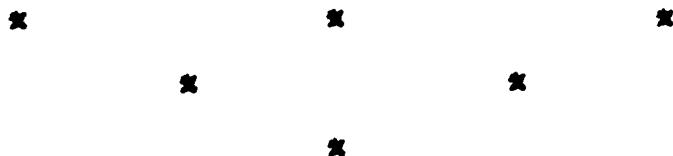
خلط بين الأعلام الواردة في الصلب والأعلام الواردة في الهامش ، ومن ذلك :

- عطيية بن غيف (٤)
- عقبيل بن علفة (٥)
- اللعين المنقري (٦)

- (١) ١٠١/٤ من المقتضب ، ص ٢٦٥ من فهرس الأمثال .
- (٢) ١٩٥/٤ " " ص ٢٦٦
- (٣) ٢٦١/٤ " " ط ٩٦٥ " "
- (٤) ٣٥٢/٢ ، ٣٢٨/٤
- (٥) ١٢٤/٢ ، ٣٢٨/٤
- (٦) ٣٢٩/٤ ، ٢٩٥/٣

- ليلي الأخيلية (١)
- القتال الكلابي (٢)
- المتمم (٣)

ولو أن الشيخ نصل بين ما ورد في الصلب وبين ما ورد في
الهامش لكان عليه أكثر وضوحاً لأن الخلط بينهما يؤدي إلى
عدم معرفة ما جاء به المؤلف ، وما أضافه المحقق .



(١) ٣٢٩/٤ ، ١١/٣
(٢) ٣٢٩ ، ٢٨٨/٤ ، ٢٤٤/٣
(٣) ٣٢٩/٤ ، ٢٢/٣ ، ٩٣/٢

البحث الثاني

فهارس كتاب سيبويه

في منة ألف وثلاثمائة وخمس وتسعين هجرية - الواقع ١٩٢٥م - أصدر الشيخ كتابه (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) وهو مجلد ضخم يقع في أكثر من تسعمائة صفحة ، صدره بقدمة تصميرة تقع في نحو ثلاث صفحات ، تحدث فيها عن الدوافع التي حدا به إلى الاهتمام بالفهارس ، وال فترة التاريخية التي صنع فيها فهارس لعدد كبير من كتب النحو واللغة ، كما تحدث في سياق ذلك عن فمهما ذكر في كتاب سيبويه . فقرر أنه صنع لهذا الكتاب فهارسا مجملا ثم فهارسا مفصلا . حوى مسائله مرتبة ترتيب أبواب النحو والصرف كما رتب شواهده باعتبار القافية .^(١)

وأضاف إلى ذلك أنه صنع فهارسا مفصلا لكتاب سيبويه على غرار فهارس المقتضب الذي أصدره من قبل .

وهذا النص على أهميته لا يحدد بدقة الفترة التاريخية التي تم فيها عمل فهارس الكتاب ، ولا المراحل التي تبع فيها صنع هذه الفهارس .

فمتى صنع الفهارس المجمل ؟ وما الصورة التي كان عليها ؟ وما علاقته بالفهارس الفصل الذي كان لدى الشيخ من قبل تحقيق المقتضب ؟ ثم ماصلة هذا الفهارس الفصل بهذه الفهارس في صورتها النهائية التي صدر بها الكتاب ؟ هل أعاد الشيخ النظر فيه أم اكتفى بالإضافة إليه ؟ ثم إلى أي مدى يمكن القول بأن الفهارس الفصل قد صنعه الشيخ في مرحلتين :

المراحل الأولى : تضمنت :

- مسائل النحو .
- مسائل الصرف .
- والشواهد الشعرية .

(١) انظر من ٣ - ٥ من فهارس سيبويه للشيخ .

والمرحلة الثانية :

أكمل بها الشيخ بقية الفهارس على نحو ما صدرت به ، وكان ذلك بعد صدور كتاب العقشب .

وإذا كان الشيخ لم يقدم لنا تاريخا دقيقا لصنع هذه الفهارس ، مكتفيا بما يمكن استنتاجه من النص السابق . فإن ذلك يعود - فيما نرجح - إلى أن صنع هذه الفهارس قد اكتمل لدى الشيخ بعد أن أنهى الاستاذ عبد السلام هارون إصدار نشرته المحققة لكتاب سيفويه ، في الفترة من سنة ١٩٦٦م إلى سنة ١٩٧٥م .

وتحمل الفهارس في العنوان عبارة " دراسة له " وهي عبارة مبهمة وموهنة ، لأن الكتاب الذي بين أيدينا ليس فيه دراسة عن سيفويه ولا عن كتابه ، اللهم إلا ما ذكره في صفحة (٣٨) في ختام ما أسماه " نظرات في مذهب سيفويه " . وسنعرض لها بعد حين - حين قال : " قصدت بهذه النظارات أن تكشف دراسة فشهرة مما " (١) ، وليس فيها على طولها دراسة بحال من الأحوال . فانها في مجموعها عبارة عن مجموعة من الملاحظات التي تشبه الانطباعات الذاتية في رؤية كتاب سيفويه ، وهي انطباعات ليست محيطة بالجزئيات ولا شاملة للعناصر ، ولا ملحة بكل الأبعاد والقضايا . وإنما تتف عن بعض المسائل التي وردت في الكتاب مسجلة غالبا من لغة الكتاب ، ونرجو أن نعرض لذلك بالتفصيل .

بـ .

(١) انظر من " ٣٨ " من الفهارس .

تصدرت فهارس الكتاب محاضرة أقيمت بالرياض قبل اصدار هذه الفهارس .
بأكثر من عامين ، وعنوان هذه المحاضرة "تجربتي مع كتاب سيفوه" .
ويبدو أن الشيخ أراد أن يبشر بها بقرب اصداره للفهارس التي كان يصدر
إنجازها في تلك الفترة ، وبموضوعات هذه المحاضرة متنوعة على النحو الآتي :

- ١ - فقرة عن التأليف النحوي قبل سيفوه .
- ٢ - فقرة عن القيمة العلمية لكتاب سيفوه .
- ٣ - فقرة عن ثناء العلماً على كتاب سيفوه .
- ٤ - فقرة بعنوان "كتاب سيفوه يمثل صورة رائعة من صور تواضع العلماً" .
- ٥ - نماذج مما في كتاب سيفوه من صورات .
- ٦ - فقرة عن اصطلاحات كتاب سيفوه .
- ٧ - فقرة عن طبعات كتاب سيفوه .

وجل أن هذه الموضوعات المتنوعة لا تقدم جديداً إلى ما هو مأثور
ومعروف في كل منها ، وحسبى أن أشير إلى أن الشيخ لم يتم باستيعاب الجزئيات
والعناصر في كل موضوع من هذه الموضوعات ، بل كان يكتفى بعرض الأفكار أو المعلومات
دون استيعاب وشمول ، ولعل فيما ذكره عن طبعات كتاب سيفوه ما يؤكد هذه
الحقيقة ، فقد أشار إلى صدور ثلاث طبعات لكتاب هن :

- ١ - طبعة باريس سنة ١٨٨١ م

- ٢ طبعة كلتسا سنة ١٨٨٢ م .
٣ طبعة القاهرة ببولاق سنة ١٣١٦ - ١٣١٨ - ١٩٠٠ - ١٨٩٨ م .
وليس هذه هي طبعات الكتاب وحدها . فلقد صدرت طبعات كثيرة أغلبها
الشيخ ، ومن هذه الطبعات ما يأتى :

Hildesheim طبعة نيويورك وقد اصدرها الناشر -
وأعيد طبعها بالأوفست .
طبعة برلين ١٣٣٦ ه -
طبعة بيروت ١٩٦٢ م .
طبعة بغداد " وهي تصير بالأوفست لطبعة بولاق ، وقد صدرت سنة
١٩٢٤ م .
وأخيراً طبعة الاستاذ " عبد السلام هارون " التي تضمنت مقدمة طويلة
تحديثها المحقق عن حياة سبويه وشيوخه ، وأقرانه وتلاميذه ، ومنظراته
وآقوال العلما" فيه ، وكتاب سبويه وبختاراته وتاريخ نشره . وخلاصة
ترجمة المقدمة الفرنسية التي كتبها المستشرق " درنېغ " مصدرها بهـا
طبعة باريس للكتاب .

* * *

انتقل الشيخ بعد ذلك الى ذكر عدد من الموضوعات المتفرقة التي لا رابط
بينها ولا نظام فيها ، وعنون لها بعبارة " نظرات في مذهب سبويه "^(١) فعلى
مدى احدى وسبعين صفحة يتناول الشيخ أشئتها متفرقات لا سبيل الى جمعها
تحت عنوان واحد ، لأن منها ما يتصل بلغة الكتاب مثل : (اسلوب الكتاب)

(١) انظر من ٦٨ - ٩٨ فهارس سبويه للشيخ .

و (الأسلوب) ^(١) و (من يعنى رسمها) ^(٢) ، و (العناوين) ^(٣) ، و (طول العنوان) ^(٤) و (خفايا العنوان) ^(٥) . و منها ما يتصل بسادة الكتاب العلمية وهذه بدورها لأنظام فيها ، ولا رابط بين جزئياتها ، ولا استيعاب لكل عناصرها :

— اذ منها ما يتصل ببعض المصطلحات مثل : (مذهبه بين الساع والقياس) ^(٦) و (القياس على الكثير) ^(٧) و (لا يقاس على القليل) ^(٨) و (لا يقاس على الشاف) ^(٩) و (مظاهر التشدد في القياس) ^(١٠) و (ساع سيفون) ^(١١) و (الساع من العرب) ^(١٢) .

— و منها ما يتصل ببعض مسائل النحو وتضليله مثل : (الاستفنا في الفمائر) ^(١٣) و (الاستفنا في باب التمجيد) ^(١٤) .

— و منها ما يتصل (ببعض مسائل الصرف) مثل : (الاستفنا في جموع الكثرة) ^(١٥) و (الاستفنا بجمع الكثرة عن جمع القلة) ^(١٦) ، (الاستفنا بجمع التصحيف عن جمع التكسير) ^(١٧) و (الاستفنا في جموع القلة) ^(١٨) ، و (الاستفنا بجمع القلة عن جموع الكثرة) ^(١٩) و (الاستفنا في باب التكسير) ^(٢٠) .

— و منها بعض مسائل تتصل بفقه اللغة مثل (النحت) ^(٢١) و (الاشتاق) ^(٢٢) و (الاتباع) ^(٢٣) و (المعرب) ^(٢٤) .

وهذا يتبيّن أن هذه المجموعة من « النظارات » ذات فائدة محددة بالرغم من أنها شغلت حيزاً كبيراً في الكتاب ، لأن الأصل في الفهرس أن يوضع في موضعه المخصص له حتى لا يمثل عبلاً على من يستعمله .

(١) انظر من ٩٢ - ٩٥ فهارس سيفون .

(٢) انظر من ٩٦ فهارس سيفون للشيخ .

(٣) انظر من ٢٩ - ٣٠ فهارس سيفون للشيخ .

(٤) انظر من ٣٠ - ٣١ " " " .

(٥) انظر من ٣١ - ٣٢ " " " .

(٦) انظر من ٣٤ " " " .

(٧) انظر من ٣٥ الفهارس .

(٨) انظر من ٣٦ - ٢٤ الفهارس نفسها .

(٩) انظر من ٢٤ - ٢٥ الفهارس .

(١٠) انظر من ٢٥ الفهارس .

(١١) انظر من ٢٦ الفهارس (١٦ ، ١٧ ، ١٩) انظر من ٢٢ - ٢٨ الفهارس .

(١٢) انظر من ٢٩ - ٢٠ الفهارس (٢٢) انظر من ٨٦ الفهارس .

(١٣) (٢٤ ، ٢٣ ، ٢١) انظر من ٩٠ الفهارس .

وهذه الموضوعات كما رأينا لا يمكن أن تجمع بحال في موضع واحد ، الأمر الذي يجعلها على هذا النحو قلقة في موضعها .

وكان أخر بالشيخ أن يوزعها على مظانها في فهارس الكتاب التي صنعها وتلك التي كان يحسن به أن يصنعها على نحو ما سنتنا له في الفقرة التالية وهكذا لابدأ — علية — الفهارس الفصلة التي وضعها الشيخ الا بغير رسائل المسائل النحوية (١٠٠) من الكتاب .

* * *

والمتأمل للفهارس التي قدمها يجد فيها ما يأتي :

- (١) ترتيب الشواهد القرآنية على حسب أوائلها .
- (٢) الشواهد .
- (٣) الأعلام والقائل التي لم تذكر لها لغات .

في هذا الوقت نفسه نجد أن الشيخ قد أغلق صنعاً عدد كبير من الفهارس البالفة الأهمية للباحث النحوي واللغوي في كتاب سيفوه وقد ترتب على اغفالها قدر كبير من الاضطراب في الفهارس التي صنعها الشيخ . اذ اضطر الى شرمسائل تتعلق الى هذه الموضوعات المختلفة التي أغلق الفهرسة لها في موضع شتى من فهارسه ، دون أن تكون وثيقة الصلة بها . وكان من الممكن أن يتتجنب هذا الخلط والاضطراب لو أنه خص كل طائفة منها بفهرس .

ومن الفهارس التي أغلق صنعاً ما يأتي :

- ١ - فهرس الظواهر الصوتية .
- ٢ - فهرس المسائل الدلالية .

(١) انظر من ٢٣٨ - ٢٦١ فهارس سيفوه للشيخ .

(٢) انظر من ٨٨١ الفهارس .

(٣) انظر من ٨٨٩ - ٨٩٣ الفهارس .

- ٣ - فهرس المصطلحات النحوية والصرفية .
- ٤ - فهرس المسائل الأخلاقية .
- ٥ - فهرس الأصول النحوية .
- ٦ - فهرس اللغوين والنحوين .
- ٧ - فهرس الطوائف والجماعات .

- ٨ - فهرس القراءات .
- ٩ - فهرس الحديث .

ان فقدان فهارس الشيخ لهذه المجموعة من الفهارس يدعو الى الحيرة ويعز عن التفسير . ان فقدان فهارس الشيخ لهذه المجموعة من الفهارس يدعو الى الحيرة ويعز على التفسير .

أما فهرس الحديث^(١) : فان الشيخ قد ألقى به ذكره ، معللاً لذلك بان سيبويه لم يستشهد بالحديث النبوي ، وأن ما ورد موافقاً لمعنى الحديث في الكتاب إنما ذكره سيبويه في سياق كونه من كلام العرب دون أن يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا كلام فيه نظر :

فإن عدم نسبة النص إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يعني نفس كونه حديثا ، فإذا كان سيبويه لا ينسب نصوصه ما ذكره من حديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن ذلك لا يعني نفس كون هذه النصوص من أحاديث النبي عليه السلام .

(١) انظر من : ٦٢٠-٦٢٧ . من فهارس كتاب سيبويه للشيخ :

ولقد أفادت بالفعل في دراستي لهذه الجزئية من مل Yi النفاذ وهارون ثم حاولت أن أضيف إلىه ما أمكنني من تخرج الأحاديث الواردة فيها بالعودة إلى مصادر التخريج المعتبرة • مثل : كتب الصحاح • والسنن • والمسانيد •
و ساعرض فيما يلى لجملة من الأحاديث التي وردت في كتاب سيبويه مع بيان تخرج كل منها :

- ١ - " ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة " (١)
- ٢ - " حي على الصلاة " (٢)
- ٣ - " لا حول ولا قوة إلا بالله " (٣)
- ٤ - " كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهود ابنه "

(١) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ، فهارس هارون ٣٢ / ٥ -

انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ٤٣٣ / ١
شواهد الحديث للتفاخ من ٥٨ ، وهاشمها .
وقد ورد هذا الحديث بروايات مختلفة في كتب الأحاديث :
انظر : المعجم الفهرس للفاظ الحديث ٣٨٠ / ٤ ، ٣٨٤ / ٤ -
وسنن ابن ماجه ٣١٢ / ١ ، ويوقف النهاة من الاحتياج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى من ٦٥ وهاشمها ، وسنن الترمذى ٢٨٩ / ٣

(٢) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٣٠٠ / ٣ ، (ط بولاق) ٥٢ / ٢ لم يجد في (فهارس هارون) ، وفهارس النفاذ ، وانظر أيضا : سنن ابن داود ٢٠٢ / ١ ، وسنن بن ماجه ٣١٢ / ١ ، والتجريد المرسيح لأحاديث الجامع الصحيح ٥٦ / ١ ، والمعجم الفهرس للفاظ الحديث ٢٨٩ / ٣ ، ويوقف النهاة من الاحتياج بالحديث من ٢٣

(٣) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٢٩٢ / ٢ ، ولم يجد في (فهارس هارون) و (فهارس النفاذ) .

انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ٣٥٢ / ١ ، والمعجم الفهرس للفاظ الحديث ٥٣٢ / ١ ، والتجريد المرسيح لأحاديث الجامع الصحيح (صحيح البخاري) ١ / ٥٦ ، ٨١٦ ، ٨٣ / ٨ ، ٩٤ / ٢ ، ٩٦ ، ١٤ / ٢ ، الصحيح لسلم

وَنَصْرَانِي . (١)

- ٥ - لَبِّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةُ لَكَ • (٢)
 - ٦ - سَبِّحْ قُدُّوسَ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ • (٣)
 - ٧ - فِيهَا وَنِعْمَتٍ • (٤)
 - ٨ - إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ أَكْلًا كَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ وَشَارِبًا كَمَا يَشْرَبُ الْعَبْدُ • (٥)
-

(١) انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٣٩٣/٢ وفهارس (هارون) ٣٢/٥

انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ٣٩٦/١

شواهد النفخ من ٥٢

وقد روى هذا الحديث بروايات مختلفة :

انظر : الجامع الصحيح للبخاري ١٢/١ ، وسنن ابن داود ٨٦/٥
موطأ مالك ١٨٦/١ ، والمعجم الفهرس للفاظ الحديث ١٨٠/٥

انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ١٢٨/٣

انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ٤٦٥/١

لم أجده في (فهارس هارون) ، (فهارس النفخ) .

انظر : التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح ١٠٦/١
والمعجم الفهرس للفاظ الحديث ٤٩٤/٦

انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٣٢٢/١ ، (وفهارس هارون) ٣٢/٥

انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ١٦٥/١ ، وفهارس سيبويه للنفخ من ٥٢

وصحى مسلم ١٢/٥ ، والمعجم الفهرس للفاظ الحديث ٢٩٥/٢

انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ١١٦/٤ ، (وفهارس هارون) ٣٢/٥

انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ٢٥٩/٢ ، ولم أجده في فهارس النفخ .

وانظر أيضًا : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٨٣/٥

والجامع الصغير في أحاديث البشير النذير لجلال الدين السيوطي ١٦٩/٢

وموقف النهاية من الاحتجاج بالحديث من ٦٨ .

انظر كتاب سيبويه (ط هارون) ٣٢/٥ ، (وفهارس هارون) ٨٠/٢

انظر كتاب سيبويه (ط بولاق) ٢٥٢/١ ، وفهارس سيبويه للنفخ من ٥٢

وقد ورد هذا الحديث بروايات مختلفة في : (جامع الأحاديث للجامع

الصغرى والجامع الكبير للإمام السيوطي) ٥٠٠/٢ ، (والذى جمع

الإسناد) / صقر أحمد عباس ، أحمد عبد الجواد .

- ٩ - " وَنَخْلُعُ وَنَتَرَكُ مَنْ يَفْجُرُكُ " (١) .
- ١٠ - " إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ عَنِ تِبْيَالِ وَقَالَ " (٢) .
- ١١ - " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْنُ مُسْلِمٌ " (٣) .

ومن هذا يتبيّن أن كتاب سيفويه يتضمّن عدداً لا يأس به من الأحاديث التي
ما كان يجمل بالشيخ أن يهمل جمعها في فهرس خاص ، ولا حجة له فيما رأه من
أن عدم نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعني نفس هذه النسبة . فان كتب
النحو واللغة – وخاصة المقدمة منها – قد شاع فيها استخدام هذه
الأسلوب ، وهو اقتباس الأحاديث دون نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

- (١) انظر كتاب سيفويه (ط هارون) ٢٤/١ ، وفهارس هارون ٥٣٢/٥
انظر كتاب سيفويه (ط بولاق) ٣٢/١ ، وفهارس سيفويه للتفاخ من ٥٨
والنهاية في غريب الحديث لابن الإثیر ٤٤/٣ .
- (٢) انظر كتاب سيفويه (ط هارون) ٢٦٨/٣ و (ط بولاق) ٣٥/٢
ولم أجده في فهارس التفاخ .
ولم أجده في كتب الأحاديث ، وقد وقت عليه في عدد من كتب النحو
التي رفعته إلى النبي صلى الله عليه وسلم منها :
 - شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٣/٤ .
 - معانى القرآن للفسرا ٤٦٨/١ . كذلك ورد في بعض المعاجم مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم منها :
 - لسان العرب لابن منظور ٥٢٣/١١ . وانظر (الاحتجاج بالحديث) لخديجة الحديث من ٦٢ .
لم أجده في المعجم التفسير للحديث ، وفي كتب غريب الحديث كذلك بحثت عنه في مسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة تخریج الالباني ولم أجده أيضاً .
- (٣) انظر كتاب سيفويه (ط هارون) ٢٣٢/٣ ، ولم أجده في فهارس هارون ايضاً . و (ط بولاق) ٢٠/٢ ، ولم أجده في فهارس التفاخ .
وانظر : موقف النحوة من الاحتجاج بالحديث / من ٦٢ .
وقد ورد في سنن ابن ماجه ٣١٦/١ .

فهرس مسائل النحو

يبدأ (فهارس سبويه) عليا بـفهرس "سائل النحو" الذي يشغل حيزاً كبيراً من الكتاب^(١).

ومثل هذا الفهرس بالإضافة إلى شقيقه - فهرس (الحرف والأدوات) - و (فهرس مسائل الصرف) - أهم الفهارس التي صنعتها الشيخ لكتاب سبويه. وفهرس مسائل النحو مرتب على نحو مارتباً، الشيخ مسائل النحو في كتاب (المقتضب) أى أن الشيخ قد رتب هذه المسائل ترتيب شروح الألفية على نحو ماض - مع المتأخر من النحو.

ولكن دراسة الفهرس توقنا على نتائج من القصور يبدو أنها نتجت عن التسرع في إصدار الكتاب.

وقد سبق أن أشرنا في تناولنا لفهارس المقتضب إلى بعض صور القصور التي فيها^(٢).

وهناك أمثلة مشابهة لما ذكرناه عن فهارس المقتضب يمكن أن تقال عن فهارس سبويه، وخاصة فهرس (سائل النحو)، ولعل الاشارة إليها تغنى عن تفصيل القول فيها. ولكن ثمة ملاحظات لا سبيل إلى إغفالها في هذا المجال، وأهم هذه الملاحظات ما يلي:

- أولاً: إدخال عدد من المسائل في غير موضعها.
- ثانياً: عدم استيعاب المسائل التي عرض لها.
- ثالثاً: تعزيق الموضوعات المتصلة بدلاً من جمعها في موضع واحد.

وسأقدم بعض الأمثلة فيما يلي:

(١) يبدأ هذا الفهرس من ص ١٠٠ - ٢٨٥ من الفهارس.

(٢) انظر ص ٤٧ - ٤٨ من هذه الرسالة.

أولاً : اقحام مسائل في غير موضعها :

ومن ذلك :

- الكلمات الثلاثية المحذوف منها حرف (١).

- والواحد مقام الجمع والعكس (٢).

- واختصاص بعض الألفاظ ببعض المواقع (٣).

فهذه المواقع الثلاثة مقحمة بين الحديث عن المعرفات والحديث
عن النكرة والمعرفة .

(١) انظر ص ١١٦ من فهرس الشيخ .

(٢) انظر ص ١١٩ من فهرس الشيخ .

(٣) انظر الصفحة نفسها السابقة من فهرس الشيخ .

ثانياً : عدم استيعاب المسائل التي عرض لها ٠٠ ومن ذلك :
انه حين تتناول العوامل - فن صدر هذا الفهرس - اقتصر على
ذكر بعضها ^(١) ، واغفل عدداً منها ومن ذلك :

- عامل التمييز وقد ورد في الكتاب في ٤٠٤/١
- عامل الحال وقد ورد في الكتاب في ٤٤/١ ، ٢٢/٢ ، ٤٤/٢ - ٨٠
- العامل في الخير ، وقد ورد في الكتاب في ٤٠٦/١
- العامل في الظرف ، وقد ورد في الكتاب في ٤٠٤/١
- العامل في المفعول المطلق ، وقد ورد في الكتاب في ٣٤/١ - ٣٥
- العامل في اسم كان وخبرها وقد ورد في الكتاب في ١٤٨/٢

كما تضمن فهرسه في العوامل ذكر بعض العلل مثل : ^(٢)

- علة بناء الأمر على السكون .
- علة بناء الماضي على الفتح .
- علة اعراب الفعل المضارع .

وهو بذلك يعرض لعدد من العلل ، ولكنه لا يستوعب كل ما ورد في الكتاب من تعليقات ، مثل :

- علة "انتها" الجر في الأفعال وقد وردت في الكتاب في ١٤/١
 - علة كسر صيغة فعالى " وقد وردت في الكتاب في ٢٢٢/٣
 - علة كسر همزة ان بعد القول " ، وقد وردت في الكتاب في ١٢٢/١
 - علة جمع ونصب جمع المؤنث المالي بالكسرة وقد وردت في ١٨/١
- وقد ذكر الأستاذ هارون في فهرسه للكتاب عدداً كبيراً من هذه التعليقات التي أغفل الشيخ ذكرها ^(٢) .

(١) ص ١٠٢ - ١٠٠ من الفهرس .

(٢) الفهارس من ١٠١ - ١٠٠ .

(٣) انظر ٣٣١/٥ فهارس هارون .

كما تضمن فهرسه هذا أيضاً بعض قواعد العمل مثل :

- ما يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء .
- إذا أهلت العرب شيئاً مثراً لم يخرج عن عمله مظهراً دون أن يستوعب جميع قواعد العمل الواردة في الكتاب ومنها مثلاً :
- × الأصل في العامل أن يتقدم على المعمول ، وقد ورد ذكر ذلك في ١٢٩/١ .

ثالثاً : تعزق الم الموضوعات المتعلقة والمتراقبة .
وحسبنا أن نمثل لذلك بما ذكره في هذا الفهرس عن التسمية .^(١)

فقد عرض لها على النحو الآتي :

- ١ - تسمية المذكر بالمؤنث .
- ٢ - التسمية بالمثلث وجمع التصحح .
- ٣ - الأسماء الأعجمية .
- ٤ - تسمية المؤنث .
- ٥ - التسمية .
- ٦ - المذكر والمؤنث .

ولست في حاجة إلى أن أبين ما في هذا العرض من تعزق وأضطراب .

(١) من ٢٦٥ - ٢٢٤ من الفهارس .

فهرس الحروف والأدوات

يشغل هذا الفهرس بدوره حيزاً لا يليق به من الكتاب كذا يشغل نحو بضع وسبعين صفحة : (من ٣٦٠ - ٢٨٢) وقد سبق أن ذكرنا عندتناولنا للفهرس المسائل لهذا الفهرس في المتنصب^(١) عدداً من التحفظات عليه والملحوظات فيه، ويمكن القول بأن هذا الفهرس في سببيه يخضع بدوره لمساقيل في نظيره، الأمر الذي يعني أن الفهرس غير دقيق لوقوع مأخذ عليه وأجمل أهمها فيما ياتى :

أولاً : اختلاف النسق في ذكر الأدوات المستعملة في عدد من الأبواب النحوية، ذلك أن الشيخ قد أحسن بأن من أبواب النحو ما يطرد فيه استخدام أدوات بعينها، وقد اختلف موقفه في مثل هذه الأبواب والأدوات، فمرة كان يكتفى بالإشارة إلى الأبواب دون أن يذكر الأدوات المستعملة فيها في فهرس الأدوات خشية التكرار، على نحو ما صنع عند ذكره باب ("الاستئناف") (٢)، وباب ("النداء") (٣).

ومرة أخرى كان يجد أن ذكر المسائل وحدها لا يفي بالغرض، فيضطر إلى ذكر الأدوات المتعلقة بهذه المسائل في الفهرس الخاص بها، ومن ذلك ما صنعه في ("ان واخواتها") (٤)، ("والظروف") (٥).

وكان على الشيخ أن يسير على نسق واحد، فاما أن يذكر كافة الأدوات في فهرسها الخاص بها، واما أن يذكرها في إطار مسائلها، أما تعریقها على هذا النحو فامر لا سبيل إلى قوله لافتقاره إلى وحدة النسق مما يتربّ عليه زيادة العبء على الباحث بدلًا من تيسيره عليه.

- (١) انظر ص : ٤٤ من هذه الرسالة
- (٢) من ١٩٢
- (٣) من ٢١٢ و ٢١٦
- (٤) من ١٥٢
- (٥) من ١٨١ و ١٨٨

ثانياً : أغلل الشيخ أغالاً كاملاً كل حديث عن الجانب الصوتي في الأدوات التي فهرس لها ، مع أن كتاب سيبويه يتضمن دراسات صوتية بالغة الأهمية . الأمر الذي يفقد الفهرس دقته في الاشارة إلى محتويات الكتاب . ومن ذلك مثلاً :

- حديث سيبويه عن البهزة من حيث المخرج والصفة ، وقد ورد في الكتاب في ٤٣٦ ، ٤٣٤ ، ٤٣٣ / ٤
- حديثه عن البا ، وقد ورد في الكتاب في ٤٣٤ ، ٤٣٣ / ٤
- حديثه عن التا ، وقد ورد في الكتاب في ٤٣٤ / ٤ ، ٤٣٤ / ٣
- حديثه عن الفا ، وقد ورد في الكتاب في ٤٣٤ ، ٤٣٣ / ٤
- حديثه عن الكاف ، وقد ورد في الكتاب في ٤٣٤ / ٤ ، ٤٣٣ / ٣
- حديثه عن اللام ، وقد ورد في الكتاب في ٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣٣ / ٤
- حديثه عن الواو ، وقد ورد في الكتاب في ٤٣٤ ، ٤٣٣ / ٤

ثالثاً : أغلل الشيخ أغالاً كاملاً عدداً كبيراً من الأدوات دون أن يكون لها ذكر في هذا الفهرس ، مع وجودها في مواقع شتى من كتاب سيبويه . ومن ذلك :

- (أما) مخففة ، وقد وردت في الكتاب في ١٢٢ / ٣ ، ٠٣٣٢ ، ١٢٢ / ٣
- (أينما) وقد وردت في الكتاب في ٢٤١ - ٢٤٠ / ١
- (ثسر) وقد وردت في الكتاب في ٢٩١ / ١ ، ٤٢٩ ، ٨٩ / ٣

وهناك أدوات أبواب كاملة لم يشر إليها الشيخ في فهرسه مثل :
(أدوات الاستئناف) :

- (حاشا) وقد وردت في الكتاب في ٣٤٩/٢ ، ٣٠٩/٢ ، ٣٤٩/٢ ، ٤٣١ ، ٤٠٨ ، ٤٣/١
- (سوا) وقد وردت في الكتاب في ٤٣١ ، ١١٩ ، ٣١/٢
- (سوى) وقد وردت في الكتاب في ٢٣١/٤ ، ٣٥٠/٢ ، ٢٣١/٤

وثل عدد كبير من (الظروف) .

- (فوق) وقد وردت في الكتاب في ٢٣٣/٤ ، ٢٨٩/٣ ، ٦٨/١
- (قبل) وقد وردت في الكتاب في ٣٣٣/٤ ، ١٩٩/٢
- (بعد) وقد وردت في الكتاب في ٣٣٣/٤ ، ١٩٩/٢
- (لدى) وقد وردت في الكتاب ٢٣٤/٤ ، ٤١٢/٣
- (لدن) وقد وردت في الكتاب في ١٥٩ ، ٥٨ ، ٥١/١
٠ ٢٢٣/٤ ، ١١٩/٣ ، ٣٢٥ ، ٢٨١/٢ ، ٢٦٥ ، ٢١٠

ولجميعها - كما ترى - ذكر في الكتاب دون أن يكون لها في الفهرس
وجود .

رابعاً: عدم استيعاب كل ماورد من مواضع في الكتاب للأدوات التي ذكرها الشيخ
وحسيناً أن نمثل في هذا المجال بما يأتي :

- ١ - في الميمزة : ألغل (همزة الاستفهام) ، وقد وردت في الكتاب
في ١٩١ - ١٩١ / ٤٠ ١٠١ ، ٤٢٢ - ٤٢٢ / ٣
- ٢ - همزة التسوية : وقد وردت في الكتاب في ٢٣٢ / ٢ ، ١٢٠ / ٣
- ٣ - همزة القطع : وقد وردت في الكتاب في ١٤٥ / ٤ ، ٢٨٠
- ٤ - في (الا) : ألغل الشيخ :
 - ١ - (الا) التي للتنفس وقد وردت في الكتاب في ٣٠٨ / ٢ - ٢٨٩ / ١
 - ٢ - (الا) للتحضير وقد وردت في الكتاب في ١١٥ / ٣ - ٢٩٨ ، ٩٨ / ١
 - ٣ - في (الباء) : ألغل الشيخ :
 - ١ - (باء الثانية) وقد وردت في الكتاب في ٣٦ / ٢ - ٣٦
 - ٢ - (باء الجمع) وقد وردت في الكتاب في ٥٢٥ / ٣
 - ٣ - (باء الخطاب) وقد وردت في الكتاب في ٥٢٦ - ٦٢٠ / ٣ ، ٥٢٦
 - ٤ - (باء الضمير) وقد وردت في الكتاب في ٦٢٢ / ٣

و- في (كان) : أغلل الشيئ :

- ١ - ورودها بمعنى (لعل) وقد وردت في ١٢٣/٣
- ٢ - وتخفيفها وقد وردت في الكتاب في ٤/٣
- ٣ - حذف أحد معنويتها وقد وردت في الكتاب في ١٣٦/٢

ز- في (اللام) : أغلل الشيئ :

- (لام الاستثناء) : وقد وردت في الكتاب في ٣٧٢، ٢١٦، ٢١٥/٢
- (لام التعجب) : وقد وردت في الكتاب في ٢١٢، ٢١٩/٢
- (لام التعليق) : وقد وردت في الكتاب في ٢٣٦، ١٤٩/١، ١٤٦/٣
- (لام التعليل) : وقد وردت في الكتاب في ٢/٣، ١٥٤، ١٢٦، ٢٦١/٣
- (اللام الفارقة) : وقد وردت في الكتاب في ١٠٤/٣
- (لام الخبر) : وقد وردت في الكتاب في ١٣٤، ١٣٢/٣

ولعل المقارنة بين أنواع (أ) ومواضعها في فهرس الشيخ وما ذكره الأستاذ "هارون" في فهرسه كليلة بتقديم نعوزج يؤكد حجم القصور في الموضع الذيتناول الشيخ فيها الأدوات .^(١)

(١) انظر من ٢٩١ من الفهارس وقارن بفهارس الأستاذ هارون ١٥٩/٥ - ٢٦٠

فهرس "سائل الصرف"

بعد فهرس مسائل الصرف أكير فهارس الكتاب التي صنعتها الشيخ ، إذ يشغل أكثر من مائتين وخمسين (٢٥٠) صفحة^(١) . وقد بذل الشيخ جهداً ضخماً في هذا الفهرس ، وحاول أن يجعله محيطاً بجميع الموضوعات . والسائل الصرفية الواردة في الكتاب ، ولكن الفهرس مع ذلك اتسم بصور من القصور جعلت الفائدة منه محدودة ، ونشير إلى أهم هذه الصور فيما يلي :

أ : أن الفهرس وهو يتناول موضوعات وسائل صرفية يعرض للتثير من الكلمات والمصيغ والأوزان التي تحتاج إلى ضبط دقيق حتى يمكن فهمها على وجهها . ولكن الفهرس يخلو أو يكاد من هذا الضبط .

وهناك صفحات كاملة منه ليس فيها ضبط لكلمة من الكلمات ، الأمر الذي يمثل صعوبة حقيقة للباحث ، لا ضراره – في معظم الأحيان – إلى الاعتماد على السياق لقراءة الكلمات قراءة صحيحة ، ومعرفة الأوزان والمصيغ معرفة دقيقة .

ولو أن الشيخ استعان بالضبط الدقيق ، لأدى فائدة كبيرة في هذا المجال .

ب : وجود قدر كبير من التداخل بين المسائل النحوية والصرفية في هذا الفهرس . فهارس مسائل النحو . فهناك موضوعات صرفية كثيرة قد لفّلها فهرس "سائل الصرف" . وذكرت في فهرس "سائل النحو" . وهناك على العكس من ذلك موضوعات نحوية ذكرها الشيخ في مسائل الصرف ، وأنقل ذكرها في مسائل النحو .

وقد سبق أن أشرنا إلى شيء من ذلك عند عرضنا لفهرس "سائل النحو"^(٢) .

(١) انظر ٣٦١ - ٥٩٦ تم الأعسال والإبدال من ٥٩٨ - ٦٢٦ .

(٢) انظر ص ٧٣ من هذه الرسالة .

ونصيف إلى ماسبق ذكره ما يأتي :

أولاً : موضوعات صرفية أغلبها في مسائل الصرف ، وذُكرت في مسائل النحو مثل :

- تثنية وجمع أخْهَـا الجسد (١) .
- جمع المذكر (٢) .
- جمع المؤنث (٣) .
- ائمَة الواحد مقام الجميع (٤) .
- الأفعال الملزمة للبناء للمجهول (٥) .
- بناء الأفعال للمجهول (٦) .
- الفالئث المقصورة (٧) .
- الفالئث الممدودة (٨) .
- أوزان الفالئث الممدودة (٩) .
- التعجب (١٠) .
- أوزان اللازم والمعنى (١١) .

ثانياً : ذكر موضوعات نحوية في مسائل الصرف وأغالبها في مسائل النحو مثل :

- (١) ص ١٠٥ من الفهارس (ولا يفوتي أن أشير إلى أن الشيخ قد فصل بين المتضاديين وهو خلاف الأولى) .
- (٢) ص ١٠٦٥ من الفهارس .
- (٣) ص ١١١ من الفهارس .
- (٤) ص ١١٩ من الفهارس .
- (٥) ص ١٦٢ من الفهارس .
- (٦) ص ١٦٣ من الفهارس .
- (٧) ص ٢٥١ من الفهارس .
- (٨) الصفحة السابقة نفسها .
- (٩) ص ٢٢١ من الفهارس .
- (١٠) ص ٣٢٨ - ٣٣٠ من الفهارس .
- (١١) ص ١٢٩ - ١٨٠ من الفهارس .

- عمل المصدر (١) .
- عمل اسم الفاعل . (٢)
- عمل الصفة المشبهة . (٣)
- عمل النسب . (٤)

ثالثا : عدم استيعاب جميع الموضوعات الصرفية التي ورد ذكرها في الكتاب ، ومن ذلك :

- التعريف أو العرض ، وقد ورد ذكره في الكتاب في ٢٥/١ .
- (٥) ٢٩٤ ، ١٩٦/٢ ، ٢١٨ ، ٥٦٤ . التقليل وقد ورد ذكره في الكتاب في ٥٦١/٣ .
- زيادة الالف سادسة وسابعة ، وقد ورد ذكرها في الكتاب في ٤/٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٩٢ .

رابعا : اضطراب الترتيب في المسائل والموضوعات ، وهي سلة بارزة من سمات الفهارس لها صور شتى نذكر منها :

- ١ - وضع أبواب في غير مواضعها ، ومن ذلك :
- جمع اسم الجنس الجمسي . (٦)
- اسم الجمسي . (٧)
- الأولى بينما أن يوضعما بعد جمع التكثير . (٨)
- أوزان أبنية الأسماء فقد ورد ذكرها قبل المصادر . (٩)
- وال الأولى أن تكون بعدها .

- (١) ٤٨٩ من الفهارس
- (٢) ٤٩٠ من الفهارس
- (٣) ٤٩٢ - ٤٩٣ من الفهارس
- (٤) ٥٨١ من الفهارس
- (٥) وقد تناول الشيخ بعض مواضع المعرض في فقرة متحمة في أثنا عرضه لأوزان المصادر عن ٤٨٣ .
- (٦) من ١١٥ من الفهارس .
- (٧) من ١٣٥ من الفهارس .
- (٨) من ٥٤٥ من الفهارس .
- (٩) من ٤٤٣ - ٤٥٣ من الفهارس .

٢ - تضارب الاجمال والتصليل ، ومن ذلك :

- في ابواب مخارق الثلاثين ذكر ثلاثة ابنيه :^(١)

نمر	x
ضرب	x
علم	x

ولم يغلل فتح ، وحسب وقد وردنا في التصليل^(٢)

- وفي الاعلال والابدال :

لُغْلَلُ الادغام وبخارج الأصوات وقد وردنا في التصليل .^(٣)

٣ - اقحام كلمات وفقرات لاصلة لها بمواضعها ومن ذلك :

الطاغيتو ^(٤) .	-
كلا وكيل ^(٥) .	-
معزى ^(٦) .	-
الأرضي ^(٧) .	-
قرادد ^(٨) .	-

٤ - تكرار بعض الفقرات دون داع ومن ذلك ما ورد في القلب المكاني^(٩)

مثل :

- الفقرة (واحد) كررها مرة اخرى برقم خمس عشرة (١٥) .
- الفقرة (سبعة) كررها برقم (٢٤) اربع وعشرين .
- الفقرة (ثانية) كررها برقم احدى وعشرين (٢١) .
- الفقرة (احدى عشرة) كررها في الفقرة ثلاث وعشرين (٢٣) .

(١) من الفهارس .

(٢) ورد بناءً فتح يفتح ، في من ٤٢٦ ، وحسب بحسب بالكسر في ٤٢٧ من الفهارس .

(٣) انظر من ٥٩٢ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ - ٦٢٣ من الفهارس .

(٤) من ٣٦٢ من الفهارس .

(٥) من ٣٦٣ من الفهارس .

(٦) من ٣٦٤ من الفهارس .

(٧) نفس الصفحة السابقة

(٨) من ٣٢٢ من الفهارس .

(٩) من ٣٦٢ - ٣٦٣ من الفهارس .

خامساً: انعدام ضوابط الترتيب الداخلي للكلمات في الموضوعات : وحسينا ان تمثل ذلك بما يلى :-

١ - نموذج للترتيب في القلب المكاني . (١)

لاث و شاک

— طامت ، مطمئن •

القسى ، القوس .

بُشْرٌ وَابْسَارٌ

٢ - نموذج من الالحاق . (٢)

حوقل ، زينب ، جدول ، مهدد ، علقن ، رعشن ،
سبته ، عنسل ، خفیدد ، زحليل ،
خنديد ، البهنيه ، قلنصيه ، دواسر، قرطاط ،
الجسطي ، الفرداد ، جليماب .

٣ - نموذج من اوزان الافعال :

۱۱۔ یادِ خواستہ

خلاق

دُقَسْ

قَعْدَةٌ

حلب

١١ - الفتاوى

(٢) ٣٦٩ ، ٣٦٨ من الفهارس .

(٤) من الفهارس .

طَرْدَ	-
خَنْقَ	-
سَانَ	-
فَمَدَ	-
و سَكَتَ ، ثَبَتَ	-
سَكَتَ	-
و مَكَثَ	-

بـ بَاب ضَرَبٍ : (١)

ضَرَبَ	-
وَرَدَ	-
و جَحَدَ	-
سَرَقَ	-
كَذَبَ	-
حَرَمَ	-
و سَرَقَ	-
وَجَدَ	-
و أَتَى	-
و عَرَفَ	-
تَكَسَ	-
و حَمَسَ	-
حَمَسَ	-
خَالَ	-

جـ بَاب عَلِيمٍ : (٢)

لَحِسَ	-
لَقَمَ	-
شَرَبَ	-
عَمَلَ	-
سَخَطَ	-
وَدَ	-
حَفَظَ	-

(١) ص ٤٤٤ من الفهارس .
(٢) ص ٤٦٦ من الفهارس .

لَقِنْ ، حَبِّ ، رَضِنْ ، سَعِ ، لِنِمْ ، غَشِنْ .

رَحِمْ -

رَكِنْ -

حَرِدْ -

د - بَابُ كَرْمَهُ .^(١)

مَكْتَبَةً -

سَقْمَهُ -

فَسْرَهُ -

غَزْرَهُ -

مَلْحَهُ ، سَعَهُ ، بَهْوَهُ ، شَنْعَهُ .

طَهْرَهُ -

٤ - نموذج من القصص الثلاث الذي أصل ألفه الواد .^(٢)

قَاتَةً -

عَصَاتَةً -

رَجَاتَةً -

بَكَاتَةً -

عَشَاتَةً -

خَطَاتَةً -

بَيَاتَةً -

قَنَاتَةً -

قَطَاتَةً -

(١) ص ٤٢٣ - ٤٢٤ من الفهارس .

(٢) ص ٤٥١ من الفهارس .

٥ - نموذج من المقصور الثنائي الذي أصل ألفة الياء :^(١)

الفَتَنَ	-
رَحْسَ	-
الْعَمَسَ	-
الْهُدَى	-
حَصَّسَ	-

٦ - نموذج من المصادر :^(٢)

١ - المصادر التي على وزن (فعلة) :

الرَّحْمَةُ ، الْقِيَةُ ، الْخِيلَةُ	-
الضَّيْعَةُ	-
الْخَبُبَةُ	-
الشَّهْوَةُ ، الْحِبْرَةُ	-
الْعَيْمَةُ	-

ب - المصادر التي على وزن (فعل) :

ذِكْرٌ ، حِفْظٌ	-
فِسْقٌ	-
حِجَّ ، ذِكْرٌ	-
رِي	-
خَرْزٌ	-
حَلْمٌ	-
حَسْدٌ	-

(١) من الفهارس ص ٤٥٢ .

(٢) من الفهارس ص ٤٦٠ - ٤٥٨ .

جـ- نموذج من المصادر على وزن (فعلية) :

حِيَةٌ	شِدَّةٌ	-
مِلَأٌ	بِطْنَةٌ	-
	بِطْنَةٌ	-
	شِدَّةٌ	-
	صَنْعَةٌ	-
	إِسْرَةٌ	-

ولعل هذه النماذج كافية في تقرير مasic أن اشرنا إليه من انعدام وجود ضوابط لترتيب هذه الكلمات ترتيبا دقيقا .

ولو أن الشيخ صنع لكل منها بطاقة خاصة ذكر فيها جميع الموارد التي ورد فيها ذكرها في الكتاب ثم رتب هذه البطاقات ترتيبا دقيقا (الف بائيا) ما وجد سهيل لشل هذا التكرار .

سادسا: عدم التمييز في الأبواب الصرفية بين القواعد العامة التي تتناول ضوابط تنطبق على أكثر من كلمة واحدة ، والسائل الجزئية التي يعرض فيها الكتاب لكلمة بعينها ، مع أن هذا التمييز ضروري للوقوف على القواعد العامة من ناحية ، والكلمات التي تناولها التحليل الصرفى من ناحية أخرى ، وحسبنا أن نشير في هذا الشأن للنماذج الآتية :

١- نموذج من الإلحاق . (١)

توجد نماذج كثيرة من القواعد العامة في هذا الباب مجمعة بصورة تداخل فيها مع ما يتصل بتحسين الكلمات ومن ذلك :

٠٥٤٦ ٥٣٦ ٣٠٦ ٢٨ ٠ ١٩٦ ١٦ ١٥ ٦ ١٤ ٦

(١) من ٣٦٤ - ٣٦٩ من فهرس كتاب سيبويه .

و洁ى أن هذه القواعد العامة جميعاً متحمة في نطاق الفقرات التي تتناول تحليل الكلمات.

نحوذج من المصادر : ٢

ثمة نماذج كثيرة لقواعد عامة مبسوطة في ثنايا تفسير الكلمات ومن ذلك مثلاً القاعدة (١٤) . فـ "ماجا" على وزن (فعل)^(١) والنـ "قـاعـدـةـانـ" (٣٠٢) فيما كان على وزن (فعلـةـ)^(٢) ، والنـ "قـاعـدـةـانـ" (٢٩٠١١) فـ "ماجا" على وزن فـ "عـلـ" (٢)، وغيرها كثـيرـةـ.

نحوذج من المشتقات الاسمية : ٣

ذكر الشيخ عدداً كبيراً من القواعد العامة الواردة في الكتاب مختلطة بالكلمات دون أن يميز بين النوعين ومن ذلك :

الفقرة (١٣) من اسم الفاعـلـ .
وهي متحمة ضمن الفقرات التي تتناول الكلمات دون تمييز بينها .

- الفقرة (١) من صيغ المبالغة .^(٥)
- الفقرتان (٥) ، (٦) من اسم المفعول .^(٦)

نحوذج من التصغير : ٤

ذكر الشيخ القواعد العامة للتصغير مختلطة بما يتصل بتفسير بعض الكلمات ، ومن ذلك :

(٧)
١١٦ ١٠٦ ٩٦ ٨٦ ٢٦ ٦٦ ٥٦ ٤٦ ٣٦ ٢
١٣ ١٤ ١٢ وـ "فـ يـرـ" ، وهـ "جـيـمـاـ" قـوـاعـدـ

(١) ص ٤٦١

(٢) ص ٤٦٢

(٣) ص ٤٦٣ ، ٤٦٥

(٤) ص ٤٩٠ من الفهارس

(٥) ص ٤٩٢ من الفهارس

(٦) ص ٥٠٣ من الفهارس

(٧) ص ٥٤٥ - ٥٤٦ من الفهارس

عامة تضبط باب التصغير في الصرف ، ولكن تخللتها مسائل
خاصة بكلمات بعينها .

— نوذج من النسب :

ذكر الشيخ أيضاً القواعد العامة لهذا الباب متداخليـة
^(١) مع ما يتصل بكلمات ، ومن ذلك ماورد تحت عنوان (النسب)
القواعد (٥٣ ، ٦٦ ، ١٥ ، ١٦) ، وتحت
عنوان (النسب إلى المقومن) (٢) القاعدة (٢) ، وتحت
عنوان (النسب إلى المقصور) (٣) القواعد (٤٠٢ ، ٤٠٤) ،
وتحت عنوان (النسب إلى المددود) (٤) القواعد (١٢٠ ، ١١٠ ، ٩٦٨) وغيرها كثيرة .

والرغم من ذلك كله فإن هذه الفهارس الثلاثة : (فهرس مسائل
النحو - وفهرس الحروف والأدوات - وفهرس مسائل الصرف)
هي أهم الفهارس التي صنعها الشيخ لكتاب سيبويه ، ولقد تحدثنا
باجمال عن أوجه القصور التي لاحظناها في هذه الفهارس .

-
- (١) من الفهارس ٥٢٠
(٢) من الفهارس ٥٢١
(٣) من الفهارس ٥٢٢
(٤) من الفهارس ٥٢٣ - ٥٢٤ من الفهارس .

فهارس متنوعة :

يلى فهارس مسائل الصرف عدد من الفهارات المتنوعة التي - إذا استثنينا منها " طرفاً من الشواهد النشرية " - لا تسم بجهد ، وتمثل في الفهارات الآتية :

- الفريب وأسماء الأمكنة واللغاظ المتحدث عنها .
- من القرآن الكريم .
- الشواهد القرآنية .
- حول الاستشهاد بالحديث .
- من الشعائر .
- قوافي الشعائر .
- الشواهد القرآنية .
- الأعلام والقبائل التي لم تذكر لها لفاس ، والتي ذكرت لها لفاس .
- الأشيال ، والنماذج النشرية .

وأول ما يلاحظ على هذه المجموعة من الفهارات هو فقدانها للترتيب فيما بينها :

وإذا كان من الطبيعي أن تقدم الشواهد القرآنية يليها شواهد الحديث ، فقد كان منطقياً أن يلى ذلك شواهد الحكم والأمثال " ثم المأثورات النشرية ، حتى تكون مباحث الشواهد جميعاً متوازية ، دون حاجة لهذا الفصل الذي لا داعي له بين أنواع الشواهد - يذكر (الشاعر) ، و (الأعلام والقبائل) - فهو فصل غير مفهوم .

والى جوار هذه الملحوظة العامة نمة ملحوظات تفصيلية تتناول كسل فهارس من هذه الفهارات على خدمة .. وحسبنا أن نعرض فيها ما يائس :

• فهارس الفريب وأسماء الأمكنة واللغاظ المتحدث عنها .

١ - ١ - وأول ما يلاحظ على هذا الفهرس أنه قد تضمن ذكر بعض الأعلام والقبائل التي كان ينبغي أن توضع في فهارسها الخامرس .
ومن ذلك :

- ياهلة بن اصمر (١)
 - شيم بنت مطر (٢)
 - بنو جروه (٣)
 - بنو الجل من (٤)
 - بنو حورزة (٥)

٢- ثانى ما يلاحظ على هذا الفهرس انه قد تضمن بعض الأمثلة الواردة فى المسائل الصرفية وال نحوية ، وليس موضع هذه الأمثلة فى هذا الفهرس .

فوجودها فيه مظاهر من مظاهر التزيد ومن ذلك : مثلا

طامن طامن (۷) -

٣- وفي مقابل هذا التزيد بتكرار الأمثلة والألفاظ نجد انتقالاً لما ورد بالفعل من أمثلة وألفاظ في كتاب سيوه الأمر الذي يدل على عدم استيعاب المادة العلمية الواردة في الكتاب ومن ذلك :

- الخقيق : وقد ورد في الكتاب في (طبلاق) ٣٥٠ / ٢

الدَّارَةُ : وَقَدْ وَرَدَتْ فِي الْكِتَابِ فِي (طَبِيُّولَاقْ) ٢٩٠ / ٢

التقطا : وقد وردت في الكتاب في (طبلاق) ١٨٦/١ -

٤- عدم اطراد خوابط الترتيب التي أخذ بها الشيخ في هذا الفهرس ، فهل
أغفل حروف الزيادة درج الكلمات حسب موادها فحسب ، أو اعتبر الزيادة أيضاً ؟
وهل اعتبر المادة الأصلية وحدها ، ولم يعتد ما طرأ على الكلمة من اعسال
وابدال ؟ أو اعتبر صورة الكلمة بعد تغييرها ؟ . وهل اعتبر الفترات
وحدها دون اعتبار لحروف الجمجمة أو صيغه أو راعي الجمجمة بحروفها وصيغها ؟

(١) من الفهارس ٦٣٤ ص

(٢) من الفهارس من ٦٣٥

(٣). من الفهارس ص ٦٣٩

(٤) من الفهارس ٦٤٤ ص

(٥) من الفهارس ح ٦٤٢

(٦) فقد ذكره في من ٦٢٢ من الفهارس وهو من موضوعات القلب المكاني .

ان عدم وضع الضوابط التي التزم بها الشيخ في الترتيب قد تتجلى
اشكال شتى من الاضطراب .

وحسينا ان نمثل لذلك بما يأتى :

- تعدد ذكر الكلمة الواحدة في أكثر من موضع ، والأصل أن يكتفى
في الفهرس بموضع واحد ، وإن يلجأ لأسلوب الا حالات في
الموضع الآخرى التي قد تكون مذنة لوجود الكلمة فيها ، ومن
ذلك :

- | | |
|------------------|---|
| (١) بِهِرِين | - |
| (٢) تُولَّج | - |
| (٣) دُولَّج | - |
| (٤) أُغْيِّثَة | - |
| (٥) الْأَرْنَدَج | - |
| (٦) تُؤْنَشُهُ | - |
| (٧) أَرْلِب | - |
| (٨) أَرْوِيَة | - |

- لايفوتى أن أشير في ختام هذا العرض لمثال هذا
الفهرس إلى أن الشيخ لم يحسن استخدام نظام الحالات الذي
لجا إليه في بعض الموضع ، ولست في حاجة إلى تفصيل
القول في هذا المجال فالإشارة فيه تغني عن العبارة^(٩) .

- | |
|---|
| (١) وقد وردت في الموضع الآتي : من ٦٣٢ ، ٦٣٤ ، ٦٣٦ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ |
| (٢) وقد وردت في من ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ |
| (٣) وقد وردت في من ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ |
| (٤) وقد وردت في من ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ |
| (٥) وقد وردت في من ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ |
| (٦) وقد وردت في من ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ |
| (٧) وقد وردت في من ٦٦٩ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ |
| (٨) وقد وردت في من ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ |

(٩) انظر الحالات في :

فهرس " من القرآن الكريم "

كان يوضع الشيخ أن يكتفى بالفهرس الثاني للشاهد القرآنية الذي
نقله نقاًلا من كتاب الأستاذ : أحمد راتب النفاخ " شاهد سيفوه " (١)

ولو فعل ذلك لتجنب كثيراً من الأخطاء التي شابت عمله

وأظهرت قصورة .

وأول ما يلاحظ في هذا المقام العنوان : " من القرآن الكريم " وهو عنوان
لا يناسب مع الفهرسة التي تقوم على أساس استيعاب جميع ما يرد في الكتاب موضوع
الفهرسة ،

ثم أن محور الفهرس هو ترتيب الشاهد الواردة في سيفوه على
حسب أولئكها . وهذا ضرب من الترتيب غريب ، لأن من الممكن أن يبدأ
الشاهد بأي حرف من الحروف التي تُكون كلماته .

فإذا وضعنا في الاعتبار أن الشاهد القرآني يخالف الشاهد الشعري
إذ أن الشاهد الشعري محدد البدء والخاتمة بحكم كونه متزماً بالصياغة
العروضية فسن حين أن الشاهد القرآني قد تتعدد بدايته بحسب
الكلمات التي ترد فيه ، إذ قد يبدأ من أول الآية موضع الاستشهاد أو من
أي كلمة من كلماتها ، مما يعني إحتمال أن يبدأ الشاهد بأكثر من حرف
من الحروف ، إذا وضعنا هذا في الاعتبار لم يكن ثمة معنى لترتيب الشاهد
القرآنية بحسب أولئكها .

وإضافة إلى ذلك فإن في الفهرس - كما قدمه الشيخ - قدراً من
عدم الدقة يأخذ مظاهر مختلفة ومتعددة ، وحسبنا أن نمثل لذلك بما
يأنس :

(١) انظر فهرس الشاهد القرآنية للشيخ من من ٢٣٨ - ٢٦١ ، وهو
متقول كما صرَّ الشيخ نفسه في من ٢٦١ من شاهد سيفوه للأستاذ
أحمد راتب النفاخ .

١ - عدم استيعاب جميع ماورد من آيات في كتاب سبورة ومن ذلك :

(١)

”جَنَّاتٍ عِدْنٍ مُفْتَحَةً لِهِمُ الْأَبْوَابُ“ وقد وردت في الكتاب فـ

الكتاب في (ط بولاق ٣٣٨ / ٤ ط هارون ٦٥ / ٤) .

(٢)

”قِصْمَةٌ ضِيَّزَ“ وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ٣٤٢ / ٢) و ط هارون ٣٦٤ / ٤) .

(٣)

”وَإِذْ قَالَ : إِبْرَاهِيمُ“ وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ٤٦٤ / ٢) و ط هارون ٥٤٢ / ٣) .

(٤)

”وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عِبْدُ اللَّهِ بَدْعُوهُ“ وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ٤٦٤ / ١) و ط هارون ١٢٢ / ٣) .

(٥)

”لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ“ وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ١٦٧ / ١) و ط هارون ٣٣٠ / ١) .

(٦)

”نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو أَمْانٍ شَدِيدٍ“ وقد وردت في الكتاب فـ

(ط بولاق ٤٢٢ / ٢) و في ط هارون ٢٨٢ / ٣) .

(٧)

”فِيهَا أَنْهَارٌ“ وقد وردت في الكتاب في ط بولاق ١٤٢ / ١) و ط

هارون ١٤٣ / ١) .

(٨)

”لَمْ تَعِظُنَّ قَوْمًا“ وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ١٤٣ / ١) و ط هارون ٣٢٠ / ١) .

(٩)

”عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ“ وقد وردت في الكتاب فـ

(ط بولاق ١٤٩ / ٢) و ط هارون ١٣٦ / ٣) .

(١) سورة (ص) آية ٥٠

(٢) سورة النجم آية ٢٢

(٣) هذه الآية في عدد من السور (البقرة - الأنعام - ابراهيم ، الزخرف) .

(٤) سورة الجن آية ١٩

(٥) سورة هود آية ١٨ ، سورة الاعراف آية ٤٤

(٦) سورة النمل آية ٣٣

(٧) سورة مجید آية ٥ (مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير

اسين وأنهار من لبن لم يتغير طعمه .. الآية) .

(٨) سورة الاعراف آية ١٦٤ (وإن قالت أمة منهم لهم لم تعظون قوما الله مهلكهم

أو مغذتهم عذابا شديدا) .

(٩) سورة ق آية ١٧

٢ - عدم وضوح النظام الذي اتباهه الشيخ في اكمال بعض الآيات وحسبنا
أن نمثل لما أكمله بما ياتى :

- أطيرنا (بك) • (١)
- (فَتُبْعَدُوا إِلَيْنَا بِارْتِقَمْ • (٢)
- إِنَّمَّا مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ (جَهَنَّمَ) • (٣)
- (فَمَنْ) خَافَ • (٤)
- (وَكَانَ) مِنَ الظَّافِرِينَ • (٥)
- (وَاتَّقُوا) يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ • (٦)

هذه نماذج مما أكمله الشيخ ، فهو يكتفى
مرة بذكر الجار والجرير ، ومرة يذكر متعلق الجار والجرير ، ومرة
يذكر الفعل ، ومرة يذكر العامل ، ومرة يذكر المعمول ، وهو في كل
ذلك لا يتحرى اكمال المعنى وهناك مواضع عديدة تستحق الاقبال فأفضل
الشيخ اكمالها ، ومن هذه المواضع ما يلى :

- بَلَاغٌ • (٧) ، - تَذَكَّرُونَ • (٨) ، - ثالث ثلاثة • (٩)

- (١) ص ٢٢٠ من الفهارس ، وانظر سورة النمل آية ٤ (قَالُوا أَطِيرْنَا بِكَ وَمَنْ مَعَكَ) .
- (٢) نفس الصفحة السابقة من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ٤٥ .
- (٣) ص ٢٢٢ من الفهارس ، وانظر سورة طه آية ٤٤ (فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمْوَتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى) .
- (٤) ص ٢٢٣ من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ١٨٢ (فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٰ جَنَّفَا أَوْ إِشَّا) .
- (٥) ص ٢٢٩ من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ٣٤ (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسُ أَبْنَ وَاسْتَكَبَرَ وَكَانَ مِنَ الظَّافِرِينَ) .
- (٦) ص ٢٣٢ من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ٤٨ (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) .
- (٧) ص ٢٢٣ من الفهارس ، وانظر سورة يونس آية ٥ ، وسورة الأحقاف آية ٣٥ .
- (٨) ص ٢٢٣ من الفهارس وردت في أكثر من سورة ، وانظر آية ١٥٢ الأنعام
٥٢، ٣ الاعراف ، ٣ يونس ، ٢٤ ، ٢٠ النور ، ٦٢ النمل ، ١٥٥ الصافات ، ٢٣ الجاثية
٨ المؤمنون ، ٢٠١ النور ، ٦٢ النمل ، ١٥٥ الصافات ، ٢٣ الجاثية
٩ الذاريات ، ٦٢ الواقعة ، ٢ الحاقة .
- (٩) الصفة نفسها وانظر سورة المائد آية ٧٣ (قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ) .

- (١) • ثَانِيَ اثْنَيْنِ • -
- (٢) • حَتَّىٰ • -
- (٣) • فَلَا تَتَنَاجِهُ • -
- (٤) • لَا يَسْمَعُونَ • -
- (٥) • وَالصَّابِئُونَ • -
- (٦) • وَحُورًا عِينًا • -

- (٧) • يَذَكَّرُونَ • -
- (٨) • يَوْمَ التَّنَادٍ • -

٣ - إستطاع بعض أجزاء من الشواهد القرآنية كما وردت في كتاب سيبويه ، والأصل في الفهرس ذكر الشاهد كاملاً مطابقاً لما ورد في الكتاب كما في قوله تعالى :

• أَفَقُنْ يَلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ • -

ولم يذكر بقية الشاهد كما ورد في الكتاب وهو قوله تعالى :

• أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَهْمَ الْقِيَامَةَ •

-
- (١) ص ٢٢٣ من الفهارس ، سورة التوبه آية ٤ (ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) .
 - (٢) الصفحة نفسها ، سورة الانشقاق آية ٢ (وَإِذَنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ) .
 - (٣) ص ٢٢٥ من الفهارس ، سورة المجادلة آية ٩ (فَلَا تَتَنَاجِهُ بِالْأَشْمَ وَالْعُدَّ وَالْوَانَ) .
 - (٤) ص ٢٢٨ من الفهارس ، وانظر سورة الصافات آية ٨ (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمُلَأِ الْأَعْلَى) .
 - (٥) ص ٢٣٠ من الفهارس . وانظر سورة المائدة آية ٦٩ (الصَّابِئُونَ وَالنَّصَرَى مَنْ أَمَنَ يَأْتِي اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرِ) .
 - (٦) ص ٢٢٣ من الفهارس . وانظر سورة الواقعة آية ٢٢ (وَحُورٌ عِينٌ) . وهي قراءة وردت بالنصب .
 - (٧) ص ٢٣٢ من الفهارس ، وانظر ١٢٦ الانعام ، ١٣٠٠ ٢٦ ، الاعراف ، ٥ الانفال ، ١٢٦ التوبه ، ١٣٠ النحل .
 - (٨) الصفحة السابقة نفسها . وانظر سورة غافر آية ٣٢ (وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادٍ) .
 - (٩) انظر ص ٢٢٠ من الفهارس وهي في الكتاب ٥١ / ١ ط / بولاق . وانظر سورة فصلت آية ٠٤ .

٤ - تمزيق الشاهد الواحد وعرضه في موضع شتى - وكأنه شواهد
عديدة - مع وروده في موضع واحد عند سيبويه . ونصل لذلك
بقوله تعالى :

- * كَانَ لَمْ يَلْبِسُوهَا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ بَلَاغٌ * ،

* كَانُوكُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يَوْعِدُونَ لَمْ يَلْبِسُوهَا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ بَلَاغٌ *

فقد ورد ذكره في سيبويه مرة واحدة (١) ، وذكره الشيخ في

فهرسه ثلاث مرات على النحو التالي :

٩ - في "باب الباء" بصيغة "بلاغ" (٢) وحدها دون غيرها من

بقية كلمات الشاهد .

ب - في "باب الكاف" ذكر بصيغة * كَانَ لَمْ يَلْبِسُوهَا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ *
* وَكَانُوكُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يَوْعِدُونَ لَمْ يَلْبِسُوهَا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ بَلَاغٌ *

ج - في "باب اللام" ذكر بصيغة * لَمْ يَلْبِسُوهَا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ
بَلَاغٌ * (٥)

(١) انظر ص ١٩١ / ١ ط / بولاق كتاب سيبويه .

(٢) انظر ص ٢٢٣ من الفهارس ، وانظر سورة يونس آية ٤٥ ، وسورة
الحقاف آية ٣٥ .

(٣) انظر ص ٢٢٢ من الفهارس وسورة يونس آية ٤٥ .

(٤) انظر الصفحة السابقة نفسها وسورة الا حقاف آية ٣٥ .

(٥) انظر ص ٢٢٨ من الفهارس ، وانظر سورة الا حقاف آية ٣٥ .

٥ - ونختم هذه المجموعة من الملاحظات بما لحظته من خطأ في ذكر بعض الآيات ، وليس النص القرآني مما يتسامح في تناوله أو يتجاوز عن قواع تصحيف فيه أو تحريف ، ومع افتراض قوع الخطأ في صلب الكتاب، فينبغي كما هو مقرر عند جمهرة المحققين من الباحثين العدول عن هذا الخطأ ، وذكر الشاهد القرآني صحيحاً فيما بالنا وليس في الكتاب خطأً أو تحريف ، وإنما الخطأ في النقل من الكتاب ، وفي اعتقادى يرجع ذلك الخطأ إلى الناشر ، ولعل الشيخ لم يراجع هذا السفر من الفهارس حيث ألفه في شيخوخته التي أحاط بها حسوس البصر ، وضعف الهمزة والبدن ، وسوف يقيض الله مثل هذا العمل من يسده ان شاء الله ، ونشير بهذا إلى الآية الكريمة رقم ٣ من سورة الزمر .

* والذِّينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أُولِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ *

(١) فقد ذكرها الشيخ (مِنْ دُونِ اللَّهِ أُولِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ) .

(١) انظر فهرس كتاب سيبويه ص ٤٢١ / ١ ، ٢٣١ ط / بولاق من كتاب سيبويه ط / هارون ٠١٤٣ / ٣

فهارس الشعر

- تشغل فهارس الشعر حيزاً لا يأس به في الكتاب وتقع في نحو سبع عشرة
 صفحة ومائة^(١) وتحتمل أنواعاً ثلاثة هي :
- فهرس "الشواهد الشعرية" الذي عنون له الشيخ بعبارة :
 - (من الشعر)^(٢)
 - فهرس "الشعراء"
 - فهرس "الشاعر".

ونعرض لكل منها على النحو الآتي :

- أولاً : فهرس الشواهد الشعرية .
- هذا الفهرس هو اهم الفهارس الثلاثة ، وأخطرها ، وأدقها ، ويقع في
 احدى مائة صفحة .^(٣)
- قد وقع في الكتاب مرتبًا على النحو الآتي :
- ١ - رتب الأبيات على حسب القوافي ترتيباً (ألفبانيا) .
 البهزة غالباً فالنها إلى آخره .
 - ٢ - رتبت القوافي على حسب حركاتها : المقيد ، فالملمس ،
 المفتح ، فالكسر ، فالضم .
 - ٣ - رتبت الأبيات على حسب بحورها كما وردت في علم العرض :
 الطويل فالبسيط إلى آخره ، ماعدا الارجاز فجعلت
 في ختام كل حرف .
 - ٤ - لم تحظ أصناف الأبيات بفهرس خاص ، بل وضعت مع الأبيات
 الكلمة على حسب تواقيتها .

(١) من صفحة ٢٦٤ - ٨٨١ .

(٢) نشير هنا إلى ماسبق أن ذكرناه حول لفظ "من" في "من القرآن
 الكريم" ^{من ٩٦} من هذه الدراسة .

(٣) من من ٢٦٤ - ٨٦٤ .

٥ - لسم يضع للأرجاز فهربا مستغلا بل الكثى بذكرها في ختام كل حرف من حروف الفافية .

٦ - ثمة التزام يعزو الشاهد ما أمكن المزو وان لم يكن الشاهد معزوا في الكتاب .

من هذا المعرض يلاحظ القارئ الدقيق ان الشيخ قد التزم في ذكر الشاهد في هذا الفهرس بما يلي :

١ - نسبة البيت الى قائله وان لم يكن منسوا في الكتاب .

٢ - اكمال الشاهد الناقصة مع وضع تدلان على موضع الزيادة في الشاهد بقدر الإمكان .

٣ - التزام ضوابط مطردة غالبا في الترتيب .^(١)

٤ - ادماج أنصاف الأبيات مع الأبيات الكاملة دون وضعها في فهرس خاص بها .

في حين أنه لم يحرص على شئ

من ذلك في صنعه لفهارس المقتب بالرغم من تحقيقه أيامه . والماضي أن يكون الحق أكثر دقة في فهرسة ما يتحقق ، لأنه يعايشه فترة طويلة تتيح له معاودة النظر فيه والأناة في معالجة مشكلات فهارسه .

والسر في ذلك أن الشيخ قد وقف على شاهد سيفويه للأستاذ (أحمد راتب النفاخ) فوجد فيها بغيته ، واكتفى بنقل شاهد الشعر منها نقاً كاماً دون اشارة أو تفسير ؟ .

في حين أن من يطلع على مقدمة النفاخ لفهارسه يدرك الغايات التي هدف إليها ، ويقف على الأسس التي بنى عمله عليها ، ولأنه بالظروف التي تركت آثارها فيه ، وذلك اذ يقول :

(١) الا في مواضع بعضها اختل الترتيب فيها ستاتي الاشارة إليها .

(٢) من ٧ - ٩ من فهرس شاهد سيفويه للأستاذ النفاخ .

وأما شواهد الشعر فنقتها على توافيها . ثم رتب الآبيات في كل من هذه الأقسام الأربع على أذانها على النسق المعروف عند أصحاب العرض إلا الارجاع فاني جعلتها في آخر كل قسم سواه آكانت من الرجز أم من السريع ، وما اتخد وزنه رتبته على اعماقه وضرره ، على ما هو معروف في علم العرض أيضا .

وقدمت في كل ضرب القواني المجردة تتلوها المؤسسة فالمردفة في هذه قدمت ماردف بتألف على ماردف بـ «أويا» ، وفي مطلق السروي قدمت ما وصل بحرف على ما وصل بها ، الا ان تقتضي مراعاة الضرب تقديم الاخير ، وفي ذوات الـ «ها» قدمت ما وصل بها «مذكر او ما في حكمها على ما وصل بها» مؤثث او مافق حكمها .

وفي النوع الاول قدمت ماقاتن هاو، مضمومة يتبعه ماقاتن هاو، مكسورة
فما كانت هاو، ساكنة ٠٠

وسيبويه ر بما انتصر من البيت على شطر أو بعض شطر ، فما اهتدت
إلى فتحة ما هذه سبيله أثبتته بتمامه ، وأحاطت مالم يثبته منه
بحاصرين () وما لم أصب تمت أثبتته على حاله كما أنشده ، وقد اتفق
ان دان اتر ماجا " من ذلك اعجاز أبيات أو صدروا مقناة ، فوضعت كلا منها
في قافية ، وشد عن ذلك قطعة من شطر بيت على الرا " لحسان بن ثابت
فأثبتته بت تمامه ووضعته في قافية . وبعبارة جاءت في مطبوعة الكتاب كأنها
من المثور ، وغلب على ظني أنها صدر بيت من المنصر فاثبتها كما هن
في آخر هذا الفهرس ٠٠

وأما نسبة الشواهد الى قائلها فأثبتت الى جانب كل بيت اسم من عزى اليه فى المطبوعة ، فاذا كان العزو من قبل الأعلم أثبتت على ذلك ٠٠
وكذلك اذا عزا البيت الى غير من عزى اليه فى متن الكتاب ، او حكس فى نسبة تولا آخر ٠٠٠

وقد كان بودى أن أعنى بتخريج هذه الشواهد من أمهات كتب العربية واللغة والأدب ، الا انى رأيت الامر أكبر مما يتسع له قتن فتن الآونة الحاضرة ، فأقتصرت لذلك على الاشارة الى ما شرحه منها عبد القادر

البغدادي في خزانة الادب ، وشرحه شاهد شرح الشافية للرضي
وقدت حواشى اخرى ضمنتها تحقیقات بسيرة اتفقت لى اثناء اعداد هذا
الفهرس دونما محاولة مني لاستقصائه كل ما ينبع من تحقيقه .

ويتبين من هذا النع أشياء كثيرة، منها فيما يتصل بموضوعنا :

- ١ - الضوابط الملزمة في الترتيب .
- ٢ - الضوابط الملزمة في استكمال الأبيات .
- ٣ - الضوابط الملزمة في العزو .
- ٤ - الضوابط الملزمة في للتخرج .

والتأمل لفهارس الشعر التي وردت في فهارس كتاب سيفوه للشيخ
خبيبة يجد أنها هي نفسها فهارس الأستاذ النفاخ ، وليس للشيخ
فيها الا قدر جد محدود من التغيير يعود في جانب منه الى تقديم
بعض حركات الروى على بعض ، وعود في جانب آخر الى تقليل الشيخ
ما ذكره الأستاذ هارون في تحقيقه للكتاب على ما ذكره الأستاذ النفاخ
دون ان يشير الى الأستاذ هارون أيضا . ١٩

ونرجو أن نفصل ذلك على النحو الآتي :

أولاً : فيما يتصل بالعزو :

ليس للشيخ في هذا الفهرس الا عزو بيتين اثنين وزيادة
في تخرج شاهد كتابا واحدا ، وما عدا ذلك فما خود من
الأستاذ النفاخ الا مواضع معينة مأخوذة من الأستاذ " هارون " .

ولست في مجال تفصيل ما اخذه عن الأستاذ النفاخ ، لأن
الفهرس في جملته متقول منه الا الموضع الآتي فما خودة عن
الأستاذ عبد السلام :

١ - شاهد الأحسف

- يَعْرُونَ بِالدَّهْنَ خِفَاخًا يَعِيَا بِهِمْ وَرَجُونَ مَنْ دَارِيهِ يُجْزِي الْحَاقِبِ

- على حِينَ الْهَنَّ النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ . فَمَذَلَّا زَرِيقُ الْمَالَ نَذَلَ الشَّعَالِ

(١) وعزوه هذين البيتين للأحوص في تحقيق الاستاذ عبد السلام .

٢ - بيت فرار الأسدى :

لَخُطَابٌ لَيْلَى يَا الْهَرْثَنَ مِنْكُمْ أَدَلُّ وَأَمْضَ منْ سُلَيْكِ الْقَانِبِ -

وقد وردت النسبة خطأ عند الاستاذ النفاخ ، ووردت

(٢) صحة عند الاستاذ هارون .

٣ - بيت هني بن أحمر الكناس :

هَذَا لَعْمَرُكُمُ الصَّفَارِ بَعِينِيهِ لَا أَمْلَى إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبْ

(٣) وقد وردت هذه النسبة عند الاستاذ عبد السلام

٤ - بيت طرفه أو أهون بن حجر :

يَا ابْنَهُ لَبِينَ لَسْتُمَا بِيَدِي إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا خُصُبَةُ

(٤) وهذا المعزو مأخوذ عن الاستاذ عبد السلام .

٥ - بيت هدبة بن الخشيم :

كَمَا اللُّؤْمُ تَيَّعاً خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا

فَوَيْلًا لَتَيْمَ مِنْ سَرَابِلِهَا الْخُضْرَى

(٥) وهو مأخوذ من الاستاذ هارون .

(١) انظر ١١٥/١ كتاب سيبويه تحقيق هارون ، وقد صدرت الطبعة الاولى من هذا الجزء سنة ١٩٦٦م اي قبل اصدارات الشیخ لفهارسه بنحو تسعة سنوات وانظر فهارس سيبويه للشیخ عن ٢٦٨ .

(٢) انظر فهارس النفاخ من ٦٩ ، وكتاب سيبويه ٢١٧/٢ وقد صدرت الطبعة الاولى من هذا الجزء سنة ١٩٦٨م من ٢٦٨ فهارس الشیخ .

(٣) انظر (ط هارون) ٢٩٢/٢ ، وفهارس سيبويه للشیخ من ٢٢٣ .

(٤) المرجع السابق من ٢٨٦ / ٣١٧ - ٣٣٦ ط هارون .

(٥) كتاب سيبويه ط هارون ٣٣٣/١ ، فهارس سيبويه للشیخ من ٢٩٢ .

٦ - بيت أوس بن حجر :

فَقَالَتْ حَنَانُ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا
أَذْوَانَسْبَ أُمَّ اُمَّ اُنَّ بَالْحَسِّ عَارِفُ
وهو مأخوذ من الاستاذ هارون .^(١)

٧ - بيت ابن ميسادة :

بَكَيْتُ وَمَا بَلَّا رَجُلٍ حَلِيمٌ
عَلَى رَبِيعَيْنِ : مَذْلُوبٍ وَبَالِ
وهو مأخوذ من الاستاذ هارون .^(٢)

٨ - بيت العارين مقذ :

يَضَرِبُ بِالسُّيُوفِ رُؤوسَ قَدَمَ
أَزْلَنَاهَا مَهْنَةً عَنِ الْمَغِيلِ
مأخوذ من الاستاذ هارون .^(٣)

وبهذا يتبيّن أن الآيات التي قام الشيخ بعنوها هي الآيات الآتية :

١ - وَمَا كُلَّ ذِي لُبٍّ بُعُودِيْكَ نُصْحَّهَ
وَمَا كُلَّ مُوتٍ نُصْحَّهَ بِلَبِيْبٍ
فقد ذكر الشيخ انه في ديوان أبن الأسود الدؤلي .^(٤)

(١) كتاب سيبويه ط هارون ١/٣٢٠، ٣٤٩، ٤٣١، فهراس الشيخ ٨١٨.

(٢) كتاب سيبويه ط هارون ١/٤٣١، فهراس سيبويه للشيخ ٨٣١، ٨٣٦.

(٣) كتاب سيبويه ط هارون ١/١١٦، ١٩٠، فهراس سيبويه للشيخ ص ٨٣٢.

(٤) فهراس سيبويه للشيخ ص ٢٦٨، ٤٠٩/٤٦ ط هارون .

٢ - بيت حاتم :

وَرَدَ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مَسْرَمَةً
وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوَلَادَانِ تَهْبُسُونَ
(١)

فقد ذكر الشيخ أنه لحاتم مستندا إلى الفصل.

٣ - عَزَّمْتُ عَلَى إِقَامَةِ فِي صَبَاحٍ لَشَرِّ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ
وهو لانس بن مدرك الخنس ، ولكن الشيخ ذكر في تخرجه
أنه في الروض الأثيف (٢) أي يطهرا به .

وبهذا يتبيّن ما أضافه الشيخ فيما يتعلق بعزو الأبيات إلى أصحابها .

ثانياً: فيما يصل بالإكمال :

أخذ الشيخ ما أكمله الاستاذ النفاخ في فهرسه ولم يزد على ذلك
الزيارة محدودة ببعضها نقل عن الاستاذ عبد السلام ، وحسبنا أن نstellen
لذلك بعاليٍ :

١ - عجز بيت طفيل الغنّوى :

إِنَّ الْغَنِيَّ إِذَا فَهِيَ لَمْ يُعْتَصِبْ

(١) فهرس سيبويه للشيخ من ٢٢٨ ، وانظر الفصل للزمخشري ص ٢٩
(٢) المرجع السابق من ٢٨٦

نقل الشيخ صدره من الاستاذ هارون (الزجرت قلبا لا يرتعى الى الصبا) ثم
أضاف قوله :

البيت في كتاب (ما يجوز للشاعر في الفروة)، وليس في
ديوانه المطبوع في ليدن^(١).

٢ - صدر بيت :

يَاحْكَمَ بْنَ الْمُنْدِرِ بْنَ الْجَارُوذِ

ذكر الشيخ عجزه وهو :

(سرادقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَهْدَدُ)

نقل عن الاستاذ هارون^(٢).

٣ - بيت رؤبة :

وَرِيدُ أَنْ يُعْرِسَ فِيْجِمُهُ

ذكر مصدره :

زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيفِ قَدْمُهُ

نقل عن الاستاذ هارون^(٣).

وبهذا يتبين انه ليس للشيخ من زيادة على ما صنع الاستاذ الشاعر
والاستاذ هارون إلا عجز بيت العجاج :

جَارِيٌّ لَا تَسْتَنِكِيْ عَذِيرِيْ (مشين وإشفاق على بعيري)^(٤).

(١) فهرس سيبويه للشيخ ٢٦٩، وكتاب سيبويه ١٨٨/٤.

(٢) انظر فهرس سيبويه للشيخ ٢٢١، وكتاب سيبويه ٢٠٣/٢.

(٣) فهرس سيبويه للشيخ ٨٥٣، وكتاب سيبويه ٥٢/٣ (ط هارون).

(٤) ٧٩٩ من فهرس سيبويه للشيخ.

ثالثاً : فيما يحصل بالترتيب :

نها تغييرات كثيرة فيما يتصل بالترتيب صنعها الشيخ فى فهرس دفن ان يبين لنا الاسباب التى حدت به الى ذلك او الضوابط التي حكمت عمله في التغيير

المتأمل يجد هذا التغيير على أنواع :

فمنه تغيير ينتج عن حذف بعض الشواهد جملة دون ما يمسّر
للحذف لورود هذه الشواهد في كتاب سيموه .

ومنه ما ينبع عن تقديم بعض التواقين على بعض دون مبرر لذلك
أيضاً، وبخاصة أن الشيء لم يتلزم في هذا التقديم والتأخير
بما يتلزم به في فهارس المقتضب وكان أولى به أن يأخذ بما صنع
في المقتضب، وما صنع الاستاذ الفناخ الذي نقل عنه، ولكنـ
ـ عدل عن الأمرين بما دون مسفع لذلك.

ومنه ما يتصل بتقديم بعض الأبيات على بعض وتأخير بعضها عن بعض مع إخلال هذا التقاديم والتأخير بالقواعد التي ذكرها الاستاذ النفاخ في مقدمته ، والتي نتج عنها ترتيب الشواهد ترتيباً دقيقاً . الأمر الذي ترتب عليه في فهرس الشيخ قدر من الاخلاص بضوابط الترتيب وتمثل لكل نوع من هذه التغييرات بما يلى :

١- اسقط الشيخ من الفهارس عدداً من الآيات مع وجودها في كتاب سبويه ، ومن ذلك :

أسقط بيت قيس بن زهير :

الْمُبَارَكُ وَالْأَنْبَاءُ تَسْعَ
بِمَا لَاقَتْ لِبُونَ بْنِ زَيْدٍ
وَرَدَ فِي الْكِتَابِ (١)

(١) انظر فهر النماخ ص ٨٣، وكتاب سيبويه ط/ بولاق ١٥١٢/٥٩٠

٢ - تغيير ترتيب القوافس :

رتب الاستاذ النفاخ توافيه على النحو الآتي :

المضموم فالفتح فالكسر فالساكن ، كما التزم في الترتيب
- فضلاً عن ذلك - ترتيب الأبيات على النسق المعرف في علم
العرض إلا الارجاع فإنه جعلها آخر كل قسم ملزماً في ذكرها جميعاً
(الاشعار والارجاع) القواعد التي سبقت الاشارة إليها^(١) ولكن الشيخ
أعاد ترتيبها مقدماً بعمر التوافي على بعض ومؤخراً بعضاً عن بعض
إذ قدم الساكن فالفتح فالكسر فالضموم ، وبذلك يكون قد أحدث
تبادلًا بين مواضع الساكن والمضموم ، وليس ثمة مبرر لمثل ذلك
التقديم والتأخير ، وبخاصة أنّه لم يتبع هذا الترتيب في فهارس
المقتضب .

كذلك رتب الشيخ الارجاع بصورة مختلفة عما صنع الاستاذ النفاخ .

(١) انظر ص ١٠٤ من هذه الرسالة .

وحسينا أن نشير إلى ذلك دون تفصيل القول فيه .^(١)

- ٣ - تقديم بعض الآيات وتأخير بعضها ، مما ترتب عليه في بعض الأحيان الأخلاص
بضوابط الترتيب التي سبقت الإشارة إليها .^(٢)

وحيينا أن نضرب لهذا الضرب من التغيير في الترتيب الأمثلة الآتية :

١) آخر بيت الطويل :
 وجَدَاهُ مَا يَرْجُونَ بِهَا ذُو قَرَابَةٍ لِعَطْفٍ وَمَا يَخْشَى السَّمَاءَ رَبِّيْهَا
 ذكره قبل الارجاع مباشرةً اى بعد الشواهد المنسوبة الى البسيط ، والوافر
 والكامل ، والمتسرح (٣) .

٢) أخر بيت الطوسل :

اَذَا رَوَحَ الرَّاعِيُ الْمُتَّاجَ مُعَذِّبًا دَامَسْتَ عَلَى آنَافِهَا عَبْرَاتُهَا (٤)

عن بيت المديدة

رَبِّا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرَفَعُنَ ثَرَبُسٌ شَمَالًا^(٥)

(١) انظر صفحات : ٢٩٢ - ٢٩٩ ، ٨٠٦ - ٨٠٥ ، ٨١٩ ، ٨٢٢ -
ولاحظ ان الشيخ في هذا الموضع لم يلتزم بالترتيب الذي التزم به
في بقية الموضع ، ٨٤٣ - ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٤٢ - ٨٥٢ ، ٨٥٩ - ٨٦٠ ،
الاضطراب في الترتيب في هذه الموضع ٨٥٦ - ٨٥٢ - ٨٥٩ - ٨٦٠

انظر إلى هذه الرسالة.

انظر إلى ٧٢٤ من فهارس الشيخ ٦٤٠ من فهارس الفخاخ .

(٤) انظر إلى ٢٢٥ من فهارس الشيخ ، وفهارس النفاخ ص ٢٢ .

انظر نفس الصفحة من فهارس الشيخ وفهارس النفاخ .

وبيت الواقـر :

أَلَا رجلاً جزاءُ اللهُ خيراً يَدْلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ (١)

و : أَلَا يَابِيَتُ بِالْعَلِيَاءِ بَيْتُ
وَلِلَّهِ حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ (٢)

قدم بيـت الطـولـ :

- ٣ -

وَعَلَمِي بِاسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ
فَلَائِعُ شَخْوَهِ فِي طَرِيقِ هَلَاثَةِ (٣)
وَأَنِّي إِذَا مَلَّتِ رِكَابِيْ مُنَاخِهَا
فَإِنِّي عَلَى حَظِّيْ مِنَ الْأَمْرِ جَامِعُ

قدم هذين البيتين على بيت الحارث بن نهيك النمشلى .

لِيَبْلَكَ بِزِيدٍ صَارُ لِخُصُومَةٍ وُخْتَبَطَ مَا تُطِيعُ الطَّوَافِسَ

وبيـت الشاعـر :

إِذَا لَقِيَ الْأَعْدَادَ كَانَ خَلَاتَهُمْ وَكَلْبٌ عَلَى الْأَدْنَيْنَ وَالْجَارِنَيْهِ

- ٤ - قدم بيـت الطـولـ :

أَلَا أَيْهَا الْمَاجِرِيْ أَحْضُرُ الْوَتَنِيْ
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

على بـيتـ الحـطـيـةـ (وهو من الطـولـ ايـضاـ)

مَنْ تَأْتِيهِ تَعْشُوا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُؤْمِنٍ (٤)

(١) انظر ٧٧٥ من فهارس الشيخ ، وفهارس الفناخ من ٢٢

المرجع السابق نفسه .

(٢) من ٧٧٨ من فهارس الشيخ ، وفهارس الفناخ من ٢٦ .

(٣) من ٢٨٠ من فهارس الشيخ ، وفهارس الفناخ من ٨١ .

(٤) المرجع السابق نفسه .

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

٥ - قدم الأبيات غير الموصولة التي وقع روتها لاما مضوحة على الأبيات الموصولة^(١)

٦ - قدم بيت الطويل :

تَحْلُمُ عَنِ الْأَدَنِينَ وَاسْتِبْقِ وَدَهْمَ
وَلَنْ تَسْتَطِعَ الْحَلْمَ حَتَّى تَحْلُمَا

على عدد من الأبيات من بحر الطويل أيضا دون مسوغ لذلك^(٢).

٧ - قدم بيت الطويل :

وَكُنْتُ أَرَبِّي زِيدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا
إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَافِ وَاللَّهَازِمِ

على عدد من الأبيات من الطويل أيضا دون مسوغ^(٣).

٨ - قدم بيت الواقف :

تَرَاهُ كَالثَّفَامِ يُعَلِّمُ مِنْكَاهُ
يَسُودُ الْفَالِبَاتِ إِذَا فَلَبِنِي

على عدد من الأبيات دون مسوغ^(٤).

٩ - قدم بيت الطويل :

فَتَقَى كَمْلَتْ خَيْرَاتُهُ غَيْرُ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُفْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَ

على عدد من الأبيات دون مسوغ أيضا^(٥).

(١) انظر من ٨٣٥ - ٨٣٧ من فهارس الشيخ ، ١٢٢ - ١٢٤ من فهارس الاستاذ النفاخ ، وقارنه ايضا بما في صفحة ٨٥٦ من فهارس الشيخ .

(٢) انظر من ٨٤٠ من فهارس الشيخ ١٣٨ ، ١٣٩ من فهارس النفاخ .

(٣) انظر من ٨٤٥ من فهارس الشيخ ولاحظ أنه قد ضبط (اللهازم) خطأ في اللام ضمها وهي مفتوحة ١٤٢ من فهارس النفاخ .

(٤) انظر من ٨٥١ من فهارس الشيخ ، ١٥١ من فهارس النفاخ .

(٥) انظر من ٨٦٢ من فهارس الشيخ ، من ١٥٢ من فهارس النفاخ .

١٠ -

و كذلك صنع في بيت سجى

(١) *فَعِيرَةً وَدُّعَ إِنْ تَجَهَّزَ غَارِيَا كَفَ الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا*

١١ - وكذلك أيضاً في بيت عبد يوسف بن قاسم الحارش :

(٢) *وَقَدْ عَلِمْتَ عِرْسِيْ مُلَيْكَةً أَنَّسَ
أَنَا الَّذِيْ مَعْدِيَاً عَلَيْهِ وَطَادِيَا*

بالإضافة إلى ما تقدم ثمة ملاحظات أخرى يمكن أن نجملها
فيما ياتى :

(١) أسقط الشيخ نسبة الشواهد إلى القبائل والطوائف بالرغم من وجودها
في كتاب سيويه نفسه ، وفي فهرس الأستاذ الفخاخ .

ولانستطيع أن نفهم سر هذا الاستقطاع ، اذ من غير المعقول
لا يدرك مثل الشيخ ما للعزوه للقبائل والطوائف من الأهمية في
الدراسة اللغوية ، بحيث لا تقل في بعض الأحوال عن النسبة إلى
شاعر معين ، فضلاً عن أن من بدبيهيات الفهرسة الحرص على
ما ورد في الكتاب المفهوس : فإذا أضفنا إلى ذلك ورود هذه
النسبة في الأصل الذي نقله الشيخ لم نستطيع أن ندرك السر فيما
صنع .

(٢) ثمة بعض الموضع في الفهروسين التي لا نستطيع لها تفسيراً ، وذلك
لأن الشيخ في هذه الموضع ^{ضبط} بعض الأبيات بصورة مختلفة عن
ورودها في كتاب سيويه ، ومحن ورودها في فهرس الفخاخ ، ولكنه
لم يراع بعد ذلك أن يضعها في مواضعها المناسبة لها ، وتمثل
لذلك بما ياتى :

(١) انظر المصادرتين السابقتين من نفس الصفحة .

(٢) انظر المصادرتين السابقتين من نفس الصفحة .

١ - ضبط بيت الفرزدق :

بِمَا فِي قُوَّادِنَا مِن الشَّوْقِ وَالْهَوَى
فِي جَبَرٍ مِنْهَا فِي الْفُؤَادِ الْمُشَفِّرِ

بضم الفاء بالرغم من تردها مكسورة ، وترك البيت قس
الفاء المكسورة أى في غير موضعه المناسب له عنده ^(١)

ب - ضبط بيت تميم بن أنس متمثلاً :

جَزَيْتُ ابْنَ أَزْوَى بِالْمَدِينَةِ قَرَضَ
وَقَلْتُ لِشَفَاعَ الدِّينَةِ : أَوْجِفُوا

باسكان الفاء (أوجف) وتركه في موضعه من الفاء
الضمة ^(٢)

ج - ضبط بيت الأعشى :

الْوَاهِبُ الْمَائِهِ الْهِجَانِ وَعَيْدِهَا عُوذًا تَرْجِسَ بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا
ضبطه بضم اللام ، وتركه بالرغم من ذلك في اللام المفتوحة
أى في غير موضعه بناء على ضبطه .

د - ضبط بيت الشاعر :

إِذَا لَمْ تَزُلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَالْكِفُّ مِنْ دَمْعَ عَيْنَكِ يَسْجُمُ
بضم الميم وتركه في موضعه من الميم المكسورة أى في فيسر
موضعه بناء على ضبطه ^(٣)

٣ - تضمن فهرس الشيخ عدداً من المواقع التي يصعب تحسيتها لاغفالها
ما ذكره الاستاذ النغاخ من ناحية ، وما توصل اليه الاستاذ
^(٤)
هارون في تحقيق الكتاب من ناحية أخرى ، ومن ذلك :

(١) انظر من ٨١٧ من فهارس الشيخ ، ١١٦ من فهارس الاستاذ النغاخ .

(٢) انظر ٨١٨ من فهارس الشيخ ، ١١٤ من فهارس النغاخ .

(٣) انظر ٨٢٦ مكن فهارس الشيخ ، من ١٢٦ من فهارس الاستاذ النغاخ .

(٤) ص : ٨٤٣ من فهارس الشيخ ، ١٤١ من فهارس الاستاذ النغاخ .

(٥) انظر من ٢٢٩ من فهارس الشيخ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٥٨ / ١ من فهارس النغاخ ، ج ١

ج ٢ ٣٠٣ من فهارس الاستاذ عبد السلام .

أ - ذكر ضمن الشواهد بيت العجاج : -
 (حين لا مستصرخ ولا بسراح ^(١))
 وأغلل تماماً ما ذكره الاستاذ النفاخ ، وما ذكره الاستاذ
 هارون من أن هذا البيت هو في الحقيقة أقطعناه من بيتهين
 مختلفين ، والبيتان هما : -

الاول «للعيار» :
 والله لولا أن تحش الطبع ^{بِنَ الْجَحِيمَ} حين لا مستصرخ
 الثاني (لا لسعد بن مالك القيسى) :
 من فرعون ^{نِيرَانِهَا} فأنما ابن قيس لا بسراح
 ب - ذكر الاستاذ النفاخ في آخر فهرسه عبارة : -
 (ما بال قيس والسر تسرق) وعلق عليها بقوله : -

”جاءت هذه العبارة في مطبوعة الكتاب كأنها من المنشور، وغليب
 على ظني أنها صدرت من المنسخ فأجبتها في هذا الموضوع
 كما هي ^(٢) ”
 أما الاستاذ هارون فقد عرضها في فهرس الأسلوب والنماذج
 النحوية باعتبارها عبارة نثرية ^(٣) ، والسياق يساعد في ذلك ، ولقد
 كان على الشيخ أن يحلل هذه العبارة ليدرك الصواب فيما ،
 ولكنه اكتفى بنقل العبارة كما هي ووضعها في الشواهد في الفات
 المضومة ^(٤) .

(١) انظر ص ٢٢٩ من فهرس الشيخ ص ٢٦ ٢٨٠ من فهرس النفاخ ،
 ٥٨/١ ٣٠٣/٢ ، ٣٠٤ ط / هارون .

(٢) ص ١٥٩ من فهرس النفاخ .

(٣) ص ٤١/٥ ط / هارون بلفظ ” ما شأن قيس ” .

(٤) انظر ص ٨٢١ من فهرس الشيخ .

"فهرس قوافي الشعراء"

.....

يشغل هذا الفهرس نحو خمس عشرة صفحة^(١)، وقد اعتمد فيه اعتماداً مطلقاً على فهرس الاستاذ "النماخ" فاستخرج منه القوافي، ورتبتها على حسب أصحابها من الشعراء.

ولنا مع ذلك بعض ملاحظات نسجلها فيما يأتى :

ذكر في أحيان قليلة بعض مصادر محدودة للتخرير، وفضلاً عن أن هذا ليس وظيفة الفهرس، ولا موضعه، فإنه لم يتلزم فيما ذكر من مصادر نسقاً واحداً ولا نظاماً مطروحاً.

فمرة يذكر اسم المصدر، وأخرى يذكر اسم المؤلف، وحيثما يذكر رقم الجز والصفحة، وأحياناً يغفل ذكر أي منها ١١

*

*

x

*

*

*

١١) ص ٨٦٥ - ٨٨٠ من الفهارس.

فهرس الشواعر (١)

استغرق هذا الفهرس في الكتاب نصف صفحة . ذكر فيها الشيخ أسماء تسع من الشاعرات اللائي ورد لهن شعر في الكتاب دون أن يذكر الموضع التي ورد لهن فيها شعر ، أو توافق الأبيات المنسوبة إليهن ، بل اكتفى بذكر أسمائهن مجردة من أي إضافة أخرى ، وفي ظني أن ذكر أسماء الشاعرات

فحسب دون ذكر قوانيهن أو موضع ورودها أمر ليس فيه كبير فائدة ، لأن الباحث مضطرب إلى أن يرجع أولاً إلى فهرس الشعراء ليفصل منه القواني ثم يرجع بعد ذلك إلى فهرس الشواهد ، ليختلص الأبيات ، وفي هذا من العناه ما فيه . وبهذا يفقد هذا الفهرس قيمته لأن لا يحقق الغرض الأساس من الفهارس وهو تيسير العودة إلى الكتاب . ولني ملحوظة على عنوان هذا الفهرس فقد عنونه الشيخ بعنوان (فهرس الشواعر) وكان أحري به أن يجمعه جمع قلة فيقول (فهرس الشاعرات) لأن " الشواعر " جمع كثرة فلا يطلق هذا الجمع على عدد الشاعرات اللاتي ورد لهن ذكر في هذا الفهرس ، فمثل هذا العدد من الألوان له أن يجمع جمع قلة .

(١) فهرس الشواعر ص : ٨٨١ من الفهارس .

فهرس الأعلام والقبائل التي لم تذكر لها لغات
والقبائل التي ذكرت لها لغات

صنع الشيخ فهريسين أحدهما بعنوان "الأعلام والقبائل التي لم تذكر
لها لغات" (١) والآخر بعنوان "القبائل التي ذكرت لها لغات" (٢)

ولى على هذين الفهريسين جملة من الملاحظات اشير اليها
فيما يأتى : -

أولاً : لقد استوقفنى عنوان الفهرس الأول ، لأن الشيخ قد ذكر فيه
أرقام صفحات بعينها فى سببويه وهذا أمر غير مفهوم ، لأن المفروض
أن القبيلة التي لم تذكر لها لغات ، لم تذكر في كافة مواضع الكتاب فما معنى
ذكر صفحات بعينها في هذا الفهرس (١)

ثانياً : أن الشيخ قد جمع في هذا الفهرس بين الأعلام والقبائل .
ولو أنه خص كل منها بفهرس مستقل لا جتنب الخلط ، وبخاصة
أن العلم ليست له لغة خاصة به وإنما هو مجرد راوي للغته . الامر
الذى يجعل ذكره في هذا الفهرس غير وارد .

ثالثاً : تضم هذا الفهرس عدداً من الأسماء التي لا ينطبق عليها مصطلح
الأعلام أو مصطلح القبائل ، إذ هي عبارة عن مجموعات من الطوائف
المتنوعة . فمنها مثلاً طوائف دينية كالمجوس ، وطوائف الليبية كأهل مكة
وأهل المدينة ، وطوائف نحوية كالكتوفيين والبصريين والنحوين ، وكثير
من النحوين .

رابعاً : بالإضافة إلى ما تقدم شمة صور من الاضطراب في المادة العلمية التي
احتوى عليها هذا الفهرس ، وسأكتفى بأن أذكر أمثلة لذلك ، وفي
الإجمال غنى عن كل تفصيل :

(١) ص : ٨٨٣ - ٨٨٩ من الفهارس .

(٢) ص : ٨٩٠ - ٨٩٢ .

١- مزق الشيخ مواضع ذكر العلم الواحد فذكره في أماكن متفرقة من الفهرس، وحسبك أن ترجع مثلاً إلى الموضع التي ذكر فيه سا الخليل فستجده قد ذكره مستقلاً أحياناً ومع هارون أحياناً، ومع يوحن أحياناً .

ولقد كان على الشيخ أن يجمع كل ما ورد عن الشخصية
الواحدة ، وينذكره في موضع واحد .

٢ - وضع الشيخ عنواناً للمادة مخالفًا لما ذكره فيها ، ومن ذلك مثلاً:
أنه ذكر تحت عنوان النحوين عبارة " اعطيك وأعطيهونس " وعقب عليها بتوله :

”فبيح لا تتكلم به العرب ، ولكن النحوين قاسوه ”وجلي أنه ليس ثمة صلة بين العنوان وما ذكره تحته ثم بين الموضوع كله والفهرس جملة .

١١٨ - ذكر الشيخ بعض القبائل في الفهرسين معاً - أي ضمن القبائل التي ورثت لها لغات ، وتلك التي لم ترث لها لغات وهذا يدعو إلى العجب ، لأن الفهرسين كما عنون لهما وتحارضان .

لقد كان يوسع الشيخ للخلاص من هذا الاضطراب أن يصنع فهرسيين بدليلين لهذين الفهرسيين : أولهما فهرس " اللغات المفردة في كتاب سيبويه " يجمع فيه جميع النصوص التي وردت في الكتاب ، وعزها سيبويه إلى أصحابها .

ثم فهرسا آخر للغات غير المفرد في كتاب سيوبيه "يجمع فيه كل النصوص التي وردت منقولة عن العرب، أو بعض العرب، أو نحو ذلك من عبارات يفهم منها عدم معرفة القبائل التي قالتها، ولقد كان وجود هذا الفهرس باللغة الإنجليزية بالرغم مما يبدو فيه من عدم تحديد للقبائل، لأن مجرد ذكر هذه النصوص كفيلاً بأن يدفع بالباحث على اختناق خطوة إلى الأمام، في محاولة لرصد الظواهر اللغوية الواردة فيها وتحليلها ثم محاولة عزوها إلى أصحابها عن طريق مقابلتها بالنصوص المماثلة لها في كتب النحو واللغة، مما قد يكون معزواً فيها.

"فهرس الاًمثال والنماذج النثرية"

صنع الشيخ فهريين أحداها للاًمثال ، وقع في ثلاث صفحات^(١) والآخر للشواهد النثرية ، وقع في خمس صفحات^(٢)

ويبدو لاًول وهلة أن المصطلحين اللذين اختارهما عنوانا هما : "الاًمثال" و "الشواهد النثرية" في حاجة إلى تحديد ، لأن الاًمثال جزء من الشواهد النثرية فلم يخص بفهرس؟

لقد كان أولى من ذلك أن يضع الشيخ عنوانا آخر تظهر فيه المقابلة بين النوعين واضحة ، أو أن يقدم الشيخ عوضا عن ذلك تحديدا دقيقا لكل من المصطلحين بحيث لا يحدث تداخل بينهما ، ولقد نتج عن عدم تحديد مدلول ما بين المصطلحين قدر من الخلط والاضطراب نكتفى بأن نسئل لـ
بما يأتى :

١ - ذكر عبارات في أحد الفهرسين يكون موضعها الفهرس الآخر : وهذه جملة من العبارات المت عرضها الشيخ ضمن فهرس الاًمثال وأولى بها أن تكون في فهرس الشواهد النثرية نظرا لعدم وجودها في كتاب الاًمثال التي وقت عليها :

- خطيبة يوم لا أصيبد فيها^(٣)
- كل شـ ولا هذا^(٤)
- كل شـ ولا شتيبة حر^(٥)

(١) من ص : ٨٩٣ - ٨٩٥ من الفهارس .

(٢) من ص : ٨٩٦ - ٩٠٠ من الفهارس .

(٣) ص : ٨٩٣ من الفهارس وانظر ايضا المستقصى في امثال للعرب للزمخشري وجمهرة الاًمثال للمسكنى ، وكتاب الاًمثال لابن سالم ، وأمثال العرب للمفضل الضبي ، وجميع الاًمثال للسيد انى .

(٤) ٨٩٤ من الفهارس وانظر ايضا المصادر السابقة .

(٥) انظر المصادر السابقة .

ولنا بعد ذلك عدد من الملاحظات نجملها فيما يأتى :

١ ولا : ذكر بعض العبارات في الترسين معاً ومن ذلك :-

- أغدة كفدة البعير وموتا في بيت سلولية ^(١)

- آهلك والليل ^(٢)

ثانياً : عدم استيعاب كل ما ورد في الكتاب ، ولذلك نماذج عديدة نمثل لها بما يأتى :

١ - سقط من الشيخ عدد كبير من الأمثال والشاهد النثرية التي وردت في سيبويه فهرسه لم يحضر جميع ما ورد فيه ، ومن ذلك :

- استيست الشاة ^(٣)

- استوقي الجمل ^(٤)

- شئ ما جاء بك ^(٥)

- من كذب كان شره ^(٦)

٢ - كذلك سقط من الشيخ عدد ضخم من الشاهد النثرية « ولعل مقابلة فهرس الشيخ الخاص بهذه الشاهد بفهرس الأستاذ عبد السلام هارون المقابل له والذى اختار له عنوان "الأسلوب النحوية " يدل على ذلك ، فان فهرس الشيخ قد اقتصر على ذكر خمسة وثمانين شاهداً . أما فهرس الأستاذ هارون فقد تجاوز عدده نصوصه ثلاثة شاهد ^(٧)

(١) انظر ص : ٨٩٤ ، ٨٩٦ من الفهارس . (٢) انظر ص ٨٩٣ - ٨٩٦ من الفهارس .

(٣) وردت في كتاب سيبويه ج ٢ / ص ٤٤ ط بولاق

(٤) وقد ورد هذا في كتاب سيبويه ج ٢ / ص ٤٠ ط بولاق .

(٥) وقد وردت في كتاب سيبويه ج ٢ / ص ١٦٦ ط بولاق .

(٦) وقد ورد في الكتاب في ج ٢ / ص ٣٩٥ ط بولاق .
ص ٨٩٦ - ١٠٠ ، وانظر فهرس الشيخ وقارئه بفهرس الأستاذ هارون ج ٥ .

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

ثالثاً : يذكر الشيخ في :
فهرسه النص بصورة مخالفة لما ورد في صلب الكتاب ومن ذلك :

- أَطْرَى إِنْكِ فَاعْلَمَ (١)
- إِنْ تَأْتِسْ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ (٢)
- مِنْ أَنْتَ زِيدًا وَزِيدًا (٣)
- مَا رَأَيْتُ رُجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحُولُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زِيدٍ (٤)
- كَلَاهُما وَتَمَراً (٥)

رابعاً : الاضطراب في الترتيب :

- ١ - ذكر الشيخ في فهرس الشواهد النثرية في حرف السين هذه العبارة:
”لقد رأى مني عاماً أول شيئاً ، حتى لا أستطيع أن أكلمه العام
بشيء“ (٦) ولست في حاجة إلى تعليق على هذا الشاهد في بوضعه
- ٢ - ذكر الشيخ ضمن الشواهد في حرف السين أيضاً عبارة سمعت أعرابياً -
وهو أبو مرهد - يقول : (كرما وطول أنس) أى أكرم بك وأط رسول
بأنفك .

ومن الواضح أن نص الشاهد هو عبارة ”كرما وطول أنس“

- (١) انظر ص : ٨٩٤ من الفهارس ، وقارن هذا النص بالنص الوارد في صلب الكتاب ١٤٢/١
- (٢) ص : ٨٩٦ من الفهارس وقارنه بما ورد في صلب الكتاب ١٤٨/١
- (٣) ص : ٨٩٩ من الفهارس وقارنه بما ورد في صلب الكتاب ١٤٢/١
- (٤) ص : ٨٩٩ من الفهارس وقارن هذا النص بالنص الوارد في صلب الكتاب ٢٣٢/١
- (٥) وردت هذه العبارة في سبيوه برقع ”كلاهما وتصبها وأى : كلاهما وتمرا“ و ”كليهما وتمرا“ وقد اقتصر الشيخ في فهرسه على ذكر حالة النصب فقط انظر ص ٩٤ من الفهارس
- (٦) ص : ٨٩٢ من الفهارس .

وليس موضعه لذلك في حرف السين ، وكان أولى به أن يوضع فـسـى
حرف الكاف ، ولكن الشيخ وضعه في حرف السين رسمًا رعائية لعبارة
”سيعت أغربابا“ وجلى أنها ليست جزءًا من الشاهد ، ويشمل
ذلك كثير .^(١)

٣- يلاحظ أن الشيخ رتب ما في هذين الفهرسين غالباً على حسب
الحرف الأول فالثاني للكلمة الأولى ترتيباً هجائياً ، ولكنه برغبة
ذلك قد اضطرب في ذكر النصوص الواردة في الفهرسين :

فمرة يعتبر الزوائد أول الكلمة ، ومرة يهملها ، ومرة يرتب
على حسب المادة الأصلية للكلمة ، ومرة يرتب على حسب حروفها
بصرف النظر عن أصالتها وزیادتها ، بل انه قد يتجاوز ذلك
إلى زيادة بعض الكلمات على الشواهد مع مراعاتها .

وحسبي أن أمثل لذلك بما ياتي :
رتب الشيخ هذه المجموعة من الشواهد متواالية على
النحو الآتي :

- قال بعض العرب ” اللهم أشركنا في دعوى المسلمين “.^(٢)
 - قول العرب : أخذ بنو فلان من بنى فلان ابلا مائة .^(٣)
 - قول العرب : لا مال له قليل ولا كثير .^(٤)
 - قول العرب : والله لا نعمل كذا وكذا .^(٥)
 - قولهم : خذه يحكمك .^(٦)
-

^(١) انظر مثلاً ص ٨٩٢ ، ٨٩٣ من الفهارس .

^(٢) ص ٨٩٢ من الفهارس .

^(٣) ص ٨٩٨ من الفهارس .

^(٤) الصفحة السابقة من الفهارس .

^(٥) نفس الصفحة والمصدر .

^(٦) الصفحة نفسها .

ولست في حاجة إلى أن أفصل إلى ما في هذا من اضطراب
يتمثل في أمرين :-

أو لهما : أنه جعل عبارة قول العرب جزءاً من الشواهد ، وذلك
غير صحيح ، ولا تتميز هذه الشواهد عن غيرها من بقية
الشواهد في أنها جميعاً عبارات نطق بها العرب .

والثاني : أن هذه النصوص نفسها كان ينبغي أن توزع على
الأبيات الملازمة لكلماتها الأولى دون جمعها في
مكان واحد .



المبحث الثالث

فهارس مسائل النحو في كتاب معانى القرآن للفراء

نشرت هذه الفهارس في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية^(١) في العدددين الثالث عشر، والرابع عشر ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٣ م.

وقد شغلت هذه الفهارس نحو ست وعشرين صفحة^(٢)، وبدأت بكلمة تقع في نحو ثلاثة صفحات ذكر فيها الشيخ الأسباب التي حدث به على وضع هذه الفهارس وأهمية كتاب معانى القرآن للفراء، وقد اعترف في هذه الكلمة بأمرتين على جانب من الأهمية.

أولهما: أنه قرر أن ما قد عقد العزم عليه غلب صدور الجزء الثالث من كتاب معانى القرآن للفراء أن يتم بغيرهزة الشعر ومسائل النحو في هذا الكتاب، ووضع أوراقاً بيضاء في أول الجزء الثالث عند تجليده استعداداً لذلك^(٣). ثم يضيف: "ثم أخبرنى بعض الزملاء بأن الأستاذ عبد الأمير محمد أمين الورد الأستاذ بكلية الآداب بجامعة بغداد قام بغيرهزة الشعر، ونشر ذلك في مجلة المورد العراقية، فنقلت هذه الفهرسة إلى أوراقى".

ثانيهما: أن الشيخ قد قرر صراحة أن ما صنعه من فهارس لكتاب الفراء لا يحوى كل ما ورد فيه من مسائل فهو يقول صراحة "ولست أزعم أن هذه

(١) من ص ١٨٩ - ٢١٦ من العدددين المذكورين للمجلة (وهما في مجلد واحد)
(٢) ص ١٨٩

الفهرسة قد أحسبت كل ما تحدث عنه الفراء في كتابه ^(١) ويعلل لذلك بقوله : " لأن الفراء له منهج انفرد به ، وهو أن يكثر من ذكر آيات في غير موضعها ، كما كانت له موهبة بارعة في معرفة الأسلوب القرآنية التي يمكن الحديث عن وجهها إلا عرابية مرة واحدة وفي موضع واحد ^(٢) ."

وهذا تعليل غير مقنع ، لأن الأصل في فهرسة المسائل الاهتمام ب موضوع المسألة بصرف النظر عن النصوص التي ترد فيها ، سواء أذانت نصوصاً قرآنية أم نصوصاً من الحديث أم غير ذلك من المؤثرات اللغوية النثرية والشعرية .

وما ذكره الشيخ من صعوبة أمر صحيح لو كان الفهرس يتضمن شواهد المسائل ، أما والقصد تحديد موضع المسائل ذاتها بنفس النظر عن شواهدتها فالامر مختلف ، اذ لن يتضمن الفهرس حينئذ الا بيان أرقام الصفحات التي ورد فيها لفلك المسائل ذكره . وبذلك يظل عدم استيعاب مسائل الكتاب - باعتراف الشيخ - علا لا سبيل الى اساغته بحال .

وتبدأ الفهارس بعرض للمسائل النحوية يقع في نحو أربع عشرة صفحة ^(٣) ، ثم فهرس " للحروف والأدوات " يقع في نحو خمس صفحات ثم فهرس " لمسائل الصرف " يقع في نحو خمس صفحات ^(٤) .

وأول ما يلحظ على هذه الفهارس العنوان الذي نشرت به وهو : " فهارس مسائل النحو في كتاب معانى القرآن للفراء " ^(٥) . فان هذا العنوان يقصر عن الاشارة الى موضوع الفهارس فضلاً عن أن يكون محبيطاً بها ، فإنه اذا أمكن أن يدل على الأدوات عن طريق اللزوم

- (١) انظر ص ١٨٩
- (٢) المصدر نفسه .
- (٣) ٢٠٢ - ١٩٣
- (٤) ٢١١ - ٢٠٢
- (٥) ٢١٦ - ٢١١
- (٦) ص ١٩٣ من الفهارس .

باعتبار أن هذه الأدوات من ضمن مباحث علم النحو، فإنه لا يمكن أن يدل على مسائل الصرف، وتشغل حيزاً لا يأس به في هذه الفهارس.

ولعل العنوان الذي نشرت به هذه الفهارس ليس من وضع الشيخ،
إذ أن نشرها قد تم بعد وفاته، وقد يؤيد هذا أنَّ الصفحة
الأولى من الفهارس بعد المقدمة قد ورد فيها العنوان بصورة مختلفة
على النحو الآتي : - (فهارس في كتاب معانى القرآن للفراء)^(١).
وأن كان مما يؤخذ على هذا العنوان - مع ذلك - إغفاله عنواناً
أول كان ينبغي أن تبدأ به الفهارس بعد هذا العنوان، ينبع
على " المسائل النحوية " .

ولى على هذه الفهارس جملة من المطروحات أشير إلى أهمها
فيما يأتى :

أولاً : موضوع هذا الفهرس " المسائل النحوية أو الصرفية " أو
ال أدوات ، والأصل في وضع مثل هذا الفهرس تحديد المسألة
أو الموضوع ، وليس النص اللغوي الذي يتصل به ، ولكن
الذي يشيع في هذا الفهرس عكس ذلك إذ ذكرت فيه آيات
كثيرة دون تحديد للمسألة أو المسائل التي وردت بسببيها في
الكتاب ، وحسبى أن أمثل لذلك بما يأتى :

- رب ارجعون^(٢)
- هذارحمة من رئيس^(٣)
- وطفقا يخصفان^(٤)
- وكل شئ فعلوه في الزير^(٥)
- بطرت معيشتها^(٦)
- والقيمه الصلاة^(٧)

(١) ص ١٩٣ من فهرس الفراء .

(٢) ص ١٩٤ من فهرس الفراء .

(٣) الصفحة نفسها من فهرس الفراء .

(٤) ص ١٩٦ من فهرس الفراء .

(٥) ص ١٩٨ الصفحة نفسها .

(٦) ص ٢٠٠ من الفهارس .

- لا يذوقون فيها الموت إلا المؤنة الأولى ^(١)
- والسموات مطويات بيمينه ^(٢)
- يا جبال أؤيّس معه والطير ^(٣)
- ما أنت بمحرّخٍ ^(٤)

ثانياً: الوضوح في التعبير خصيصة يجب الإلتزام بها في الفهرسة، نظراً لأنّ قصور العبارة عن الإشارة إلى المسألة أو غموضها في الدلالة عليها يهدى قصوراً في الفهرس، إذ يهدى وقت الباحث وجهده، فيضيّع بذلك الهدف المرجو من صنع الفهرس ولغاية المتواхه منه، ولكن الملاحظ أنّ الشیخ قد ذكر بعض المسائل في الفهرس بعبارات تتسم بالقصور في الدلالة عليها، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتي :-

- (٥) - ضيّن
- (٦) - قلبين
- (٧) - بُرِّين
- (٨) - متراجعان
- ما كان لزيد أن يفل ^(٩)
- ذُكْر "كان" وحذفها في هذا الموضع سواه ^(١٠)
- لا تحسبن أنك عاقل إنك جاهل ^(١١)
- مطرانا ما زالت فالشعلبية، وله عشرون مائة فجلا : العرب إذا ألقى بين من كلام يصلح إلى في آخره نصبووا الحرفين المخفوضين ببين وبالى نحو : هن أحسن الناس ما قرنا فقد ما ^(١٢)

-
- (١) ص ٢٠١ من الفهارس
 - (٢) الصفحة السابقة ٠
 - (٣) ص ٢٠٢ من الفهارس
 - (٤) ص ٢٠٣ من الفهارس ٠
 - (٥) ص : ١١٣ من الفهارس ٠
 - (٦) الصفحة نفسها ٠
 - (٧) من ١٩٥ من الفهارس ٠
 - (٨) ص ١٩٦ من الفهارس ٠
 - (٩) نفس الصفحة السابقة ٠
 - (١٠) الصفحة السابقة ٠
 - (١١) ص ٢٠٠ من الفهارس ٠

- لا يستثنى بِإِلَّا شَيْئَانٌ ؟ ^(١)
- قَالَ ابْنُ أَمَّ وَابْنُ أَمَّ . ^(٢)
- الْمَصْدُرُ عَلَى فَاعْلَهُ ؟ ^(٣)
- فَزَيْلَنَا ؟ ^(٤)

ثالثاً : بالرغم من أن الأطرار العام لهذه الفهارس يتمثل في ثلاثة أنواع رئيسية هي : مسائل النحو والحرف والأدوات ، وسائل الصرف – وكان مقتضى هذا التمييز بين موضوعات كل فهرس – فان الشيخ مع ذلك خلط بعض الأبواب ، وتمثل لذلك بما يأتى :

١ - نقل عدداً من الموضوعات الصرفية إلى فهرس المسائل التحوية ومن ذلك ما ورد في هذا الفهرس عن المصادر فقد ذكر فيها :

- الْمَصْدُرُ عَلَى فَعَالٍ ^(٥)
- وَاسِمُ الْمَصْدُرِ ^(٦)

وهما موضوعان صرفيان فمما يأتى مسائل الصرف .

٢ - في مقابل ذلك ذكر في "أبنية المصادر" وهو باب صرفى الموضوعات الآتية وهي موضوعات نحوية :

- اضافة المصدر للمفعول ، ورفع الفاعل ، والعكس ^(٧)
- اضافة المصدر للمفعول ، وحذف الفاعل ^(٨)
- عمل المصدر النصب ^(٩)

٣ - ذكر من بين مسائل الصفة المشبهة في النحو بعض ما يتصل

- (١) ص ٢٠١ من الفهارس
- (٢) ص ٢٠٢ من الفهارس
- (٣) ص ٢١٢ من الفهارس
- (٤) ص ٢١٤ من الفهارس
- (٥) ص ٢٠٣ من الفهارس .
- (٧) ص الصفحة نفسها ، وقد تكرر ذكره أيضاً في صفحة ٢١٢ من الفهارس .
- (٨) ص ٢١٢ من الفهارس .
- (٩) الصفحة نفسها .
- (١١) نفس الصفحة .

بنيتها و موضوعها الصرف مثل :

- حذِر وحذِر ، عَجِل وعَجِل ، فَطِن وفَطِن .^(١)
- لم أسمِع تكِه ، ولكن سمعت : حذِر وحذِر ، وأشِرْه وأشِرْه ،
وعَجِل وعَجِل^(٢)

٤ - ذكر ضمن اسم التفضيل في مسائل النحو بعض مسائله الصرفية
مثل :

- أفعل التفضيل على غير بابه .^(٣)
- التعجب والتفضيل من الألوان^(٤)

رابعاً : ثمة اضطراب في ترتيب بعض المسائل وبعض الأبواب في داخل كل نوع
من أنواع الفهارس الثلاثة وحسبنا أن نسئل لذلك بما يأتى :

١ - ذكر في باب البين والمغرب من المسائل النحوية موضوعات
لا علاقة لها بالبناء والاعراب مثل :-

- الواحد بمعنى الجمع^(٥)
- الاخبار بالجمع عن المفرد^(٦)
- التقى الماء : الماء يكون واحداً وجمعها فجاز (التقى كذلك)^(٧)

- أحد : للواحد وللجمع^(٨)

٢ - فصل الشيئ في باب الاضافة بين بعض مسائل الباب وبنيتها

- (١) ص ٢٠٤ من الفهارس
- (٢) الصفحة نفسها .
- (٣) ص ٢٠٣ من الفهارس .
- (٤) الصفحة نفسها .
- (٥) ص ١٩٣ من الفهارس .
- (٦) الصفحة نفسها .
- (٧) ص ١٩٣ من الفهارس .
- (٨) ص الصفحة نفسها .

من المضاف الى ياء المتكلم بعدد من أبواب النحو الآخرى
التي لا علاقت لها بالإضافة وهي :

- حروف الجر ، والاستثناء ، والمفعول المطلق ، والحال
والتعييز ، والعدد ، والمنادى ، والقسم .^(١)

٣ - ذكر في باب جمع التكسير عدداً من المسائل التي ليست ضمن
 موضوعات هذا الباب مثل :

- أبابيل ، الشماطيط ، العباديد ، الشعائر لا يفرد لها
واحد^(٢)

- لم أُسْعِ بواحد الزيانية^(٣)
- الجماع يعني الجمع^(٤)

٤ - بالرغم من أن فهرس المسائل النحوية يخضع بصورة عامة
لترتيب "ابن مالك" - وهو الترتيب الذي التزم به الشيخ فس
صنع فهارسه للمقتضب ، ولكتاب سيبويه - فان هذا الترتيب
قد اضطرب في عدد من المواقع ، وحسبنا أن نشير من بينها
إلى أن وضع (أبواب المجرورات) قد تداخل مع (أبواب
المنصوبات) فمن ذلك أنه يعد أن ذكر المفعول بـ
والمفعول لا جله ، والظروف ، وهي من "أبواب المنصوبات" .
انتقل - بعد ذلك - إلى ذكر بالإضافة ، وحروف الجر ، وهما
من "أبواب المجرورات" ثم عاد - بعد ذلك - إلى باقى
المنصوبات ، فذكر (الاستثناء) ، و(المفعول المطلق) ،
(والحال) ، (والتعييز) ، (والعدد) ، والمنادى) .

ثم عاد مرة أخرى إلى المجرورات حين عقد
للقسم باباً .^(٥)

(١) ص ١٩٩ - ٢٠٣ من الفهارس

(٢) ص ٢١٥ من الفهارس

(٣) الصفحة نفسها .

(٤) الصفحة نفسها .

(٥) ص ١٩٨ - ٢٠٢ من الفهارس .

خامساً : الأصل في ذكر الفهارس ترتيب الموضوعات وإتصالها بما ، بحيث تتوالى المسائل بالموضوع الواحد ، ولكن الشيخ قد مزق في بعض الأحيان - مسائل الباب الواحد أو الأداة الواحدة بحيث تأثرت في أكثر من موضع ، ونمثل لذلك بما يأتى :

١ - عند تناوله " لأن المؤكده " (١) عرض مسائلها على النحو الآتى :-

- " جواب أن " يقترن باللام كجواب " لو "
- كسر همزة " إن " بعد القول .
- فتح همزة " أن " وكسرها .
- ذلك و " ان " الفتح والكسر .
- تكسر همزة " إن " بعد المنادى الظاهر .
- فتح همزة " ان " وكسرها في سورة " الجن "
- الفتح والكسر مع " فاء الجزاء "
- " الفاء " في خبر " إن "

ولعل هذا العرض وحده كفيل بالتدليل على ما فيه من تمزيق وعدم توالى .

٢ - حين عرض الشيخ للفاء (٢) عرضها في موضع متفرقة بدلاً من أن يجمعها في موضع واحد ، فقد ذكر بعض أحكامها مع الأداة " ان " وذكر بعضاً آخر عند تناوله (ثم) ذكر بعضاً ثالثاً عند تناوله للفاء نفسها ، وما ذكره عند تناوله إياها ما يؤكّد تمزيقه لأحكامها ، وعدم حرصه على توالى هذه الأحكام وتتابعها ونكتفى بالتمثيل لذلك بما يأتى :

- زيادة " الفاء " في خبر اسم الموصول ١١
- الواو " الفاء ١١
- العرب قد تستأنف " بالفاء " كما تستأنف " بالواو " .

(١) ص ٢٠٨ من الفهارس
(٢) ص ٢٠٩ من الفهارس

- حذف "فاء" الجواب .
- تفع "الفاء" بعد قال ، ويجوز حذفها .
- فاء السببية .
- الكثير الرفع بعد فاء الجزا .
- فاء السببية في جواب "لعل" .
- الرفع بعد فاء السببية .
- الاستئناف "بالفاء" في جواب الأمر "حسن" .
- فاء السببية في "جواباً لسو" .

ونحسب أن ذكر هذه الأمثلة وحده كاف للدلالة على
هذا الملاحظ في هذه الفهارس .

سادساً : لا يفوتنا أن نشير في ختام هذا العرض إلى وقوع عدد كبير من
الإخطاء الإملائية واللغوية، وإذا جاز الاغتسال عن الإخطاء الإملائية -
وهي كثيرة - لصدور الفهارس بعد وفاة الشيخ ، وعدم نهاية المصحح
بتتصويفها ، فإنه لا يجوز بحال الإغتسال عن الإخطاء اللغوية الواردة فيه
لأن وقوع هذه الإخطاء لا يمكن قبوله في عمل على فضلا عن أن يكون
منسوباً للشيخ "ضيّمة" - رحمة الله - وحسبى أن أذكر
هذه الأمثلة من الصفحتين الأوليين فقط من الفهارس :-

- ١ - "جميع (قليل) و (كثير) جمع مذكر سالم" .^(١)
والأصح أن يقول : جميع (قليل و (كثير) جمع مذكر سالم) .
- ٢ - "العرب تأمر الواحد بما تأمر به الاثنين" .^(٢)
والأصح أن يقول : بما تأمر به الاثنين .
- ٣ - "ضمير الفصل يكون قبله كان وإن" .^(٣)
والأصح أن يقول : يكون قبله "كان" أو "إن" .

(١) ص ١٩٣ من الفهارس .

(٢) الصفحة نفسها .

(٣) ص ١٩٤ من الفهارس .

الفصل الثاني

الفهارس غير المنشورة
عرض وتقدير

الفهرس غير المنشورة

كان من أهداف زيارتي لمكتبة الشيخ في حلوان الحصول على معلومات مفصلة عن الأعمال العلمية التي لم تنشر ، وقد أتيح لي زيارة المكتبة أكثر من مرة وللحظت أنها لا تضم عدداً كبيراً من الكتب ، فإن الكتب التي فيها موضوعة في ثلاث مكتبات ، وللحظت أيضاً أنها تخلو أو تكاد من الكتب والدراسات الحديثة على اختلافها ، سواءً أكانت في مجال اللغة أم النحو أم غيرها من العلوم .

كما لاحظت - أيضاً - أن المكتبة تحتوى على عدد من البطاقات التي تتضمن فهارس متعددة سينأتي ذكرها بالتفصيل .

وهذه البطاقات مختلفة شكلًا ومادة ، فمنها ما هو كراسات ومنها ما هو جذاذات منفصلة مرتبة في مجموعات ، ولكن هذه البطاقات لم تكن موضوعة في مكان واحد ولا طبقاً لترتيب بعينه ، فـ منها ما هو موضوع على بعض رفوف المكتبة، ومنها ما هو موضوع فوقها، ومنها ما هو موضوع بين الكتب التي تحتويها، ومنها قدر كبير نسبياً كان موضوعاً في دولاب صغير مغلق في أحد أركان المكتبة ،^(١) ولم يتح لى التعرف على محتوياته بدقة كاملة ، نظراً لعدم تعاون الأسرة معن في هذا المجال وحرصها على عدم تمكيني من الاطلاع على المحتويات بالتفصيل ، الأمر الذي اضطررت معه إلى الالتفاء بالتعريف بنموذج واحد من محتوياته كما سيأتي في موضوعه .

وقد عانيت عناء شديدا في محاولة جمع هذه البطاقات وتصنيفها
لتقدم صورة واضحة عنها .

ويحسن قبل أن أعرض لهذه الفهارس التي لم تنشر أن استعرض ما ذكره الشيخ في مقدمة فهارس سيبويه⁽²⁾ من معلومات حول ما أنجزه من فهارس نص صراحة على وجودها في مكتبة حسيست ذكر - (رحمه الله) -

(١) انظر الوصف الاجمالي لحجرة المكتبة في التمهيد ، وبعض الصور
الفوتوغرافية لها في الملحق .

(٢) انظر مقدمة الفهارس ص ٣ - ٥٥

- ١٠ - الكامل للهيرد .
- ١١ - أمالى الشجرى .
- ١٢ - مجالس ثعلب .
- ١٣ - الاقتضاب لا بن السيد البطليوسى .
- ١٤ - شرح أدب الكاتب للجواليقى .
- ١٥ - البيرهان للزركشى .
- ١٦ - بدائع الفوائد لا بن القيس .
- ١٧ - ألف با للبلوى .
- ١٨ - إصلاح المنطق لا بن السكيت .

والرغم من غتيش المكتبة في زياراتي المتكررة لها فإننى لم أغير على مجلدات هذه الأفعال .

وكل ما عثرت عليه في هذا المجال كراسات وبطاقات منفصلة وموضوعة في شكل مجموعات متميزة .

ولا أدرى هل كان الشيخ يقصى بعبارة (مجلد) التي وردت في ذكره لهذه الفهارس حقيقتها أو أن المسألة من قبيل التجوز في التعبير .

وقد أكدت لى أسرة الشيخ أن المكتبة على حالها دون أي تغيير من حياة الشيخ حتى الميوم، وقد استبعدت لذلك أن تكون هذه المجلدات قد فقدت ، ولذلك أرجح أن تكون المسألة من قبيل التجوز في التعبير ، وقد يؤكد هذا أننى عثرت على بطاقات لبعض الفهارس التي ذكر الشيخ أنها في مجلدات ، وما عثرت عليه فهارس خزانة الأدب وسيأتي ذكرها فى موضعها من هذا البحث ، فقد عثرت على فهرس لموضوعات الخزانة يقع في ثلاثة وعشرين بطاقة ، وفهرس للشوادر الشعرية يقع في ثمانين بطاقة .

على أننى لا أستطيع أن أقطع برأى في هذه المسألة ، لاحتمال أن تكون المجلدات التي أشار إليها الشيخ كانت في صحبته في الرياض ولم تنقل إلى القاهرة بعد وفاته .

وسمة مسألة أخرى لا بد من الاشارة إليها في هذا المجال ، وهي أنني لم أغير في مكتبة على عدد من الفهارس التي أشار إليها ، فلم أجده ما يشير إلى صنع فهارس مستقلة للكتب الآتية :

- ١ - المخصص لا بن سعيد .
- ٢ - الخصائص لا بن جندي .
- ٣ - معنى النبي لا بن هشام .
- ٤ - الاشباه والنظائر للسيوطى .
- ٥ - شرح الفصل لا بن يعيش .
- ٦ - شرح الكافية للرضى .
- ٧ - نتائج الفيكل للسميلى .

كذلك لم أجد في المكتبة فهارس مستقلة للمسائل النحوية التي قرر الشيخ أنه صنفها للكتب الآتية :

- ١ - أمالى ابن الشجراوى .
- ٢ - مجالس شعلسب .
- ٤ - إلاقتضاب لا بن السيد .
- ٥ - شرح أدب الكاتب للجواليقى .
- ٦ - البرهانى للزركشى .
- ٧ - بدائع الفوائد لا بن القيم .
- ٨ - أفك با للبلسوى .
- ٩ - إصلاح النطق لا بن السكيت .

إن هذه المجموعة الضخمة من الفهارس التي ذكرها الشيخ ليس لها وجود على نحو ما ذكر .

فإن الفهارس التي احتوتها مكتبة لا تضم في مجموعها "كثيراً من المجلدات والكراسات والآف البطاقات" كما قال . وكل ما عثر عليه مجموعات محدودة من الكراسات والبطاقات فضلاً عن مجموعة أخرى لا تكاد تصل إلى هذا القدر هي التي احتواها الدولاب الصغير الذي سبقت الاشارة إليه في مكتبة الشيخ^(١).

كما أن ما ذكره الشيخ عن وضع فهارس مستقلة للمسائل النحوية الواردة في عدد كبير من الكتب مثل "الكامل وأمالى الشجرى وما بعدهما" لا يعبر عن الواقع الذى وجدته بالفعل ، والذى سأعرض له بعد حين .

ثمة مسألة أخرى لا بد من الاشارة إليها في هذا المجال ، وهي أنسى قد عثرت - ضمن الفهارس - على فهارس لكتب أخرى لم يذكرها الشيخ في مقدمة فهارس سيبويه ومن ذلك :

- ١ - فهرس شعراء حماسة البحترى وقوافيهم .
- ٢ - جزء من فهرس البحر المحيط يتضمن :

- ١ - بعض الكلمات اللغوية .
- ب - بعض المسائل النحوية والصرفية .
- ج - بعض القراءات .

٣ - الاشارة في بعض فهارس المسائل النحوية إلى اعجاز القرآن للباقلانى واعجاز القرآن للرافعى ، وتأويل مشكل القرآن لا بن قتيبة ، والتبيان للعكجرى . وهذه كلها لم يرد لها ذكر في مقدمة فهارس سيبويه .

(١) انظر ص ١٣٦ من هذه الرسالة .

وقد يشير ذلك الى أن الشيخ قد صنع هذه الفهارس بعد اصدار فهارس كتاب سيبويه ، وإن كنت أتحفظ في قبول هذا الاحتمال ، نظراً لأن إفادة الشيخ من البحر المحيط ، ونقله هذه في كتابه " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " سابقان على اصدار فهارس كتاب سيبويه مما يرجح أن الشيخ كان قد صنع فهارس لكتاب البحر المحيط دون أن يشير اليها - في مقدمته لفهارس سيبويه - فهل الأمر كذلك بالنسبة لبقية الفهارس التي وجدتها ما لم يشر اليه في مقدمة كتاب سيبويه ، أو أن هذه الفهارس قد صنعت بعد كتابة مقدمته تلك .

إن الأوراق والبطاقات التي كتبت فيها هذه المجموعة الأخيرة من الفهارس قديمة نسبياً ، وإن كان قد منها لا ينهض دليلاً على قدم صنع الفهارس المكتوبة فيها ، إذ قد عثرت في المكتبة على عدد من البطاقات البيضاء المسعدة للفهرسة - مما يرجع عمره إلى فترة زمنية قديمة نسبياً .

وننتقل الآن الى ذكر ما وجدته من فهارس غير منشورة في مكتبة الشيخ ، ويمكن تقسيم هذه الفهارس الى مجموعتين متباينتين :

المجموعة الأولى :

فهارس مسائل النحو والصرف .

المجموعة الثانية :

فهارس لكتب متعددة :

أما فهارس مسائل النحو والصرف فإنها تضم بدورها نوعين :

النوع الأول : نقول نصية من مصادر مختارة في مسائل نحوية وصرفية متفرقة .

وتفع هذه التقول في (١٥٩) بطاقة ، تسعة وخمسين ومائة بطاقة .

النوع الثاني : اشارة إلى بعض المسائل التحوية والصرفية في
عدد من المصادر المتفرقة .
وتقع في أربع وخمسين ومائة بطاقة .

والفارق بين النوعين أن الشيخ كان ينقل في أولهما النصوص التي
تتصل بالمسألة كاملة بحيث تغطي البطاقة عن الرجوع إلى الكتب الأصلية .

أما النوع الثاني ، فإن الشيخ كان يكتفى بالإشارة إلى موضع المسألة
في المصادر المحددة في البطاقة دون أن ينقل شيئاً يتصل بالمادة العلمية .

وأغلب الظن أن النوع الأول كان نتائج عملية التدريس ، وقد يكون
من بين أسباب ذلك أيضاً عدم احتواء مكتبة الشيخ على الكتب التي استقت
منها تلك المادة العلمية في الفترة التي صنع فيها هذا الفهرس .

وسنعرض فيما يأتي لكل نوع من هذين النوعين من فهارس
المسائل التحوية والصرفية .

* * *

النوع الأول : تضمن هذا النوع – الذي يقع في تسعة وخمسين ومائة بطاقة
– نقاولاً نصية من عدد من المصادر المختلفة في المسائل
الآتية :

- ١ - التمييز .
- ٢ - العدد .
- ٣ - المنادى .
- ٤ - الاستفادة .
- ٥ - النسبة .
- ٦ - الترخيص .

- ٧ - الاختصاص •
- ٨ - التحذير •
- ٩ - الاغراء (١)

و ساعرض فيما يأتي للبطاقات التي فهرست فيها كل مسألة من المسائل السابقة :

أولاً : التمييز :

عرضت موضوعات التمييز في سبع وعشرين بطاقة نقلت في مجموعها المادة العلمية لهذا الباب من المصادر الا-تيّرة :

- | | |
|------------------------------|---|
| شرح الرضى للكافية • | - |
| شرح المفصل لابن يعيش • | - |
| المقتضب للمبرد • | - |
| أمالى لابن الشجري • | - |
| الكليات لا يُرى البقاء • | - |
| الأشباء والنظائر للسيوطى • | - |
| الأشباء والنظائر للسيوطى | - |
| المغنى لابن هشام • | - |
| البحر المحيط لا يُرى حيـان • | - |
| الحضرى • | - |

(١) أرجح أن تكون مجموعات البطاقات الموضوعة في الدواوين الصغير فى المكتبة - والتى لم تيسر لي الأسرة الاطلاع الدقيق عليها - تتناول فهرسة أبواب نحوية أخرى على نفس النط • لكن يبقى مع ذلك تساؤل حول مدى استيعاب بقية أبواب النحو في هذه البطاقات .
ويؤسفنى - حقا - أننى لم أتمكن حتى من مطالعة عناوين بعض البطاقات برغم الحاجى الشديد على أسرة الشيخ فى ذلك •

وهذا نوْذج لذلـك :

قال في بطاقة : التمييز قد يكون غير محول أصلاً كتمييز التعجب (للـه دره فاوـسا) ونحوه بنـا على أنه من تميـز النسبة وكـرم زـيد رـجـلاً أو ضـيفـاً ان كانـ هو الضـيفـ فـانـه غير محـول عنـ شـئـ ولا يـصـحـ تحـويـلـهـ عنـ الفـاعـلـ بتـقـديـرـ أنـ الاـصلـ كـرـمـتـ رـجـولـيـةـ زـيدـ أوـ ضـيـافـتـهـ لـأـنـ هـذـاـ المـصـدرـ عـيـنـ التـمـيـزـ فـانـ كـانـ الضـيفـ غـيرـ زـيدـ كـانـ مـحـولـ عنـ الفـاعـلـ وـمـنـهـ مـثـلاـ : مـلـاـ الـاـنـاءـ مـاـ بـنـاـ عـلـىـ أـنـ المـحـولـ عنـ الفـاعـلـ لـابـدـ مـنـ صـحـةـ كـوـنـهـ فـاعـلاـ لـلـفـعـلـ الـذـكـورـ اـمـاـ عـلـىـ الـاـكـفـاءـ بـصـحـةـ كـوـنـهـ فـاعـلاـ وـلـوـ لـلـازـمـ الـذـكـورـ ، وـهـوـ التـحـقـيقـ مـحـولـ عـنـ الفـاعـلـ وـالـاـصـلـ مـلـاـ الـاـنـاءـ .

والضـابـطـ مـتـ كـانـ المـسـوبـ إـلـيـهـ الـحـكـمـ ظـاهـراـ نـفـسـ التـمـيـزـ فـيـ الـمـعـنـىـ كـانـ غـيرـ مـحـولـ أـصـلـاـ كـنـعـمـ رـجـلاـ زـيدـ وـمـاـ أـحـسـنـ زـيدـاـ رـجـلاـ وـإـنـ كـانـ فـيـ الـمـعـنـىـ فـاعـلاـ فـيـ الـأـوـلـ وـمـفـعـولاـ فـيـ الثـانـىـ بـخـلـافـ مـاـ أـحـسـنـ زـيدـاـ أـدـبـاـ فـإـنـهـ مـحـولـ عـنـ الـمـفـعـولـ أـىـ مـاـ أـحـسـنـ أـدـبـ زـيدـ لـأـنـهـ غـيرـ مـسـوبـ إـلـيـهـ الـحـسـنـ فـيـ الـمـعـنـىـ . مـ الخـضـرـىـ ٢٢٣/١

قال في بطاقة : تميـزـ النـسـبةـ غـيرـ المـحـولـ أـصـلـاـ وـانـ كـانـ فـاعـلاـ اوـ مـفـعـولاـ فـيـ الـمـعـنـىـ نحوـ للـهـ درـكـ فـارـساـ وـابـرـحـاتـ جـارـاـ وـماـ اـحـسـنـ زـيدـاـ رـجـلاـ . يـجـوزـ جـرهـ بـسـنـ وـانـ كـانـ فـسـ الاـوـلـينـ فـاعـلاـ فـيـ الـمـعـنـىـ لـأـنـ مـدـلـولـ التـسـيـرـ وـالـظـاهـرـ شـئـ واحدـ اـذـ الـمـعـنـىـ عـظـمـتـ فـارـساـ وـخـطـمـتـ جـارـاـ وـفـيـ الثـالـثـ مـفـعـولـ لـأـنـهـ مـعـنـىـ لـأـنـهـ عـيـنـ مـاـ قـبـلـهـ . وـمـنـ الجـرـ يـاـ سـيـداـ هـاـ أـنـتـ مـنـ سـيـديـ وـكـذـاـ يـجـرـ فـيـ نـعـمـ رـجـلاـ لـأـنـهـ غـيرـ مـحـولـ .

فـيـنـعـمـ الـمـرـءـ مـنـ رـجـلـ تـهـامـىـ
مـ الخـضـرـىـ ٢٢٥/١

قال في بطاقة : كرم زيد ضيفاً

١- إن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتبييز والاحسن
عند قصد التبييز ادخال (من) عليه
ووو شمني ٢٢٠ / ٢ المغني ٢ / ٨٢ + ١٣٠ + ١٣١ = ٤٣٣ الرضي ٢٢٨

٢- هذا خاتم "حديداً" الأرجح التمييز المعنوي ،
شُنْقٌ ٢٢٠/٢ .

ثانياً: العدد .

عرضت موضوعات العدد في تسع وأربعين بطاقة . نقلت بعض المادة العلمية لموضوعات هذا الباب من المصادر الآتية :

- الكليات لأبي البقاء .
 - شرح الرض للكافية .
 - شرح المفصل لابن يعيش .
 - الاشباه والنظائر .
 - طراز المجالس .
 - أسرار العربية .
 - أمالى ابن الشجرى .
 - المقضب للم — برد
 - كتاب سمويه .

- المواهب الفتحية .
- خزانة الأدب .
- الانصاف .

وهذا نموذج لذلك :

- قال في بطاقة: العدد اذا لم يذكر تمييزه يذكر مع المذكور
ويؤتى مع المؤنث عند ابن مالك. طراز المجالس ص ١٦٦
تمييز العدد سيفويه ١٠٥/١ + ١٧١/٢
الكلبات ٤٠ + ٣٣٠

- قال في بطاقة: الأعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود
كانت أعلاها لا تصرف ستة ضعف ثلاثة. الرضي ١٢٢/٢
لا يصل بين العدد وتمييزه بخلافكم . المقتصب ٢٤٤

- قال في بطاقة: هذا عشرون درهماً نصفين أو نصفان ، الوجه
في نصفين الرفع ، لأنهما صفة للعشرين وليس ما يميز جنس
العشرين من سائر الأجناس ، والنصب بعد ذلك جائز على
التمييز والرفع أجود . الأشباه ٥٠/٣

ثالثاً : المنادى .

عرضت مجموعات المنادى في خمس وأربعين بطاقة نقلت مادتها
العلمية من المصادر الآتية :

- شرح الكافية للرضي .
- الكلبات لأبي البقاء .
- الخصائص لابن جنبي .

- المفضل لا بن يعيش
 - المقتصب للمبرد
 - كتاب سيبويه
 - امالى ابن الشجري
 - الاشباه والنظائر للسيوطى
 - المغنى لا بن هشام
 - الخزانة

وَهَذَا نَمْوَذْجٌ مِّنْ

- قال في بطاقة المعارف: كلها إذا نواديتك سرت .
الرضي ١٢٨/١ ، الكليات : ٤٣١

- وقال في بطاقة : يرى المبرد أن الأعلام تذكر ثم تعرف
بالنداء و قال مثله المازني في اسم الاشارة . الرضي ١٢٨/١ ،
أمالى الشجري ٢٢٢/١ ، الكليات ٢٦٢
نداء أسماء الله الحسنى . الشجرية ٢٢٣/١

٢٢٣/١ الشجرة . للمنادى النداء يكون قد

قد ينادى الغائب وانت تكتب اليه . أمالى الشجرى ١٢٤ / ١
 أن النداء مانعاً بصاحب في ^{الله} الأغلب الأمر وما جرى مجرأه من الطلب
 والشهرين . أمالى الشجرى ١٥٢ / ٢ + ١٥٥

- وقال في أخرى: لا تجوز اضافة المنسادى الى ضمير المخاطب،
ويجوز في المندوب ، لأن المندوب غير مخاطب . المتقويب ٤٢١

المنادى يعامل معاملة المخاطب •

يَا أَيُّهَا الْذَّكْرُ الَّذِي قَدْ سُوِّتْتِ

وَفَضَحْشَنِي وَطَرَدَتْ أُمْ عَالِبِسَا

الشمار ٤/١٣٧

وقال في بطاقة: كثُر حذف الباء في القرآن من الرب تزيهـا
وتعظيمـاً ، لأنـ في النداء طرفاً من الأمر . الكليات ١٩٢
الاـكثـر حذـف الـباء وـكـذـلـك جـاءـ فيـ القرـآن وجـاءـ اـبـاتـها فـى
"يـا عـادـى فـاتـقـونـ" المقـضـبـ ٤٢١

قرـىـ "لـكم دـينـكـم ولـى دـينـ" بالـاسـكان والـحرـكـةـ.
المـقـضـبـ ٤٢١

رابعاً : الاستفادة :

عرضـ الشـيخـ مـوـضـوعـاتـ الـاستـفـادـةـ فـىـ ثـلـاثـ بـطـاقـاتـ نـقـلتـ
ماـدـتهاـ الـعـلـمـيـةـ مـنـ الـمـصـادـرـ الـآـتـيـةـ:

- كتاب سيفويه .
- المقـضـبـ للمـبـردـ .
- ابن يعـيشـ .
- الرـضـىـ .
- الكلـياتـ لاـبـيـ الـبقاءـ .
- الخـانـةـ .
- الخـاصـصـ .

وهـذـهـ هـىـ الـمـوـضـوعـاتـ الـيـارـدـةـ فـىـ هـذـهـ الـبـطـاقـاتـ:

١ - تـناولـتـ بـطاـقةـ تـحلـيلـ بـعـضـ الـعـبـاراتـ الـمـأـتـورـةـ فـىـ الـاستـفـادـةـ
مـثـلـ : يـاـ للـعـجـبـ ، يـاـ للـمـاءـ ، يـاـ لـلـدـواـهـ ، نـقـلاـ مـنـ كـتابـ
سيـفـويـهـ ٣١٩/١ - ٣٢٠

٢ - وـتـناولـتـ بـطاـقةـ تـحلـيلـ قـولـ الشـاعـرـ :
اـذـاـ الدـاعـىـ الشـوبـ قـالـاـ يـاـ لـاـ
نـقـلاـ مـنـ كـتابـ الـخـاصـصـ لـاـ بـنـ جـنـسـ ٢٨٤/١

٣ - وتناولت بطاقة عدد من الموضوعات المتصلة بالاستغاثة ، مثل :

- اختيار اللام للاستغاثة نقل عن الرضي ١٢١/١
- فتح لا م الاستغاثة وكسرها
- متعلق لا م الاستغاثة
- تعليل فتح لا م المستغاث وكسر لا م المستغاث لا جل نقل من المقتصب .

خامساً : الندب

عرض الشيخ مسائل هذا الموضوع في ست بطاقات نقل مادتها العلمية من المصادر الآتية :

- شرح الرضي .
- المقتصب .
- سيوبيه .
- الانصاف .

وهذا نموذج منها :

- ١ - تناول في بطاقة ثلاثة مسائل ، هي :
- تحليل عبارة (وأعْلَمَكِيهُ) و (وأعْلَمَمُرُوهُ) . نقل من الرضي ٢٤٢/١
 - الكلام على أن زيارات الندية لدفع الليس . نقل من المقتصب .
 - الكلام عن عدم جواز اضافة المنادى الى ضمير المخاطب وجواز ذلك في المندوب وعلة المنع والاجازة . نقل من المقتصب أيضاً .

- ٢ - وتناول في بطاقة أخرى ثلاثة مسائل أخرى هي :
- تحليل عبارة : (واَزِيدُ الظَّرِيفُ) . نقل من سيبويه ٣٢٣/١
 - ١٤٥/١ والرضي

- القاء علامه الندبة على الصفة • نacula من الإنصاف (مسألة ٥٢) ، والمقتضب •

- تحليل عبارة : (واثلأ ثلة وثلا ثيناه) نacula من سيبويه ٣٢٤/١

٣ - وتتناول في بطاقة أخرى مسألة ندبة المضاف الى ياد المتكلم ،
نacula من الرضي ١٤٣/١ ، والمقتضب .

سادساً : الترخييم :

عرض الشيخ مسائل هذا الباب في عشر بن بطاقة نقلت
مادتها العلمية من الكتب الآتية :

- آمالى ابن الشجرى

- شرح الرضى •

- ابن يعيش •

- المقتصب •

- الأشباه والنظائر •

- سيبويه •

- الانصاف •

- رسالة الملائكة •

- الخزانة •

وهذا نموذج منها :-

١ - تناول في بطاقة الموضوعات الآتية :-

- مواضع الترخييم في سيبويه ٣٢٩/١ ، وابن يعيش ١٩/٢ ،
والرضي ١٣٥/١ ، وآمالى الشجرى ٧٨/٢

- اشتغال الترخييم • نacula من الآمالى الشجرية ٢٨/٢

- ترخييم ما فيه ياء النسب • نacula من ابن يعيش ٢٢/٢

- علة كثرة الترخيص في البنادى دون غيره ٠ نقلًا من الرضى ١٣٩٦
- علة اختصاص العلم بالترخيص ٠ نقلًا من الأشباء والنظائر
٠ ١٣٢١

٢ - وتناول في بطاقة أخرى سألتين ، هما :

- ترخيص ما فيه تاء التأنيث ووقوعه أكثر من غيره ٠ نقلًا من
أمالى الشجرى ٨٢٢

- الوجوه الواردة في ترخيص طلحة نقلًا من أمالى الشجرى ٨٣٢

٣ - وتناول في بطاقة أخرى المسائل الآتية :-

- شروط الترخيص ٠ نقلًا من الرضى ١٣٥١ ، وأمالى الشجرى
٠ ٢٩٢ ، والأشباء والنظائر ٢٣٦

- ما لا يرخص ٠ نقلًا من ابن الشجرى ٧٩٢ ، والأشباء
والنظائر ١٠٣٥

- عدم ترخيص الشركة غير المقصودة والمضاف ٠ نقلًا من ابن
الشجرى ٨٨٢

- عدم ترخيص المحكى بالجملة ٠ نقلًا من الأشباء ٠ ٢٥٠

٤ - وتناول في بطاقة أخرى :

- ترخيص المركب المزجى والعددى ٠ نقلًا من سيبويه ١/٣٤١
والمتضب ١٣٩١ ، والأشباء والنظائر ٩٥١

- ترخيص (اثنا عشر) واثنتا عشرة ٠ نقلًا من الرضى ١٣٩١

سابعاً : الاختصاص :

عرض الشيخ لهذا الموضوع في ثلاثة بطاقات نقلت ما ذكرها
العلمية من المصادر الآتية :

- المفسن ٠
- سيبويه ٠

- ابن يعيش .
- الاشباه والنظائر .
- الكليات .
- الرضى .
- المقتصب .

وهذا نموذج منها :

١ -تناول في بطاقة المسائل الآتية :

- موقع جملة الاختصاص ، هل هي معترضة أو في محل نصب على الحال . نقاً من المغني ٤٢١/٢ ، والشيني ١٢٢/٢ .
- حكم (أية) في عبارة : "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" نقاً من المغني ١٨٣/٢ ، الشيني ٢٢٦/٢ ، ابن يعيش ١٢/٢ ، الرضي ١٤٢/١ ، الاشباه ١٠٣/٢ .
- عدم جواز الاختصاص من الاسماء اليهودية . نقاً من الاشباه ٢٨٠/١ .
- معنى الاختصاص في النحو وعلم البيان . نقاً عن كليات أبي البقاء ٢١ .

٢ - وتناول في بطاقة المسائل الآتية :

- مشابهة الاختصاص للنداء . نقاً من الرضي ١٤٢/١ ، والمقتصب .
- مجيء الاختصاص بعد خمير الخطاب . نقاً من الرضي ١٤٨/١ .
- أكثر الاسماء دخولاً في الاختصاص نقاً من الاشباه والنظائر ١٠٤/٢ .

ثانياً: التحذير :

عرض الشيخ لهذا الموضوع في خمس بطاقات نقلت مادتها
العلمية من المصادر الآتية :-

- سيفويه .
- المقتصب .
- ابن يعيش .
- الرضي .
- الاشباه والنظائر .
- الامالي الشجرية .
- الكليات .

وهذا نموذج منها :-

١ -تناول في بطاقة المسائل الآتية :-

- موضوع التحذير في سيفويه ١٢٨/١ ، ١٢٨ ، وابن يعيش ٢٥/٢ ، والمقتصب ، والرغمي ١٦٥/١
- كيفية تقدير الفعل المحدوف في التحذير . نقلًا من سيفويه ١٤١/١ ، والرضي ١٦١/١
- تأكيد الضمير في (إياك) والاعطف عليه . نقلًا من سيفويه ١٤٠/١
- القول بأن في (إياك) في التحذير ضميرا مستترا مرفوعا نقلًا من المقتصب .

٢ - وتناول في بطاقة أخرى المسائل الآتية :-

- ما يجب إضماره في التحذير . نقلًا من الرضي ١٦٥/١ ، والشجري ٣٤٢/١
- حذف الفعل في التحذير . نقلًا من الاشباه والنظائر ٢٢٥/١

- عدم جواز التوكيد اللغطي في نحو : إِذْرِ الْأَيَّةِ ٠ نقلًا من
الأشباء والنظائر ٠ ٩٤/٢

٣ - وتناول في بطاقة مستقلة اعراب الآية الكريمة : (كتاب الله
عليكم) نقلًا من سيبويه ١٩١/١ ، وابن عيسى ١١٢/١ ،
والمنتسب ، والرضي ٠ ١١٠/١

تاسعاً : الأغـراء :

عرض الشيخ لموضوع الأغراء في بطاقة واحدة نقل مادتها

من :

- الرضي ٠
- الكليات ٠
- الأشباء ٠

وتناول فيها بعض مسائل الأغراء على النحو الآتي :

- تعريف الأغراء نقلًا من الرضي (١٦٢/١) ٠
- الأغراء عند نحو : عندك زيدا ، نقلًا من الكليات لا يُبيّن البقاء (٢٥٥) ٠
- ما انترق في الفاظ الأغراء والأمر ، نقلًا عن الأشباء والنظائر (٢١٩/٢) ٠
- الفاظ الأغراء المنقوله عن الظرف وحكمها في التعلق ٠ نقلًا عن الأشباء والنظائر (٢١٩/٢)
- ضعف أغراء الغائب ، نقلًا من الكليات لا يُبيّن البقاء (٤٠٩)

النوع الثاني :

فهرس يتضمن اشارة الى مواضع بعض المسائل النحوية والصرفية في عدد من المصادر .

ويبلغ عدد البطاقات التي تحتوى على هذه المسائل أربعاً وخمسين ومائة بطاقة ، وأشار في كل منها الشيخ الى الموضوع والمصدر الذي ورد فيه وقد رتب الشيخ هذه المجموعة ترتيباً "ابن مالك" بدءاً من المقدمات فالمرفوعات فالمنصوبات فال مجرورات فال مجرزوات .

ويبدو أن الشيخ كان يحتفظ لديه بالمصادر التي استقرت فيها هذه المسائل ، ولذلك لم ينقل منها نقاولاً نصية غالباً ، وإنما اكتفى بذكر مواضعها في هذا .

ويحيل الشيخ في هذه الفهارس الى المصادر الآتية :-

- ١ - البرهان للزركش .
- ٢ - الاتقان للسيوطى .
- ٣ - اعجاز القرآن للباقلانى .
- ٤ - اعجاز القرآن للرافعى .
- ٥ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة .
- ٦ - التبيان للعکبرى .
- ٧ - مقدمة

وتأمل هذه المصادر يكشف عن جانب لا يسبيل إلى اغفال الاشارة إليه وهو اهتمام الشيخ بالباحث النحوية والصرفية في الكتب التي تناولت القرآن الكريم ، فـإن هذه الكتب جمـعاً تدور في فلك البحث القرآني ، واهتمامـ الشـيخ بها أمر يحسب له . لأنـ هذه الكـتب ، وما مـاثلـها من كـتب التفسـير والـغـرـيـب والـإـعـجـازـ، تتضـمنـ بـحـوثـاً لـغـوـيـةـ عـلـى درـجـةـ كـبـيرـةـ منـ الـأـهـمـيـةـ، وتحـتـوىـ عـلـىـ عـدـدـ كـبـيرـ منـ القـضاـياـ النـحـوـيـةـ ، والـصـرـفـيـةـ ، والـمعـجمـيـةـ والـدـلـالـيـةـ،

وهي بذلك تمثل ذخيرة حقيقة للباحث اللغوي الذي يريد أن يضم إلى
جوار المادة العلمية المأثورة في كتب النحو والصرف والمعاجم معلومات طريفة
مستمدّة من تأمل النص القرآني وما أثير في بحثه من قضايا نحوية وصرفية
وذلك كانت نتاج تحليل مفرداته وصيغه وتراكيبه ، فكانت بمثابة الجانب
التطبيقي لما يتضمنه البحث النحوى والصرفى من قواعد ، بيد أنه لا سبيل
إلى إغفال أن ما ذكره الشيخ في هذا الفهرس لا يتضمن كل ما ورد
في هذه الكتب التي أشار إليها في فهرسه من مسائل وقضايا وأراء . فهو
فهرس لا يتمسّ بالاستيعاب ، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتى :

١- المثنى :

- ١- اطلاق المثنى وارادة الواحد . البرهان ٣/٣
- ٢- اطلاق لفظ التثنية والمزاد الجميع . البرهان ٨/٣

بـ- التغليب :

- ١- تغليب المذكر البرهان ٣٠٢/٣
- ٢- تغليب المتكلم على المخاطب ٣٠٣/٣
- ٣- تغليب العاقل ٣٠٥/٣
- ٤- تغليب المتهافت بالشوى ٣٠٨/٣
- ٥- تغليب الأكبر على الأقل ٣٠٩/٣
- ٦- التغليب من المجاز ٣١٢/٣

جـ- الجمع :

- ١- اطلاق الجمع وارادة الواحد البرهان ٦/٣ + الاتقان ١٩٤/١
- ٢- مقابلة الجمع بالجمع البرهان ٣/٤

- ٣ - جاءت (الارض) مفردة في القرآن ٦/٤ الاتقان ١٩٢/١ والسموات
جاءت مفردة ومجموعة ٦/٤ ٩ -
- ٤ - الرياح جاءت مفردة ومجموعة ٦/٤ ٦ - ١٢ الاتقان ١٩٢/١
- ٥ - اليمين أو الشمال جاءا . مفردین ومجموعین ١٢/٤
- ٦ - النار جاءت مفردة والجنة جاءت مفردة ومجموعة ١٤/٤ +
الاتقان ١٩٣/١
- ٧ - آية جاءت مفردة ومجموعة ١٤/٤
- ٨ - المشرق والمغرب جاءا مفردین ومتینین ومجموعین ١٥/٤ الاتقان
١٩٣/١
- ٩ - الرعد والبرق جاءا مفردین ١٩/٤ ٠
- ١٠ - انكسار جاء مفردا البرهان ٢٠/٤
- ١١ - الألباب لم يقع إلا مجموعا الاتقان ١٩٣/١

د - التعريف والتكيير :

- ١ - اسباب التعریف البرهان ٨٧/٤
- ٢ - اسباب التکیر البرهان ٩/٤ ، الاتقان ١٨٩/١
- ٣ - اعادة النكرة والمعرفة ٩٣/٤ - ٩٤ - ١٠١ ، الاتقان ١٩١/١

ه - الضماير :

- ١ - الاصل في الضمير عده على أقرب مذكور ٣٩/٤
- ٢ - يعود على المضاف ٣٩/٤ ، لأن المحدث عنه ٠
- ٣ - قد يعود على المضاف اليه (واشکروا نعمة الله إن كنتم إياها
تعبدون) ٣٩/٤
- ٤ - ضمير الشأن ، الاتقان ١٨٨/١
- ٥ - مخاطبة الجماعة والواحد بخطاب الاثنين المشكّل من ٠٢٤

- ٦ - عود الضمير الى غير مذكور في القرآن المشكّل ص ١٢٤

٧ - مخاطبة الواحد بخطاب الجمع المشكّل ص ٢٢٦

٨ - الجذوع والاجذاع انكسرن البرهان ٤/٢٣

و - الضمائر :

- ١ - قد يعود الضمير على غير الأقرب كقوله تعالى :
”وَتَمْرِزُوهُ وَتُوقْرُوهُ وَتُسْبِحُوهُ بَكْرَةً وَأَصِيلًا ”

٢ - ضمير الشأن يجوز تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث البرهان ٤١٠٨

٣ - وضع الظاهر موضع المضمر البرهان ٤٨٣/٢

٤ - أسباب العدول إلى الضمير الاتقان ٢٢/٢

٥ - مر جع ضمير الغيبة الاتقان ٢٤/٤ ٢٥/٤

٦ - قد يُذكر شيطان ويعود الضمير على إحداهما ٣٠/٤

٧ - قد يُذكر شيطان ويعود الضمير جميعاً (وكذا لحكمهم شاهدين) ٠ ٣٢/٤

٨ - حيث أمكن عود الضمير لواحد فهو أولى من عودها على مختلف ٣٥/٤

٩ - ماسد سد الضمير ٠ ٣٨/٤

ز - العل

- ١ - ليس في القرآن من الكثيرون غير أبي لهب • الاستفان ١٤٤/٢

٢ - الألقاب في القرآن • الاستفان ١٤٤/٢

حـ - الاًسماء الموصولة:

- ١- جميع ما في القرآن من (الذين) و (الذى) يجوز فيه الوصل
بما قبله فعطا له والقطع على أنه خير بيدأ الا في سبعة
مواضع فان الابتداء بها هو المعين . البرهان ١ / ٣٥٢ - ٣٥٨ +
الاعتقان ١ / ٠٨٨

٢ - يبدأ بالحمل على اللفظ تم بالحمل على المعنى ٣٨٢/٣
الإتقان ١٨٩/١

المشكل ص: ٠٢٨١

٢ - الذي بمعنى الدين

ط - كان وأخواتها :

١ - قد عدل على الاستمرار البرهان ١٢٢/٤ - ١٢٢/٤ ، المشكل
ص: ٠٢٢٨

٢ - كان بعد (إن) الشرطية البرهان ١٢٢/٤

٣ - نفي (كان) وأخواتها ١٢٨/٤

٤ - معنى (كان) البرهان ٣١١/٤ ، الإتقان ١٦٨/٢

٥ - (ليس) ٣٩٦/٤ ، الإتقان ١٢٦/١

ى - كاد وأخواتها :

١ - نفي (كاد) البرهان ١٣٦/٤ ، الإتقان ١٦٨/١

٢ - (كاد) بمعنى (أراد) ١٣٩/٤

٣ - عسى ولعل البرهان ١٥٨/٤ + ٢٨٨
استعمالهما في القرآن ١٦٠/٤

٤ - لعل ٣٩٢/٤ عسى الإتقان ١٦٤/١

٥ - اضمار (كاد) تأويل المشكل ١٢٢/٥٥ ، ١٣٠ ، ١٢٢/٥٥

٦ - اقتران خبر (كاد) بأن في الشعر ، المشكل ص: ٤٠٧

٧ - (كاد) بمعنى (فعل) ، المشكل ص: ٤٠٢

ك - إن وأخواتها :

١ - زيادة (إن) المشكل ص: ١٩٥

٢ - فتح همزة (إن) وكسرها في سورة الجن ، المشكل ص: ٣٣٠

- ٣ - كل شئ في القرآن (لعلكم) فهو يعنى (لكي) غير واحد في
الشعراء (لعلكم تخلدون - ١٢٩) فإن للتشبيه أى كأنكم
البرهان ١٠٠ / ١
- ٤ - التمنى خبر أو انشاء البرهان ٣٢٢ / ٢
- ٥ - الفرق بين التمنى والترجو ٣٢٣ / ٢
- ٦ - كل جملة صدرت (بأن) مفيدة للتعليق وجواب مسؤول مقدر فإن يصح
أن يقوم فيها مقام (إن) مفيدة للتعليق البرهان ٤١٤ / ٢
- ٧ - استعمالات (إن) ٢٢٩ / ٤
- ٨ - إن ٢٣١ / ٤ ١٥٦
- ٩ - إنما ٢٣١ / ٤
- ١٠ - لأن البرهان ٣١١ / ٤ ، الاتقان ١٦٨ / ١
- ١١ - لعل الاتقان ١٧٢ / ١

لـ (ظن وأخواتها) :

- ١ - سأله ١٦٤ / ٤
- ٢ - وعد ١٦٥ / ٤
- ٣ - ود ١٦٢ / ٤

- ٤ - معانى (جعل) البرهان ١٢٩ / ٤ ، الاتقان ١٦١ / ١
- ٥ - معانى (حسب) ١٣٥ / ٤
- ٦ - رأى البرهان ١٤٩ / ٤
- ٧ - على البرهان ١٥٥ / ٤
- ٨ - ظن ١٢٦ / ٤ ، الاتقان ١٦٣ / ١
- ٩ - لا يقتصر على أحد المفعولين في (ظن) ١٥٢ / ٤

١٦١/٤

١٠ - اتخد

١٦٣/٤

١١ - أخذ

م - التضمن :

البرهان ٣٤٣ - ٣٣٨/٣

١ - أمثلة له

٢ - واقع في القرآن خلافاً لماً جمع عليه أهل البيان ٣٤٣/٣ ، الاتقان
٩٠/٢ + ٤٠/٣

البيان ص: ١٩٦ ، ١٥١

ن - الاستثناء :

البرهان ٠٢٣٦/٤

١ - تسمية للمتصل والمنقطع

٨/٤

٢ - (إلا) بمعنى بل (إلا تذكره لمن يخوض

٢٣٨/٤

٣ - (إلا) بمعنى الواو

٢٣٩/٤

٤ - يوصف ما بعد إلا في الاتصال والانقطاع

الاتقان ٠١٦١/١

٢٢١/٤ البرهان

٥ - حاشا (إلا) في الاتقان ١٥٢/١

٦ - (إلا ما شأرك) معنى الاستثناء تأويل المشكل ص: ٥٤ - ٥٥

٧ - لا يدرون فيها الموت إلا الموته الأولى . تأويل المشكل من ٥٥

»

٨ - ولا تتکروا ما نکح آباؤكم إلا ما قد سلف .

المشكل ص: ٢٨٣

٩ - قسم الليل إلا قليلاً نصفه

م - النداء :

١ - قال سيبويه : أبا الألف والها اللثان لحقنا (أيا) توکید فکأنك
كررت (أيا) مرتين قلت : يا أيها البرهان ٤١٥/٢

- ٢ - يصح النداء في الغالب الأمر والنهي الاتقان ٨٢/٢
- ٣ - كثرة النداء في القرآن بيا أيها وعلمه الاتقان ٨٣/٢
- ٤ - أية في (أيتها) مقدمتان ص : ١٥٢

ع- عطف النسق :

- ١ - إذا اجتمع معطوفان هل يجعل الآخر معطوفا على الأول أو على ما يليه البرهان ٤٦٢/٢
- ٢ - عطف أحد المراد فين على الآخر ٤٢٢/٢
- ٣ - تكرير (بل) البرهان ٢٤/٣
- ٤ - لا يجوز الاعتراض بين واو العطف وما دخلت عليه ، وأجازه قوم فس شم ، وأو ٦٤/٣
- ٥ - الضمير مع (أو) مفرد البرهان ٤٠/٤
- ٦ - فائدة عطف المفردات ١٠٢/٤
- ٧ - فائدة عطف الجمل ١٠٢/٤
- ٨ - شرط عطف الاسم على الاسم ١٠٢/٤
- ٩ - شرط عطف الفعل على الفعل ١٠٨/٤
- ١٠ - عطف الاسم على الفعل والعكس ١٠٩/٤
- ١١ - أنواع العطف ١١٠/٤ + الاتقان ٩٩٩/١
- ١٢ - العطف على المضارع ١١٤/٤
- ١٣ - عطف الخبر على الانشاء الاتقان ٩٩٩/١
- ١٤ - عطف الإسمية على الفعلية ٠٢٠٠/١
- ١٥ - العطف على معمولى عاملين ٠٢٠٠/١
- ١٦ - العطف على الضمير المجرور ٠٢٠٠/١

فـ البدل :

- ١ - يغد التوكيد لأنّ على نية تكرار العامل الاعقان ٢١/٢ البرهان
٠ ٤٥٣/٢
- ٢ - الفرق بين الصفة والبدل
البرهان ٠ ٤٥٥/٢
- ٣ - قد يحذف الضمير الرابط في البدل
٤ - بدل الجملة من المفرد ٤٦٠/٢ والعكس ٠ ٤٦١/٢
- ٥ - بدل الفعل من الفعل
٦ - هل جاء بدل الكل من البعض في القرآن
الاعقان ٠ ٢٠/٢
- ٧ - بدل جار و مجرور من جار و مجرور
البيان ٠ ٢٠٠/ « بدل بعض من كل ٠
- ٨ - الدليل على أن البدل على نية تكرار العامل
البيان ٠ ١٢٩

ضـ التذكير والتأنيث :

- ١ - تذكير المؤنث
البرهان ٠ ٣٥٩/٣
- ٢ - تأنيث المذكر
٣٦٥/٣
- ٣ - ضابط التأنيث
٠ ٣٢٠/٣
- ٤ - فهم شغل فيما يجوز تأنيثه وتذكيره
الاعقان ٠ ١٨٩ + ١٠٨/١
- ٥ - اسماء الاجناس فيها الوجهان
الاعقان ٠ ١٨٩/١

قـ الحذف :

- ١ - الفرق بين الحذف والاضمار
البرهان ٠ ١٠٢/٣
- ٢ - لا يحذف الفاعل
البرهان ٠ ١٤٣ + ١٠٣/٣
- ٣ - الحذف نوع من المجاز
١٠٣/٣
- ٤ - فوائد الحذف
١٠٤/٣
- ٥ - أسباب الحذف
الاعقان ٠ ٥٢/٢ ١٠٥/٣

- | | | |
|---|--|--|
| ١٠٨/٣
٥٨/٢
١١١/٣
١١٣/٣
١٢٣/٣
٦٢/٢
١٣٩/٣
٠١٤٢/٣
١٤٦/٣
٠٦٢/٢
١٥٠/٣
٠١٥٢/٣
٠١٥٢/٣
٠١٥٣/٣
٦٢/٢
٦٢/٢
١٥٥/٣
١٥٦/٣
٦٢/٢
١٥٧/٣
١٥٨/٣
١٥٨/٣
١٥٩/٣
٠١٦٠/٣
١٦١/٣
٦٢/٢ | أدلة الحذف
شروط الحذف
اذا كان المخذوف فصلة لا يشترط لحذفه دليل
البرهان
الحذف من الاول او من الثاني
حذف المبتدأ
حذف الخبر
ما يحتمل حذف المبتدأ او الخبر
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
ص : ١٦٣ + الاتقان
حذف المضاف والالتفات اليه
حذف المضاف اليه
حذف المضاف والمضاف اليه
حذف الجار والمجرور
حذف الموصوف
حذف الصفة
حذف المعطوف
حذف المعطوف عليه
" " " مع الحرف
" البدل منه
حذف المخصوص
حذف الضمير المنصوب المتصل
تفاوت انواع الحذف
حذف المفعول | ٦
٢
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٢
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨ |
|---|--|--|

- ٢٩ - كثرة حذف مفعول الشيئه ١٦٩ + ١٦٨/٣
البرهان ١٢٩/٣ الاتقان ٦٢/١ ٣٠ - حذف الحال
٣١ - حذف المنادى ٦٢/٢ ١٨٠/٣
٣٢ - حذف الياء من المنادى المضاف للباء ١٨٠/٣
٣٣ - حذف الشرط ١٨٠/٣
٣٤ - حذف جواب الشرط ٦٤/٢ المشكل ص: ١٦٥
٣٥ - حذف الأُجوبة ١٨٣/٣
٣٦ - حذف جواب القسم ٠ التبيان ١٩٢/٣ ، ٩٦٣ المشكل ص: ١٢٣
٣٧ - حذف الجملة ٦٤/٢ القسم الاتقان ١٩٤/٣
٣٨ - حذف القول ١٩٦/٣ المشكل : ١٦٧
٣٩ - حذف الفعل ١٩٨/٣
٤٠ - حذف الحرف ٢٠٩/٣
٤١ - حذف واو العطف ٢١١ - ٢١٠/٣ البرهان ٢١١
٤٢ - " او ٢١٢/٣
٤٣ - حذف النداء ٢١٣/٣
٤٤ - حذف قد ٢١٤/٣ التبيان ١٨
٤٥ - نزع الخافض ٢١٥/٣
٤٦ - حذف الموصول ٦٣/٢ الاتقان ٦٣/٢
٤٧ - حذف العاطف
٤٨ - حذف حرف النداء " " "
٤٩ - " قد " "
٥٠ - " إن في الموطنة " "
٥١ - " مضافين وثلاثة " "
٥٢ - " مضافين ٢٣٦ التبيان "

المجموعـة الثـانـيـة

فهارـس الـكتـب

.....

(١)

عثرت خلال بحثـى فـى مكتـبة الشـيخ عـلـى فـهارـس لـلكـتب
الـآتـيـة :

١ - خزانـة الـأـدـب :

١ - فـهـارـس لـلمـوـضـعـات الـوارـدة فـى الخـزانـة ، وـيقـع فـى ثـلـاث وـعـشـرـين
بطـاقـة .

ب - فـهـارـس لـلـشـواهد الشـعـرـية فـى الخـزانـة ، وـيقـع فـى ثـانـيـن بطـاقـة .

٢ - فـهـارـس الـرـوـضـ الـأـنـف :

ويـعرض لـالـمـسـائـل النـحـوـيـة وـالـصـرـفـيـة وـالـأـدـوـاـت ، وـيقـع فـى سـتـ وـخـمـسـيـن وـمـائـة بطـاقـة . وـتـتـضـمـن بـعـض هـذـه بطـاقـات نـقـولا نـصـيـة لـبعـض
الـمـسـائـل .

٣ - الـكـامل لـلـبـرـد وـشـرـحـه الـمـجـمـعـيـ بالـمـوـاهـبـ الـفـتـحـيـة لـلـمـرـصـفـى .

١ - فـهـارـس لـالـمـسـائـل النـحـوـيـة وـالـصـرـفـيـة . وـيقـع فـى اـحـدى وـسـتـيـن
بطـاقـة (منها بـعـض بطـاقـات التـي تـتـضـمـن نـقـولا نـصـيـة) .

ب - فـهـارـس لـلـكـلـمـات الـلـغـوـيـة ، وـيقـع فـى سـبـع وـأـرـبـعـين بطـاقـة .

٤ - الـبـحـرـ الـمـحيـط لـأـبـي حـيـان :

١ - فـهـارـس بـعـض المـسـائـل النـحـوـيـة وـالـصـرـفـيـة .

ب - فـهـارـس بـعـض القراءـات . وـيقـعـان فـى ثـلـاث وـتـسـعـين بطـاقـة
(في بـعـضـها نـقـولا نـصـيـة) .

٥ - حـمـاسـة الـبـحـتـرـى :

١ - فـهـارـس الشـعـراـء .

(١) انـظـر إـلـى نـماـذـج مـن هـذـه فـهـارـس بـخـطـ الشـيخ فـي مـلـحـق الرـسـالـة .

- بـ - فهرس القوافي .
- ويقعان في مائة بطاقة .

ونعرض فيما يلى لكل فهرس من هذه الفهارس بصورة تهدف إلى تقديم فكرة كافية عنه .

• • •

١ - فهارس الخزانة :

صنع الشيخ لخزنة الأدب فهرس———ين :

أولها : لموضوعات الخزانة .

ويقع هذا الفهرس في ثلاثة عشر بطاقة، ومعنى
الموضوعات في هذا الفهرس – كما فهمت من محتوياته –
الموضوعات الواردة في الكتاب ، وليس المسائل النحوية والصرفية
الواردة فيه .

وقد رتب الشيخ هذه الموضوعات على حسب
ورودها في الكتاب ، وقد تضمنت بعض البطاقات في أحياناً نادرة
بعض التفسير لما أشار إليه البغدادي في الخزانة ٠

وَهُذَا نَوْذِنْجٌ لِذلِكَ : (١)

الفهرس تفصيلي لموضوعات خزانة الادب الجزء الاول

٣ - **الكلام** الذي يصح الاستشهاد به

(١) سنعرض في الملحق نماذج من الفهارس غير المنشورة بغية تقديم صورة دقيقة لعمل الشيخ.

- ٤ - الاستشهاد بالحديث النبوى .
 - ١٤ - شواهد لدخول أى على الفعل والظرف .
 - ١٥ - تفسير الضرورة .
 - ٢٦ - تتوين جميع المؤنث هل هو تتوين حرف أو مقابلة .

أما "الفهرس الثاني" الذي صنعه الشيخ للخزانة فهو فهرس الشواهد الشعرية الواردة فيها :

ووقع هذا الفهرس في ثمانين بطاقة، واتبع فيه الشيخ الترتيب المأثور لحرنف القافية، بدءاً بالهمزة فالباء فالباء وانتهاءً بالياء.

وتوجد بعض البطاقات في هذا الفهرس مكتوبة بخط آخر مخالف لخط الشيخ . ولا أدرى هل صاحب الخط المجهول لدينا كان يساعد الشيخ في نسخ هذا الفهرس فقط أو كان له دور آخر فيه ؟

• وهذا نموذج لذلك

هل تعرف الدار على شيراكا دار لسعدی اذه من هو اکا
٤٤٣ / ٣٩٩ / ٢٢٢ /

أفي السلم أعيار جفاء وغلظة في الحرب أشباء النساء العوارك

٢ - فهرس الروضى الاُنف :

صنع الشيخ لكتاب الروض الافت للسهيلى فهرساً ضم المسائل النحوية والصرفية والأدوات ، وقد وقع هذا الفهرس فى ست وخمسين ومائة بطاقة ، وقد أشار فى صدره الى أنه قد التزم

في المسائل النحوية ترتيب (أين مالك) ، اذ ذكر بعد المقدمات
المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات .

واما يلحظ على هذا الفهرس أن الشيخ لم يقتصر في مواضع
منه على الاشارة الى موضع المسألة او الاداة في الكتاب ، وإنما
تجاوز ذلك أحياناً إلى نقل نصوص طويلة منه .

ولعل ذلك راجع الى أن لهذه النصوص صلة بتدريس الشيخ
في كلية اللغة العربية ، نظراً لأن هذا الكتاب قد عثرت عليه في
مكتبة الشيخ .

وهذه نماذج من هذا الفهرس .

١ - نماذج من الفهرس

نحو السبيل
كما هو في الروض الانف
تلخيص وتنظيم
محمد عبد الخالق عظيم

ب - نماذج من الفهرس

- ١ - المبني والمعرب .
- ٢ - المثنى .
- ٣ - جمع المذكر .
- ٤ - ضمير الغائب .
- ٥ - الاستغفال .
- ٦ - المفعول به .
- ٧ - الاغراء .
- ٨ - المفعول المطلق .

زيادة الياء .	- ٨٢
زيادة الميم .	- ٨٨
" النون .	- ٩٠
الابنیة .	- ٩٢
فعل .	- ٩٣
شقيل فعل .	- ٩٤

ج - وهذه نماذج لبعض المسائل التحوية في الروض الأنف .

١ - الهنى والمعراب :

- ١ - تسكين الفعل المرفوع ٢٥٥/٢
 ٢ - السيرافي - ما عرفت حقيقة معنى النحو إلا من
 معنى اللحن الذي هو ضدء فإن اللحن عدول
 عن طريق الصواب والنحو تصد إلى الصواب
 ٠ ١٩٠/٢

٢ - الاشتقاق :

- ١ - اشتقاق معز الروض الأنف ٨/١
 ٢ - اشتقاق نزار " " ٨/١
 ٣ - " عدنان ٨/١
 ٤ - " آدم ١٠/١
 ٥ - " مصر ١٢/١
 ٦ - " الاُوس ١٤/١

٣ - الاً ساء الموصولة :

- ١ - (فاصدعاً بما تؤم من المعنى اصدعوا بالذى تؤمر به،
 ولكن لما عدى الفعل إلى الماء حسن حذفها
 وكان الحذف هنا أحسن من ذكرها لأن ما فيها
 من الابهام أكثر مما تقتضيه الذى وقولهم ما مع

ال فعل بتأويل المصدر راجع الى معنى الذى إذا
تأملته وذلك إن الذى يصلح في كل موضع تصلح فيه
ما التي يسمونها المصدرية نحو قول الشاعر :
عس الایام أى يرجعون يوما كالذى كانوا

أى : كما كانوا .

٤ - اسم المفعول :

١ - (حجابا مستورا) قال بعضهم : أى ساترا كما قال
(وكان وعد ، مأتيا) أى آتيا ، وال الصحيح أن مستورا
هنا على بايه لأن حجاب على القلب فهو
لا يرى ٢٠٢١

٥ - التصغير :

١ - قُصْ تصغير (قص) وبيان المهدف السهلی ٦١
٢ - مُكَبِّر لوى ٧٦١
٣ - مُكَبِّر خزيمة ٢١
٤ - (ألا حييت لنا يا رديننا) هي اسم امرأة كأنها سميت
بتصغر ردنة وهي القطعة من الردن وهو الحرير
ويقال لمقدم الكم : (ردن) ولكنه مذكر . السهلی ٤٧

٣ - فهرس الكامل للمبرد وشرحه للمرصفى :

صنع الشيخ فهريين الكتاب (الكامل للمبرد وشرحه للمرصفى)
وأول هذين الفهريين ، فهرس لمسائل النحو والصرف الواردة في الكتابين
ويقع هذا الفهرس في أحدى وستين بطاقة وقد رتبه الشيخ
على حسب ترتيب "ابن مالك" ، أى بدءاً من المقدمات فالمرفوعات
فالمنصوبات فال مجرورات فالمجزومات . ويلحظ على هذا الفهرس أمراً :

أولاً هـما : أن بطاقة قد تضمنت - في موضع عديدة - نقولا نصية من الكتابين أو أحد هما .

الأمر الآخر : أن الشيخ لم يستوعب جميع المسائل النحوية والصرفية الواردة في الكتابين ، وإنما اقتصر على ما رأه منها . وهذا نموذج من هذا الفهرس .

- ١ - نموذج من الغلاف .
 نحو ، لغويات .
 الكامل
 بشرح رغبة الأمل .
 ب - نموذج من الفهرس .

الفهرس

- ١ - الهنـى والمـعـرب
 ٣ - الضـيـر
 ٤ - الاـشـارـة .
 ٢١ - حـروـفـ الـجـرـ
 ٢٣ - الاـضـافـةـ
 ٢٦ - اـسـمـ التـضـيـيلـ
 ٤٧ - النـسـبـ .
 ٤٩ - تـخـيـفـ الـهـمـزـةـ .
 ٥٠ - التـقـاءـ السـاكـيـنـ .

ج - وهذه نماذج لبعض المسائل الواردة في الكامل :

١ - الهنـى والمـعـرب :

أصل (أمة) فعل، وليس شيء من الأسماء على حرفين إلا وقد سقط منه حرف يستدل عليه بجمعه أو بثنيته أو بفعل إن كان مشتقا منه لأنها أفعال الأصول ثلاثة أحرف ولا يلحق التصغير ما كان

أقل منها فامة علمنا أن الذهاب منها واد لقولهم
امواں کما علمنا ان الذاہب من اب واخ الواو بقولہم
ابوان ، واخوان وعلمنا ان ام نقلہ متحرکہ بقولہم فی
الجمع ام فوزن هذا فعل کما قالوا اکھے وَاکم ولا تكون
فعلة على افعل ١٨٤/١

٢ - النساء

يقال في النداء للثيم (يا لку) وللأُنْشِي (يا لكاُنْهِ) لأنَّه
موضع معرفة كما يقال: يا نسق ويا خبيث فلن لم ترد
أن تعدد له عن جهته قلت للرجل يا لكت وللأُنْشِي يا لكتاء

وهذا موضع لا تقع فيه النكارة وهذا بمنزلة عمر
ينصرف في النكارة ولا ينصرف في المعرفة ولکاع يعني على
الكسر ° ١٠/٣

وقد اضطر الحطيبة فذكر لکاع في غير النداء .

والغافر لـ الشـيـخ لـهـذـيـن
الكتـابـيـن - فـهـرـسـ الـكـلـمـاتـ الـلـغـوـيـةـ الـمـفـسـرـةـ مـنـهـمـاـ، وـقـدـ
وـقـعـهـذـاـ الـغـافـرـ فـيـ سـبـعـ وـأـرـبعـينـ بـطـاقـةـ، ضـمـتـ كـلـمـاتـهـ
الـتـيـ رـتـبـتـهـاـ تـرـتـيـبـاـ الـفـبـاـيـاـ وـقـدـ تـضـمـنـتـ بـعـضـهـذـهـ
الـبـطـاقـاتـ تـعـلـيـقـاتـ مـحـدـودـةـ وـخـلـاـ مـعـظـمـهـاـ مـنـ أـىـ تـعـلـيـقـ
وـهـذـاـ نـمـوذـجـ لـذـلـكـ :

الجدو ١٠٢/٥ واشتقاقه	٨٩/١
جلة بحوثة ١٥٥/٥	٦٩/١
جيل حادث ١٥٢/٥	٢١٩/٣
الجمرة واشتقاقها ٠٢٢١/٥	٢٢١/١
مجنس ٢٢٠/٥	٣٣/٢
الجيد ١٨٠ + ٩٤/٦	١٢٨/٢
جار ١١٠/٦	١٩٣/٢

٤ - فهارس البحر المحيط :

عثرت في مكتبة الشيخ على فهرسين صغيرين للبحر المحيط لأبي حسان .

أولهما : يذكر بعض المسائل النحوية والصرفية الواردة فيه ، مرتبة الترتيب التقليدي الذي حاكي فيه الشيخ ترتيب "ابن مالك" .

والثاني : فهرس لبعض القراءات الورادة في الكتاب . ولم أقف على السر في اختيار هذه القراءات بعينها للفهرسة ، اذ لم يتلزم فيها الشيخ نسقا واحدا مطربا ذكر القراءات الصحيحة أو القراءات الشاذة ، أو الاتصال بالمسائل النحوية أو المسائل الصرفية .

وقد لا حظت أن بعض البطاقات في هذين الفهرسين تتضمن نقولا نصية من البحر المحيط .

وأغلب الظن لدى أن هذين الفهرسين جزء من كل لـ
أتمن من العثور عليه ، لأنهما كما رأيتهما لا يستوعبان كل ما ورد في البحر المحيط من مسائل أو قراءات ، ويرجع ذلك أن كتاب الشيخ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) قد تضمن إحالات كثيرة لكتاب البحر المحيط بما يقطع بأن الشيخ كان

لديه فهارس أكثر تفصيلاً واستيعاباً مما عثرت عليه .
وهذا نموذج لذلك :

سْأَلَة (الذين لم يظهروا على عورات النساء) روى عن ابن عباس تحريرك الواو (عورات) المشهور في كتب النحو ذلك لغة هذيل بن مدركة، قال ابن خالويه: وسمعنا ابن مجاهد يقول هو لحن. وإنما جعله لحنًا وخطأ من قبل الرواية وإلا فله مذهب في العربية، ينون تسيم يقولون: روغات وعورات وسائل سائر العرب بالإسكان .

٤٠ - فهرس شعراً " حماسة البحترى " وقوافيهم

صنع الشيخ فهارساً لشعراء حماسة البحترى كما صنع فهارساً آخر لقوافي هؤلاء الشعراء، ويقع هذان الفهارسان معاً في مائة بطاقة.

وقد التزم في الفهرس الأول ترتيب الشعراء طبقاً للمشهور من أسمائهم أو كناهم أو ألقابهم ترتيباً (ألف باءياً) مغفلة فيه اعتبار "ألف" و "اب" و "ابن" .

أما في فهرس القوافي فإنه لم يرتبه على حسب حرف الروى كما كان يصنع في الفهارس الاُخرى، وإنما اقتصر على جميع قوافي كل شاعر معاً .

وما يلحظ على هذا الفهرس ، أنه لم يفرق بين الشاعر والشاعر :

وهذا نموذج لذلك :

قالى ص ٣٨٩
يحارسها ص ٣٨٩

اسفع ص ٣٥١

- رفيع بن أذين الأُسدى

- زياد الأُعمى العبدى

أيناس ص : ٣٢٠	سعيد بن عبد الرحمن الانصاري	-
ووائه ص : ٣٩٠	سماك بن خالد الطائي	-
الرجلص : ٣٩٢	شعبة بن التيمى	-
نافع ص : ٤٠٥	صالح بن جناح	-
فاحمد واص ٢٧ بالاحاصص ٤٨	الطرماح بن حكيم	-
يعتدى ص : ١٦٠		
للثائيات ص : ١٩٥		
جميع ص : ٣٩٥		
طائل ص : ٣٩٦		
السارج ص : ٤٠٤		
الشجر ص : ٤٣١	طيبة الباهلية	-
الليلى ص : ٣٦٠	ابو عاصم العبادانى	-
سترا ص : ٩٣	العباس الكتانى	-
نستدنا ص ٢٨٥	عبد الحارث بن ضرار	-
ذهبابا ص : ١٣٢	عبد الرحمن بن أسد الاسدى	-
قدافه ص : ٣٤٧	عبد الله بن جعفر	-
يأنس ص : ٤١١	عبيد بن ربيعة التميسى	-
اقدما ص : ٣٣٢	عميرة بن واقد الطائى	-
المشيبص : ٣٠٧	أبو قطيفة القرش	-
الجديدان ص : ١٣٢	ابو قلابة الطائى	-
ذانغ ص : ٢٢٦	قيس بن منقله الخزاعى	-
الضائع ص : ٣٨٤	كثير	-
ويمنع ص : ٤٤	كعب بن مالك الانصاري	-
الجديدان ص : ٣٥		

وسيلك ص : ١٦٨

بفتیان ص : ٣٤٢

والفصوص : ٣٤٢

يتودد ص : ٠٢٦٦

منيف ص : ٤٣٥

والصبر ص : ٤٣١

المقادر ص : ٤٣٢

يكتنم ص : ٣١٦

الغزل ص : ٣١٦

الكرب ص : ٥٣

تبعاه ص : ٠٣١٩

ظالما ص : ٣٨٧

نوائر ص : ٣٦١

خال ص : ٣٦١

المنصوب ص : ٤١٠

فالنهاج ص : ٤١٠

عاهل ص : ٤١١

العاجل ص : ٤٢٢

الفيل ص ٥٠

نصالها ص : ٣٦٨

نها ص : ٣٩٨

اعتصبوا ص : ١١٤

بظالم ص : ٠٢٤٤

أبواللham الblوي

ليلي بنت طريف التغلبية

ليلي بنت سلمة

مالك بن أسماء المرادي

مالك بن أبي كعب الانصارى

محمد بن زياد

معقل بن قيس

التابعة الذبياني

ابوالتمام التميمي

هبيسة بن أبي وهب

ورقة بن نوفل اليهودي

يعيني بن الحكم

يزيد بن أنس الحارس

البَابُ الثَّانِي

جهود الشِّيخ في التَّحقيق

مقدمة خل :

شغل الشيخ نفسه طوال فترة طويلة من عمره بعمليين يعدان أهماً وأعمال المدرسة البصرية عليها، وهما : كتاب سيبويه ، والمقتبس للبيبرد ، وقد نتاج عن ذلك قيام الشيخ بعمليين متصلين بهذه بين الكتابتين ، فصنع لا ولهمما فهارس مفصلة ، وحقق ثانيةهما تحقيقاً علمياً. ويبدو أن الشيخ أراد أن يتصل بأعمال المدرسة الكوفية ، حتى لا يحصر اهتمامه على أعمال المدرسة البصرية وحدها ، وأحب أن يكون هذا الاتصال من خلال عملين علميين بارزين من أعمال علمائهما ، يعادلان في قيمتها لدى الكوفيين كتاب سيبويه والمقتبس عند البصريين .

وهكذا صنع الشيخ فهارس لكتاب " معان القرآن للفراء " ، كما قام بتحقيق كتاب " المذكر والمؤنث " لأبي بكر بن الأنباري ، وكأن الشيخ يريد أن يوازن في اهتمامه بين المدرستين وان تفاوتت الأعمال العلمية التي اتصل بها في كل منهما . وسنعرض في هذا الباب لما قام به الشيخ من تحقيق ، وهو يتمثل في كتابين :

- كتاب المقتبس للبيبرد .

- كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري .

وسنخصص كلاً منها بدراسة مفصلة في فصل خاص به .



الكتاب الأول

”كتاب المقتضب“

لابن العباس بن محمد بن يزيد المبرد (المتوفى عام ٢٨٥ هـ)

في عام اثنين وثمانين وثلاثمائة وألف هجرية ، الموافق ثلاثة وستين وتسعمائة وألف ميلادية ، أخرج الشيخ كتاب ”المقتضب“ الذي كلف بتحقيقه من قبل لجنة أحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بالقاهرة ، وقد شغل هذا الكتاب حجماً كبيراً يتمثل في أربعة أجزاء بلغ عدد صفحاته (اثنتين وستين وتسعمائة وألف صفحة ١٩٦٢ ص) .

وقد وقع الجزء الأول منه في (خمس واربعين صفحة ٤٠٥ عص) .

والجزء الثاني في احدى وسبعين وثلاثمائة صفحة ٣٢١ ص) .

والجزء الثالث في اثنين وسبعين وثلاثمائة صفحة ٣٩٢ ص) .

والجزء الرابع في أربع وسبعين وسبعين وثلاثمائة صفحة بما فيها فهرس الكتاب

(٢٩٤ عص) .

وقد صدر الجزء الأول منه بدراسة عن المبرد وتعريف بكتاب المقتضب، وشغلت هذه الدراسة نحو اثنين وعشرين ومائة صفحة ، بدأها بترجمة للمبرد شملت نسبه وأسرته ، وولادته ، ووفاته ، وما دار حول ”رائد المبرد“ من آراء .

ثم عرض لنشأته وحياته في مصنفاته ، وذكر نماذج لمقدرته العقلية توضح براعته في الجدل والمناقشة ، ثم عرض لتوثيق الكتاب ، وذكر في توثيقه ما قيل عن المبرد في عدد من المصادر ، ثم عرض الشعر الذي قاله المبرد .

وأوضح الشيخ - بعد ذلك - على يد من تلقى المبرد علومه ؟

وأشار في هذا المجال إلى أن مصادر علومه كانت عديدة منها :

شيوخه .

- وكتب السابقين

- وشعراء حمير .

وقد فصل عرض فيه "للخصومة بين ثعلب والمبرد" وقد تضمن
الفصل المباحث التالية :

- هدوء المنافسة بينهما .
- علمهما .
- نحو ثعلب كما تصوره مجالسه .

ثم انتقل الى ذكر "تلامة المبرد" وتلامه ببحث آخر أشار فيه
الى (ثناء العلماء والشعراء على المبرد) وذكر من الشعراء الذين أثنوا على
المبرد (ابن الروين)، فعرض قصيدة التي تكونت من سبع صفحات^(١).
ويلفت (٩٨) شانية وتسعين بيته .

وقد يرى هذا البحث بعدد من المباحث^(٢) التي تتصل بكتابه
(الكامل) وهي :

- المبرد ونقد الشعر .
- المبرد والشاعر المحدثون .
- أثر المبرد في فقه اللغة .

فذكر فيها الجوانب التي تناولها نقده للشعر، وأنى بعض الأمثلة
على ذلك، وأشار إلى الكتب التي أفردها للشعراء المحدثين والموضع التي
عند فيها أبوابا في بعض مؤلفاته لهؤلاء الشعراء.

ثم تحدث عن أثر المبرد في فقه اللغة، ثم قدم عرضا لآثار المبرد،
وصرح بالحديث عن كتاب "الكامل" وقسم ما جاء في هذا المصدر
قسماً : :

- الأول : عرضه ضمن المباحث السابقة وقد أشرنا إليها .
- الثاني : تضمن "الكامل" ومن ذلك :

(١) انظر ٤٤/١ من المقتضب .

(٢) ٤٢/١ ، ٥٠ ، ٥٢ من المقتضب .

- نحو الكامل •
- أدب الكامل
- بلافة الكامل •

كذلك عرض بعض المصادر التي قدمت نقداً وتوثيقاً لبعض ما ورد في
الكامن^(١) ومن ذلك :

- التبيهات على أغاليل الرواية •
- رغبة الامل •

وكتب الكامن عرض الشيئ "الفاضل" ورجح أنه للمبرد وبين أسباب
ترجيحة وطريقة تأليفه للفاضل حيث أنه اتبع في التأليف طريقة الكامن، بينما
أنه لم يتعرض للمسائل النحوية في الفاضل^(٢). ثم أتى الشيئ ببعض النصوص
التي توضح أسباب تأليف (الفاضل) والغرض من تأليفه.

وقدم - بعد ذلك - عرضاً لمصنفاته التي لم تنشر . ثم عاد - بعد
ذلك - إلى مؤلفاته المنشورة ، فتناول "المقتضب" - وهو موضوع الدارسة
بالتعريف - فأشار إلى ذمته تأليفه ، وقيمة العلمية بين مؤلفاته وذكر
المصادر التي أشارت إلى ذلك ، والمسائل التي عالجها المقتضب ، موضحاً أسلوب
الكتاب في معالجة هذه المسائل ، وقدم عرضاً لعدد من الأمثلة على ذلك^(٣).

كذلك أشار الشيئ إلى أسلوب المبرد في تراجم أبواب
المقتضب .^(٤)

ثم أتى الشيئ ببحث فيه بعض التكرار للبحث السابق تحت عنوان
(زمن تأليف المقتضب)^(٥) ذكر فيه بعض الأدلة التي تؤكد أن تأليف المقتضب
كان في زمن الشيخوخة والنضوج .

(١) ١٥٢ - ٥٩ ، من المقتضب .
(٢) ١٦٢ - ١٦١ ، من المقتضب .
(٣) ١٦٢ - ٦٨ ، من المقتضب .
(٤) ١٦٨ - ٢٠ ، من المقتضب .
(٥) ١٦٢ - ٢١ ، من المقتضب .

ثم قدم عرضاً للمخطوطة بعنوان (نسخة المقتضب) وأشار إلى الاضطراب
 السوارد في النسخة الوحيدة للمخطوطة ، والنقص أيضاً ومواضع ذلك^(١)

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الكتب التي تأثرت بالمقتضب وأفادت
 منه ، وعقب هذه الكتب أشار إلى شراح المقتضب ، فتفسير المسائل المشكلة في
 أول المقتضب .^(٢)

ثم المصادر التي تأثر بها المقتضب ، وذكر من بين هذه المصادر كتاب
 سيبويه^(٣) - وفي هذا الجزء من الدراسة - جمع الشيخ المسائل التي نقد فيها
 المبرد سيبويه وعرضها في بحث خاص .

ثم عرض الشيخ لكتاب (الانتصار لسيبوه من المبرد) لابن ولاد^(٤) . وتلاه
 بعدد من الكتب التي قام المبرد بتصنيفها ، ولم يصلنا منها إلا أسماؤها .^(٥)

وتعرض - بعد ذلك - (لأسلوب المبرد)^(٦) ، فتناوله بشكل عام
 ولم يقتصر على أسلوبه في المقتضب . وقد أشار فيه إلى شذوذ من شعر المبرد في
 كتابي الكامل ، والمقتضب .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن أسلوبه على محدد الأسلوب
 الذي كان يؤثره ، والأمور التي كان يلتزم بها أو يكثر منها فيه ، وما كان يكسره ،
 وما كان يقف عنده طويلاً ، والطريقة الفالة في تأليف المقتضب ، واستشهد بعدد
 كبير من الأمثلة على كل جزئية من هذه الجزئيات .

ثم قدم عرضاً لعدد من الباحثين التي لا تتصل بدراسة الكتاب ، وإنما
 تتصل بدراسة المؤلف ، مثل :

- | | |
|-----|-----------|
| (١) | ٢٦ - ٢٤/١ |
| (٢) | ٨٦ - ٨٣/١ |
| (٣) | ٨٢/١ |
| (٤) | ٩٤/١ |
| (٥) | ٩٦/١ |
| (٦) | ٩٧/١ |

- ١ - لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته .
- ٢ - مذهب المبرد بين القياس والسماع .
- ٣ - إسراف المبرد في الروايات .
- ٤ - بين المبرد والقراء .
- ٥ - موقف المبرد من الكوفيين .

ثم قدم أحصا فيما يتعلق بشواهد المقتضب ، فأشار إلى عدد الشواهد الشعرية ، والنشرية ، والقرانية ، ولم يدخل شواهد الحديث في الحسبان ، نظراً لعدم تصريح المبرد بذلك عند استشهاده بالحديث إلا في موضع واحد .^(١)

عرض - بعد ذلك - بحثاً لا صطلاحات المبرد الواردة في المقتضب^(٢) .
وأخيراً أوضح الشيخ منهجه في الشرح والتعليق في انتقى عشرة صفحة^(٣) .

* * *

ومن خلال هذا العرض للدراسة التي قدم بها للكتاب يتضح أن الشيخ لم يتبع نسقاً واحداً فيها .

و قبل أن أعرض لجوانب الدراسة المختلفة يجب أن أنبه إلى أن الشيخ أدار دراسته هذه على الكتاب من خلال النسخة المخطوطة مما أدى إلى صعوبة الوقوف على الإحالات .

ولو أن دراسته قامت على أساس المطبوعة ، ليس للباحث العودة إلى الكتاب ، والثبت من الأحكام التي تضمنتها الدراسة عنه .

* * *

وقد جرى العرف بين المحققين على اتباع عدد من القواعد العامة في تقديمهم للنصوص التي يحقونها ، وتتحرى هذه القواعد - عادة - أن تتناول دراستهم التي يحدرون بها هذه النصوص جانبين :

(١) ١١٥/١ - ١١٦ من المقتضب .

(٢) ١١٧/١ من المقتضب .

(٣) ١١٩/١ - ١٢٠ من المقتضب .

الأول : - المؤلف : حياته وأذاره العلمية .

الثاني : - الكتاب : خصائصه ، ومصادره ، ومنهجه ، وقيمة .

كما جرى العرف بينهم على امكان اجمال الحديث عن الجانب الأول ، والإكتفاء فيه باللحمة الدالة إذا كان للمؤلف شهرة واسعة مثل "المبرد" وذلك في مقابل العناية البالغة بالجانب الثاني . والملحوظ - بصفة عامة - أن الشيخ هنا قد حرص على أن يقدم دراسة مفصلة عن المبرد على حساب الكتاب ، ويدو أن ما أغراه بذلك ما كان لديه من مادة علمية صالحة للأخذ منها ، متمثلة في رسالته عن "المبرد وجهوده اللغوية" . وكان الشيخ أثر الاقتصاد في بذل الجهد في الدراسة مكتفيا بالجهد الذي بذله في التحقيق .

ذلك يلاحظ أن الشيخ قد وافق العرف الذي يقضى بفضل دراسة المؤلف عن دراسة الكتاب - تحقيقا للتجانس في موضوعات البحث - في بعض الموضع وخالفه في بعض الموضع .

ولست في حاجة إلى أن أعرض لجوانب الموافقة ، لأنها مسألة طبيعية في البحث العلمي ، ولذلك سأكتفي بأن أعرض لنماذج من مخالفة العرف العلمي الذي يوشك أن يكون أصلا مطروحا في ترتيب بحث الدراسة بشقيها فيما يلى :

أولاً : خلط الباحث وداخلها :

خلط الشيخ بين بحث المؤلف وبباحث الكتاب . فعرض عددا من موضوعات الترجمة ضمن بحث التعريف بالكتاب ومن ذلك :

- ١ - كتب للمبرد لا نعرف عنها سوى أسمائها .^(١)
- ٢ - أسلوب المبرد وخصائصه .^(٢)
- ٣ - لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته .^(٣)
- ٤ - مذهب المبرد بين القياس والسماع .^(٤)

(١) ٩٦/١ من مقدمه المقتتب .

(٢) ٩٢/١ " " "

(٣) ١٠٥/١ " " "

(٤) الصفحة نفسها .

- ٥ - اسراف المبرد في رد الروايات ^(١)
- ٦ - بين المبرد والقراء ^(٢)
- ٧ - موقف المبرد من الكوفيين ^(٣)

وجملة هذه المباحث ليس لها صلة بدراسة الكتاب في ذاته بل بالمؤلف نفسه في آثاره المختلفة ، وفي طليعتها " الكامل " لا " المقتبس " .

ثانياً : تأخير عدد من المباحث عن موضعها ومن ذلك :

- ١ - شرائح المقتبس
- ٢ - غضير المسائل المشكلة في أول المقتبس

عرض الشيخ المبحرين السابقين بعد عرضه للكتب التي تأثرت بالمقتبس ومواضعها في الصفحات الأولى من الدراسة ^(٤)

صلة المقتبس بكتاب سيبويه .

من العوامل التي أثرت في المقتبس (كتاب سيبويه) وبالرغم من ذلك أخره الشيخ في الترتيب عن المجالات التي أثر فيها المبرد . ومن بدويات الترتيب أن تذكر المؤثرات قبل المتأثرات ^(٥)

٤ - شواهد المقتبس .

آخر الشيخ ذكر (الشواهد القرآنية) واحصاءها إلى ما بعد " الشواهد الشعرية والنشرية " ومواضعها التقدمي ^(٦)

- | | | |
|-------|--------------------|-----|
| ١٠٨/١ | من مقدمة المقتبس . | (١) |
| ١١١/١ | " " | (٢) |
| ١١٥/١ | " " | (٣) |
| ٨٣/١ | من المقتبس . | (٤) |
| ٨٧/١ | من المقتبس . | (٥) |
| ١١٦/١ | " " | (٦) |

ثالثاً : تقديم عدد من المباحث عن موضعها ، ومن ذلك :

١ - النقل عن المقتضب والإشارة إليه ^(١)

تضمن هذا البحث الكتب التي تأثرت بالمقتضب وأخذت
عنه . وقد قدم الشيخ هذا البحث على مبحث (صلة
المقتضب بكتاب سيبويه) نقدم ما كان موضعه التأخير ^(٢)

٢ - وفاة المبرد :

قرن الشيخ وفاة المبرد بجولده، وموضعها التأخير .

رابعاً : - اقحام بعض المباحث :

أقحم الشيخ في دراسة الكتاب عدداً من المباحث التي
لا صلة لها برواية الكتاب وإن كانت ذات صلة بالمؤلف ، ومنها :

١ - دراسة الكتاب "الكامل"

٢ - دراسة لكتاب "الفاضل"

وإشارة إليهما تغنى عن التفصيل فيها . ^(٣)

٣ - نحو ثعلب كما تصوره ^(٤) مجال

وليس له صلة بهذه الدراسة .

خامساً : عدم الدقة في العنوان .

افتقرت بعض مباحث الشيخ إلى الدقة في العنوان ومن ذلك :

(١) ٢٢/١ من المقتضب

(٢) الصفحة نفسها .

(٣) ٥٤/١ ، ٦٢ من المقتضب .

(٤) ٣١/١

- اصطلاحات المبرد (١)

فقد ذكر هذا الباحث ضمن دراسته للكتاب وقد اقتصر بالفعل على مصطلحات "المقتضب" فحسب . ففي حين أن عنوان البحث يشير بأن ما ورد تحته عام شامل لكل مؤلفات المبرد .

سادساً : تنزيق بعض البابا

عرض الشيخ بعض موضوعاته في مواضع متفرقة ، ولم يجمعها في مكان واحد حتى تتأثر على تكوين الصورة الكلية الدقيقة لما يتراوله من موضوعات . وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتي :

- الخصومة بين شعب والمبرد (٢)
- وقد عرض له "الشيخ ضمن" (آثار المبرد)
- هل كان المبرد متعصباً (٣)
- المواقف السياسية للمبرد (٤)
- ووضع هذين الباحثين في (مذهب المبرد واتجاهاته) (٥)
- المبرد والشعراء بالمحدثون .
- المبرد ونقد الشعر (٦)

وتأمل هذه الموضوعات جميعاً يشير إلى أنها جوانب لموضوع واحد هو المسلك الفكري للمبرد تجاه معاصريه ، وكان حقها أن تجمع في موضع واحد يصور جوانب هذا المسلك ويفسر أبعاده بما .

(١)	١١٧/١	من المقتضب
(٢)	" ٢٦/١	"
(٣)	" ٣٤/١	"
(٤)	" ٣٧/١	"
(٥)	" ٥٠/١	"
(٦)	" ٤٧/١	"

موازنة بين "مقدمة التحقيق" و"رسالة الشية" . (١)

يحسن أن أعرض هنا للموازنة بين ما كتبه الشيخ في تقديم تحريره لكتاب "المقتضب" وما كتبه في رسالته للدكتوراه قبل ذلك بفترة عشرين عاماً، فان ذلك كفيل بأن يلقى الضوء على مدى تطور الشيخ فكريأ خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة نسبياً . وقد يكون سر دالاختلاف راجعاً إلى اختلاف محور الدراسة بين العملين وبينه - لا ول ودلة - قدر من الاختلاف في ترتيب المادة العلمية .

فالكتاب الاول : دار حول المؤلف .
والكتاب الثاني : دار حول الكتاب .

وسنون طويلة مضت فيما بين الدراستين، كذلك صدرت في هذه الفترة دراسات متعددة حول البريد ، وأصول النحو . وقد يكون لها أثر في هذا الاختلاف في الترتيب ، وأمثل لذلك بما يأتي :

الاًول : الاختلاف في الترتيب :

١ - من حيث التدييم والتأخير .

اختلف عرض الموضوعات في كل من كتاب "البهرد" وـ "مقدمة المقتضب" ومن ذلك :

- تلايذ المبرد

عرضه الشيخ عقب شيوخه في الرسالة . في حين أخره
في المقتضب إلى ما بعد (مجالس ثعلب) (٢)

توضیحات

عرضه الشيخ في الرسالة ضمن فصل (الخصوصية بين المبرد وشلّب) . في حين عرضه في المقتضب قبل بحث (الخصوصية

(١) سأعرض إن شاء الله لرسالة الشيخ عرضاً مفصلاً في الباب الخاص بـ^{بعض} لفاته، ولذلك
اقتصرت على عمل موازنة عامة بين موضوعات العملين.

(٢) ص (١٤) من كتاب المبرد ٣٤/١٠ من المتضبو.

بعد من المباحثات (١)

- قدم "أسلوب المبرد" فعرضه عقب "الخصوصية بين المبرد وشعلب" في الرسالة في حين أخره في دراسته للمقتضب فعرضه ضمن تعريفه بكتاب المقتضب (٢).

- آخر (تعصب المبرد) إلى ما بعد (ثناء العلماء على المبرد) في الرسالة في حين قدمه على (ثناء العلماء) في المقتضب . (٣)

- وهناك عدد من الموضوعات الواردة في كتاب "الكامل" عرضها الشيخ في رسالته عن المبرد ضمن مبحث (الكامل)

في حين قدم ذكرها في دراسته للمقتضب عن البحث الخاص بالكامل (٤)، ومن ذلك ما يلى :

- المبرد ونقد الشعر

- المبرد والشعراء المحدثون

- أثر المبرد في فقه اللغة .

- عرض الشيخ عدداً من المباحثاتي موضع قلق في كل من الرسالة والمقتضب، فقد منها في الرسالة عن (آثار المبرد) وفي حين عرضت ضمن تعريفه للمقتضب في دراسته للكتاب ومن ذلك

- لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته .

- مذهبته بين التيس والسماع .

- بين المبرد والقراء .

والباحث الآخر من المباحث السابقة قد توسط المبحثين السابقين له في الرسالة، في حين كان ترتيبه الثالث في دراسته للمقتضب، أي أنه عرض بعد المبحثين السابقين له .

(١) ص (٢٣) من الرسالة ، ١٦/١ من المقتضب .

(٢) ص ٢٩ من الرسالة ، ٩٢/١ من المقتضب .

(٣) ص ٢٦ من الرسالة ، ٣٥/١ .

(٤) ص ١٢١ من الرسالة ، ٤٢/١ ، ٥٠ ، ٥٢٦ من المقتضب .

(٥) ص ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٥ من الرسالة ، ١٠٥/١ ، ١١١ من المقتضب .

- قدم مؤلفات الهرد غير المنشورة على مؤلفاته المنشورة في الرسالة في حين أخرها إلى ما بعد (الفاضل) في المقتنى . (١)

الثاني : الاختلاف في العنوان :

عرض الشيخ بعض الباحث في الكتابين بعناوين مختلفة
ومن ذلك :

- الخصومة بين الهرد وشعلب:

قد م ذكر "المبرد" على "شعلب" في الرسالة في حين أخره عن "شعلب" في "المقتصب".^(٢)

- دعوى المبرد :

عرض في الرسالة بهذا العنوان ٠ في حين عرضه في كتاب "المقتضب"
عنوان (اسراف الميرد في رد الروايات) ٠

الثالث : التغاوت في الاعمال والذكر .

أقل الشيخ ذكر عدد من المباحث في الرسالة في حين ذكرها في دراسته لكتاب المقضي^(٤) ومن ذلك ما يلى :

- أسرته .
 - براعته في الجدل والمناقشة .
 - اصطلاحات المفرد .
 - كتاب الفاضل .

(١) ص ١٢١ من الرسالة ، ٦٣/١ من المقتضب .

(٢) ص ١٢ من الرسالة ٢٦ / ١٠

١٠٨/١٦ ص ٦٩ (٢)

(٤) ص ٩١ ، ١٥ ، ٦٢ ، ١١٦ من المقتضب .

و بالرغم من أوجه الاختلاف الواردة بين دراسة الشيخ لكتاب
المقتضب ، و دراسته للرسالة هناك بعض الامور اتبع فيها الشيخ
لنمطا واحدا في دراسته ومن ذلك :

١ - الحالات :

اعتد الشیخ علی النقول النصیة عد الإحالة
إی المصادر ، ولو أنه اقتصر علی الاشارة إی
الموضع لمنع هذا التضخم المجهد .

٢ - الحواشی :

اتبع في تنظیم الحواشی الطریقة التقییمة
فوضعتها بین الأسطر فی الكتابین معا ، ولأن
كان قد عزلها فی أسفل الصفحة فی بعض
المواضع .

" التحقيق "

.....

صدر الشيخ تحقيق المقتضب بمنطقة شفعت أربع صفحات تقريباً، أشار فيها إلى أن دراسته للمقتضب وإخراجه له كان بعد صحبة طويلة دامت ربع قرن، وأوضح أنه من نفس كتب المبرد وأنه يلى سيبويه في الأهمية، كما أن سيبويه آثاراً واضحة في المقتضب تتجلى في عدد النصوص التي استشهد بها المبرد في المسائل النحوية، والصرفية.

ثم نبه الشيخ في مقدمته إلى أن ظهور المقتضب تترتب عليه فوائد جل منها:

- ١ - تصحيح مذهب المبرد.
- ٢ - أحياناً كتابين يتصلان بالمقتضب، وهما:
 - ١ - نقد المبرد لكتاب سيبويه، ورد ابن لاد عليه في كتاب "الانتصار".
 - ٢ - "تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب" لأبي القاسم الفارقى السعوفى ٣٩١ هـ.
- ٣ - رفع الإضطراب الواقع في النسخة.

والثابت أن المقتضب حظى بعناية الشيخ واهتمامه منذ دراسته في مرحلة الدكتوراه، فبذل في مجال إخراجه جهداً ضخماً، لما قام به من تصحيح وتوسيع ورفع للإضطراب الوارد فيه، وغير ذلك.

وإخراجه للمقتضب أفاد المكتبة العربية، وأفاد المكتبة النحوية ب خاصة.

والرغم من هذه الجهدات التي بذلها الشيخ في تحقيق المقتضب، وبالرغم من صور الإفاداة التي حققها بإخراج هذا الكتاب، هناك جوانب قصور واضطراب سأعرض لها بعد حين، وقد يكون هذا الإضطراب وليد ظروف أحاطت بالشيخ من بينها:

- ١ - أن تحقيق المقتضب كان أول محاولة له في هذا المجال.

٢ - أن الفترة الزمنية التي تم فيها إنجاز عمل التحقيق كانت وجيزة للغاية بالنسبة لكتاب ضخم في حجمه ولعل ذلك كفيل بأن يفسر لنا سر هذا القصور الذي تتجلّى صوره فيما يأتي :

أولاً : الخلط والاضطراب :

١ - الخلط بين المؤثرات :

خلط الشيخ في موضع عدة بين أقوال العرب ، وأمثالهم وفيما يؤكد هذا الخلط عرضه لعدد من الأقوال ضمن "فهرس الأمثال" . في حين لم يخرجها من كتاب الأمثال ، وبعد رجوعي لكتاب الأمثال - التي بين يدي - اتضح لي أنها مجرد أقوال من أقوال العرب لم ترق إلى درجة المثل . ومن أمثلة ذلك :

إِنَّ الْفُكَاهَةَ مُقْرَدَةٌ إِلَى الْأَذْى (١)

ثانياً : اختلاف النسق :

اتخذ الشيخ سلوكاً متعدداً في تحقيقه للمقتضب فتساره يراعي وحدة النسق وتارة يغفلها تماماً ، وسنعرض لذلك فسـى

(١) مجمع الأمثال للميداني ، المستحسن للزمخنري ، وكتاب الأمثال لابن سلام . وأمثال العرب للمفضل الضبي ، وجمهرة الأمثال للعسكري .

(٢) انظر ١٠٨/١ من المقتضب .

ثلاثة أمور : الترجمة - والتخرج - والمقابلة بين نص كتاب
المقتضب وكتاب سيبويه .

١ - الجوانب التي أغلبتها في الترجمة :

في كتاب المقتضب ورد عدد كبير من الأعلام البهية
التي تحتاج إلى ترجم مفصلة أو ترجم تتضمن الجوانب
الهامة كالاسم واللقب ، والكبيبة وتاريخ الوفاة ، ومصادر
الترجمة . وهذه الترجمات ببيان المفاتيح التي تجلو
غموض النص وتوضح ابهامه ومن ذلك :

١ - فيما يتصل بأعلام الأشخاص غير المشهورين :

- تبين لى أن الشيخ اكتفى في ترجمته لبعض
الأعلام بإحالته إلى مصادر الترجمة مغفلًا
ذكر ما هو ضروري كالاسم ، واللقب ، والكبيبة ،
وتاريخ الوفاة ، ومن أمثلة ذلك :

- خالد الفَسَرِيُّ (١)
- أَبِي مُدَالِلَةِ بْنِ دَارِمٍ (٢)
- الْمُتَمَسِّسُ (٣)
- فاطمة بنت الْخُرَشَبِ (٤)
- قَعِيْبَنْ مُنَبَّهَ بْنِ پَکْرِيْنِ هَوْزَنَ (٥)

- أعلام لم يترجم لهم مطلقاً بالرغم من حاجتهم إلى
ترجمة ومن ذلك :

- الزيادى (٦)

(١)	٢٢٤/٢	من المقتضب
(٢)	١٤١/٣	"
(٣)	"	٩٣/٢
(٤)	"	١١٦/٤
(٥)	٣٦٢/٣	"
(٦)	"	١٩١/٢

- أبو عبيدة ^(١)
- كلاب بن ربيعة ^(٢)
- الضباب بن كلاب ^(٣)
- معافر بن مسر ^(٤)
- أبو زيد الانصاري ^(٥)
- معدني كرب ^(٦)
- أنصار ^(٧)

٢ - فيما يتصل بأعلام القبائل :

القبائل تمثل أهمية خاصة من الناحية اللغوية ، وما لحظه أن الشيخ لم يهتم بالترجمة للقبائل ، وإن قدم ترجمة محدودة وقاصرة لبعض القبائل ، ومن أمثلة ذلك ما يلى ::

- قبائل لم يتم ترجمتها مطلقاً ومن ذلك :

- بنو تميم ^(٨)
- قحطان ^(٩)
- هذيل بن مدركة ^(١٠)

-
- | | |
|------|------------------------------|
| (١) | ٢١١/٤ من المقتنب |
| (٢) | ٢٩٢/٢ |
| (٣) | ٢٩٢/٢ الصفحة السابعة نفسها . |
| (٤) | ١٥٠/٣ من المقتنب . |
| (٥) | ٢٩٦/٣ ، ١٩٩/٤ من المقتنب . |
| (٦) | ٢١/٤ من المقتنب . |
| (٧) | ٢٩٢/٢ |
| (٨) | ٢٠٨/٢ ، ٣١٠/٢ من المقتنب . |
| (٩) | ١٨٥/٣ من المقتنب . |
| (١٠) | ١٩٣/٢ من المقتنب . |

- قبائل ترجم لها ترجمة محدثة وقاصرة ، ومن ذلك :

- (١) - خِنْدِف
- (٢) - سَدُوس
- (٣) - سَلُول
- (٤) - مُزِينَة
- (٥) - بَاهِة
- (٦) - تَسِيم بنت مرمة

٣ - فيما يتصل بالـ "ماكن والبلدان" .

ترجم الشيخ لعدد من الـ "ماكن والبلدان" ترجمة وافية .

- (١) ٣٦٤/٣ من المقتضب .
- (٢) ٣٦٤ / ٣ *
- (٣) نفس المقدمة من المقتضب .
- (٤) ١٨٤/٢ من المقتضب .
- (٥) ٣٦٤/٣ *
- (٦) * ٣٦٠/٣ *

في حين ترجم لبعضها ترجمة غير وافية ، والبعض الآخر منها
لم يترجم له تماماً ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

- أماكن ولدان أغلل الترجمة لها مطلقاً ومن ذلك :-

- بغداد^(١)

- أماكن ولدان ترجم لها ترجمة محدودة وغير وافية ومن
ذلك :

- البصرة^(٢)
- الكوفة^(٣)
- المدينة^(٤)
- مكة^(٥)
- بعلبك^(٦)

بـ الجوانب التي أغللها في التخرج :

من الجوانب المهمة في التحقيق توثيق الشواهد والنقل
من مصادرها الأصلية ، وتوضيح ما غمض من الروايات الواردة في
الشاهد الواحد ، أو بيان مواضع الاستشهاد في كل شاهد .

- (١) ٣٥٨/٣
- (٢) ٣٥٨/٣
- (٣) نفس الجري والصفحة .
- (٤) ٤/٢٠ ، ٢٣ من المقتضب .
- (٥) نفس الجزء والصفحة .
- (٦) نفس الجزء والصفحة .

والشيخ وفق عددا من الشواهد من المصادر الأصلية ،
واقتصر في توثيق عدد منها على المصادر الثانوية . في حين
أغفل توثيق بعضها تماماً .

- كذلك الأمر في النقول ، والروايات ، ومواضع الاستشهاد ، إذ
لم يتبع نسقاً واحداً في تخريرها .

وحسبي أن أمثل لذلك بعدد من الأمثلة :

١ - فيما يتصل بالحديث :

أغفل الشيخ تخرير الأحاديث الواردة في المقتضب أعلاه
تاماً وأشار إلى أن البرد عند ما ذكر لفظ الحديث لا يعني به
أنه قول الرسول وإنما أراد به الخبر ، نظراً لأن البرد لم
يصرح بذلك ، والموضع الذي صرحت فيه البرد بالحديث الشريف
ذكر الشيخ أنه من الأحاديث الضعيفة ^(١) .

٢ - فيما يتصل بالمؤلفات النشرية :

اختلاف النسق وصل إلى المؤلفات النشرية - أيضاً - إذ قام
بتخرير بعضها وأغفل بعضها دون تخرير ، وأمثل لذلك بما
يلسى :

٣ - الأمثال :

لم يخرج جميع الأمثال ، وهذه بعض الأمثال التي
لم يخرجها من كتب الأمثال ، ومن ذلك :

- جاءَ ينْفَضِ مِذْرَوِيْتُمْ ^(٢) .

(١) ١١١ من المقتضب ، وانظر فصل الفهارس .

(٢) انظر مجمع الأمثال للميداني ١٢١/١ ، ١٩١/١ ، ١٦٣/٢ ، ١٦٤/٣ .

- إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوَ (١)

ب - خَرَجَ بَعْضُ أَقْوَالِ الْعَرَبِ دُونَ بَعْضٍ وَمَا أَغْلَهُ :

- قَوْلُ الْعَرَبِ : أَبْدَأْ بِهَذَا أَوْلَى وَاحْكُمْ (٢)

- وَقَوْلُهُمْ : إِنْ تَأْتِنِ فَلَكِ دَرْهَمٌ فِي مَوْضِعِ إِنْ تَأْتِنِ
أَعْطُكَ دَرْهَمًا (٣)

٤ - فِيمَا يَتَصَلُّ بِالشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ :

مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي يَلْتَزِمُ بِهَا الْمَحْقُوقُ تَخْرِيجُ الشَّوَاهِدِ
الشِّعْرِيَّةِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَقَدْ لَتَّمَ الشِّيْخُ بِهَذِهِ الْقَوَاعِدِ
فِي مَوْضِعٍ عَدِيدَةٍ فِي حِينِ عَزْفِهِ عَنْهَا فِي بَعْضِ الْمَوْاضِعِ، وَمِنْ ذَلِكَ :

أَنْتُ أَعْيَارًا رَعِينَ الْخَنْرَازَ
أَنْتَمْ نَنْ آيَا وَكَمْ - (٤)

يَا أَضْبَعَا أَكْلُتَ آيَارَ أَحْيَرَةَ
فِي الْبَطْوَنِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيرَ (٥)

يَطْعَنُهَا بَخْنَجَرٌ مِنْ لَحْسَمَ
بَيْنَ الدَّنَابَسِ فِي مَكَانٍ سُخْنِ (٦)

أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ جَمَعَتْ دِينَا
وَحِلَّمَا فَاقِلَا لَذَوِي الْحُلُومِ (٧)

(١) انظر - أيضاً - مجمع الأمثال للميداني ٣٠/١، وقد ورد بهذه الرواية (إِنْ مَعَ الْيَوْمِ غَدَا يَا مَسْعَدَةَ) ، ٢٢٨/٢ من المقتصب .

(٢) ٣/٢ من المقتصب .

(٣) ١٢٨/٣ من المقتصب .

(٤) ٢١٨/١ من المقتصب

(٥) ١٣٢/١ من المقتصب

(٦) ٢٦١/٤ " "

(٧) الصفحة نفسها من المقتصب

٤ - فيما يتصل بالتوزيع العروضي :

ومن جملة ملحوظاتي وقت على أن الشيخ لم يهتم
بالتوزيع العروضي في المقتضب.
في حين أنه اهتم بهذا الجانب في فهرسته
لكتاب سيبويه .^(١)

(١) انظر ص ١٠٢ الفصل الثاني من الباب الأول من الرسالة .

٦ - فيما يتصل بالكلمات اللغوية :

الإعتماد في توثيق الكلمات اللغوية الصعبة على المعاجم
الأصلية في التحقيق شئ لا بد منه ، فلا تكون الإشارة إلى
مواضع هذه الكلمات من خلال كتب أخرى .

- (١) آذنت -

(٢) ركأبها -

(٣) ذرْع الانان -

(٤) أبَخَت -

(٥) بِغَامْهَا -

(٦) الفُرْقَاد ان -

(٧) لا تَقْلُواهَا -

- (١) ٤٣٦ / اوضح معانى هذه الكلمات دون ان يشير الى المصادر .

(٢) نفس الصفحة .

(٣) ٣٢٣ / أقتصر على بيان معناه دون الا حالة الى المصدر .

(٤) ٤٠٩ / " " " .

(٥) نفس الصفحة .

(٦) " " " .

(٧) ٢٣٨ / من المقتضب .

- وَادْلُوَاهَا (١)

وقد يشير في بعض الأحيان في تحريره للالفاظ اللغوية إلى المصادر الأصلية دون أن يذكر الجزء والصفحة . وسأكتفى بذكر هذين المثالين للدلالة على ذلك :

الساحسي (٢) -

سراعة (٣) -

ج فسق المقابلة والموازنة :

ومن أبرز ما صنعه الشيخ في تحقيقه للمقتضب أنه قام بمقابلة الموضع التي تعرض لها المبرد من سيبويه .

وذلك يسر للباحث الاتصال بكتاب سيبويه عن طريق (المقتضب) بيد أنه لم يتلزم بهذه الموازنة في جميع الموضع ^٦ وسائل لذلك بسايلي :

أَطِرَّى فَإِنَّكَ نَاعِلَةً (٤)
بعِينٍ مَا أَرَيْتَكَ (٥) -

(١) ٢٣٨/٢ من المقتضب .

(٢) ٢٢٩/٢ من المقتضب .

(٣) ٢١١/٢ من المقتضب .

(٤) ١٤٥/٢ من المقتضب ، وقد وردت في سيبويه ١٤٢/١ ط / بولاق ولم يقابلها الشيخ .

(٥) ١٥/٣ من المقتضب . وقد وردت في سيبويه ١٥٣/٢ ط / بولاق ولم يقابلها الشيخ .

واقتصرت في هذا المجال على تقديم بعض الأمثلة للنصوص التي لم يقابلها الشيخ بنفسه • وإن كانت قليلة العدد • كذلك نبه الشيخ إلى أن بعض الأبواب والسائل النحوية الوراء المقتضب لم يعثر عليها في سيفويه •

وهذه الملحوظات جمجمة لا تنبع من تقرير وجود جوانب كبيرة أجاد فيها الشيخ فيما يتصل بتحقيق هذا الكتاب ملتزماً قواعد التحقيق فيها •

وفي طليعة هذه الجوانب ما يأتي : مقابلة نصوص المقتضب بنفسه سيفويه • وهذه المقابلة مفتاح كتابين عظيمين هما : المقتضب • وكتاب سيفويه نظراً لأن الباحث يصل إلى سيفويه عن طريق المقتضب في سهولة ويسر دون معاناة • وهذا مما يحسب للشيخ • كما يحسب له ما قام به من جهد في توثيق ما وثق من نقول وأرائهم وتوضيح ما وضع من شواهد • وتسجيل ما سجل من ملحوظات • وتقويم ما وجد من اضطراب في النسخة المخطوطة • وهو تقويم مما كان يجرؤ عليه من ليس له مقدرة الشيخ العلمية وشجاعته الأدبية بما •



الفصل الثاني

تحقيق المذكر والمؤنث
لأبي بكر بن الأثباري

الفصل الثاني

"المذكر والمؤنث" لأبي بكر بن الأنباري

المتوفى ٣٢٨ هـ

—————

لأبي بكر بن الأنباري المتوفى ٣٢٨ هـ آثار علية كثيرة بيد أن ما هو شائع لدى الترجيح له تقريرهم أن كتابه (المذكر والمؤنث) ألغز مؤلفاته مادة ، وأكثرها قيمة وأعظمها أهمية ، فضلاً عن أنه أهم ما ألف في موضوعه وأوسع ما كتب فيه .

ولهذه الاعتبارات جبئاً اختار الشيخ هذا الكتاب ليحققه . وفي سنة أحدى واربعينه والفال للهجرة الموافق أحدي وثمانين وتسعائين واللليالى أصدر المجلعن الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة الجزء الأول من هذا الكتاب بتحقيقه الشيخ ، وقد شغل هذا الجزء نحو ستة صفحات من القطع الكبير ، وصدره الشيخ بدراسة وقعت في خمس واربعين صفحة . عرف فيها الشيخ بالكتاب وألقى على المؤلف نظرات متفرقة تناشرت ضمن مباحث تعريفه بالكتاب .

(١) وقد بدأ الشيخ تعريفه بالكتاب بالفاء نظرة على تاريخ كتب "المذكر والمؤنث" . وصدر هذه النظرة بعبارات ابن الأنباري التي يشير فيها إلى أهمية الوقوف على هذا الموضوع من موضوعات البحث اللغوي ، وهي أهمية لا تقل بحال عن أهمية مباحث الإعراب ، وغيره من قضايا النحو العربي ، وذلك إذ يقول :

"إعلم أن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث، من ذكر مؤنثاً أو أنثى مذكراً كان العيب لازماً له ، كُلّ زوره من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخوضاً ."

وهذا استهلال جيد إذ يشير إلى أهمية موضوع الكتاب من ناحية — والاتصال الوثيق بين موضوعه وعلوم التصويب اللغوي من ناحية أخرى .

ثم أشار الشيخ — بعد ذلك — إلى كثرة ما ألف في هذا الموضوع، موضحاً أساليب تناوله فيما عرض له من مصادر ، وأعقب ذلك عرض قائمة بالمراجع التي أفردت بالتأليف موضوع المذكر والمؤنث ، ورتبتها ترتيباً تاريخياً على حسب

وفيات مؤلفيها ، وقد كثُرَتْ لها الشيئ بعبارة " تاريخ لكتب المذكرو المؤنث "

(١) انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى التعرِف المباشر بكتاب ابن الأنباري فأوضح النهج الذي سلكه في عرض المسائل وبين خصائص هذا النهج من ذكر المعانى وتعديله الشواهد .

ثم انتقل من ذلك إلى ذكر بعض صفات ابن الأنباري وأشار بخاصة إلى كثرة حفظه للقرآن والقراءات .

ثم عاد مرة أخرى إلى الحديث عن مرتبة هذا الكتاب بين الكتب التي ألفت في موضوعه من جهة ومرتبته بين كتب المؤلف نفسه من جهة أخرى .

واستطرد من ذلك إلى الحديث مجدداً عن خصائص الكتاب فذكر من ذلك حرص المؤلف على الإكثار من الشواهد في المسألة الواحدة والافاضة في شرح الأساليب ، ومثل الشيخ لذلك بما جاء في الكتاب عن أنواع الاطعمة وأيام الأسبوع وغيرها من موضوعات تؤكِّد كلها إتساع مادة الكتاب وإحاطة مؤلفه ب موضوعه .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن مدى مخالفته ابن الأنباري لسابقيه من العلماء الذين كتبوا في موضوع المذكرو المؤنث ، وعرض في هذا المقام بعض اللمحات العامة من الكتاب .

تناول الشيخ عقب ذلك الصيغ التي يشترك فيها المذكرو المؤنث لدى ابن الأنباري ، واقتصر على عرض هذا النوع من الصيغ دون أن يلتفت إلى الصيغ التي ينفرد بها المذكرو أو تلك التي ينفرد بها المؤنث .

(١) لا يفوٌّتُ أن أشير إلى أنَّ الشيخ قد أغلق ثياماً الإشارة إلى الدراسة التي نشرت حول هذا الكتاب عام ١٩٧٨م والتي قام بها الدكتور طارق عبد عيسى الجنابي (وزير فلسطين) في ظني أنَّ الشيخ لم تتح له الفرصة للوقوف على نشرة الدكتور الجنابي لهذا الكتاب ودراسته له قبل تحقيقه لكتابه، بالرغم من صدورها قبل صدور تحقيق الشيخ بنحو ثلاثة أعوام، وسبب ذلك أنَّ صدور هذه النشرة في العراق عام ١٩٧٨م، ليس سابقـاً على تحقيق الشيخ لكتاب الذي صدر عام ١٩٨١م، وذلك لأنَّ اجراءات النشر في الهيئات الرسمية في " مصر " يستغرق وقتاً طويلاً عادةً، في حالة الكتاب إلى مراجعين متخصصين، والموافقة على صدوره من لجان متعددة، ثم اجراءات الطباعة في المطابع الرسمية. وقد علمت من الشيخ أَنَّهـ كحيل أنَّ الكتاب الذي بين أيدينا ظلّ حبيس أَدرج الهيئة لمدة عشر سنوات كاملة قبل صدوره .

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لموضوع "مصادر النحو الكوفي" ويبين دور ابن الأبارى في هذا المجال .

ثم عرض بالتفصيل ما ورد في كتابه المذكور والمؤثر من سائل نحوية وأشار في عرضه إلى بعض صور التوجيه الواردة فيها .

وكان طبيعياً أن ينتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن مذهب ابن الأبارى النحوى ، فبين كيف أنه كان - ومعه والده - من تبعصوا للكوفيين وذكر أن مذهبها أن يتعمق النحوى في أحد المذهبين الكوفى أو البصري ، وأنه بفضل هذا التعمق قد نجح ابن الأبارى في أن يستفيد من نحاة الكوفة السابقين ، في مقدمتهم الفراء الذى أكثر من النقل عنه ، حتى أنه عزا بعض ما نقله عن سيوه اليه .

وقد أشار الشيخ في هذا الموضوع في سطور محدودة إلى الذين ترجموا لابن الأبارى من الباحثين ، ورأى في ترجمتهم غناً .

وتلا ذلك حديث الشيخ عن شيخ أبي بكر بن الأبارى ، وقد تحلى أن يذكر أسماء الشيوخ الذين صرخ بن الأبارى بالأخذ عليهم في كتبه المختلفة في طليعتهم " أبو القاسم بن محمد بن بشار " و " أبو العباس أحمد يحيى بن ثعلب " (١)

- بعد ذلك - وصف الشيخ النسخة التي اعتمد عليها في إخراج الكتاب وبين في وصفه عدد صفحاتها ولوحاتها ، ومساحتها وخطها ، وتاريخ كتابتها وذكر أن مصورة النسخة موجودة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة عن أصل محفوظ بمكتبة بشير أغا " بتركيا " (٢)

ولم ينس أن يشير في وصفه إلى أنه وجد في النسخة سقطاً قدره خمسة أسطر ذكر أنه أكمله من نص الفراء في كتابه المذكور والمؤثر .

(١) انظر ص : ٤١ - ٤٢

(٢) انظر ص : ٥٤٨

كما أنه حرص في تحقيقه على التتبّع على بعض الألفاظ الساقطة من الأصل
بالرجوع إلى معانٍ القرآن للفراء والمخصص لابن سيدة .

وختم الشيخ دراسته بحديثه عن منهجه في التعليق على الكتاب وهو
حديث موجز يقع في نحو نصف صفحة ، وخلاصته أنه تحرى نقل نصوص الكتب
الآخرى في كل موضوع عرض له الكتاب دون أن يكتفى بالإشارة إليها ، كما
ميز في المسائل النحوية بين النحو البصرى ، والنحو الكوفى ، وكذلك ببذل أقصى
جهده في تخريج الشعر ونسبته وشرحه .

* * *

ومن خلال هذا العرض لدراسة الشيخ التي نشرها في صدر كتاب المذكر
والمؤت لأبى بكر بن الانبارى تختصرني جملة من الملحوظات أسجل أهمها فيما
يأتى :

أولاً : ملحوظات حول خطة الدراسة

من التقاليد العلمية الثابتة أن لكل عمل على خطة يسير عليها
وللتزم صاحبه بها ، مهما صغر حجم هذا العمل ، لأن القضية ليست
قضية كم وإنما المسألة في جوهرها مسألة منهج على في استقصاء الظواهر
وتصنيفها وتحليلها ، وسلامة الخطة في العمل على عامل أساس من
العوامل التي تؤى إلى تحقيق وظيفتها ، والوصول به إلى غايتها . ومحضور
الخطة – وإن تعددت أساليب تطبيقها – أن العمل على عمل على
أى أن ترتيب المسائل والأفكار فيه ليس أمراً عشوائياً مردواه إلى الميسول
الشخصية أو الاجتهادات الذاتية ، وإنما يخضع هذا الترتيب لمقتضيات
الموضوع نفسه ومقولة به بحيث تكون كل مسألة أو فكرة مقدمة لما يليها
ونتيجة لما يسبقها ، وبذلك يتسم العمل على بالاتساق الذي يكفل
له تضافر جميع جزئياته على جلاء جانب الموضوع ، وتناميها في تقديم
نتائج خطة خطوة خطوة .

فهل اتسقت خطة الدراسة التي قسام بها الشيخ – في مطلع

تحقيقه للذكر والمؤنث - بهذه الالاتاق الضروري في ترتيب المناصر والافكار؟
إن الاستعراض الذي سبق أن قدمناه بإيجاز لمواضيع هذه الدراسة
كفيل بتقديم إجابة دقيقة عن هذا السؤال ، وهي إجابة سلبية في كل
حال ، ولذلك سأكتفى بأن أشير بآجال إلى بعض جوانب ما في خطبة
هذه الدراسة من قصور وما يمسها من نقص واضطراب .

- لقد كان خلط الدراسة واضحًا بين الباحث التي تتصل بشخصية ابن الأثيري وتلك التي تتناول تحليل بعض مقولات الكتاب واتجاهاته ، وكان ينبغي الفصل بين الامريرين بحيث تحرص الدراسة على تكوين صورة متكاملة للشخصية من ناحية وللكتاب من ناحية أخرى، دون تبزق أو تخلخل أو عداخل .

٢ - لم يعن الشيخ عناية كافية بدراسة شخصية ابن الأباري مع توفر الدواعي إلى ذلك ، وакتفى بتقديم شذرات متاترات فس مواضع متفرقات لا يربطها رابط ولا يجمعها نظام .

٣ - لم يتلزم الشيخ فيما عرض له من موضوعات الكتاب بالدراسة ترتيباً واضحاً ، فلا هو التزم بترتيب الكتاب ولا بترتيب المادة اللغوية ولا بترتيب المسائل النحوية والصرفية ، فلم يتحقق إلا القول بأنه ترتيب عشوائى لا ضابط له ولا نظام ، وحسبى أن أشير في هذا المجال إلى الموضوعات الآتية :

- (١) الكلمات التي أشار إلى تعدد معانيها واستعمالاتها
١ - الصيغ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث (٢)
٢ - المسائل النحوية والصرفية الواردة في الكتاب (٣)

ثانياً : ملحوظات تتصل بالإطار العام للتحقيق :

بالرغم من أن التحقيق العلى يمكن اعتباره نتاج تقاليد مزعومة أكثر من كونه عملاً علمياً موضعاً عياً منضبطاً يخضع لقواعد صارمة لا يمكن

١٩ - ١٦ انظر ص (١)

(٢) - ٢٠ - ٢٢

٣٤ - ٢٥ انظر ص (٣)

مخالفتها ، فإن التحقيق على مع ذلك يقرر أن التقاليد المستعملة فيه قد صار لها من الثبات والاستقرار والشيوخ بين المحققين بحيث أصبح أي خروج عليها أو مخالفة لها أمرا يحتاج إلى تغبير ، وأول ما يلحظ من تقاليد هذا التحقيق ضرورة جميع النسخ المتعددة للكتاب ^{الهنري} تحقيقه إذا كان عددها محدوداً نسبياً ، أو الاختيار من بينها بأسلوب محدد معروف بين المشتغلين بهذا الفن إذا كان عددهما كبيراً نسبياً ، ولكن الشيخ لم يلتفت إلى هذه المقوله المقررة بين المحققين ، واكتفى بنسخة واحدة ^(١) ، ولم يحاول الحصول على نسخ أخرى من الكتاب ، بالرغم من وجود هذه النسخ وسر الحصول عليها .

وقد عاد إليها بالفعل الدكتور طارق عبد عون الجنابي ^(٢) في نشرته التي أصدرها للكتاب نفسه .

لم يكتفى الشيخ بنسخة واحدة بالرغم من وجود أخطاء وأسقطات فيها ؟ وكيف ^(٣) أقحم على نص النسخة نصوصاً من كتب أخرى مع وجود نسخ كافية كثيلة بتقويم النص الذي بين يديه ^{١٦٩}

إذا انتقلنا - بعد ذلك - إلى منهج الشيخ في التعليق على النص وجدنا بعض الظواهر التي تحتاج بدورها إلى استفسار أو تسؤال ، ومن بينها حرص الشيخ على ذكر النصوص التي تتصل بهم موضوع الكتاب ، مع ما في هذا النقل من تزيد واضح وانتقال لهوامش الكتاب ، وكان أولى به أن يكتفى بالإشارة بدلاً من العبارة وبالإجمال بدلاً من التفصيل ، وأن يعوض ما يريد اضافته إلى نص الكتاب في هذا المجال بصنع فهارس إضافية تحمل في مجلتها ما يريد نقله من معلومات إلى القارئ .

ولو نظرنا - أيضاً - إلى منهجه العام في التعليق فسنجد أنه حرص على الاشارة إلى جهده في تحرير الشعر ونسبة وشرحه ، وكان حرياً به أن يضيف إلى ذلك إهتماماً مماثلاً بالترجمة للعلام ، وحرصاً دائمًا على توثيق التقول والآراء ، والتزاماً مطلقاً بذكر المراجع والمصادر في كل مسألة علمية يعرض لها الكتاب أو يذكرها الشيخ في التعليق ، ونرجو أن نشير إلى ذلك في تأولنا المفصل للنص المحقق .

(١) اعتنى الشيخ على نسخة (معهد المخطوطات المصورة عن نسخة بشير آغا) انظر ص ٤٨ من كتاب الشيخ .

(٢) اهتم بها ثلاث نسخ هي (فاتح) ، (عاطف) ، (دار الكتب الظاهرية) انظر ص ٦٨-٧٤ من كتاب طارق الجنابي .

ثالثاً : ملحوظات جزئية في الدراسة :

لا يغوص أن أسجل هنا بعض الملحوظات الجزئية في الدراسة التي قدم بها الشيخ تحقيقه لكتاب المذكر والمؤنث لاًبن بكر بن الأنباري.

١ - نلحظ أن الشيخ قد أخر بحث "مذهب ابن الأنباري النحوي" إلى ما بعد بحث "السائل النحوية والصرفية في كتاب المذكر والمؤنث" وجل أن موضعه الذي يليق به أن يكون ضمن التعريف بشخصية ابن الأنباري دون أن تُقْعِم في موضوع يتصل بتحليل الكتاب.

٢ - آخر بحث "شيخ ابن بكر" إلى ما بعد مذهب النحوي، والأولى أن يكون قبل ذلك لأن المذهب الخاص بالشخصية لا يتكون إلا بعد مرحلة التلقى عن الشيخ.

٣ - قدم "التعريف بكتاب المذكر والمؤنث" و "الصيغ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث" على "مذهب ابن الأنباري وشيخه" وموضعهما التأخير.

٤ - أقحم الدراسات التي دارت حول شخصية ابن الأنباري بين "مذهب النحوي" و "شيخه" و موضع هذه الدراسات في الصفحات الأولى دون أن تُقْعِم في بحث آخر.

٥ - عرض بعض صفات ابن الأنباري ضمن بحثه عن المذكر والمؤنث وما عرضه كثرة حفظه للقرآن الكريم، واضح أن هذا الحديث جملة قلق في موضعه.

٦ - عرض لبحث "مادر النحو الكوفي" ضمن "الصيغ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث" دون صلة واضحة بين هذين المبحثين.

٧ - أغلق دراسة عدد من الموضوعات مع أنها أساسية في التمهيد لهذا الكتاب ومن ذلك :

٨ - في بحث المذكر والمؤنث اقتصر على تقديم لمحات من

الصيغ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث مغفلًا جوانب
تتصل بها عادة مثل "الصيغ التي ينفرد بها المذكر" ،
و "الصيغ التي ينفرد بها المؤنث" .

بـ- بالرغم من حرص الشيخ على التعريف بابن الأنباري وكتابه
فإنه لم يفصل القول في عدد من النقاط ذات الأهمية
في موضوعه ومن ذلك :

"تأثير الكتاب في الخالفين" و "المقارنة بين
الكتاب وأهم الكتب في موضوعه" .

جـ- بالرغم من وفرة المصادر التي تحدثت عن ابن الأنباري
فإن الشيخ لم يعُد إلا لمصدرينه فيها فحسب ، وتنبع عن
ذلك إغفال جوانب متعددة كان من الممكن تفصيل القول
فيها لوعن الشيخ بالعودة إلى عدد أكبر من المصادر
والمراجع ، وما أقل الشيخ تناوله الكلام عن نسبه ، ولقبه
ومولده ، ونشأته ، وتلاميذه ، وثقافته ، إلى آخره .

ـ- في وصف النسخة التي اعتمد عليها أقل الشيخ عدداً من النقاط
التي كانت تجدر الإشارة إليها ، ومن ذلك :-

- بيان نوع الخط .
- بيان وجود مقابلات على النسخة .
- بيان ما إذا كان عليها إحالات أو تعليقات .
- بيان ما إذا كانت تحتوى على عناوين للموضوعات فى
الصلب أو الهامش .
- بيان ما إذا كانت تحتوى على تعليقات علمية أو تخريجات
في بعض الموضع .

وإذا كان الشيخ لم يعن بوصف النسخة الوحيدة التي
اعتمد عليها فمن الطبيعي ألا يشير إلى بقية النسخ الأخرى

الموجدة من الكتاب

٩- بالرغم من أن الشيخ بذل جهداً جيداً في دراسته التاريخية لكتب المذكر والمؤنث فإنه قد ندّت عنه بعض الأخطاء التي استدركها عليه اللجنة العلمية التي راجعت تحقيقه ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

قول الشيخ : « وكتب النحويين المتقدمين لم تعقد باباً للمذكر والمؤنث، فليس في كتاب سيبويه ولا في المقتبس باب يحمل هذه التسمية، ومبّلغ علمي أن المفصل للزمخري أقدم ما بين أيدينا من كتب النحو التي عقدت باباً للمذكر والمؤنث »^(١).

تمويب اللجنة: « هذا ما ذكره المحقق والصواب أن الجمل للزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧ هـ) هو أقدم كتاب يخص باباً من أبوابه للمذكر والمؤنث (صفحة ٢٨٥) ».

قول الشيخ : « أبو حاتم السجستاني (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) له (المذكر والمؤنث) و في التيمورية ومعهد المخطوطات مختصر لهذا الكتاب صدره: اختصار التذكير والتأنيث »^(٢).

تمويب اللجنة: « هذا ما ذكره المحقق وقد نشر هذا المختصر في بغداد سنة ١٩٦٩ م بتحقيق الدكتور ابراهيم السمارائي والنص الكامل للكتاب مخطوط في مكتبة قونية (يوسف آغا) بتركيا رقم ٢٩٥ ».

قول الشيخ : « يقول مؤرخو أبي بكر عنه: انه كان ثقة ثبتاً صدقاً ورعاً من المالحين ولا يعرف له جرمة ولا زلة ».

وأقول: انه ما كان يجعل بأبي بكر وهذه حاله أن يذكر شواهد كثيرة من كتاب سيبويه ثم يغفل اسم كتاب سيبويه وينسب انشادها إلى الفراء وغيره»^(٣)

تمويب اللجنة: « هذا ما قاله المحقق وقد صنع أبو بكر الأنباري ذلك لأنّه نقل هذه الشواهد من كتاب «المذكر والمؤنث» للفراء، ولم ينقلها من كتاب سيبويه. نقول ذلك حتى لا يقال عن أبي بكر أنه لم يكن أميناً في النقل ».

(١) انظر مقدمة الشيخ لكتاب المذكر والمؤنث ص: ٥ وها منها.

(٢) انظر المرجع السابق ص: ٩ وها منها.

(٣) انظر نفس المرجع ص: ٣٦ وها منها.

ولا يفوتنى في ختام هذا العرض من الملاحظات الجزئية
أن أشير إلى أن اللجنة العلمية التي راجعت هذا العمل قد
تدخلت فيه بالزيادة حيناً ، وبالنقص أحياناً ، فقد قامت باجتزاء
الحواشى المطولة في بعض المواقع ، واقتصرت في بعضها على
إلا شارة إلى المراجع .^(١)

رابعاً : ملاحظات جزئية في التحقيق :

١ - ملاحظات حول تخرج الشاهد :

ج - الشهود :

لم يتبع الشيخ نسقاً واحداً في تناول الأشعار
وتخرجها ، فتارة يعزو البيت ويدرك مصادره ، وأخرى
يهمل العزو ويفعل الإشارة إلى المصادر .

وتارة يعني بتتبع الروايات الواردة في البيت ، وأخرى
يتجاوز الإشارة إليها .

وحياناً يحرص على بيان موضع الشاهد في البيت ،
وحياناً لا يعني بشيء من ذلك .

وأناً يتناول ما قد يكون من كلمات غريبة بالشرح ،
وأخرى يترك نظائرها دون توضيح .

(١) انظر تقديم رئيس اللجنة ص ٤ من الكتاب .

وسأكتفي بأن أعرض فيما يأتي لنماذج يكتفى الرجوع
إليها في النص للوقوف على ذلك :

قال المفضل :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَعْدُنَّ بَعْدَهَا
عَلَى النَّاسِ أَضْحَى تَجْمُعُ النَّاسَ أَوْ فِطْرٌ^(١)

قال الاًْ عَسْى :

كَاطِحٌ صَخْرَةٌ يَوْمًا لَيُوْهِنَّهُ^(٢)
فَلَمْ يَصِرُّهَا وَأَوْهَنَ قَرْنَةُ الْوَعْدِ^(٣)

قال الراجز العذري :

يَا أَيُّهَا الْبَكْرُ الَّذِي أَرَاكَ^(٤) عَلَيْكَ سَهْلًا الْأَرْضِ فِي مَشَاكِيْا
وَيُحِكْ هَلْ تَعْلَمُ مِنْ عَلَاكَا ؟ أَكْرَمُ شَخْصٍ ضَمَّهُ قَرْخَانَ كَا

قال الراجز :

لَسْتُ أُبَالِي أَنْ يَطِيرَ الْعُنْظُبُ^(٥)
إِذَا رَأَيْتُ عِرْسَةَ تَقْلِبَ^(٦)

قال ابن السكيت لبعض الرجال :

كَانَهُنَّ فَتَيَاتٌ زَوْرٌ^(٧) أَوْ بَقَرَاتٌ بَنِيَّهُنَّ نَّمَّوْرٌ

قال السجستاني : وانشدوا :

أَذْوَ زَوْجَةٍ بِالْبَصَرِ أَمْ فِي خُصُومَةٍ^(٨)
أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصَرَ الْعَامَ نَاوِيَا^(٩)

(١) ص ٢٦٤ من الكتاب .

(٢) انظر ص ٥٥ من الكتاب .

(٣) انظر ص ٦٥ من الكتاب .

(٤) " ١٠٦ " "

(٥) " ٢٩٨ " "

(٦) " ٥١٩ " "

(٧) " "

٢ - ملحوظات حول توضيح معاني الكلمات الصعبة :

وضح الشيخ عدداً من الألفاظ توضيحاً ناقصاً، كأن يذكر المعنى دون الإشارة إلى المصادر الأصلية، أو نحو ذلك من القصور وأمثل لذلك بما يلى :

قُذَّةٌ (١)

يَغْطِي (٢)

لِضَيَاعٍ (٣)

الذَّبَّلُ (٤)

٣ - ملحوظات حول توثيق الآراء :

اكتظ كتاب ابن الأنباري بالآراء النحوية والصرفية لعدد كبير

من علماء النحو والصرف، وقد عدل الشيخ في تحريره لبعض الآراء عن المصادر الأصلية إلى المصادر الوسيطة. فمثلاً عندما قام بتوثيق رأى "يونس، والأخفون" أعرض عن كتاب "سيويه" إلى كتاب "المخصص" (٥)

(١) انظر ص ٢٤٦ من الكتاب

(٢) انظر ص ٢٥٨

(٣) " ٤٢٥ "

(٤) " ٥٣٠ "

(٥) ٤٦٦٣

وعند عودته إلى مدار المصنف لخريج آرائه منها يكتفي بمصدر واحد فمثلاً عندما أراد توثيق رأى (السجستاني) أعرض عن كتابه المعنى (المذكر والمؤنث) إلى كتابه المعنى (المختصر) وحينما لم يقف على ما أراد توثيقه في (المختصر) (١) اكتفى بذلك بالرغم من وجوده في (المذكر والمؤنث) (٢).

ولم يقف الشيخ عند ذلك بل تجاوزه إلى عدم توثيقه لعدد من الآراء المنسوبة

إلى :

- الأحمر (٣).
- أحمد بن يحيى (٤).
- الأخفش (٥).
- الأصمعي (٦).
- أبو عمرو (٧).
- أبو عمرو الجرمي (٨).
- الخليل (٩).
- العازني (١٠).
- السجستاني (١١).
- يونس بن حبيب (١٢) .

(١) انظر كتاب المذكر والمؤنث للشيخ ص: ٥٨ ٥٥٣ .

(٢) المذكر والمؤنث للسجستاني انظر ص: ١٣١ .

(٣) انظر ص: ٦١ ، ص: ١٨٣ .

(٤) انظر ص: ٦١ ، ص: ٣٩٤ .

(٥) انظر ص: ٦٣ ، ٦١ ، ٧٥ .

(٦) الصفحة نفسها .

(٧) انظر ص: ١٨٣ ، ٤١٦ ، ٦٠٤ .

(٨) انظر ص: ٧٥ .

(٩) انظر ص: ١٨٣ .

(١٠) انظر ص: ١٨٣ .

(١١) انظر ص: ١٨٣ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٩ . (١٢) انظر ص: ٢٩٠ ، ١٠١ ، ٥٩٢ .

٤ - ملاحظات حول الترجمة للاً علام :

١ - من ضوابط التحقيق الترجمة للأعلام سواهم كانوا (أشخاصاً) أو (طوائف وقبائل وجماعات) أو (أماكن ولدانها ومواقعها)، وقد يستثنى من ذلك أعلام الأشخاص المشهورين . والملحوظ أن الشيخ لم يقدم ترجمة وافية عند ما ترجم لعدد من أعلام الأشخاص غير المشهورين وأمثل لذلك بما يأتي :

(١) التَّوْزِيُّ

(٢) أَبُو جعْفَرُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

(٣) أَبُو الْحَسْنِ الْلَّهِيَانِيُّ

(٤) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

(٥) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

في حين أغلق الترجمة تماماً لبعض أعلام
الأشخاص ومن ذلك :

- ٤٣٢ " " (١)
 ٢٣١ " " (٢)
 ٦٠ " " (٣)
 ٤٦٨ " " (٤)
 الصفحة نفسها (٥)

(١) هشام الكلبي -

(٢) عمرو بن أحرن -

(٣) ثابت بن عمرو -

(٤) حاجب بن حبيب الأسد (٤) -

(٥) بكر بن حبيب -

عبد قيس بن خفاف البرجمي (٦) -

(٧) نابغة بن شيبان -

(٨) عبدالله بن شيبان -

(٩) أوس بن حجاج -

(١٠) ساعدة بن جويزة -

(٨) انظر ص: ٣٣١

(١) ٧٩:

٥٨٤ : (٩)

٥٩٠ : (١٠)

(٢) انظر ص: ٩٣

(٣) (١٠٢ :

(٤) ١١٢ :

(٥) ٢٨ :

(٦) ٢٩٢ :

(٧) الصفحة السابقة

بـ - كما ألغى الترجمة تماماً العدد من الطوائف والقبائل والجماعات
أو تحديد مدلول كل منها ، ومن ذلك :

(١)	بنو أسد	-
(٢)	بنس نمير	-
(٣)	أهل الحجاز	-
(٤)	أهل نجد	-
(٥)	أهل اللفـة	-
(٦)	بعض التحويـن	-
(٧)	بنو قـطر	-
(٨)	أهل البصرـة	-
(٩)	بعض الشـيخـة	-
(١٠)	أهل الـيـمـن	-
(١١)	الـعـراـقـيـون	-
(١٢)	بنو بـرـبـوع	-
(١٣)	بنو جـبـلـة	-

-
- | | |
|------|--------------------|
| (١) | انظر ص : ٤٣٠ |
| (٢) | ٤٣١ : " " |
| (٣) | ٤٥٢ : " " |
| (٤) | الصفحة انفسها . |
| (٥) | انظر ص : ٥٠٨ |
| (٦) | ٣٨٦ : " " |
| (٧) | ٥٤٩ : " " |
| (٨) | ٥٩٢ : " " |
| (٩) | ٥٩٦ : " " |
| (١٠) | ٤١٨ : " " |
| (١١) | ٤٣٢ : " " |
| (١٢) | المـنظـرـصـنـ: ٩٣٩ |
| (١٣) | الـنظـرـصـنـ: ٥٦ |

هـ - ملحوظات حول الهاوامش :

أنقل الشيخ الهاوامش بالنقل المطول «في حين أغلق ذكر بعض النقاط الهمامة في التحقيق، فتعلقة على جزئية ———
الجزئيات قد يشغل في بعض المواضيع أكثر من صفحة في الحواشي»^(١)

ذلك قد يتكرر الهاوامش في أكثر من موضع وإن وجد بعض التغير الطفيف^(٢) مع امكان الاكتفاء بالاحالة .

والرغم من هذا كله فإن من المؤكد أن النص يحمل بوضوح سمات جهود الشيخ في مجالات عديدة ، منها ما يتصل بتوثيق الآراء والنقل ، وبخاصة ما اتصل منها بالقراء ، ومنها ما يتعلق بتأريخ الشواهد برأينا ما أشرنا إلى نتائج منه ومنها ما يمس التراجم القرآنية خلا ما مثلنا به .
، ومنها ما دار حول الشعر من مسائل بخلاف ما عرضنا لبعض منه ، ومنها ما عبد إليه الشيخ من تحديد للمسائل النحوية والصرفية ، وهو عمل يعد إضافة حقيقة للمبحث اللغوي ، يضم جوانب مما غلبه الضباب فس تحديد موقف الكوفيين بخاصة . يضاف إلى هذا كله ما قدمه الشيخ فـ دراسته من قوائم تتصل بالكلمات متعددة المعانى والاستعمال ، والصيغ المشتركة بين المذكر والمؤنث برغم ما فيهـما من تصور في الترتيب .

*

*

*

(١) انظر هامش رقم (٢) من ص : ٢٢٨ — ص : ٢٧٩ في الكتاب .

(٢) انظر رقم (٣) من ص : ٤٥٨ — ص : ٤٥٩ من الكتاب .

البَابُ الثَّالِثُ

جهود الشَّيخ فِي التَّأْلِيفِ

مدخل :

أعمال الشيخ في التأليف متعددة حجمًا ، ونادرة ، وبموضعها ، وطريقة ،
ويمكن — بصفة عامة — تعميمها إلى مجموعتين :

- مجموعة المقالات .
- مجموعة التسبب .

وتنقسم المقالات — بدورها — إلى قسمين :

- الأول : يقول نصيحة من كتبه الثلاثة : " دراسات لأسلوب القرآن
الكریم " ، وتحقيقه للمقتضب ، وفهرسه لسيوفه .
- والثاني : مقالات متعددة لا أصل لها في كتبه جمیعاً .

وقد افردت للمقالات — بقسميها — الفصل الأول من هذا الباب ،تناولتها
فيه بالدربين والتحليل ، مستبعدة من بينها محظوظين لم أجده لها فيه مكاناً :

١ - مقال للشيخ عن " الأحنف بن قيس " ، وهو عمل قد يدل على التقافية
الماءة بيد أن من الظلم للشيخ استبعاده دلائله الفكرية واللغوية ، ولعل
الشيخ كتبه بدافع " حضور اسمه " في المجلة التي تعودت أن تنشر له
ومن الشيطط إعتباره بحثا علمياً وتناوله في رسالة جامعية .

٢ - مقال للشيخ عن الأستاذ محمود محمد شاكر ، كتبه في الكتاب التذكاري
الذى أصدره محبو الأستاذ بمناسبة بلوغه من السبعين — والغالى — شكلًا
ومضمونا — كلها تحية قد تكون ذات دلالة نفسية ، لكن من الصعب
افتراض كونها عملاً علمياً .

ولقد كان من المنطق عقد الفصل الثاني في هذا الباب لكتاب الشيخ ،
ولكنني أثرت أن أميز من بينها كتابه الكبير " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " ،
فعقدت له فصلاً خاصاً به ، باعتباره ذات سمات وخصائص تميزه عن سائر
كتب الشيخ ، فهو بحق أوسماً مادة ، وأغزرها علماً ، وأكبرها حجماً .

وأكثرها شمولاً ، وأبرزها إحاطة ، وأجلها إستصحاب ، وأعظمها أهمية ،
فضلاً عن شموله لمسائل النحو والصرف والأصوات دون أن يقتصر على مجال واحد
منها . وهو - مع هذا كله ، ومن قبل هذا كله - فهرس شامل لمسائل
هذه العلم في القرآن الكريم . ونتيجة لذلك وقعت دراسة التب فـ
الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب .

الفصل الأول

المقالات

الفصل الاول

المقالات

نشر الشيخ في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة "الإمام محمد بن سعود الإسلامية" بالرياض جملة من الأعمال العلمية تبين لى بعد دراستها وتحليلها أن من الممكن تقسيمها إلى مجموعتين متميزتين.

المجموعة الأولى :

نقول نصيحة من كتبه الثلاثة :

دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ونشرته لمقتبب البرد وفيهارس له سيرته .

المجموعة الثانية :

أعمال متعددة ليست مستمدّة من كتبه المنشورة .

و ساعرض فيما يلى لهذه الأعمال .

* * *

((المجموعة الأولى))

وهي كما ذكرت نقول نصيحة من كتبه الثلاثة :

مؤلفه " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " ونشرته للمقتبس " و " فهرسته لسيرته " . و ماقسم هذه المجموعة إلى ثلاثة أقسام بحسب مصادرها التي نقلت منها :

أولاً : باحث منقولة من كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) .

١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم :

نشرت هذه المقالة في العدد الخامس من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة " الإمام محمد بن سعود الإسلامية " الصادر بتاريخ ١٣٩٥ هـ الموافق ١٩٧٥ مـ ، وعدد صفحاتها

عشرون صفحة^(١) (٨١ - ١٠٠) وهي منقوله من الجزء الأول من
القسم الأول من كتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"^(٢) طبع احتوى
النقل على بعض التغيير الطفيف الذي لا يعن فكرة المقالة ولا مادتها ،
إذ قدم الشيخ كلامه عن منهجه في التأليف فعرضه في الصفحة الأولى
من الكتاب في حين آخر ليكون في الصفحة الأخيرة من المقالة .

ويبدو أن الهدف من هذه المقالة تعريف القراء بكتابه الذي
أصدره و منهجه في تأليفه .

٢ - نظارات في أبنية القرآن الكريم :

نشر هذا البحث في العدد " الثامن " من المجلة المذكورة
ال الصادر في سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨ مـ و عدد صفحاته ثمان
وأربعون صفحة^(٣) وهو منقول بنصه من الجزء الأول من القسم
الثاني من كتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم "^(٤) .

٣ - مع أساليب القرآن الكريم :

نشر هذا البحث في العدد " التاسع من المجلة المذكورة
ال الصادر بتاريخ ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩ مـ و عدد صفحاته خمس
عشرة صفحة^(٥) باعتباره محاضرة أقيمت في الرياض ضمن النشاط الثقافي
لكلية اللغة العربية في ٢٥ محرم سنة ١٣٩٩ هـ الموافق ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩٧٨ مـ وهي منقوله عن الجزء الأول من القسم الثالث من
كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)^(٦) .

(١) من ص ٨١ - ١٠٠ .

(٢) ١/١ من ص ١ - ١٨ .

(٣) من ص ١٣ - ٥١ .

(٤) ١/٢ من ص ٥ - ٤٥ .

(٥) من ص ١٣ - ٢٢ .

(٦) ١/٣ من ص ٥ - ٢٢ .

٤ -

لمحات عن دراسة السين وسوف في القرآن الكريم :

نشرت هذه المقالة في العدد "الثالث" من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة "الإمام محمد بن سعود الإسلامية" الصادر بتاريخ ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ مـ وعدد صفحاتها ست صفحات (١) وهي ملخص لما نشر في الجزء الثاني من الكتاب الأول "من كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم" (٢).

٥ -

لمحات عن دراسة العدد في القرآن الكريم :

نشر هذا البحث في العدد "الثاني عشر" من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة "الإمام محمد بن سعود الإسلامية" الصادر بتاريخ ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٢ مـ وعدد صفحاتها خمسة وعشرون صفحة (٣). وهي من取وة من الجزء الثالث من الكتاب الأول "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" (٤).

٦ -

أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم :

انتهى الشيخ أتمم قضايا الاستثناء التي عرض لها في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" ضمن الجزء الأول من الكتاب (٥) وقد منها في بحث مستقل بالمجلة المذكورة ضمن عدديها الثالث عشر والرابع عشر اللذين صدرتا في مجلد واحد بتاريخ ١٤٠٣ هـ، وقد شغل مقدمته نحو سبع عشرة صفحة من المجلة المذكورة (٦) عرض فيها بإيجاز شديد لثمانية عشر موضعًا من مواضع الإستثناء الكثيرة التي تناولها في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) وهذه المواضيع هي :

(١) من ص ٦٥ - ٢٠

(٢) ٠١٨٤ - ١٢٢ من ص

(٣) ٥٦ - ١٣ من ص

(٤) ٢٨٦ - ٢٣٥ من ٣/٣

(٥) ١٣٦ من ص ١٣٦ وبعدها

(٦) ٢٩ - ١٣ من ص

- (١) دراسة (إلا) الاستثنائية .
- (٢) وقوع (إلا) نعمـا .
- (٣) الاستثناء التام المنفيـ .
- (٤) (الاستثناءـنـ) كلمة التوحيد .
- (٥) الاستثناء التام المنفيـ مع الإـشـهـام .
- (٦) الاستثناءـ الغـرـغـ .
- (٧) رأـيـ أـبـيـ حـيـانـ فـيـ آـيـاتـ الـاسـتـثـنـاءـ الـغـرـغـ بـعـدـ الإـيـجـابـ .
- (٨) الاستثناءـ الغـرـغـ بـعـدـ الإـيـجـابـ فـيـ كـلـامـ الـعـرـبـ .
- (٩) وـقـوـعـ الـفـعـلـ الـمـاضـ بـعـدـ (إـلاـ) فـيـ الـغـرـغـ .
- (١٠)
- (١١) الاستثناءـ منـ الإـسـتـثـنـاءـ .
- (١٢) الاستثناءـ منـ العـدـ .
- (١٣) إـسـتـثـنـاءـ النـفـفـ فـاـكـشـرـ .
- (١٤) الاستثناءـ المتـعـقـبـ مـفـرـدـاتـ .
- (١٥) الاستثناءـ المـقـطـعـ .
- (١٦) إـسـتـثـنـاءـ الـمـيـشـيـةـ .
- (١٧) الاستثناءـ لـاـيـكـونـ مـبـهـماـ .

وهـذـهـ الـمـوـضـوـعـاتـ جـيـمـاـ مـقـبـسـةـ مـعـ بـعـضـ التـفـيـيرـ مـنـ كـتـابـهـ " درـاسـاتـ لـاـسـلـوبـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ " (١) مـنـ الـجـزـءـ الـأـوـلـ مـنـ الـقـسـمـ الـأـوـلـ .

وـقـدـ التـزـمـ الشـيـخـ فـيـ عـرـضـهـ لـهـذـهـ الـمـوـضـوـعـاتـ بـشـكـلـ عـامـ بـالـتـرـتـيـبـ وـالـأـفـكـارـ الـأـسـاسـيـةـ التـقـيـدـ بـحـيـثـ يـكـنـ القـوـلـ بـأـنـ الـفـالـةـ لـيـسـ إـلـاـ تـلـخـيـصـاـ لـمـاـ وـرـدـ فـيـ الـكـتـابـ .

(١٨) الاستثناءـ (بـ) غـيـرـ :

عـرـضـ الشـيـخـ فـيـ آـخـرـ مـاقـالـتـهـ لأـدـاـةـ الـاسـتـثـنـاءـ " غـيـرـ " فـيـ صـفـحةـ وـنـصـفـ الصـفـحةـ وـحـدـيـثـ فـيـهـ مـاـوـرـدـ فـيـ كـتـابـهـ " درـاسـاتـ لـاـسـلـوبـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ " الـجـزـءـ الـأـوـلـ مـنـ الـمـجـلـدـ الـثـانـ (٢) .

(١) ١/١ مـنـ هـ ١٣٦ - ٢٨٨ .
(٢) ١/٢ مـنـ هـ ٢١٩ـ وـمـاـبـعـهـ .

وختم الشيخ هذه العادة بالإشارة إلى أدوات الاستثناء التي لم ترد في القرآن الكريم.

* * *

ثانياً : بحث منقول من كتاب المقتضب :

ويتمثل هذا البحث في مقالة بعنوان : "تجربتي مع تحقيق التراث" ، وقد نشرت في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية" بالرياض في العدد الحادى عشر الصادر بتاريخ ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١ م وشفلت نحو إحدى وعشرين صفحة^(١) ، وقد عرضها في الجزء الأول من كتاب (المقتضب) ضمن آثار العبر^(٢) مع بعض التفيسير.

ثالثاً : بحث منقول من كتابه "فهارس سيبويه" :

وهي بعنوان : "تجربتي مع كتاب سيبويه" وقد نشر في المجلة المذكورة ضمن العدد الرابع من المجلة الصادر بتاريخ ١٣٩٤ هـ الموافق ١٩٢٤ م باعتباره محاضرة ألقاها في الرياض بتاريخ عشرة محرم سنة ١٣٩٣ هـ الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ م وشفلت نحو عشرين صفحة ، وقد صدر الشيخ فهارسه لسيبوية بهذه المحاضرة . وجل من تاريخ هذه المحاضرة أنها كانت سابقة على نشر الكتاب ، ولعل الشيخ أراد أن يُعرف بفهارسه التي كان يعتزم إصدارها ، وتد عالجناها في موضعها من الفهارس .

* * *

(١) من ص ١٥٢ - ١٢٢ من المجلة .

(٢) انظر دراسة الشيخ التي صدر بها تحقيقه للكتاب ص ٦٦ - ٩٥ .

وأحسبنى لست في حاجة إلى أن أتناول بالدراسة والتحليل كل مادة من هذه المواد العلمية التي سبق ذكرها في هذه المجموعة ، لأننى عرضت بالتفصيل لبعض الأصول التي نقلت منها^(١) .

كما سأعرض لبقيتها-إن شاء الله-في موضعها من هذه الدراسة.

((المجموعة الثانية))

(٢) تتضمن مباحث متعددة أهتم بها: الفنون

- ١ - مقالة بعنوان : (حول كتاب الرد على النهاة لابن مضاء القرطبي) وهي منشورة في مجلة الازهر ضمن المجلد التاسع عشر الصادر بتاريخ ١٩٤٢ من ص : ٨٠٥ - ٨١٠

٢ - مقالة بعنوان : النحو بين التجديد والتقليد : وهي منشورة في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة " محمد بن سعود الاسلامية " ضمن العدد السادس الصادر بتاريخ ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦ .

وهو نص محاضر تين ألقاهما الشيخ في الرياض في ليالي ٢١ ، ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٩٥هـ .

٣ - مقالة بعنوان : (أبو حيyan وبحره المحيط) ، وهـ منشورة في العدد السابع من مجلة كلية اللغة العربية بالرياض الصادر في سنة ١٣٩٢هـ .

(١) سبق أن عرضت لفهارس مسيو يه في الباب الأول الخاص بالفهارس كذلك عرضت لكتاب المقتضب في الباب الثاني الخاص بالتحقيق، وسأعرض بإذن الله ← لكتاب الدراسات في الفصل الخاص بمؤلفات الشيخ الذي يلى هذا الفصل .
 شمة مقالتان له أحد مسمى غاندزكي هما ها :

الأخير من مجمل محتوى كتابه .
الأولى : بعنوان : "الاستاذ محمود شاكر كما عرفته" وهي منشورة ضمن كتاب "دراسات عربية واسلامية" مهدأة إلى اديب العربية الكبير "أبي فهر" بمناسبة بلوغه السبعين "الصادر سنة ١٤٠٣ هـ الموافق سنة ١٩٨٢م ، وليس في جوهرها سوى نوع من التفريط لجهود الاستاذ محمود شاكر" وشخصيته ، الاستاذ الذي لا يجعلها تمثل عملا علميا يستحق العرض والدرس .

والثانية : "الأخنف بن قيس" وهي منشورة في العدد العاشر من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الصادر في سنة ٤٠٠١هـ الموافق ١٩٨٠م من ص ٣٣١ إلى ٣٥٣ ، وهي مجموعة من الأخبار والنوادر والمختارات من كتب المعارف العامة ولا تخضع لأسس علمية في العرض ولا في التحليل ، فضلاً عن بعدها عن دائرة إهتمام الشيخ المهاشرة .

ويجمع هذين البحرين أنهما لا علاقة لهما بكتاب الشيخ المنشورة، ثم أنهما
- فضلاً عن ذلك - عبارة عن لمحات تقدية لبعض أعمال العلامة التس
اطلع عليها الشيخ، وسنعرض لكل منها بالتفصيل على النحو الآتي:

(١) حول كتاب الرد على النهاة لابن مضاء القرطبي :

تقع هذه المقالة في نحو سـت صفحـات وهذا الحجم بطبعـته
لابـسح بتـقديـم درـاسـة مـفصـلة عن الـكتـاب سـواـءـ فيها يـتـصل بـشـئـون
ابـن مـضـاءـ أو بـعـدـمـةـ المـحقـقـ الدـكـتورـ شـوـقـيـ ضـيفـ .

ولذلك فان الشيخ قد وفق حين صدر مقالته بكلمة " حول " التي تعنى الطواف حول الموضوع ، وليس البحث فى أمماته وتناول مشكلاته وعرض قضيائاه .

فالمقالة في جوهرها مجموعة من الملحوظات التي تدور حول الكتاب دون أن تعنى كثيراً بالبحث في المنبه ومدى سلامته ووجوده قصوره . والنتائج المترتبة على استخدامه ومدى امكان القبول أو الرفض لهذه النتائج .

وقد بدأ الشيخ المقالة بتحية المحقق "الدكتور شوقي ضيف" ، لنشره كتاب "الرد على النهاة" لابن معاً : " فقد هيا للمهتمين بالدراسات النحوية الإطلاع على لون من أسلوان النقد لففهم" ، كما شكره أيضاً لجهده في تقديم مشروع لتنسيق النحو وتذليل صعابه ، وهو المشروع الذي تضمنته الدراسة التي قدمها لنص ابن معاً .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن كتاب ابن مضاء فقال : طاف نقد ابن مضاء للنحو بأمور شكلية فلمس ينفذ إلى جوهر النحو ولبابه فييز لنا ما في قواعده من تصوير وما وقع النحويون فيه من تقصير .⁽¹⁾

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى المنهج الذي كان ينبغي لمن يتصدى للرد على النحويين أن يستعمله - أى المنهج الذي كان يجب على ابن مخا أن يلجا إليه في نقد النحو - فذكر أنه كان يجب أن يبين : « عدم إطراد هذه القوانيں وأنها لا تنظم كلام العرب » ولم يفعل هذا ابن مخا ، وكان منه اعتراف في مقدمة كتابه بأن النحويين بلغوا ^(١٠) ^{الغاية فيما أرادوا}

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى أبرز ما وجد من مآخذ على النحاة في كتاب ابن مخا وهي :

- العوامل ، والتعليلات ، والتأريخ الفرضية . ثم دافع الشيخ عن كل منها وعن دوره في النحو العربي . فذكر أن العوامل في النحو بمناسبة الأمارة والدلالة تهدى الناظر في الكلام العربي إلى مراعاة ما تتضمنه من حركات الإعراب ، وخلص من ذلك إلى أن تصوير ابن مخا للعوامل تصوير باللغ فيه ، وأنه اعتمد على بعض الأمثلة التي هي مشارك اختلاف بين النحويين ، وأنه ليست للعوامل تلك الهيمنة على كلام العرب تقبل بعضه وتتكرر بعضه ، وإنما يبحث النحويون عن العامل بعد سماع النص العربي .

وأما فيما يتصل بالتعليلات النحوية فإن شأنها في النحواءون وأيسر عند الشيخ ، مستشهدًا على ذلك - بالنص المأثور عن الخليل الذي يقرر فيه ما خلاصته أن العلة محاولة من الباحث لتفسيير النصوص اللغوية ، وأنه إذا رأى باحث أن ثمة علة أخرى أليق في تفسير المعلول فإن عليه أن يأتي بها .

وينتهي من ذلك إلى أن « صنيع النحويين في العوامل والتعليل شبيه بما تصنمه الحكومات والهيئات في تقنينها :

تصوغ مواد القانون ثم تردف ذلك بذكره تفسيرية إيضاحية تنطوي على
بيان وجوه الحكمة في التشريع وملائمتها لما شرع له^(١).

ولم ينشأ الشيخ أن يقف عند التمارين الفرضية ليبحث وجودها فحسب
كتب النحو والصرف، وليرد على ابن مضاء اتخاذها حاجة على النحوة.
ولعل الشيخ لم ينشأ أن يفعل ذلك بوضوح الرد في هذا المجال، فإن
هذه التمارين الفرضية لا تأثير لها في التعميد النحوى والصرفى، وإنما
هي بمثابة تدريبات عملية على مدى العام الدارس بقواعد النحو والصرف،
فما ورد من ذلك في الكتاب ليس مقصوداً ذاته بل لتلك الغاية التي
لا خلاف عليها، وهي ضرورة استيعاب القواعد النحوية والصرفية، فهو
أشبه بالسائل الرياضية التي تُعْتَدَ لتدريب على استخدام أصول علم
الرياضيات.

وانتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن مشروع تنسيق قواعد
النحو الذي وضعه الدكتور "شوقى ضيف" في دراسته التي قدم بها
بين يدي نص ابن مضاء، وقد أقر له الشيخ ببعض عناصر مشروعه ورفض
له البعض.

فما يراه "شوقى ضيف" من وضع باب للفعل العام ينتظم الأفعال
الناسبة وأحوال المخاطر والماضى والأمر موجود في الكتب التي بين
أيدينا ومن ذلك : الفصل وشرحه، والكافية وشرحها.

أما دعوته لإدماج بعض الأبواب في بعض كإدماج الإختصاص فـ
التبييز، والإضافة في التابع فغير مجدي، لأنها لا تتنبئ عن دراسة
خصائص كل أسلوب منها، وتفهم معاناتها لمعرفة نظائرها وأشباهها
في كلام العرب.

وأما دعوته إلى وضع حكم عام يتناول البpedia والخبر في كافة أحوالهما
حيث يصح أن تقول إن الخبر يكون منصوا في نحو (ضوس العبد
مسينا)، ويكون مجرروا في نحو " وما ريك بظلم للعبد"^(٢) فأمر غير

(١) من ٨٠٨ من المقالة.
(٢) آية ٦٤ من سورة فصلت.

مقبول ولا قيمة عملية له . ولو أخذنا بذلك لم يكن بد من تحديد موقع كل حالة من حالات الرفع والنصب والجر .

وهكذا يكون الخلاف مجرد خلاف لفظي لا يتتجاوز التسمية .

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لعدد من الموضع التي لا سبيل فيها إلى قبول مثل هذا التفكير متهمياً من ذلك إلى أن ما صنعه النحاة أولى ، الأمر الذي يجعل مشروع الدكتور " شوقى " مجرد أفكار لا سبيل إلى الأخذ بها ولا قيمة عملية لها .

٢ - النحو بين التجديد والتلقي :

نشر هذا البحث كما أسلفنا في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ضمن العدد السادس الصادر سنة (١٩٦٣) هـ الموافق (١٩٢٦) م.

وكان أصله موضوع محاضرتين ألقاها الشيخ في ليالي أحدى وعشرين وثمان وعشرين من شهر ذى الحجة سنة ١٣٩٥ هـ وهو بذلك يعبر عن آراء الشيخ في المرحلة المتأخرة من حياته ، ومن ثم فإنه يتميز بأهمية كبيرة في التعرف على آراء الشيخ في هذا الموضوع مهم التي لا سبيل إلى القوف عليها في غير هذا البحث ، فإن الشيخ ب رغم كثرة ما كتب لم يتناول بالتحديد روئيته الخاصة بالبحث النحوي والصرف وما يمكن أن يوُجَّد عليه ، وما يدافع به عنه على نحو ما ورد في هذا البحث .

وهذا البحث - في جوهره - عرض نقدى لعدد من المؤلفات

هي :

- (١) الرد على النحاة لابن مصطفى القرطبي .
- (٢) إحياء النحو لبراهم مصطفى .
- (٣) دراسات نقدية للنحو العرس للدكتور عبد الرحمن أيوب .

٤) من أسرار اللغة للدكتور "ابراهيم انيس" .

وقد بدأ هذا البحث بمقيدة طولة نسبياً تحدث فيها عن الموضوعات الآتية :

- ١ - أسباب وضع النحو ووظيفته .
- ٢ - صور من العداوة التقليدية بين الشعراء والنحاة .
- ٣ - نماذج من تأثير المصطلحات والأراء النحوية في شعر عدد من الشعراء كأبي تمام وأبي الطيب المتنبي وأبي العلاء المعري .
- ٤ - صور من سخرية بعض العلماء واللغويين من النحاة .

وكانت هذه المقدمة مدخلاً جيداً للنظر في الكتب التي جعلتها محور بحثه باعتبارها تمثل بدورها نماذج من النقد العلمي في علم النحو ، وقد صدر الشیخ في هذه الفقرة بقوله : "علم النحو لا يتعلّق على النقد ، والنحويون أحرار الناس على حرية الرأى وانطلاق الفكر ، لا يعرفون الحجر على الأراء ، ولا تقيّد رأى الفرد بما علت منزلته ، وما هذه الأقوال التثيرة جداً المنبئة في تضاعيف كتب النحو إلا مظهراً من مظاهر حرية الرأى عند النحويين" .^(١)

ويستدل لكلمه هذا بنص طويل من الخصائص لابن جني يقرر فيه جواز مخالفة اجتماع النحويين ثم يعقب عليه بقوله : "سيبوه إمام البصريين غيره منازع ولا مدافع، متعرض كتابه لنقد من نحاة البصرة : الأخفش ، الجرمن ، المازنى ، العبرد ، بله نحاة الكوفة ، يقول ابن القيم في بداع الفوائد : سيبوه من يؤخذ عنه ويترك، ويقول أبو حيان في مواضع مشرقة من كتابه "البحر المحيط" : لسنا متعبدين بمعذهب البصريين" .^(٢)

(١) ص ١٨ من المقالة .

(٢) ص ١٩ من المقالة .

وهذا نعى مهم جداً في تحديد موقف الشيخ من الناحية النظرية من تناول النحو بالنقد والتعرض لمسائلة بالمناقشة والتضعيف ، فهو لا ينكسر بذلك اجتهاد المجتهدين وإن خالف ما هو مأثور في كتب التراث النحوي .

فإلى أي مدى تقبل الشيخ صور النقد التي وردت في هذه الكتب الأربع؟
هذا ما سنعرض له في الصفحات الآتية .

* * *

١ - الرد على النحاة لابن مظاير القرطبي :

بدأ الشيخ حديثه عن كتاب الرد على النحاة بموضوع مختلف عما بدأ به ببحثه الذي سبق ذكره ، إذ ذكر أولاً تعرضاً سريعاً بابن مظاير القرطبي وصراحته التي عاش فيها ، وحرص غي هذا المجال على أن يقرر أن ابن مظاير كان ماهراً في كثير من العلوم كالطب والهندسة والحساب منفرداً بأراءه ومذاهب شذ بها عن مألف أهلها .^(١)

وهذه لفتة من الشيخ دالة ، فهو يريد أن يقرر بادئ ذي بدء أن ابن مظاير لم يكن ماهراً في علوم العربية . وإنما انحصرت مهاراته في العلوم العملية فإذا صح هذا التعبير ، وهو بذلك يسلبه أو يكاد الأساس العلمي لأحقيته في الاجتهاد في النحو العربي ، كما لا يفوته أن يشير إلى أن العصر الذي ألف فيه ابن مظاير كتابه (الرد على النحاة) كان عصر شورة على فقه المشرق .

” فقد أمر يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الفقيه ألا يقلدوا واحداً من الآئمة الأربع ، كما أمر بحرق كتب آئمة المذاهب الأربع ، وكان ابن مظاير قاضي القضاة آنذاك ، رأى مولاً يشير على فقه المشرق فثار هو على نحو المشرق ” .

يقول ابن مخاہ فی افتتاح کتابه : اسأال الله الرض عن الامام المعموم
المهدی المعلم ^(١) .

وهو بهذه اللفته يشير بأسلوب غير مباشر إلى أن ثورة ابن مخاہ مشوہة
بأغراض غير علمية ، وليس لها مقومات حقيقة ، بل إنها تصدر عن
الرغبة في التصدی لعلم الشرق وهو رغبة غمد بالضرورة الموقف
العلی وتجعله غير قائم على أساس منهجه ، وكان الشيخ يقول : إن
ابن مخاہ لم يكن أهلاً لتناول النحو العری بالدراسة والنقد وإنما كان
رجلًا شاء أن يتبع واليه وأن يرضيه على حساب العلم .

ثم يضیی الشیخ - بعد ذلك - إلى استعراض ما أخذه ابن
مخاہ على النحوة ، فيذكر مجلل قوله ورد عليه وناقشه بكلام المستقدمين
من النحويین والتأخرین ، ولا يکاد يختلف عما ورد في البحث الأول
إلا بصورة كمية ، بمعنى أن انتباشاته من كتب النحو وأخبار النحوة التي
ذکرها في الرد على ابن مخاہ تکثر هنا وتتنوع مما كانت عليه فـ
البحث السابق ، وبالإضافة إلى هذه الزيادة الكمية توقف الشیخ هنا
- أيضًا - عند دعوة ابن مخاہ إلى الفاء مسائل التمارين فنعر على
أن "باب مسائل التمارين باب واحد ومن حق ابن مخاہ أن يقرأه والا
يقرأه ، وقد اعتاد النحويون أن يذکروا هذا الباب في ختام الحديث
عن علم الصرف ، لأن علم الصرف له شبه قوى بالعلم الرياضي ، ومن
لوازمه الرياضة التمارين الكثيرة ولا يشترط في تمارينها أن تكون متسقة و
وحصل ^(٢) .

ثم يضیی : " وللنحويین - أيضًا - باب للتمارين في مسائل
النحو سعوه "باب الاخبار بالذى والألف واللام" وسيبوه لم يعرض
لهذا الباب في كتابه وإنما اهتم به المازنى فأفرد له كتاباً مسمى
(كتاب الألف واللام) ، وقد بسط القول فيه "المبرد" في العقنس
و "ابن السراج" في أصوله هو "الرض" في شرح الكافية . ^(٣)

(١) من ١٩ - ٢٠ وانظر من ٢١ - ٣٠ .

(٢) من ٣١ المقالة .

(٣) المصدر نفسه والصفحة السابقة .

وهذا الجزء من المبحث يمثل الإضافة التي استطاع الشيخ أن يقدمها في هذا الموضوع الذي أعاد كتابته بعد نحو ثلاثة عاماً : فال فكرة واحدة والغاية واحدة والأسلوب واحد ، والجديد يدور حول تأكيد القديم وذكر مزيد من الأدلة عليه .

وهكذا ينتهي الشيخ إلى أن " نقد ابن مخا للنحوين قد فس الشكل لافن الموضوع ، وهو كما يقولون زوبعة في فنجان " (١)

* * *

٢ - إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى :

صدر كتاب "إحياء النحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى في الثلاثينات . وكان لصدوره ضد كبير بين المهتمين بالبحوث اللغوية بعامة والمعنيين بال نحو وخاصة . إذ كان أول كتاب في العصر الحديث يتضمن دراسات نقدية لقضايا النحو ومشكلاته . وغاية البحث النحو ووظيفته ، كما كان له أثره . أيضاً - في الجهات المعنية بتدريس النحو والمعربة في مصر في تلك الفترة التي صدر فيها الكتاب ، فعقدت مؤتمرات متعددة بقصد تيسير تعليم النحو ، كما ألفت بعض الكتب في ضوء ما أسفرت عنه تلك المؤتمرات من توصيات ، وهي - في إطارها العام - لم تكن سوى تطبيق لما دعا إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" من آراء .

وقد تناول الشيخ هذا كله في مبحثه الذي بين أيدينا في نحو خمس عشرة صفحة (٢) ، وبدأه بإقتباس بعض نصوص الكتاب تلقيت النظر إلى ما في لغة الأستاذ / إبراهيم وما في فكره من خصائص قد تستفز بعض المتخصصين من الناس ، إذ نقل قوله : " أطمع أن أغير منهج البحث النحوى للغة

(١) انظر من ٣٣ من المقالة .

(٢) = ص ٣٤ - ٤٩ المقالة نفسها .

العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبد لهم منه
أصولاً سهلة بسيرة تقريره من العربية موتهد بهم إلى حظ من الفقه
بأساليبها .^(١)

وقد حرم الشيخ - بعد ذلك - على أن يعرض لآراء إبراهيم مصطفى
بالمناقشة والتنقية ، وبيان ما في هذه الآراء من أخطاء ، وأهم ما عرض
له في هذا المجال ما يأتي :

(١) مناقشة رأى إبراهيم مصطفى في تحديد مجال علم النحو ووظيفته
في التراث النحوي ، فقد اتهم إبراهيم مصطفى النحاة بأمرين :

أ - أنهم ضيقوا بحوث النحو عند تحديده فحرموا أنفسهم وحرموا
إذ تبعناهم من الإطلاع على كثير من أسرار العربية .
وأساليبها المتنوعة ، فبقيت هذه الأسرار مجهولة .

ب - أنهم رسوا للنحو طريقاً فنظرياً فاهتموا ببيان الأحوال
المختلفة للفظ من رفع ونصب من غير فطنة لما يتبع هذه
الأوجه من أثر في المعنى .

وقد رد عليه الشيخ وانتهى من رداته إلى براءة النحويين من
هذا الاتهام بشقيه .

(٢) تصويب المعلومات غير الدقيقة التي ذكرها إبراهيم مصطفى - وهن
كثيرة في كتابه - وقد تتبع الشيخ بعضها بينما أن ماذكره إبراهيم
مصطفى بشأنها لا يتسم بالدقة العلمية فعرض للقضايا الآتية :

- أ - حكم الضمير مع حروف العطف .
- ب - زيادة " لا " .
- ج - إعراب " اسم إن " .
- د - إعراب " النعت الشبيهي " .
- ه - تقدير خبر (لا) التافية للجنس .
- و - عدم معرفة النحاة للجملة الناقصة .

(٣) تتبع بعض الآراء التي ذكرها إبراهيم مصطفى بالخطئة وبيان فسادها ، وقد وقف الشيخ في هذا المجال بخاصة عند موضوعين :

الأول : اعتبار التنزيين علامة التكير وحذفه علامة التعرف .

الثاني : الأخذ بتعبير المسند والمسند إليه .

ولا تخلو عبارة الشيخ في مناقشته لهذين الموضوعين مع بيان ما يسلّم إليه الأخذ بهما من سخرية، تتضح من بيان ما في الأخذ بهذين الأمرين من تناقض فهو يقول مثلاً في الرد على القضية الأولى :

” لو سلمنا للعباقرة رأيهم ، لأدى ذلك إلى أن يكون ” محمد ” في قوله تعالى :

” **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** ” قد خلت من قبله الرسول . -

” **وَمَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ** من رجالكم ولكن رسول الله . -

” **وَآمَنُوا بِمَا نَزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ** ” . -

” **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ** **وَالَّذِينَ مَعَهُ** أَشْدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ” . -

” محمد ” في هذه الآيات على رأى العباقرة إنما هو واحد من المحمدية نكرة غير معين فليس هو محمد بن عبد الله رسولنا ونبينا صلّى الله عليه وسلم . وكس بهذا إنساناً .

(وفي تعب من يحسد الشمس ضوءها)

ويجهل أن يأتي لها بضربي (١)

ويقول في تبنيه الرأي الثاني : التعبير بالمسند ، والمسند إليه : زينت لهم عقرياتهم أن التعبير بالمسند والمسند إليه وترك التعبير بالمبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل يرفع إصر النحو وهي سره لطالبه ويدلل صوابه ، فتبارروا في مجتمعاتهم وكتبهم في ابراز محاسن هذا التعبير . (٢)

(١) من ٤١ ٤٢ ٠

(٢) من ٤٢ ٠

ثم يتناول نوذجا من الإعراب باستعمال هذين المصطلحين المقترجين فيقول ساخرا " ولعل أطرف ما صادفني في ذلك مقاله عيد التفتيش فس محسن هذا الاختيار . اختار هذه الجملة (الطائر مقصوص جناحاه) ليُظْهِرَ عليها رَوْقَةَ هذا التجديد . فقال في محاضرته : كلمة (مقصوص) في الجملة الأولى مسند ، والمسند إليه جناحاه ، والمسند والمسند إليه مسند إلى المسند إليه الأول (الطائر) .

وهنا نجد العميد (يقصد الأستاذ إبراهيم مصطفى) قد ترك إعراب - الطائر وحقيقة الإعراب أن يقول : (الطائر) مسند إليه ، و (مقصوص) مسند ، و (جناحاه) مسند إليه والمسند والمسند إليه مسندان إلى المسند إليه الأول .

وهكذا نجد أن كلمة (مسند) قد تكررت في إعراب هذه الجملة سبعة مرات " ثم يعقب على هذا بقوله :

" لقد ذكروا هذا الإعراب على أنه نوذج يختدّي ويُبرّز محسن هذا التجديد ، وأنه أيسر من أن يقول : (الطائر) مبتدأ ، و (مقصوص) خبر ، و (جناحاه) ثالث فاعل و مضاف إليه " (١)

وهذا ينتهي الشيخ إلى بيان مافي كتاب إحياء النحو من تصور سواء في عدم استيعاب المادة العلمية الموجودة في تراثنا النحوي واللغوي ، أو القصور في فهمها على وجهيها الصحيح ، أو التضارب في المقترفات مع الغاية المحددة التي تزعم أنها تهدف إلى تيسير النحو وتقريره ، وهداية المتعلمين إلى فقه العربية والبصر بأساليبها .

ثم يختتم الشيخ عرضه لكتاب " إحياء النحو " بذكره هذين البيتين : (٢)

(١) من ٤٢ .
(٢) من ٤٩ .

ولو أَنَّ أَهْلَ (النحو) صانُوهُ صانُهُم
ولو عَظِمُوهُ فِي النُّفُوسِ لَعَظِمَ
وَلَكِنْ أَهَانُوهُ فَهَبُنَا وَدَنَسْتُوا
مَحْيَاهُ بِالْأَطْمَاعِ حَتَّى تَجْهِيمَاهُ

وقد تصرف الشيخ في بعض ألفاظ هذين البيتين، كما أنهما في
”أهل العلم“ جمعاً وليس في ”أهل النحو“ فقط . (١)

ولعل الشيخ يريد أن يقول : إن على الباحثين في النحو أن يموّنوا
تراثهم وأن يعظموا آثاره في نفوس الناس حتى يحظوا بالمهابة والإجلال .

وهذه الدعوة وإن كانت بصورة عامة مقبولة لكنها قبل تفسيرات متعددة ،
إذ أنها تحتمل أن تلجم في تعظيم تراثنا إلى استخلاص العناصر الإيجابية
فيه لدعها وجلائها وبيان قيمتها ، والكشف أيضاً عن الجوانب السلبية فيه
لاستبعادها ، وإزالتها ، حتى لا تكون عناصر ضعف فيها جم منها التراث . ومعنى
هذا أن الدراسات النقدية لأرثنا التراثية أمر مطلوب وسييل مرغوب ، وليس
كما يتبادر إلى الذهن من قراءة هذين البيتين أنها أسلوب لا يليق وتعظيم
التراث في نفوس الناس .

* * *

(٢) دراسات نقدية في النحو العريض للدكتور عبد الرحمن أيوب :

صدر هذا الكتاب سنة ١٩٥٧م وقد صدره الشيخ بعبارة فيها قدر كبير من
السخرية إذ قال : ” وهذه حلقة أخرى في سلسلة التجديد المزعوم في النحو
وهي من صنع الدكتور عبد الرحمن أيوب ” ماجستير ودكتوراه في الدراسات
اللغوية من جامعة لندن (١) ” .

(١) هذان البيتان للقاضي الجرجاني (علي بن عبد العزيز) صاحب
(الوساطة بين المتبني وخصومه) انظر معجم الأدباء للياقوت
الحموي ١٢١٤، ١٨٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٣/٤٦٠،
(٢) ص ٥٥ من المقالة .

فإذا تركنا تصرير الشيخ للكتاب الذي أراد أن يؤكد به موقفه منه منذ الوهلة الأولى وانتقلنا إلى عرض الشيخ لهذا الكتاب وجد نصاً يأخذ على الدكتور أيوب عدداً من المأخذ العلمية، أهمها ما يائس:

- دعوى تأثير النحو العربي بال نحو اللاتيني، ويعرض الشيخ لهذه القضية على النحو الآتي:

• والطريف في نقد الدكتور أيوب أنه (اتهم) نحاتنا بسرقة النحو اللاتيني، فهذا النحو العربي الذي مضت عليه قرون وقرون ليس نحو عربياً وضعه نحاة العرب، وإنما هو نحو أجنبين فرض علني العربية فرضاً، قال في مقدمة كتابه: (كان هم مؤلفي قواعد اللغة أن يفرضوا عليها النحو اللاتيني).

وأعجب من هذا وأغرب أن يزعم الدكتور أن للاستعمار الأوروبي إصبعاً في فرض النحو اللاتيني على العربية. قال في المقدمة أيضاً: "وظل الحال على هذا حتى جاء حمر الاستعمار الأوروبي بلاد آسيا وافريقيا وواجه الغربيون ضرورة التعرف على لغات الشعوب التي يستعمرونها، وحاول بعض المؤلفين أن يصنعوا لهذه اللغة الجديدة نحو على نسق النحو اللاتيني".^(١)

وقد تصدى الشيخ لهذه الدعوى وبين فسادها ، فذكر أن النحو العربي قد وضع في أواخر القرن الهجري الأول وأوائل القرن الهجري الثاني أما عصر الاستعمار الأوروبي فيوافق القرن العاشر الهجري " فما أبعد زمان وضع النحو من زمن الاستعمار الأوروبي - فلم يتكلّم هو لاذ الناس ويوُرخون " ١٩ .

وقد أكد الشيخ رده بمناقشته للأسئلة التي بني عليها الدكتور أيوب دعواه وهي :

- ١ - أن تقسيم النحاة للكلمة متأثر بتقسيم أفلاطون .
- ب - أن تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول أخذ النحويون من أرسطو .
- أن تقسيم الجملة إلى إسمية وفعلية مشابه لتقسيم الجملة اللاتينية .

وقد ناقش الشيخ هذه الأدلة دليلاً وفند لها وانتهى منها إلى فساد هذه الدعوى وعدم اعتمادها على أحسن علمية مقبولة (١) .

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك - عدداً من القضايا التي أثارها الدكتور أيوب . ولعل أهم هذه القضايا ما يأتي :

- ١ - مسألة عدم تقديم خبر ليس عليها .
- ٢ - مسألة الإلقاء والتعليق .
- ٣ - موضوع الجملة العربية وانقسامها إلى فعلية ، واسمية .
- ٤ - البحث في الصياغات ومدى تعبيتها لعدولها .

وقد صدر الشيخ حديثه عن هذه القضايا ومناقشته لرأي الدكتور أيوب فيها بتقديمه حقيقة باللغة الأهمية وهي : أن الدكتور أيوب قد ارتكز في تأليف كتابه على كتبين فقط في النحو العربي هما :

- ـ شرح ابن عثيل للألفية
- ـ شرح الأشمونيين .

وأنه لم يذكر كتاباً آخر إلا كتاب "أسرار العربية" للأبشاري في موضع واحد ، ولم يحاول أن يرجع إلى كتب أصول النحو أو الأدب العربي ليعرف مدى صدق قواعد النحو وأطراطها ، وإنما كان همه أن يتمم النحويين بسرقة النحو اللاتيني والفلسفة الاغريقية .

ثم بعض الشيخ في مناقشة آراء الدكتور أيوب ، تلك التي لم تعتمد – كما قرر – على استيعاب ما ورد في التراث العربي والنحو ، وإنما اقتصر على محدودين فقط من المصادر التعليمية ، الأمر الذي يجعلها قائمة على الحدس والتخيّل ، والنظرية الخاطئة في ابن عثيل والأشموني .

ثم يقرر الشيخ أن الدكتور أيوب لم يطعن في النحو العربي وحده وإنما تناول الثقافة العربية كلها بالطعن ، ولم ينس الشيخ أن يربط بين هذا الموقف ، والموقف غير العلمي للفيلسوف الفرنسي "رينان" في طبعته المقلية السامية ، وكان الشيخ يقول : أن هذه الدعوى بذورها مسبوقة ولا سبيل إلى تبروها .

ثوبنهاش الشيخ حديثه عن هذا الكتاب باختياره بعض العبارات التي يقتبسها من كتاب تاريخ الفلسفة للمستشرق الهولندي (ديبور) ، وكتاب العربية للمستشرق الألماني (يوهان فك) التي تدل على عظيم تقديرهم للنحو العربي وبنائه وأعتبره أنا رائعاً من آثار المقل العربي وعملاً عظيماً جديراً بالاعجاب .^(١)

وكان الشيخ يقول :

إن تقدير النحو العربي أمر موضوعي يفتقر به أعداء الأمة أنفسهم من المستشرقين ، متى أحاطوا به واستوعبا مقوماته . أما مثل هذه الدعوات فليست صادرة عن علم و دراسة ، ومن ثم ليست جديرة بالتقدير .

(من) أسرار اللغة للدكتور ابراهيم انيس :

صدر كتاب من أسرار اللغة للدكتور "انيس" سنة ١٩٥٤م، وقد ذكر الشيخ في مطلع حديثه عن هذا الكتاب أنه لم يقرأه إلا في سنة ١٩٢٤م - أى بعد نحو عشرين عاماً من صدوره ، وعقب على ذلك بقوله : " وما وقع في ظني ولا جال بخاطري قبل قراءة هذا الكتاب أن يتضمن مثل هذه الآراء الشاذة وأن يشيع فيه مثل هذا الإنحراف ، وإذا سأغ أن تقول عن كتاب الدكتور عبد الرحمن أبوبأنه أثر من آثار حماسة الشباب واندفعه فماذا تقول عن كتاب عبد كلية دار العلوم ، وعضو المجمع اللغوي العрус " (١)

وفات الشيخ أن الدكتور أنيس حين أصدر هذا الكتاب كان في فسورة الشباب ، ولم يكن قد أصبح عيداً لكلية دار العلوم ، وعضوًا للمجمع اللغوي العrus بعد . ولعل الذي يلفت النظر هو أن الشيخ لم يتع له أن يقرأ هذا الكتاب إلا بعد نحو عشرين عاماً من صدوره بالرغم من تلك المناسبة التقليدية بين دار العلوم وكلية اللغة العربية من كليات الأزهر الشريف . (٢)

وقد حرص الشيخ على أن يذكر هذا الكتاب في كل مرة مجردًا من كلمة " من " أو " أى " أسرار اللغة " ، وجعل العنوان أيضًا بهذه الصورة مأخذًا من مأخذ " على الكتاب ، بالرغم من أن الدكتور " أنيس " ذكر عنوان كتابه مصدراً بكلمة " من " ، ليشير بذلك إلى أن ما يتضمنه الكتاب إنما هو جانب من جوانب الأسرار اللغوية ، معتمداً في ذلك على ما نفيه " (من) في مثل هذا الأسلوب من تعبير " . (٣)

وقد بدأ الشيخ حديثه عن هذا الكتاب بعقدة تضمنت حكمه عليه ورفضه بالضرورة له ، ولم يكتف بتلك الفقرة التي ذكرناها في صدر هذا العرض ، وإنما أضاف إليها قوله : " لا استطيع تخيل الصورة التنس

(١) من ٥٩ من المقالة .

(٢) من ٥٩ - ٨٠ من المقالة .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١٥/٣ .

رسمها الدكتور أنيس للنحوين ، وهل في القدرة رسم صورة لقوم لهم قدرات خارقة فوق طاقات البشر ما استطاعوا أن يتدعوا علما لا يتم بصلة لواقع كلام العرب ، واستطاعوا أن يبدلوا ومحرفاً كلام العرب وأن يخضعوه لقواعد هم واستطاعوا أن يطمسوا معالم اللغة الأساسية التي كان يتحدث بها العرب القدماء ، واستطاعوا أن يفرضوا سلطان هذه القواعد على كل ألسون الثقافات العربية والإسلامية حتى وصلت اليها محرفة مبدلة ، واستطاعوا أن يفرضوا سلطان هذه القواعد على ألسنة المتكلمين بالعربية واقتلامهم فرسى جميع العصور حتى في حضرنا ، وبيننا الدكتور أنيس ، فلم يكن بمنجاة من سلطان هذه القواعد ، ثم أفاق من غاشيته أخيراً فعرف كيف كان ينطق العرب القدماء ، وكشف له الغطاء وحده عما وقع في كلام العرب من التحريف والتبدل بسبب ما أحدثه النحوين من قواعد وقوانين^(١) .

ومع هذا الحديث يجد الشيخ أن الطريق قد صار ممهداً لتناول النظرية التي قال بها الدكتور أنيس في كتابه لغة ظاهرة الأعراب وخلاصة هذه النظرية : أن النحوين القدماء قد سمعوا أشياء من كلام العرب وأخطأوا تفسيرها ، واستنبطوا قواعد لها قبل أن يتم لهم الاستقراء ، فقواعد الأعراب التي وضعها النحوة ليست مطردة في كلام العرب ، وحركات أواخر الكلمات لاتثنين عن تلك المعانى التي جعلها لها النحوة من بعد ، والأصل في الكلمات العربية هو تسكين أواخرها إلا حين دعو الحاجة إلى غير هذا ، وبعبارة أخرى : حين يدعى إلى ذلك النظام القطعى ، فتحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأت إلا صورة للتخلص من الساكنين ، غير أن النحوة حين أعيتهم قواعده وشق عليهم استنباطها فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة والحق أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بالسكون ، وأن المتكلم لا يلتجأ إلى تحريكها إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل ، فتلك الحركات التي لحقت أواخر الكلمات ليست إلا حركات تطلبها نظام المقااطع في الكلام الموصول والذي يعين الحركة أحد عاملين : طبيعة الصوت وإنسجام الحركة مع

لابد من تغيير حركات الاعراب لايؤثر في الصيغة ولا يغير معنى الكلمات .

وقد ناقش الشيخ هذه الأفكار مناقشة مطولة وتنصها فكرة فكرة، وتوقف عند الاحصائيات التي استند إليها الدكتور أنيس في كتابه فأثبت عدم دقتها . (١)

ولعل أهم ماذكره في هذا المجال مناقشة للدعوى التي قال بها
الدكتور أنيس من الفصل بين الحركة الاعرابية والمعنى ، فقد تعقب
الشيخ هذه الدعوى بالمناقشة والتفنيد ، واستخدم في هذا المجال النصوص
التي وردت في كتب النحو ، كما استعمل الطرائف التي وردت في كتب
الأدب^(أ) ليبين فضل الإعراب في تبيير المعانى ومن ذلك :

— مانقله عن المحاورة التي وقعت بين الكسائي وأبي يوسف لدى هارون الرشيد ، إذ جعل أبي يوسف يذم النحو ويقول : وما النحو ؟ استهزأ به يقول الكسائي : - وأردت أن أعرفه فضل النحو - فما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتلُ علامِكَ "بالإضافة" وقال له آخر : أنا قاتلٌ علامَكَ "بالتثنين" أينهما كنت تأخذ به ؟ فاجابه أبي يوسف آخذها جميعا ، فقال له الرشيد : وكان له علم بالعربية - أخطأ ، فاستحينا وقال : كيف ذلك ؟ قال : الذي يومخذ بقتل الذالم هو الذي قال : أنا قاتلُ علامِكَ "بالإضافة" ، لأنَّ فعل مضارٍ

وَمَا الَّذِي قَالَ : أَنَا قَاتِلُ عَلَامَكَ " بِالنَّصْبِ " فَلَا يُؤْخَذُ لِأَنَّهُ
مُسْتَقْبِلٌ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ . (٣)

- ونحو ذلك مانقله عن أخذ عبد الملك بن مروان لرجل كان يسرى
رأى الخواج نقال له : ألسنت القائل :

وَيْنَا سُوِيدٌ وَالْبُطَيْهُ وَقَعْنَبُ
وَيْنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبَّابُ

(١) حـ ٦١ - ٦٢ من المقالة .

(٢) لفظ ٣٥/٧٧١ مجمع الريا.

^(٣) انظر ص ٨٠ - ٨١ من المقالة.

قال الخارجى : إنما قلت - أمير المؤمنين - أى : يا أمير المؤمنين
فأمر بتخلية سبيله .^(١)

وهكذا يوظف الشيخ الطرائف والتأثيرات الأدبية مع النصوص النحوية
لتأكيد قضيته ، ولتفنيد دعوى الدكتور أنيس . ومن ذلك - أيضاً - تناوله
للأسن التي ذكر الدكتور أنيس أنها الركائز التي يستند إليها تغيير الحركات
في أواخر الكلمات فنراه يقول في هذا الموضوع :

"إن الدكتور أنيس قد القى الكلام على عواهنه وأقام قوانين على الحدس
والتخمين بلا وجود لها إلا في تخيله وتصوره ، ثم أراد الاحتکام إليها .
كثيراً ما كان يرکن إلى ما يسميه الانسجام ، طرداً سالت ما ضوابط هذا الانسجام
وما حدوده ؟ لم تسع إلا هميمة لاتبيه وغمضة لاتتضح . ثارة يكون بأن يحرك
الانسجام عنده بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ماتبليه ، وثارة يكون بأن يحرك
الحرف الأخير بحركة مابعده ، كما يقتضي الانسجام عنده ألا ينصب الضار
بعد "أن" ، ولا تجر الأسماء بعد حروف الجر ولا ترفع الأسماء بعد
"كان" وأخواتها .^(٢)"

ثم يغض الشیخ في مناقشة فكرة الانسجام هذه حتى يثبت تناقضها
في ذاتها فضلاً عن تناقضها مع واقع اللغة نفسها . وعلى سبيل المثال
فإن الانسجام يقتضي لدى الدكتور أنيس عدم توالى الضم والكسر ثم الفتح ،
ويثبت الشیخ من خلال استعراضه بعض نصوص القرآن الكريم أن هذا التوالى
قد وقع فيه كثيراً جداً بل أنه قد وقع في الكلمة الواحدة أعلاً يقع في
كلمتين متاليتين .

وبهذه المناقشة ينتهي الشیخ إلى تغيير أمر أھمها :

- أن الدكتور أنيس يختلف قوانين وإنها ليست شرعاً الاجتهاد

(١) من ٨١ ص ٦٥ من المقالة .

(٢) من ٦٩ ص ٦٥ .

والدراسة ، ثم أنه يصر مع ذلك على إتهام النحويين بالعبث بكلام العرب دون أن يقدم دليلاً أو حجة ، ويقرر – بعد ذلك – أن قد النحو مسألة واردة فلم يزعم أحد من النحويين أن لهم حسنة أو لقائهم قداسة ولكنه يرى أن قد النحو ينبع أن يكون مرتکزاً على الاستحساء والاستقراء بحيث يكشف عما في قواعده من تصور ، أما المهاجمة عند سُنوح أول خاطر أو عرض نزوة من نزوات الفكر فهذا مالاً ينبع أن يكون .

ولعل أهم ما عرضه الشيخ في بحثه لكتاب الدكتور أنيس تعقبه للإحصاءات التي ذكر الدكتور أنيس أنه قام بها تأييداً لفكاره ، فقد استطاع الشيخ أن يثبت فساد عدد كبير من هذه الإحصاءات ، وعلى سبيل المثال :

- ١ - قرر الدكتور أنيس زعم أن الأفعال الحلقية العين أو السلام المفتوحة العين في الماضي جات كلها من باب "فتح يفتح" في القرآن الكريم ماعدا سبعة أفعال ذكرها . وقد ثبت الشيخ أن هذه الأفعال قد بلغت أربعة عشر فعلًا ، أى ضعف ما قرر الدكتور أنيس .
- ٢ - ذكر الدكتور أنيس – أيضاً – أن الأفعال التي من باب "كرم" في القرآن الكريم فعلان فقط هما : كبر ونصر وقد أضاف الشيخ إلى هذين الفعلين سبعة أفعال أخرى . الأمر الذي يثبت عدم دقة الدكتور أنيس في احصائه .
- ٣ - قرر الدكتور أنيس أن الفعل الوحيد الذي ورد في القرآن مفتح العين في الماضي والضارع وليس فيه حرف من حروف الحلق هو : "قطط يقطط" ، وقد رد عليه الشيخ بأنه ليس فعلًا وحيدًا فقد جاء مثله أفعال أخرى .
- ٤ - قرر الدكتور أنيس أن الأفعال الثلاثة المكسورة العين في القرآن أربعة وعشرون فعلًا .

وقد رد الشيخ هذا الاصحاء وثبت أنها قد بلغت ستة وخمسين
فصلاً.

وبهذا أثبت الشيخ أن احصاءات الدكتور أنيس لا تنس بالدقه ، فإذا
أضفنا إلى ذلك ما ذكره الشيخ من قصور الدكتور أنيس عن استيعاب التراث النحوي
وتقارب دعوه مع الواقع اللغوي ، وانتقاد الأسس التي بنى عليها أقواله
ادركت أن الكتاب محدود القيمة ، وقد تمثل الشيخ فيه بهذه الأبيات :

قُلُّوا الْجَدِيدُ فَقُلْنَا : مَا جَدِيدُ كُمُّو
وَمَا حَوَى مِنْ جَدِيدِ الرَّأْيِ وَالْفِكَرِ
دَعْوَى تَطُولُ وَأَوْهَامُ مُوْهَمَةٌ
وَمَنْطِقُ كَجَدِيدِ الشَّيْبِ فِي الطَّمَرِ
وَنِيلَ : هَاتُوا الْجَدِيدَ الْحُرَّ فَإِنْتَشَرُوا
شَنَّا مِنَ الْتَّوْلِ إِنْ تَفْخِهُ يَنْكَسِيرُ^(١)

* * *

وقد رأى الشيخ في ختام بحثه أن القاسم المشترك بين هذه
الكتب ادراك أصحابها قدماً وحدتها صعوبة النحو والرغبة في تيسيره
للباحثين والمتعلمين على المساواه ، فكان من الطبيعي عنده أن يختتم بحثه
بيان رأيه في هذه القضية ، وهكذا وجد نفسه مضطرا لأن يتسائل
هل النحو صعب أو سهل ؟

وقد أجاب عن ذلك بـ "النحو صعب وطويل سلمه وفي حاجة إلى
تيسير" ثم تساءل - بعد ذلك - عن أسباب صعوبة النحو . فقرر
أن من بين الأسباب الأساسية أن النحويين أضافوا إلى النحو "الوانا"
من البحث وصنعوا من القول حتى أصبحت أشبه ما تكون بما يسعى في عصرنا

بالمذكرات التسويرية ، وكل دولة تجمع قوانينها لأبنائها فيسهل عليهم الوقوف عليها وإلعام بها . أما الاحاطة بالمذكرات التسويرية فهى^{*} لا سبيل إلىه ، ولقد بذل النحويون جهوداً رائعة وسلكوا طريقاً شاقاً مجدها في سبيل الظفر بهذه القواعد ، والاستدلال لها والدفاع عنها . فكانوا كتبهم شرارة هذه الجهد الصادقة المخلصة ، ثم سلكوا في تأليف كتبهم طرائق قدماً ، فلكل كتاب منهج في التأليف ينابير منه وج الآخر ، ولو أراد المتخصص في النحو والمتغى له أن يدرس موضوعاً نحوياً دراسة وافية لكافة الرجوع إلى كتب النحو جهداً مضيناً ولا ضياع كثيراً من وقته ومن جهده في سبيل التعرف على مسائل موضوعه في هذه الكتب المختلفة المناهج ، ولو عرفت كتب النحو الفهارس الدقيقة الواقية لنفس الرجوع إليها والبحث فيها .^(١)

وبهذا التحديد توصل الشيخ إلى أن تيسير النحو يتطلب أمرين :

- (١) تيسير البحث في كتب النحو .
(٢) تيسير دراسة النحو في المرحلة الجامعية .

والتيسيير الأول يتم لو طبعت كتب النحو طباعة حديثة ، وصنعت لها النهايات الدقيقة المستوية ، ولكن الشيخ قرر أن هذا الأمل بعيد المنال ، وأن البديل الممكن التحقيق أن تقرأ كتب النحو مطبوعها ومخطوطةها قراءة متعمقة متأنية ثم تجمع رؤوس مسائل النحو مع بيان مواضعها في هذه الكتب .

ثم قرر — أيضاً أن هذا العمل لا يستطيع النهوض به شخص واحد طالما
يحتاج إلى عمل جماعي ، ودعا إلى أن يقوم به مجمع من مجتمع اللغة
أو جامعة من الجامعات العربية ، أو هيئة تتفرغ لذلك .

واما تيسير دراسة النحو في المرحلة الجامعية فitem عند الشيخ
بتصرفية القواعد العملية التي نحتاج إليها في استقامة ألسنتنا وسلامة
أقلامنا ، ثم صياغة هذه القواعد في عبارة موجزة ، دون التطرق

إلى المشكلات النظرية والخلافات الفقظية وغير ذلك مما يشوب كتاب النحو .

ثم دعا - أيضا - إلى أن يكون كتاب النحو كتاباً أدبياً يجمع روايات الشعر وجيد النثر وأن يعد لكل باب من أبواب النحو ذخيرة أدبية ضخمة تغطي كل قواعده ، وتحصح عنها وتعين على توضيحها وخطتها ^(١) .

وقد ختم الشيخ ببحثه هذا بتقريره أنه قد صنع شيئاً من ذلك حين أخرج كتاباً غطى نحو ثلث أبواب النحو - من المبني والمعرف إلى باب ظن وأخواتها - وقرر أنه قد جعل هذا الكتاب نموذجاً للتأليف المرجو في تعليم النحو ، وأكثر من الإقتباس منه . وشغل ذلك القسم الأخير من هذا البحث .

وقد حاولت من جانبي أن أحصل على نسخة من هذا الكتاب فلم أوفق إلى ذلك ، ولم أعرف من وقف عليه من زملاء الشيخ وأصدقائه وتلاميذه على السواء ، كما لم يحتفظ الشيخ في مكتبه الخاصة بحلوان بنسخة من هذا الكتاب أوبشرى من أصوله وهو أمر يلفت النظر ويشير الحيرة .

والاقتراحات التي قدمها الشيخ ، لتبسيير النحو في حاجة إلى نظر .

أما اقتراحاته بشأن فهرسة كتب النحو وإعتبار هذه الفهرسة خطوة نحو تيسير البحث فيه فأمر لا خلاف عليه ، لكن يبقى - بعد ذلك - تحديد المنهج المتبع في هذا البحث، فإن النحو العربي يعاني من مشكلات منهجية متعددة مثل : عدم التحديد الكافي للنصوص المرعية في القواعد ، والخلط بين مستويات الأداء اللغوي ، ولا مناص من تغیر موقف إزاء هذه المشكلات المنهجية وغيرها من المشكلات التي تواجه الباحث في النحو العربي ، فانتصار الشيخ على ذكر الفهرسة وحدتها

يُعنى وقوفه عند التقدمات دون خوضه في قلب المشكلات . ترى ما السر في ذلك ؟

إن مثل الشيخ لا يمكن أن يغفل عن هذه المشكلات النسجية فهل
ل Gallagher الاشارة إليها صادر عن عدم تحديد موقف إزاءها ١٩٠

ثم أن مقتراحاته بشأن تيسير دراسة النحو في المرحلة الجامعية في حاجة إلى نظر - أيضاً - فان الشيخ لم يبين ما إذا كان الطلاب الذين ييسر لهم النحو على نحو ما ذكر متخصصين أو غير متخصصين ، فإذا كانوا غير متخصصين فكلام الشيخ مقبول ، بيد أن مجال تعليم النحو لهؤلاء بالصورة التي ذكرها الشيخ ينبغي أن يكون قبل المرحلة الجامعية ، لأن المرحلة الجامعية بطبيعة تخصصاتها الدقيقة لا تسمح بتدريس النحو باعتباره مادة متخصصة لغير المتخصصين .

واما إن كان الشيخ يقصد بقتراحاته تدريس النحو للمتخصصين
فذلك مالا سبيل عندنا إلى الاغراق عليه ، لأن الطالب المتخصص ينبغي
أن يؤهله في مرحلة تخصصه للإتّصال بالصادر الأساسية في مادة
تخصصه .. الأمر الذي يعني ضرورة تعرّسه بكتب النحو القديمة
بما تتضمّنه هذه الكتب من مشكلات ، وما تعرض له من خلافات ،
و بما تتناوله من شواهد ، والإعراض عن هذا كله ينبع عنه بالضرورة عجز
الطالب عن الإتّصال بالمصادر الأساسية لمادته ، ووقفه على علة على
الوسائل التي تربطه بهذه الكتب القديمة . الأمر الذي لا بد أن ينبع
في النهاية ضعفا في مستوى التحصيل العلمي .

تبقى - بعد ذلك - مجموعة من الملحوظات الختامية أعرض لها
بابايجاز فيما ياتى :

- ١ - ذكر الشيخ /أثناء حدثه عن كتاب الأستاذ ابراهيم مصطفى

كتاب "مباح الاخوان" ^(١) وفهرسها ذكره عن هذا الكتاب أنس
كتاب في احصاءات الألفاظ الواقعة في القرآن الكريم . ولكن الشيخ لم يشر
إلى أن هذا الكتاب مخطوط أو مطبوع ؟ وهل أفاد منه أو لم يجد ؟ وما
مدى إفادته منه إذا كان قد أفاد ؟ .

وقد حاولت أن أقف على هذا الكتاب فلم أوفق .

٢ - جلى أن الشيخ لم يعدل عن آرائه بشأن دخول الفهرسة في تدليل صعب
البحث في النحو منذ ثباته المبكر إلى أخriات حياته .

٣ - : أن الشيخ لم يلتفت إلى كتاب الدكتور أنيس إلا بعد أكثر من ^(٢)
عشرين عاماً من صدوره ، وقد قرر ذلك صراحة " واعترف به " .

(١) من ٣٨ - وقد تحدث الشيخ في مقدمة كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم عن هذا الكتاب فقد ذكر أنه أحسن الفاظ القرآن لم يترك منها لفظاً ، وإن مؤلفه الحافظ يحيى حلمي بن حسين قسطموني ، وأخذ عليه أنه لم يذكر الآيات وأكثري بذكر أرقامها ، وأن هذه الإقام يشيع فيها الاضطراب ، ولا سيما في طوال الفصل .

انظر : الجزء الأول من القسم الأول من : دراسات لأسلوب القرآن الكريم مقدمة المؤلف من ٣

(٢) انظر من ٩ من المقالة .

٤ - إن تناول الشيخ للكتب السابقة نوع من الاختيار الذى لا نعرف أسمه، فهذه الكتب لا تمثل جميع الإتجاهات فى البحث النحوى واللغوى الجديد ، كما أنها لا تمثل فى جوهرها اتجاهها واحداً ، وإن اجتمعت كلها على ضرورة إعادة النظر فى تناول التراث النحوى واللغوى بالبحث والتحقيق ، لأن البحث فى داخل هذا الإطار العام يختلف فى مناهجه ،

٥ - أن لغة الشيخ فى بعض الأحيان كانت تسم بالحدة . فقد وردت عبارات نفس موضع مختلفة لاينبغى أن تستخدم فى مجال البحث العلمى ، ومن ذلك مثلاً : قوله : " إن هذيان " كهذيان المحم^(١) وقوله : " إنه خلط وتباططه "

كبهيمة عبياء قاد زمامها
أعن على عوج الطريق الأعوج^(٢)

(١) ص ٧٩ من المقالة .

(٢) ص ٨٠ من المقالة .

أبو حيان وبحره المحيط :

في شهان وثلاثين صفحة نشر الشيخ مقالته عن "أبو حيان وبحره المحيط" في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عددها السابع الصادر في ١٣٩٧هـ الموافق ١٩٧٧م^(١)، ويمكن تقسيم هذه المقالة إلى قسمين وإن لم يقسمها صراحة الشيخ هذا التقسيم :

- أولهما - لحة عن أبو حيان .
- وثانيهما - نظرة حول كتابة العظيم "البحر المحيط" .

فِي الْقَسْمِ الْأُولِ: - الذي شغل نحو سبع عشرة صفحة^(٢) - قدم الشيخ ترجمة هدية الإيجاز لأبي حيان ، بدأها بالحديث عن كنيته ولقبه ، ثم أبنائه وما ألقى من كتب بأسمائهم ، ثم تطرق إلى الوزن المصري للأسماء المختومة بالآلف والتون كحيان ، وغان ، وحسان ، ورمان ، ونحوها . وانتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن صفاته الجسمية والخلقية والعلمية .

أعقب ذلك بحديث عن "ذهب أبي حيان" قاصداً به مذهب العقدي والفكري من ناحية ، والفقهي من ناحية أخرى .

وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن شعر أبي حيان ، ونقل نماذج منه في بعض الأقراس . ولم ينس أن يذكر نقده لبعض ما قاله الرجل في الفزل ، دون أن يصرخ بالشعر الذي يتناوله بالنقد . ولذا كان في هذا بعض التعجب فإن فيه أيضاً بعض الأغراء بالبحث عن هذا الشعر ، وكان أولى بالشيخ أن يحذف هذه الفقرة جملة .

(١) من ص ١٣ - ٥٠

(٢) من ص ٢٣ - ٣٠

وتناول الشيخ بعد ذلك ثقافة أبي حيان ، فذكر مؤلفاته في العربية وغميمرها ، كالتركية والحبشية والفارسية . وعرض في هذه النقطة لقول أبي حيان عن سبويه ، وقطع بدقتها وأمانتها ، ولم يأخذ عليها إلا مسائل قليلة أخطأ فيها النقل عنه ^(١) .

كما عرض فيها أيضاً موقف أبي حيان ^(٢) من كتب ابن الحاجب ، وذكر أنه كان يسميه " نحو الفقهاء " ، وقرر - استطراداً - أنه كان من يرجعون إلى أقوال المختصين في العلوم الأخرى . مؤكداً نقله عن جالينوس وأرسططاليس في أقل مدة الحمل وأكثرها . وعقب على ذلك بأن أبي حيان كان من يتمسك بالظاهر أيضاً ، ولذلك فسر قول الله تعالى : (وهو الذي مد الأرض) قوله سبحانه : (والله جعل لكم الأرض ساطاً) بأن الأرض مسوطة وليس كروية ، وليس من شك في أن هذه النقطة كانت تحتاج إلى وقفة من الشيخ ، على الأقل لتوضيح موقف أبي حيان الذي قد يبدو - في الظاهر - متناقضاً مع ما أسلم إليه البحث العلى من يقين بكروية الأرض . وأحسب أن أبي حيان كان يقصد تفسير كتاب الله بالرجوع إلى الثابت في العلم ، لأنّه لا تعارض بين الدين والعلم ، فإذا تبين أن هذا الثابت علياً ليس أكثر من نظرية تحتمل الصواب . والخطأ فقد وجّب العدول عن اقحامها في تفسير كتاب الله ، حتى لا يجعل كلامه سبحانه عرضة لما يتعرّض له البحث العلى من تغيير . تعالى كتاب الله عن ذلك علوّاً كبيراً .

تحدث الشيخ بعد ذلك عن بعض شيوخ أبي حيان من نقل عثمه في البحر المتوسط ، كما تحدث عن أصحابه وتلايمذه حديثاً موجزاً ، لينتقل من ذلك إلى الكلام عن قدوته إلى صر وثنائه عليهما وعلى أهلها ، وبعض العادات الاجتماعية التي كان ينكرها فيها .

و甄ى أن هذه الموضوعات التي تحدث فيها الشيخ موضوعات مهمة في الترجمة لأبي حيان ، بيد أن الشيخ أغلق في عرضها أمر من ما كان يجعل به أن يغفل أيّاً منها :

(١) ص : ٢٢ من المقالة .

(٢) ص : ٢٣ من المقالة .

أولهما : الحديث عن نشأة الرجل ، ورحلاته ، والظروف التي صاحبت انتقال كثير من مشاهير علماء تلك الفترة إلى مصر ، بالرغم من القلق السياسي الذي كان يخيّم على مصر والشام آنذاك .

وثانيهما : ترتيب عاصر ترجمته ، وترتبط فقراتها ، وتكاملها في تقديم صورة واضحة لهذه الشخصية العلمية الفذة ، بدلاً من أن يعرض لها في شكل شذرات مبعثرة ونظارات متفرقة على نحو ما صنع .

في القسم الثاني : عرض الشيخ لكتاب البحر المحيط . ^(١) وبدأه بحديث عن مراجعه من كتب النحو واللغة والأدب ، مكتفياً في هذا المقام بمن صرّح بهم أبو حيّان في الكتاب ، دون أن يحاوّل أن يتتجاوز ذلك إلى تحليل المادة العلمية نفسها للوقوف على من أثر في هذا الكتاب من لم يصرّح بهم أبو حيّان . وانتقل بعد ذلك إلى ذكر فقرة عن "الجدير بتفسير كتاب الله" . قرر فيها نقلاً عن أبي حيّان أنه "لا ينبغي أن يتعرّض لتفسير كتاب الله إلا المتبحّر في اللسان ، القادر على إجاده النشر وقرض الشعر ، أما الذي يقصر همه على النحو وحده فهو بمعزل عن فهم دقائق كتاب الله" ^(٢) ، وهذا كلام ليس سلماً باطلاق . أما شطّره الأخير صحيح ، لأن النحوى تشغله - بالضرورة - قضايا النحو ومسائله ، وقد يصرفه ذلك عن النظر في كافة جوانب الكتاب الكريم . وأما شطّره الأول فليس بصحيح ، لأن المطلوب في المفسر أمور كثيرة ليس من بينها ما ذكره على سبيل الحصر من وجوب "القدرة على إجاده النشر وقرض الشعر" . وهي أمور معروفة بين المشتغلين بالدراسات القرآنية ^(٣) . ولا يتوهمن أحد أن الشيخ كان يعبر عن

(١) من ص : ٣٠ - ٥٠ مقالة أبو حيّان .

(٢) ص : ٣٢

(٣) انظر مثلاً : الاتقان في علوم القرآن للسيوطى ١٨٦/١

رأى أبا حيان - وان قرر الشيخ ذلك صراحة - لأن عبارة أبي حيان كما نقلها الشيخ نفسه تقول : "اعلم أنه لا يرتقي من علم التفسير نِزُّوَتَهُ ، ولا يَمْتَنِي منه صَهْوَتَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ مُتَبَحِّرًا فِي الْلِسَانِ ، مُتَرَقِّيًّا مَنْهُ إِلَى رُتبَةِ الإِحْسَانِ ، قَدْ جُبِلَ طَبَعُهُ عَلَى إِنْشَاءِ النُّثُرِ وَالنُّظُمِ دُونَ اِكْسَابٍ " ^(١) . وفارق كبير بين " من يرتقي ذروة علم التفسير " أى يتغوق فيه ، وعبارة الشيخ القاطعة الحاصرة " لا ينبغي أن يتعرض لتفسير كتاب الله إلا المتبحر في اللسان ، القادر على إجاده النثر وقرض الشعر " . فالعباراتان في ظني - متناقضتان .

تحدث الشيخ بعد ذلك عن " منهاج البحر المحيط " وهو حديث محدود حجماً ومادة ، ولا يمكن أن يفي بهذا الكتاب الضخم وما ورد فيه من مسائل وحوث وقضايا ، إذ اكتفى فيه بتقرير أن أبا حيان يرى ضرورة الا شغل كتب التفسير بتحليلها مباحث العلوم الأخرى ، مشيراً إلى بعض ما ذكره أبو حيان في ذلك ، منتقلًا منه إلى القول بأن أسلوب القرآن لا ينبغي أن يحمل على الضرورة .

ولا أدرى كيف يسوغ اعتبار هاتين الفكريتين المحدودتين " منهاجاً " يفسر خصائص " البحر المحيط " و يجعلوا الأصول المتبعة فيه ، ويحدد الأطر التي حكمت مادته .

انتقل الشيخ بعد ذلك إلى حديث عن بعض ما ورد في البحر من موضوعات ، فذكر ثورة أبو حيان على الصوفية ^(٢) ، وذمه الغلاسفة ^(٣) ، وانكاره للرازي ^(٤) دون أن يربط ذلك بوضعه من ناحية ، أو بأساليبه من ناحية أخرى .

(١) ص : ٣٣ المقالة .

(٢) ص : ٣٦ =

(٣) ص : ٣٢ =

(٤) ص : ٤٠ =

شغل ما ورد من شعر في "البحر المحيط" نحو مائة صفحات من
مقالة الشيخ بعد ذلك^(١). وقد عالج هذا الموضوع في نقاط أربع :

أولاها : تحدث فيها عن العلاقة بين شواهد الكشاف وشواهد
البحر المحيط .

وثانيها : قرر فيها أن شواهد البحر المحيط الشعرية لم يقصد
بها جيئا الاحتجاج اللغوي أو النحوى ، بل منها
ما ذكر باعتباره نماذج جيدة مناسبة للمقام .

ثالثها : عرض فيها لما يلحظ في هذه الشواهد من وجود
حكم كثيرة ذكر طرفا منها .

ورابعها : قرر فيها وجود بعض أشعار في الكتاب لا يليق ذكرها
فيه .

انقل الشيخ عقب ذلك إلى الحديث عن تلحين القراء ، وهو
موضوع أثير لديه ، حبيب عنده ، تناوله في أكثر من موضوع ،
كما عرضنا لذلك من قبل^(٢) ولم يأت هنا بجديد إلى ما سبق
قوله ، سوى أنه نقل بعض نصوص ابن حيان في البحر المحيط^(٣).

وختم الشيخ كلامه عن الكتاب بحديث عن تجربته الشخصية
معه ، واصالة به منذ فترة مبكرة من عمره ، وإنفاذ منه فسقى
صنع فهارس ضخمة لمسائل النحو والصرف فيه ، والقراءات وتوجيهها
النحوى أيضا ، وقرر أن ذلك كان نقطة البدء في صناعة فهارس
للمقتضب على غراره ، ثم في صنعه فهارس سيفويه .

وختم حديثه في هذا بعبارة "هذا هو حجم النحو والصرف
في البحر المحيط ، أما الحديث عنه فيحتاج إلى كتابه وبالرغبة
من أتنى لم أغذر على هذه الفهارس الضخمة التي قطع الشيخ بصنعه لها
في مكتبه بحلوان ، فإني على يقين بأن النحو والصرف والقراءات في
البحر المحيط في حاجة إلى أكثر من كتاب ، يتناول كل منها جانبا من
هذه العلوم بالتحديد والتحليل والعوازنة والتأصيل .

(١)

من ص : ٤١ - ٤٦

(٢)

ص : ١٨٥ - ١٨٩ من هذه الرسالة كذلك سأعرض له في ص ٢٦٩ ، ٢٩٨ .

(٣)

عن : ٤٧ - ٤٨

الفصل الثاني
الكتب

الفصل الثاني

.....

١ - أبو العباس المبرد

وأثره في علوم العربية

.....

هذا الكتاب آخر مصنفات الشيخ ظهوراً، فقد صدر عام ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٥ م و هو أول مصنفات الشيخ تأليفاً ، فقد انتهى الشيخ من كتابته عام ١٣٦١ هـ الموافق ١٩٤٣ م وهذا الكتاب هو الرسالة التي تقدم بها للحصول على تخصص المادة من كلية اللغة العربية في النحو والصرف ، ويبدو أن الشيخ لم يشاً أن يصدر هذا الكتاب في حياته ، وأغلبظن أن أسرته هي التي تعاقدت على نشره بعد وفاته ، ولذلك لا نجد في الكتاب أي تعديل أو إضافة لما سبق أن كتبه الشيخ منذ أكثر من أربعين عاماً ، حتى إن المقدمة نفسها التي صدر بها الكتاب هي المقدمة نفسها ^{التي} صدرت بها الرسالة ، وذلك يعني أن الشيخ لم يضف كلمة واحدة إلى رسالته ، وأن الكتاب الذي بين أيدينا هو الرسالة التي حصل بها على درجة العلمية المعادلة لدرجة الدكتوراه ٠

وقد وقع هذا الكتاب في نحو أربعين وثلاثة صفحة ٠ وبدأ بـ ^بقصيرة حدد فيها الشيخ موضوعه وخطته في عبارات موجزة إذ قال : "قصدت في رسالتي عن أبي العباس المبرد وأثره في علوم العربية إلى أن تكون مشتملة على أصول مذهبه دون محاولة استقراء فروعه ، وقد أفرغت جهدي في أن تكون مرآة صادقة تجلو أصول مذهبه وتتمثل فيها آثاره ٠ ((١))

وهذا يتضح أن الشيخ قد ألزم نفسه بالتعرف على أصول مذهب المبرد ، وأن أغنى نفسه من محاولة استقراء الفروع وأى الجزئيات والحكم التفصيلية والسائل الثانوية ، فلنشطر في رسالته لنعرف إلى أى مدى وفق الشيخ في تحقيق غايته ، من تقديم الأصول العامة التي تجلو مذهب المبرد وتميزه في نطاق دراساتنا النحوية وخاصة واللغوية بعامة ٠

يبدأ الكتاب - بعد ذلك - في عدد من المباحث التي تتواتي دون أن يعقد لها باب يجمع ما تمايل فيها أو فصل يضم المتشابه من بينها ،

(١) ص : ٥٠٠ أبو العباس المبرد ٠

فهي مجموعات من المباحث المتعددة وظيفتها ومواضيعها ، ولكنها في نهاية الأمر تقدم صورة المبرد ومذهبه على نحو ما تصور الشيخ ، والباحث الأول من مباحث الرسالة بعنوان : "ترجمة حياة أبي العباس المبرد" ويقع هذا البحث في نحو ثمان صفحات ^(١) ويدأه الشيخ بالحديث عن نسب المبرد نacula عن الفهرست لابن التديم ، ثم بحث حركة الراي في لقبه ، وقد عرض في ذلك وقائع متعددة نacula عن "وفيات الأعيان" و "العقد الغريب" و "المزهر" للسيوطى ، ومعجم الأدباء "لياقوت" ، كما رجع - أيضاً - إلى مجلة الرسالة ، لينقل عن الاستاذ (ابراهيم مصطفى) رأيه في حركة الراي وإسجاده في هذا الرأى إلى ما روى عن الشنقيطي ، كما ينقل - أيضاً - عن رغبة الأمل للشيخ "سيد بن علي المرتضى" .

ينتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن ولادته ووفاته مستدلاً في ذلك إلى المصادر السابقة ضيقاً إليها ما ورد في "أخبار النحوين البصريين للسيراني" و "نزهة الألباء" لابن الأنباري ، و "تاريخ بغداد" للخطيب و "معجم الأدباء" للياقوت و "معجم الشعراء للمزباني" .

ثم يتوقف الشيخ بخاصة عند الرواية التي وردت في "العقد الغريب" والتي تزعم اجتماع المبرد مع الخليل في الفند هذه الرواية ، ويصح أن الاجتماع الذي تم إنما كان بين الخليل بن أحمد وتلميذه أبي محمد اليزيدي ، وليس محمد بن يزيد المبرد ، مستدلاً في ذلك إلى ما ذكره البغدادي في خزانة الأدب .

ثم يتحدث - بعد ذلك - عن نشأته ، فيذكر بعض الأقايس ~~من~~ والروايات التي وردت في معجم الأدباء للياقوت .

ثم يعرض الشيخ للحديث عن شيوخ المبرد وتلاميذه ، فيذكر من شيوخه "أبا عثمان المازني" ، والجربي ، وأبا حاتم المستани ، والجاحظ ، والبراشى ، والتوزي ، وأبا مسلم الشيباني ، وذكر من تلاميذه : "على بن سليمان الأخفش" ، والزجاج ، وابن كيسان ، وأبا بكر بن السراج .

(١) من ص : ٢ - ١٥ أبو العباس المبرد

والملحوظ أنه عند ذكره لهذه الأعلام لا يقدم ترجمة لها ولا تعرضا بها، وإنما يقتصر على تقرير اتصال المبرد بها وإفادته منها أو اتصالها بالمبرد وأخذها
.....

وبالرغم من قصر هذا البحث فإنه يصور خصائص طريقة الشيخ في التأليف وأسلوبه في التصنيف فهو يعني بالجزئيات ، ويهتم بالروايات ، ويبحث مصادره فـى خلال كتابته دون أن يعني بفصلها في المهاشم ، وحين يرجع بعض الآراء يعتمد في ترجيحه دائماً على بعض ما ورد من مأثورات ، ثم إن انتقالاته من جزئية إلى أخرى لا تتسم بالترابط ، ولا تتصرف بالسلسلة ، بل هي في غالب الأحيان انتقالات مفاجئة لا تمهد لها ولا رباط بين جزئياتها . ولو أن باحثاً معاصرأراد أن يكتب ترجمة لحياة أبي العباس المبرد لا ضطر إلى أن يعود إلى المصادر التي عاد إليها الشيخ ليجمع من جديد مادتها ، ثم لينسق هذه المادة في شكل يأخذ الطابع العلمي ، بدءاً من الوقوف على الظروف التي نشأ فيها المبرد والتي مكنته من الإتصال بالعلم ، ويسرت له التلقى عن شيوخ العربية في عصره ، الأمر الذي كان له دوره في تكوينه العلمي ، وما كان ليكتفى بتلك الروايات التي آثر الشيخ الوقوف عليها وأغفل من أجلها تلك المقومات الأساسية التي ما كان له أن يغفلها .

* * *

عد الشيخ المبحث الثاني من كتابه تحت عنوان "الخصوصية
بين المبرد ونغلب"

وقد استغرق هذا البحث نحو اثنتين وعشرين صفحة (١) ، وصدر الشيخ هذا البحث بقوله : " وهذه الخصوصية مرجعها إلى التأثير القوي بين مد رستن البصرة والковفة ، فالمبرد بصرى تعلم على المذهب البصرى وطريقته ، وتعلّم كوفي تعلم على المذهب الكوفى وطريقته " (٢) بيد أن تحليل الأحداث التي ذكرها الشيخ في هذا البحث والتى شغلت قدرًا كبيرًا من صفحاته يكشف عن

(١) انظر ج: ١٢ - ٣٩ أبو العباس المبرد .
(٢) ج: ١٢ = = =

سبب آخر من أسباب هذه الخصومة ، وهو سبب يمكن أن نرده إلى السمات الشخصية لكل من المبرد وثعلب ، وقد أغفل الشيخ الإشارة إليه حينما أشار إلى أسباب هذه الخصومة بالرغم من أنه قد نقل من بين ما نقل ما يؤكده وذلك حينما ذكر نقلاً عن " وفيات الأعيان " و " معجم الأدباء " أن المبرد كان يحب الاجتماع في المعاشرة بتعليقه واستكثار فيه ، وكان ثعلب يكره ذلك ويمنع منه ، حكى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمдан الفقيه المولمي وكان صديقهما قال : قلت : لأبي عبد الله الدينوري ختن ثعلب : لم يأبى ثعلب الاجتماع بالمبرد . فقال : لأن المبرد حسن العبارة طو الإشارة ، فصيح اللسان ظاهر البيان ، وتعليق مذهب المعلميين ، فإذا اجتمعوا في محفى حكم للمبرد على الظاهر قبل أن يعرف الباطن « (١) » .

هذا - إذاً - سبب آخر من أسباب الخصومة بين الرجلين ، ولكن الشيخ يعرّف بهذا السبب مروراً عابراً غير ملتفت لثره في هذه الخصومة ، ويبدو أن مرد ذلك إلى أن الشيخ قد شغل بنقول كثيرة تناول أحداثاً وواقائع ذات اتساع بهذه الخصومة بين الرجلين فأثر أن يسرد لها ، وأن يعلق أحياناً تعليقات محدودة على بعضها ، دون أن يعني بتصنيف هذه الأحداث والواقع تحديد دلالتها العلمية أو النفسية أو الاجتماعية ، وفيما نقله الشيخ في هذا البحث ما يتصل بهذه الجوانب جميعاً . فالخصومة بين الرجلين لم تكن مجرد خصومة بين المدرستين النحويتين الكبيرتين ، بل أن وراءها أيضاً منافسة شخصية بين رجلين يختلفان في طرائق التفكير ، والمقدرة على التعبير .

وبهذا يتضح أن مفهومات كثيرة من هذا البحث كان من الممكن للشيخ أن يختصرها وأن يكتفي بذكر دلالتها ، ثم أن يجعل هذه الدلالة مقدمة

(١) انظر ص : ٢١ ، من المرجع السابق .

لتحديد الأسباب في هذه الخصومة وتحليلها .

يعالج الشيخ في ثنايا هذا المبحث بعض المسائل التي لا تتصل بعنوانه اتصالاً وثيقاً ، ومن ذلك : أنه عقد فقرة تحت عنوان : " ثناء العلماء على أبي العباس المبرد " ويصدر الحديث تحت هذا العنوان بقوله : في طبقات النحوين للزبيدي (تلخيص مجلة إيطالية نشرت بالعربية) قال الحسن بن سعيد ومحمد بن أبي الأزهر : " كان المبرد من العلم وغارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الاشارة وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكيّة المجالسة ، وكثيم العشرة وبلاعة المكابحة ، وحلابة الخطبة ، وجودة الخط ، وصحة الفريحة ، وقرب الافهام ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق على ما ليس احد عليه من تقدم أو تأخر عنه " ، وكان نحوياً مقدماً عالماً اديباً شاعراً ٠٠٠٠ وقيل أنه كان أعلم الناس بكل شيء ^(١) .

وهذا النص مجرد نموذج لطريقة الشيخ في تناول الموضوع، ولا تنسى أن الموضوع بأسره وهو " ثناء العلماء على المبرد " ليس وثيق الصلة ببحث الخصومة بين المبرد وثعلب، وكان أولى أن يعالج في بحث خاص به .

وبالاضافة إلى ذلك فإن الشيخ يكتفى في بحثه بالنقل دون أن يعني بتحليل ما ينقل ، وفي النص المذكور نفسه ما يكشف عن تقدير مبالغ فيه لشخصية المبرد ، وكان أخرى بالشيخ أن يتوقف ليشير إلى ذلك ، ثم أن في النص عدم عناية بذكر المصادر بدقة كافية ، فضلاً عن عدم عناية بصحة التعبير . وحسبى أن أمثل للأولى بقوله : في طبقات النحوين للزبيدي " والاسم الصحيح للكتاب طبقات النحوين واللغويين " وحسبى أن أمثل للثانية بعبارة تلخيص مجلة إيطالية نشرت بالعربية وهي عبارة مهمة وغامضة ، وفي رد الملة في موضعها فهو ما ورد في طبقات النحوين واللغويين هو الذي لخصته المجلة الإيطالية أو أن هذا التلخيص هو المنشور بالعربية ، ثم ما اسم هذه المجلة ، ومن متى صدرت نشرتها بالعربية ؟ وهل كانت في ملحق خاص بالبحث العلمي أو في مقالة صحفية ، ثم إلى أي مدى تصح عبارة " تلخيص " هذه اللم يكتن أولى أن يقال بدلاً منها لفظ (ملخصها من) ؟ مع تحديد البيانات الضرورية التي لا مناص من تحديدها في بحث علمي .

(١) انظر ص : ٢٥ المراجع نفسه .

ويعالج الشيخ -بعد ذلك - موضوع مُدٍّ تعصب المبرد^(١) ، وهو موضوع أثاره الأستاذ "أحمد أمين" في كتابه "ضحي الإسلام" وقرر فيه أن المبرد عرض أزدى يمثّل ، وأن كتاب الكامل يمثل هذا النوع من العصبية قَبْليَّةً تمثيلاً صحيحاً^(٢) ، وقد عالج الشيخ هذا الموضوع عن طريق ذكر النقول -أيضاً - دون تحليل كاف لاستخلاص دلالاتها ، فضلاً عن أن هذا الموضوع بدوره لم يذكر له الشيخ صلة ببحثه الأصلى وهو "الخصومة بين المبرد وشعلب" .

كذلك يعرض الشيخ في مبحثه لاًسلوب المبرد مقرراً في بدءه حديثه عن أسلوبه أنه "ليست بين أيدينا نماذج من كتابة المبرد الأدبية سوى نصف صغيرة قدم بها بعض الأبواب في الكامل^(١)، وهي على ضالتها تشف عن روح أدبية".

ثم يذكر بعض النماذج التي يراها دالة على أسلوب المبرد من كتابه الكامل ، ويضي - بعد ذلك - إلى الحديث عن أسلوبه في التأليف فيقرر ميله إلى البساط والوضوح ، وولمع بالإكثار من المترادفات ، ويمثل للسيدة الأولى ببعض حاوين المقتنب ومن ذلك غلوانه للتعجب بقوله : "هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله بهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب " (٦) ، ول ايضا - غلوان ما النافية " بقوله : "هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لو قوئ في معناه وهو حرف جاء لمعنى ويجرى في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل وذلك الحرف ما النافية (٧) .

ويمض الشیخ فی الحدیث عن سمات أسلوب المبرد فیذكر أن من خصائصه الإکثار من (الفنائل)^(٧) و-أيضاً -کثرة الحشو للفت الاذھان وتبیین المتعلمین .

(١) انظر ص ٢٦ من ابو العباس العبرد .
 (٢) انظر ص ٣١ من ابو العباس العبرد .
 (٣) انظر ص ٣١ من ابو العباس العبرد .
 (٤) انظر ص ٣١ من ابو العباس العبرد .
 (٥) انظر ص ٣٠ من ابو العباس العبرد .
 (٦) انظر الصفحة السابقة .
 (٧) انظر ص ٣١ من المراجع السابق .

وجل أن الشيخ لا يربط قط بين هذا الكلام وبين كلام سابق ذكره في ثناء العلماء على المبرد ، ولو أن الشيخ لم يكتف بالنقل ، ووقف عندما ينقل بالتحليل لكن له مما ينقل موقف آخر .

ولست في حاجة - أيضا - إلى أن أذكر أن الحديث عن أسلوب المبرد لا صلة له مباشرة بالباحث الذي أقحم عليه وهو بحث "الخصوصية بين المبرد وشاعر" المتوقع في الحديث عن الأسلوب في مثل هذا البحث دراسة أخرى تعرض لأشكال الخلاف القائمة بين الرجلين وتبين صورها وأساليب التعبير عنها ، أما الحديث عن الأسلوب باعتباره شكل الصياغة اللغوية في المؤلفات المختلفة العلمية أو الأدبية فكان ينبغي أن يعده بحث خاص به ، وأن يعرض فيه بدقة كل ما يميز أسلوب المبرد في أعماله المختلفة . وهكذا يتبيّن أن الشيخ قد أقحم بحثاً بالغ الأهمية في بحث لا يتصل به اتصالاً مباشرًا . فضلاً عن كونه قد أغفل ما كان ينبغي أن يدرسه، وقدم فيما درسه نماذج غير كافية لإقناع القارئ إن لم تكن موجبة بنفيض ما يقرره .

عالج الشيخ - بعد ذلك - موضوع شعر المبرد وعرض في علاجه لـ بعض أبيات وردت في "العقد الفريد" و"معجم الأدباء" و"تاريخ بغداد" و"أخبار النحوين البصريين" وغيرها .

وما أظنني بحاجة إلى بيان إنقطاع الصلة بين هذا الموضوع وغضوان البحث جملة .

ويعرض الشيخ بعد حديثه عن شعر المبرد بعض النوادر والأخبار التي تتحدث عن بخل المبرد وشحه ، مستنداً إلى ورودها في معجم الأدباء ، وبعض المصادر الأخرى . وهذا الموضوع بدوره فضلاً عن كونه غير متصل بالباحث الأساس فإنه مقدم في موضعه الذي هو فيه ، لأن هذا القسم من البحث يتتناول الجوانب الفكرية من المبرد فيتحدث عن أسلوبه وشعره ثم يمضي - بعد ذلك - الشيخ إلى الحديث عن جوانب ثغرة ونبوغه ، فالأخبار والنوادر التي تتصل بالأخلاق مقدمة إذا في مجال البحث في جانب من جوانب المبرد وكان أولى بالشيخ أن ينسق الموضوعات التي تقع في إطار واحد وأن يجعل بينهما صلة تربط جزئياتها معاً بدلاً من هذا التفكك الذي لا رابطة فيه .

وختتم الشيخ هذا بتساؤل يأخذ شكل موضوع يختتم به مبحثه وهو
”في أية ناحية من نواحي العربية كان تفوقه ونبوغه“^(١)

ويصدر الشيخ حديثه في ذلك بعبارة ”نهض المبرد بقسط وافر في
خدمة العربية فشارك في علومها: نحوها وصرفها وفقها وأدبها وروايتها ولغتها،
 فهو بلا ريب أعلم من أئمتها وجهيد من جهابذتها“ على أنه لم تكن كل
هذه النواحي لديه على السواء، فأية ناحية من نواحى العربية كان ميالا
إليها ومهما فيها^(٢)

ويجيب الشيخ عن هذا التساؤل بذكر بعض النقول التي ينتهي منها
إلى أن المبرد كان متغرياً في النحو بالدرجة الأولى، وفي بقية الجوانب اللغوية
في الدرجة الثانية، ولا أدرى لماذا آثر الشيخ الحديث عن هذا الموضوع في
هذا الموضوع؟ ولماذا لم يربطه بموقف القدماء منه وتقويمهم له، ألم يكن من
الأولى والأجدى أن يكون الحديث عن قيمة المبرد وجوانب تفوقه بعد عرض
آثاره وتحليلها وتحديد قيمها، بدلاً من أن يذكر مثل هذا الموضوع الذي
يعد الحصيلة النهاية للدراسة في هذا الموضوع وبهذه الصورة.

* * *

بعد الشيخ البحث الثالث تحت عنوان : ”لمحات عن مذهب المبرد
وأتجاهاته“، وقد استغرق نحو ثلاثة صفحات.^(٣)

وقد صدره بقوله : ”ليس من غرضي أن أتناول في هذه الفصول بالعرض
كل ما وقفت عليه من أقوال للمبرد، وإنما مقصدني أن أرسم صورة تكشف لنا
جهد الإستطاعة عن اتجاهات المبرد في مذهبه مستندًا في ذلك إلى ما درسته
من مؤلفاته، وما جمعته مما هو منشور مهشوت في أضعاف كتب النحو، مسوياً بين ما
تابع فيه المبرد من سبقه من النحاة (وبين) وما انفرد به، فيما

(١) انظر ص: ٣٦ - ٣٢ نفس المرجع +

(٢) ” : ٣٦ = =

(٣) ” : ٤١ - ٣٩ = =

مذهبه إلا مجموع هذه الأقوال ، ولنأخذ في بيان ما قصدنا إليه وعلى الله
قصد السبيل .^(١)

وهذا الكلام يوحى بأننا (مام دراسة مفصلة تستوعب اتجاهات المبرد ،
وستتد إلى استقراء دقيق لرأيه ، سواء ما كان منها مذكورة في كتبه ومؤلفاته
أو ما كان منها مبيوحا في شتایا كتب النحو مما نسبه إليه النحاة ، ولكن الذي
يقرأ هذا المبحث لن يجد من هذا الاستيعاب شيئا ، ولن يحصل على صورة
قريبة أو غير قريبة مفصلة أو مجملة لمذهب المبرد النحوي ، ولا لاتجاهاته في
البحث اللغوي ، ذلك أن الشيخ قد اكتفى بعد أن ذكر تلك المقدمة الواuded
بأن قرر "أن المبرد كان يحتفل بالمعنى ويسير على ثناها ويترافق لها ويحتكم
إليها وينزل عند حكمها^(٢)" ثم يؤكد ذلك بذكر بعض العبارات من القتنصب
ومن الكامل ، لينتهي أخيرا إلى أن المبرد قد قرر - في غير موضع - قوله :
" بالمعنى يصلح اللفظ ويفسد " (قوله) فإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى ."

ولست في حاجة إلى أن أبين دهشتي من وقوع هذا المبحث في هذا
الكتاب على هذا النحو الذي لا فائدة فيه ، ولا ارتباط له بغيره من بقية
المباحث ، ولا صلة له بعنوانه الذي عد له ، فالشيخ لم يفصل لنا المقصود
بالمعنى التي أرادها فيه ، وهل يعني بذلك تلك المقوله الشائعة عند النحاة
من أن (الاعراب فرع المعنى) أو يقصد غير ذلك . فإذا كان يعني
هذه المقوله فما الجديد في نسبة ذلك إلى المبرد ، وهل كان المبرد يختلف
مع غيره من النحاة فيها أو يتفق . إن الشيخ قد اقتصر على تلك العبارات
المجملة التي لم تستند إلى تتبع لموافق النحاة ، وإلى موازنة هذه المواقف بموقف
المبرد حتى يتضح الأمر ويستبين للقارئ .

ثم على فرض قبول هذه المقوله منسوبة إلى المبرد فهل تمثل خصيصة
من خصائص مذهبه ولم يمحا من ملامع اتجاهاته ، بحيث تجعله متفردا به دون
غيره من النحويين .

(١) انظر ص : ٣٩ "المرجع السابق .

(٢) الصفحة السابقة . = *

ثم إذا افترضنا أيضاً صحة هذا كله فهل يستوي اعتباراً هذا المامض
وحده لمحات ، وهذه المقوله - مع كل ما يحيط بها من غموض وقصور -
اتجاهات ١٩٠٩

* * *

عنون الشيخ للبحث التالي لذلك بعبارة (بين المبرد والقراء) وجلس
أن هذه العبارة تعنى أن البحث معقود لدراسة موقف المبرد من القراءات
المخالفة للقواعد النحوية ، وهو بحث في ضوء ذلك مهم ، لأن المبرد واحد
من النحاة المتقدمين الذين ينبغي أن يعرف بالتفصيل موقفهم من القراءات ،
ومدى اعتقادهم بحجيتها وخاصة تلك القراءات المتواترة أو الصحيحة .

والمفهوم في مثل هذا المقام أن يبدأ الحديث بتحديد موقف النحاة
السابقين على المبرد من القراءات الصحيحة والشاذة ، لكن تتبين موقف المبرد
- بعد ذلك - منها ، وهل تبع سابقيه في مواقفهم أو اختلف عنهم ، ولكن
الشيخ لم يصنع شيئاً من ذلك ، وإنما قرر في مقدمة قصيرة أن المبرد قد أقدم على
تلحين القراء ، وأنه تأثر في موقفه هذا ب موقف "نحاة البصرة" المتقدمين
وأن تلحين القراءات قد أتى أيضاً إلى بعض زعماء الكوفة ، ووعز - بعد ذلك
بأن يعرض "في ختام الرسالة ببيان أوسع" وأبين من ساهم فيها ، وأردّ على
هذه الفكرة الخاطئة . (١)

و واضح أن هذا البيان الموعود به ليس موعده ختام الرسالة بل هنا
موعده ، وكان على الشيخ أن يدرس هذه القضية باستيعاب في هذا الموضوع
حتى يتبيّن بوضوح موقف النحاة السابقين على المبرد من ناحية ، وموقف
المبرد نفسه من ناحية أخرى .

و حين يتناول الشيخ موقف المبرد من القراءات يكتفى بذكر عدد محدود
منها مثل قراءة (ثم ليقطع فلينظر) (٢) وقد وردت في المقتضب ، وقراءة (فاتقوا
الله الذي تساملون به والآرحام) (٣) وقد وردت في "الكامل" وتحوهاها ، وهي

(١) انظر ص : ٤٣ ، المرجع السابق .

(٢) انظر المرجع نفسه والصفحة .

(٣) انظر ص : ٤٤ من المرجع السابق .

قراءات محدودة لا تدل على استيعاب كل ما ورد في مؤلفات المبرد ، الأمر الذي يجعل كلام الشيخ في هذا الموضوع لا يسلم إلى نتائجه المرجوة .
وكعادة الشيخ في الاستطراد إلى موضوعات أخرى يستطرد في مبحثه هذا فيتناول موضوعين آخرين :

أولهما : استشهاد المبرد بالحديث ، ويقع في قرابة صفحة واحدة .
وثانيهما : موقفه من لغات العرب ، ويقع في مفتاحين وبعض صفة .

أما حديثه عن استشهاد المبرد بالحديث فيقتصر على عبارتين وردتا في المقتضب ، إحداهما ليست من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعبارة واردة في الكامل ، وليس فيها من لفظ النبي شيء^(١) وهو يذكر ذلك بعد عبارة غامضة غير قاطعة الدلالة يقول فيها : « واستشهد المبرد في المقتضب بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواضع محدودة ، ويظهر أنه كان يرى الاستشهاد به مع تحفظ ومن غير استرسال في الأكثار منه » .

ويعرض الشيخ لموقف المبرد من لغات العرب من خلال بعض نصوص وردت في المقتضب ، وهي نصوص نسب المبرد فيها إلى بعض العرب القبح أو الخطأ .
وقرر الشيخ أن المبرد في موقفه هذا قد اتبع سيبويه والمازنبي في نسبتهم الغلط إلى بعض العرب ، مستشهدًا^(٢) على ما قرره من هذا التأثر بنصوص من كتاب سيبويه ومن تصريف المازنبي^(٣) ، ثم عقب على هذه النصوص بعبارة منقوله من حاشية الصبان على شرح الأشموني تقول : « واعتراض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب وأجيب بأنه لامانع من ذلك لما سبق (٣٠٣) من أن الحق

(١) انظر ص ٥١ ، المرجع السابق .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢٩٠/١ ، والمازنبي ٣٠٧/١ .

قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ .
وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهّم أن ليس من الكلام «إن» وهذا ما يدل عليه
بقية كلامه «ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ» (١).

وهكذا يكتفي الشيخ في مناقشة ما ورد من أفكار بالاعتماد على النصوص وحدها
وهي نصوص منها ما يقدم تمورا صحيحا لاحتمال وقوع الخطأ من العرب ومنها ما لا يقدم
هذا التصور . أما الأول فيتمثل في موقف سيبويه والمازني ومن بعدهما المبرد ومفرد
صواب هذا الموقف إلى أن اللغة تحتاج دائمًا إلى قدر كاف من الدراسة والمران والتمرن
إذا لم يتحقق هذا القدر جاز وقوع الخطأ من يحاول معالجة اللغة دون استعداد كاف .
وأما الثاني فمرده إلى اعتماد الشيخ على النقل عن «الصبان» حينما قرر أن قدرة
العربي على الخطأ هي حق للعربي ، وذلك إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ .
وهذه فكرة تحتاج إلى مناقشة ، لأن الخطأ في النطق ليس حقا بحال من الأحوال ، وإنما
هو ظاهرة يتورط فيها من لا يجيد اللغة المنطق بها ، وعلى ذلك فإن العربي لا يعتمد
النطق بالخطأ كما توهّم الشيخ الصبان ، وكما نقل الشيخ عضيمة دون تعليق ، وإنما
قد يقع الخطأ مضطرا لأنه ليست لديه الخبرة الطويلة والمارسة المستمرة التي
تكون لديه ما يعرف بالسلبية اللغوية .

لعل أهم المباحث التي عرض لها الشيخ في رسالته المبحث الذي جعل عنوانه
«ذهب المبرد بين القياس والسماع» . فقد تناول فيه الشيخ عدداً من الموضوعات
التي تشمل بموقف المبرد من الأصول النحوية ومن النحو السابقة على السواء ، وقد
وقع هذا المبحث في نحو أربع وستين صفحة (٢) ، عرض فيه الشيخ لموضوعات متعددة أهمها :

(١) انظر من ٥٣ المرجع السابق .

(٢) انظر من ٥٥ - ١١٩ من المرجع السابق .

أولاً : موقف المبرد من القياس :

وقد عالج الشيخ في هذا الموضوع جوانب مما يتصل بموقف المبرد من القياس على الترتيب الآتي :

- ١ - مظاهر توسيع المبرد في القياس .
- ٢ - قيام المبرد على القليل والشاذ .
- ٣ - استعمال المبرد القياس ، وإن وجد السماع بخلافه .
- ٤ - الإقدام على القياس دون سند من السماع .
- ٥ - توقف المبرد عن القياس في مسائل قليلة .
- ٦ - مسائل أجازها ومنعها غيره .
- ٧ - مسائل أجازها دون تأويل .
- ٨ - مسائل منعها وأجازها غيره .
- ٩ - لجوء المبرد إلى التأويل والتقدير .
- ١٠ - طرد الحكم عند المبرد وعزوفه عن التفصيل .
- ١١ - عزوف المبرد عن الشذوذ .
- ١٢ - ترجيحه الأصل والقياس .

وقد حرس الشيخ على أن يذكر في كل موضع من الموضع السابقة ما يؤيد من كلام المبرد أو آرائه الواردة في كتبه أو المنسوبة إليه في كتب النحاة المتأخرین وخاصة ، وقد اعتمد في هذه الموضع كثيراً على "شرح الكافية" ^{للرضي} و "شرح الشافية" له - أيضاً - و "همع المسواع" للسيوطى و "شرح المفصل" لابن يعيش و "شرح الأشمونى" . بالإضافة إلى مواضع قليلة أفاد فيها من كتاب "الخصائص" لابن جنسى و "خزانة الأدب" للبغدادى . هذا بخلاف إفادته من كتابيه "المقتضب" و "الكامل" .

والرغم من أن المجموعة الأولى من المصادر التي ألفها نحاة آخرون تتسمى في معظمها إلى عصر متأخر لفترة طويلة عن المبرد ، الأمر الذي قد يشكك في صحة عزو هذه الأفكار والآراء إليه ، ويوجب تحريز

هذه النسبة وتحميسها عليها بالرجوع إلى كتب المبرد نفسه أو النحاة القريين من حصره ، فإن عمل الشيخ مع ذلك عمل جديـر بالتقدير لأنـه استند فيه إلى ذكر المسائل بصورة توشـك أن تكون قد استوـجـبت ما ورد بشأنـها في المصادر التي رجـع إليها ، وهو أمر يـؤـكـد لـجـوءـ الشـيـخـ إلى فـهـرـسـةـ هـذـهـ المصـادـرـ قـبـلـ كـتـابـةـ رسـالـتـهـ بـوقـتـ كـافـ .

ثانية : ما أطلق عليهـ الشـيـخـ لـفـظـ " دـعـاـوىـ الـمـبـرـدـ "

ويقصد بهاـ الشـيـخـ الإـدـعـاءـاتـ التـيـ لـجـأـ إـلـيـهـ المـبـرـدـ فـيـ ردـ بـعـضـ الشـواـهـدـ الشـعـرـيةـ يـزـعـمـ دـقـةـ روـاـيـتـهـ ،ـ وـهـذـاـ الـمـوـضـوـعـ كـمـاـ هـوـ مـعـرـوفـ يـتـصـلـ بـالـمـبـحـثـ إـتـصـالـ وـثـيقـاـ ،ـ لـأـنـهـ يـعـرـضـ لـمـوـقـعـ الـمـبـرـدـ مـنـ بـعـضـ الـمـسـوـعـاتـ الشـعـرـيةـ وـرـفـضـ إـعـتـدـادـ بـهـاـ ،ـ وـقـولـهـ بـوـجـودـ اـضـطـرـابـ فـيـ روـاـيـتـهـ إـذـاـ أـحـسـنـ الـظـنـ بـرـوـاـيـتـهـ ،ـ أـوـ تـحـرـيفـ مـقـصـودـ بـهـدـفـ صـنـعـ شـاهـدـ نـحـوـ فـيـ مـسـأـلـةـ مـخـلـفـ فـيـهـاـ .

وقد استعرضـ الشـيـخـ فـيـ هـذـاـ الجـزـءـ مـنـ الـمـبـحـثـ كـلـامـ بـعـضـ الـلـغـوـيـيـنـ وـالـنـحـوـيـيـنـ عـنـ مـوـقـعـ الـمـبـرـدـ هـذـاـ ،ـ ثـمـ استـعـرـضـ عـدـداـ مـنـ الشـواـهـدـ التـيـ رـدـهـاـ الـمـبـرـدـ مـدـ عـيـاـ وـجـودـ تـحـرـيفـ فـيـهـاـ ،ـ وـعـقـبـ عـلـىـ كـلـ بـيـتـ بـعـاـ ذـكـرـهـ عـدـدـ مـنـ الـلـغـوـيـيـنـ الـمـتـبـتـيـنـ الـذـيـنـ حـقـقـواـ الـرـوـاـيـاتـ الـمـطـعـونـ فـيـهـاـ ،ـ وـكـانـ مـاـ نـقـلـهـ كـلـامـ عـلـىـ بـنـ حـمـزةـ فـيـ "ـ التـبـيـهـاتـ عـلـىـ أـغـالـيـطـ النـحـاـةـ "ـ وـهـوـ قـولـهـ :ـ "ـ وـلـوـ تـشـاغـلـ أـبـوـ العـبـاسـ بـحـلـ الـأـشـعـارـ وـنـفـ الـأـخـبـارـ وـمـاـ يـعـرـفـهـ مـنـ النـحـوـ لـكـانـ خـيـراـ لـهـ مـنـ الـقـطـعـ عـلـىـ كـلـمـ الـعـربـ وـأـنـ يـقـولـ :ـ لـيـسـ كـذـاـ مـنـ كـلـمـهـ "ـ (١)ـ

وـقـولـ اـبـنـ مـالـكـ :ـ "ـ وـلـلـمـبـرـدـ اـقـدـامـ عـلـىـ رـدـ مـاـ لـمـ يـرـوـ "ـ (٢)ـ ،ـ وـقـولـ اـبـنـ جـنـىـ فـيـ "ـ الـمحـتـسبـ "ـ :ـ "ـ وـقـولـ اـبـنـ العـبـاسـ :ـ "ـ إـنـمـاـ الرـوـاـيـةـ :ـ (ـ فـالـيـومـ أـشـرـبـ)ـ فـكـاـنـ قـالـ لـسـيـبـوـيـهـ :ـ كـذـيـتـ عـلـىـ الـعـربـ وـلـمـ تـسـمـعـ مـاـ حـكـيـتـهـ عـنـهـ ،ـ وـإـذـاـ بـلـغـ الـأـمـرـ هـذـاـ الـحـدـ مـنـ السـفـهـ فـقـدـ سـقـطـتـ كـلـفـةـ الـقـوـلـ مـعـهـ "ـ (٣)ـ .

(١) انـظـرـ صـ ٦٩ـ

(٢) انـظـرـ صـ ٢٠ـ ٢١ـ

(٣) صـ ٢٠ـ الصـفـحةـ الـصـابـقةـ .

وقوله : - أيضا - في الخصائص " واعتراض أبي العباس في هذا الموضوع إنما هو رد للرواية وتحكم على المسماع بالشهادة مجردا من النصمة " (١) .

ثالثا : عوامل المبرد

قضية العامل من القضايا التي تتصل اتصالا وثيقا بالأصول النحوية ولذلك كان من الطبيعي أن تدرس مع غيرها من القضايا المؤلبة ، وقد مهد الشيخ لدراستها عند المبرد بحديث قصير عرض فيه لتحديد العامل عند عدد من النحويين ، فذكر أن نسبة العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إلى ما سمي عاماً فيها تجوز ، والمعتذر لها في الحقيقة هو المتكلّم ، وما العامل عند النحويين إلا بمثابة الأمارة والآلية وعلى هذا انعقد أجمعهم (٢) ، وذكر ما يؤيد هذا المعنى من كلام ابن الأباري في "الأنفاس" وكلام ابن جنبي في "الخصائص" وكلام الرضي في "شرح الكافية" (٣) .

ثم عرض بالتفصيل للعامل كما ورد في المقتضب في الأبواب المختلفة فذكر أولاً أن المبرد قد صرّح بأن العامل آلية العمل ، كما قرر أن العمل عند المبرد إنما هو للفعل على سبيل الأصالة ، كما أن عمل النصب إنما يكون للفعل أو ما شبه به (٤) . ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن العامل في عدد من الأبواب النحوية ، كالمعايل والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمنادى وما ألحق به من المحذّر منه كما عرض لعمل الحروف المشبهة بالأفعال وهي "إإن واخواتها" و "ما العاملة عمل لليس عند العجائزين" ، وكذلك "أن العاملة عملها" .

ثم انتقل الشيخ إلى الحديث عن "عامل الرفع في المبتدأ والخبر" عند المبرد ، وكذلك "عامل الجر" في المضاف إليه عنده كما عرض للعامل في التوابع في الأبواب المختلفة كما وردت في المقتضب فتحدث عن العامل في النعت وفي المعطوف ، وفي البدل .

(١) انظر ص ٢٠ نفس الصفحة السابقة بتصرف .

(٢) ص : ٣ .

(٣) انظر ص : ٧٤ .

(٤) " : " ٧٥ - ٢٤ .

واستطرد الشيخ - بعد ذ لك - فتحدث عن عامل الرفع في المضارع وذكر أن عامل الرفع في المضارع عند المبرد إنما هو لوقوع الأفعال المضارعة موضع الأسماء، وعرض - أيضاً - لبعض المواقف التي ذهب فيها المبرد إلى القول بإضمار العامل، مثل إضمار (أن) بعد لام الجحود ولام التعلييل وحتى وفاء السبيبة، وكذلك إضمار (أن) بعد واء المعية، واستطرد في هذا الموضع إلى الحديث عن بقية عوامل النصب في الفعل المضارع، وكذلك الحديث عن عوامل الجزم فيه وموضعه.

وعقب الشيخ على هذا العرض للعوامل الواردة في كتاب المقتنيب بذكر سائلة رأى أن يقف عندها بالتفصيل وهي السؤولة التي تُقر أن "العامل الصعيف لا يُفهم".^(١)

رابعاً : تعليلات المبرد

عرض الشيخ في هذا الجزء من البحث للتعليلات الورادة في كتاب المقتنيب وخاصة، وقد مهد لها بذلك ما ورد عن وظيفة العلة التحوية كما حددها "الخليل بن أحمد الفراهيدي" وذلك من خلال نقله للنص المأثور عنه في الكتب اللغویة المختلفة وقد آثر الشيخ أن ينقل هذا النص من كتاب "الاقتراح" للسيوطى.^(٢)

وخلاصة فكرة الخليل بن أحمد أن العلة التحوية هي بحث عن الحكمة فيما على الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية، وهي لذلك ليست بحثاً في صلب القاعدة أو الظاهرة ولا يتربّ عليها تأثير في أي منها، وإنما هي محاولة من الباحث لتسير ما عليه كل منها، ولذلك كان من الممكن أن تختلف باختلاف وجهات النظر وأن تتعدد بتنوع الباحثين أو بتنوع المواقف المختلفة للباحث الواحد.

(١) ص : ٧٩ - ٨٠

(٢) من ص ٨٠ - ٨١

وليس من شك في أن هذا الفهوم للصلة مرتبط "أوثق الارتباط بما للعربية في يقين هؤلاء الباحثين من خصائص وسمات تميزها على غيرها في اللغات ، الأمر الذي يجعل كل ظاهرة من ظواهرها ، وكل قاعدة مبنية قواعدها مجالاً للبحث عن الحكمة التي لا سبيل عندهم إلى اغفالها أو تجاوزها

وقد عرض الشيخ - بعد ذلك - بعض التعليلات الواردة في المقتضب وعقب عليها بتصريح : " أنه ما من شك في أن شيوخ النظريات الفلسفية كان من أثره اتساع علماء النحو في طريق الفلسفة ، فلسفوا النحو بمعانיהם في التعليل وأسرارفهم فيه ، ويجدر بي أن أثبت تأثير صاحبنا المبرد بالفلسفة بذكر أمثلة من تعليلات في المقتضب هي وحى الفلسفة " (١)

وقد وفى الشيخ بوعده ذكر عدداً من التعليلات التي رأى تأثير الفلسفة فيها واضحاً (٢)

خامساً: الضرائر الشعرية

عرض الشيخ - بعد ذلك - لموضوع "الضرائر الشعرية" وقد استغرق بعض صفحات في هذا البحث (٣)

وصدر حديثه عن الضرائر بذكر أن للمبرد مؤلفاً فيها لم يصل اليه ، وأنه قد تناول في المقتضب كثيراً من مسائلها ، وأن هذه المسائل الواردة في المقتضب هي السند فيما يذكره الشيخ من أحكام تتصل بموقف المبرد من الضرائر.

وقد بدأ الشيخ - بعد ذلك - في تناول هذه المسائل الواردة في المقتضب دون أن يصنفها إلى ما يتصل بالأصول العامة ، وما ينتمي إلى الجزئيات فعلى سبيل المثال ذكر أن من أصول المبرد " رد الأشياء إلى أصولها في الشعر " وهذا أصل من الأصول العامة الذي يتناول أكثر من جزئية مبنية

(١) انظر ص ٨٢ - ٨١ المرجع السابق .

(٢) انظر الصفحات السابقة نفسها .

(٣) انظر ص ٩٠ - ٨٣ المرجع السابق .

الجزئيات كما ذكر - أيضا - أن من أصوله "جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر" وهذا بدوره أصل - أيضا - من الأصول العامة . لكنه بالإضافة إلى ذلك - أيضا - يذكر أن من بين آراء المبرد في الضرورة جواز حذف "همزة الاستفهام" قبل "أم" ، وجعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة ، و "تجريد خبر عسى" من "أن" و "افتتان خبر لعل بأن" ، و "افتتان خبر كاد بـ" و "جعل سوى" "اسماً وخروجها عن الظرفية ، وخروج "ذو" عن الظرفية وجعلهما اسماً - أيضاً - والجمع بين "يا" و "أل" في نحو : "يا اللهم" واستعمال "الاسماء الخاصة بالداد" في غيره ، والجزم بـ"إذا" ، والفصل بين العدد وتبينه وإضافة "مائة" إلى الجمع ، ووضع كلمة "أمهات" في موضع "آمات" والعكس إلى غير ذلك من التعليقات الجゼئية التي حظيت بعناية كبيرة من الشيخ ، وفي ختام الموضوع عرض الشيخ لتقسيم الضرورة عند المبرد إلى حسنة وغيره ، وقد اكتفى في هذا المقام بنقل ما ورد في المقتضب دون شرح أو تحليل أو تأصييل .^(١)

سادساً : موقف المبرد من النحوين المتقددين

شفل هذا الموضوع في الرسالة نحو ثلاثين صفحة .^(٢)
وخلص أن الموضوعات السابقة كانت ذات صلة مباشرة بعنوان البحث وهو "مذهب المبرد بين القياس والسماع" . أما هذا الموضوع فليس له صلة مباشرة بعنوان البحث ، الأمر الذي يلفت النظر ويدعو إلى التساؤل في وضعه في هذا الموضوع . وبالرغم من ذلك فإن هذا الموضوع يعد من أهم موضوعات الرسالة ، لأنّه يتتناول دراسة موقف المبرد من النحاة السابقين بما تعنيه هذه الدراسة من تحديد مجالات موافقته لهم والمسائل التي خالفتهم فيها ، وأهمية هذا الموضوع تتمثل في أمرين :

الاً مر الاًول : الوقوف على العناصر المؤثرة في آراء المبرد النحوية واللغوية ، والتعرف إلى مدى اتباعه لآراء السابقين والسباب التي حدث به إلى موافقته لهم .^(٣)

(١) انظر ص : ٩٠ - ٨٩ . المرجع نفسه .

(٢) ١١٩ - ١١٩ .

الأمر الثاني : التعرف على الآراء الخاصة للمبرد ، والكشف عن الأسباب التي دفعته إلى القول بهذه الآراء .

ومن هذا يتضح أنه موضوع بالغ الأهمية لدلالة على فكر المبرد النحوى واللغوى من ناحية ، ولتقديمه بشكل واضح الآراء التي تميز بها من ناحية أخرى .

وكان أحرى بالشيخ أن يعقد لهذا الموضوع مبحثا مستقلا يستوعب فيه كل ما يتصل به من جزئيات . ولكن الشيخ كما رأينا آثارا يقحمه تحت هذا العنوان الذى لا صلة له به ، فضلا عن أنه لم يحاول في عرضه لمه أن يستوعب ويستقرئ جميع المناصر المتصلة ب موضوعه وإنما اكتفى بعرض نماذج مللا ذلك بالرغبة في الإيجاز ، انظر إليه يقول : " فرغبة في الإيجاز ساكتفى بذكر بعض الأمثلة من مخالفته لمن سبقه مما ذكره في المقتضب دون استقراءها فإن ذلك يصرنا بسلوك المبرد ومدى حاجاته وقوته عارضته " (١)

وليس هذا التبرير بمحبوب ، فإن موقف المبرد من النحو المتصديين لا يتضح تمام الوضوح ولا يتحدد كل التحديد إلا بذكر عناصر هذه المواقف مفصلة مستوفاة ، بحيث تتضح المسائل التي وافق فيها السابقين ، والمسائل التي خالفهم فيها ، والأسباب التي حدث به إلى المواجهة أو المخالفة ، سواء استندت هذه الأسباب إلى أدلة عقلية أو أصولية . أى إلى ضوابط علم أصول النحو أو للنصوص المسموعة أو المروية .

على أن ذلك لا يحول دون القول بأن الشيخ قد استعرض في هذا البحث جوانب من مواقف المبرد دلت على استيعابه لموضوعه ، وحسبنا أن نعرض لذلك فيما يأتي :

١ - موقف المبرد من سيويه :

يمثل هذا الجزء أهم ما ورد في هذا البحث ، فقد تتبع الشيخ الآراء النحوية التي وافق فيها المبرد سيويه وذلك التي خالفه فيها

(١) انظر ص : ٩١ . المرجع السابق .

وصنفها في إطار الإتجاهات الآتية :

أ - أن يذكر البرد رأى سيبويه ورأى غيره ثم يختار رأى سيبويه
بيديا أسباب ذلك .

ب - أن ينوب البرد عن سيبويه في بيان وجهة نظره وشرحها فيقول :
وشرحه وإن لم يذكره سيبويه .

ج - أن يذكر البرد رأى سيبويه ورأى غيره ثم يرجع الآخر .

د - أن يذكر البرد رأى سيبويه ثم يتبعه النقد ويقول بخلافة .

ه - أن يذكر البرد رأى سيبويه فقط أو مع رأى غيره ثم لا يعرض
لشيء بالنقد أو الترجيح . (١)

ثم أعقب ذلك استنتاج قرر فيه الشيخ "أن حملة البرد على
سيبوه كانت سابقة على تأليفه المقتصب ٠٠٠٠ وأن قد بقى لهذا
التعامل آثار ضئيلة في المقتصب . (٢)

وشرع الشيخ - بعد ذلك - في سرد "طرف من مخالفة البرد لسيبوه
ما ذكره في المقتصب" (٣) عرض فيه بعض مسائل الخلاف مستدلاً على
نصوص المقتصب. وكان على الشيخ أن يتبع جميع المسائل الورادة في
المقتضب، وأن يحدد مجال مخالفتها لما ورد في كتاب سيبويه، وذلك
بمقابلة هذه المسائل بكتاب سيبويه نفسه، وليس الإكتفاء بما ذكره عنه
البرد في المقتصب .

وقد انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى عرض المسائل التي اغنى
فيها البرد وسيبوه فذهب إلى أن هذه المسائل من الكثرة - بحسب
لم يجد داعياً إلى تناولها بأسرها واكتفى بأن يجتازى ذكر بعضها (٤) .

(١) انظر ص : ٩٢ - ٩٣ المرجع السابق .

(٢) " : ٩٣ = =

(٣) " : ٩٤ - ٩٦ = =

(٤) " : ٩٢ = =

وقد عرض في هذا المقام سبع عشرة مسألة ، وأشار - أيضاً - إلى
شانية أبواب رأى فيها جيبياً تأثير البرد في كتابة المقتضب بسيويه ،
بيد أن الشيخ لم يسر على نسق واحد في عرض هذه المسائل ، إذ أثر
في بعضها نقل النصوص المتصلة بالمسألة من كتاب سيويه ثم
من المقتضب دون أي تعقيب أو تفسير أو إضافة وآخر في
بعضها الآخر الإشارة إلى المسائل في كل من المصادرين دون أن ينتقل
نحوها .

ولو أن الشيخ استوعب كل ما يتصل بهذا الموضوع وسار على
نسق واحد في تناوله لكان قد قدم بذلك نسوجاً جديراً بالتقدير.

٢ - موقف العبر من الخليل (١)

عرض الشيخ لطرف من مخالفة المبرد للخليل في المقتضب ، واعتمد فى عرضه على نص المقتضب نفسه دون أن يوثق الآراء المنسوبة للخليل فيه من صدرها الأساس وهو كتاب سيبويه

- ٣ - موقف العبيد من أبي عبد الله بن العلاء (٢)

عرض الشيخ لطرف من مخالفة المبرد لأبي عمرو بن العلاء فـ
المقتضب، وقد تمثل ما عرضه في مسألتين نقلهما بنصها من المقتضب
دون أن يحاور توثيق أي منها من مصادر أخرى، أو التعقيب على
الخلاف فيما .

٤ - موقف العبرد من يونس . (٢)

كما عرض الشيخ لطرف من مخالفة المبرد ليونس في المقتضى
وانحصر ذلك في مسألتين نقلهما بنصهما منه دون توثيق أو تعليق .

١٠٩ - ١١١ : انظر ص (١)

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر ص : ١١٢

٠ - موقف المبرد من الاُخْفَش ^(١)

عرض الشيخ - أيضاً - لطرف من مخالفة المبرد للإخفش في المقتضب فذكر لذلك ثلاث مسائل نقلها بنصها من كتاب المقتضب دون محاولة لتوثيق رأي الاُخْفَش فيها من صادر أخرى ، أو تغيير أسباب الخلاف وأدلة كل من الرجلين وحججها .

٦ - موقف المبرد من الجر ^(٢)

ذكر " طرفاً " من مخالفة المبرد للجري وتشمل ذلك في مسألة واحدة نقلها بنصها من المقتضب دون توثيق أو تعليق .

٧ - موقف المبرد من المازنى ^(٣)

ذكر الشيخ " طرفاً " من مخالفة المبرد للمازنى في المقتضب فنقل نص مسألة قرر المبرد رأياً للمازنى وخالقه فيه مرجحاً رأى الخليل وسيويه .

٨ - موقف المبرد من الكوفيين : ^(٤)

حرص الشيخ على أن يعرض في هذا الموضوع للمسائل التي لم يوافق فيها المبرد الكوفيين مما ورد ذكره في كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف " لابن الأباري ، ثم أضاف إلى ذلك عرضاً للمسائل التي وافق فيها المبرد الكوفيين مما لم يرد ذكره في الإنصاف . وقد قسم النوع الأول وهن مسائل الخلاف بينه وبين الكوفيين إلى مجموعتين .

مسائل لم يوافق عليها الكوفيين كما لم يتفق فيها رأى البصريين وهي ثمانى مسائل ^(٥) وسائل أخرى خالفة فيها الكوفيين والبصريين .

(١) انظر ص : ١١٢ = ١١٤ المُصْدَرُ السَّابِقُ .

(٢) " : ١١٤

(٣) " : ١١٢ - ١١٥ = ١١٥

(٤) " : ١١٥ - ١١٨ = ١١٨

(٥) " : ١١٦ = ١١٦

وقد عقب الشيخ على ذلك كله بتقريره أن المبرد متحمس لمذهب
البصريين في كتابه المقتصب ، وأنه يدافع عن آرائهم ويحتاج لهم ويرد
على مخالفتهم ، ونقل نصا طو يلا يحمل فيه المبرد في كتابه على الكوفيين
وآرائهم ، ويستخدم لذلك كلمات حادة مثل : " وهذا كله خطأ فاحش "
وفساد هذا بين جدا .^(١)

ولو أن الشيخ تناول موقف المبرد من البصريين ومخالفاته لهم
ووازن ذلك ب موقفه من الكوفيين بحيث بدأ التصورة الكلية موضحة
مدى اتباع المبرد لآرائهم في درسته النحوية والمسائل التي استقل فيها
برأي مخالفها هذه المدرسة ، سواء عن طريق ترجيح ما ذهب إليه
الكوفيون أو القول بآرائهم متيبة انفرد بها ، لربما كان ذلك أكثر
دقة من ناحية وأكثر وضوحا من ناحية أخرى .

*

*

*

(١) انظر ص : ١١٩ " المرجع نفسه .

آثار المبرد

تناول الشيخ آثار المبرد في ما تبقى من مباحث رسالته وقد استفرق ذلك
معظم صفحاتها ^(١) بيد أنه قسم دراسته لهذه الآثار إلى أربعة مباحث عقد
لها العنوانين الآتية :

- آثار المبرد ^(٢)
- المقضب ^(٣)
- الكامل ^(٤)
- أقوال نسبت إلى المبرد وفي كامله ما يعارضها ^(٥)

ولست في حاجة إلى أن أشير إلى ما في هذا التقسيم من اضطراب
يتمثل في أمور منها :

- أنه عقد بحثا تحت عنوان "آثار المبرد" ، وقد اقتصر فيه كما سندكر بعد
قليل على ذكر الآثار العلمية المنسوبة إليه دون تحليل ، في حين عقد
مباحثه الأخرى لتحليل كتبه إذ تناول فيها كتابيه المقضب والكامل .

ومن ذلك - أيضا - أنه وزع دراسته لل الكامل على مباحثين مستقلين
دون داع أو ضرورة ومن ذلك - أيضا - أنه عن بدراسة الكامل وتحريير
ما ورد فيه أكثر من عنایته بالمقضب ، مع أن المقضب كما قرر الشيخ
أكثر من مرة هو قمة أعمال المبرد العلمية وهو الذي يحمل أهم آرائه
واتجاهاته النحوية .

وسنعرض فيما يأتي لما ذكره الشيخ في هذه المباحث ، لنقف على
ما قدمه في كل منها :

(١) ١٢١ - ٢٩٢ العرج السابق .

(٢) استفرق بحثه لذلك ست صفحات من ١٢١ - ١٢٦ .

(٣) استفرق بحثه له نحو أربع وعشرين صفحة من ١٢٢ - ١٥١ .

(٤) استفرق بحثه له نحو ١٣٧ صفحة من ٢٨٢ - ١٥١ .

(٥) وقد استفرق بحثه له نحو أربع صفحات من ٢٨٩ - ٢٩٢ .

أولاً : آثار المبرد

بدأ الشيخ هذا البحث بتقريره أن المبرد قد خلف آثاراً كثيرة ومؤلفات وافرة في فروع العربية، ولكن الأيام عصفت بكثير منها فلم يصل إلينا سوى أسمائها، وأن "ابن النديم" في "الفهرست" و"ياقوت" في "معجم الأدباء" رغم أنها أحصيا كثيراً من هذه الأعمال فقد فاتهما بعضها، وقد استدرك عليهما الشيخ بعض المؤلفات. وهذا بيانها : (١)

١ - الاعتنان :

وقد استند الشيخ في ذكره هذا الكتاب وتفسير معناه إلى ما ذكره "البغدادي" في "خزانة الأدب" (٢) في أكثر من موضع.

٢ - الشافية :

وقد استند الشيخ في ذكره هذا الكتاب إلى ما ورد في "شرح الكافية للرضي" (٣).

٣ - الفطعن والمحاجنة :

وقد استند الشيخ في ذكره هذا الكتاب إلى ما ذكره "الصولي" في "أخبار أبي تمام" (٤).

٤ - غريب الحديث :

وقد استند الشيخ في ذكره هذا الكتاب إلى ما ذكره "ابن الأثير" في "النهاية في غريب الحديث والاثر" (٥) و"حاجي خليفة" في كتابه "كشف الظنون" (٦).

٥ - الاختبار :

وقد استند الشيخ في ذكره هذا الكتاب إلى نص في "الكامل" (٧).

(١) انظر ص ١٢١. (٥) ٢/١ النهاية في غريب الحديث. (٢) انظر ١١/١١٣ ٣٠٥ خزانة الأدب. (٦) ١٢٠٥/٢ كشف الظنون. (٣) ١٢٢/٢ شرح الكافية. (٧) ٢٢٨/٨ الكامل للمبرد. (٤) ص ١٥٨ من أخبار أبي تمام.

٦ - سائل الغلط:

وقد استند الشيخ في ذكره هذا الكتاب إلى ما ذكره "ابن جنى"
في "الخصائص".

وليس هذه الكتب جميعاً من استدراكات الشيخ كما قد يبدو من
ظاهرها فإن منها ما ذكره ابن النديم وياقوت، ولكنه صرح بإضافته
كتابين آخرين إلى ما ذكره وهما :

١ - جواب رسائل أحمد بن واتق :

وقد استند في ذكره هذا الكتاب إلى ما ورد في تاريخ الأدب
العربي "لبروكلمان" ودائرة المعارف الإسلامية.

٢ - شرح لامية العرب .

وهو مطبوع على هامش شرح الزمخشري للامية، كما ذكر
أنه توجد نسخة من هذا الشرح بمعكبة الجامع الأحمدى في طنطا.

ثم استطرد الشيخ إلى ذكر المؤلفات التي أثبّتها ابن
النديم وغيره، فذكر طائفة كبيرة منها، عن فيها بخاصّة بتوثيق
كتابين :

١ - الروضة :

وهو الكتاب الذي هي فيه المبرد بأشعار المحدثين
بخاصّة، ووثق الشيخ نسبته بالعودة إلى "خزانة الأدب"^(١)
و "عقد الفريد"^(٢).

٢ - الجامع :

وقد وثق الشيخ نسبته من "الخزانة" ^(٣) أيضاً -
ثم انتقل الشيخ بعد هذا العرض إلى الحديث عن
كتابين مطبوعين من كتب المبرد هما :
^(٤)

(١) ٣٣٠/٣٤١٨ الخزانة. (٢) ٦٨/٤ الخزانة.

(٣) ١٢/٤ العقد الفريد.

(٤) ص ١٢٥ أبو العباس المبرد.

١ - ما اغتنى لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد :

وقد طبع بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني .
وعرف الشيخ بمواضيع هذا الكتاب تعرضاً موجزاً ونقل
بعض عباراته .

٢ - نسب عدنان وقططان :

وهي رسالة صغيرة نشرت بتصحح الأستاذ الميمني
- أيضاً - وعرف بها الشيخ تعرضاً سريعاً .

ثانياً : المقتضب

صدر الشيخ حديثه في هذا المبحث بتقريره القيمة العلمية لهذا
الكتاب فقال عنه : "أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته وأصدق وثيقة سجلت آراءه
وأتجاهاته . ولو تبارى النحويون لكان أفره جواد يقدمه المبرد إلى السباق هو
المقتضب" ^(١) وقد أكد هذه القيمة بما ورد من نصوص تدور حول الغاية نفسها
في "نزهة الألباء" في طبقات "الأدباء" و"معجم الأدباء" .

ولو أن الشيخ أجل تقريره قيمة هذا الكتاب إلى ما بعد تحليله ، لكان
أفضل ، لأن ذكر قيمة الشيء نتيجة من نتائج الدراسة، فوضعها مقدمة عكس
للاوضاع ينبغي الاقلاع عنه في البحث العلمي .

وانقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث حول بعض القضايا التمهيدية
المتعلقة بالكتاب ، ومنها :

- ٩ - ذكر بعض ما ورد له من شروح .
- ب - تحرير القول فسي تحديد موضوع كتاب الفارق المعنون بتفسير السائل المشكلة
في أول المقتضب .

(١) ص انظر ص ١٢٢ أبوالعباس المبرد .

ج - التعريف بالنسخة الخطية المحفوظة للكتاب بدار الكتب المصرية ، وهى في الحقيقة مصورة عن نسخة أصلية محفوظة بإحدى مكتبات الأستانة .

وقد عنى الشيخ في هذه النقطة بذكر بعض ما لاحظه فيها من أخطاء ، وتسجيل بعض ما يراه من تصويبات ، وتحديد مواقع الإضطراب فيها ، وقد استغرق ذلك منه نحو خمس صفحات .

ولو وضعنا في الاعتبار أن الكتاب كان مخطوطا وأن التصويبات والاستدراكات كانت تقتضي دراسة الكتاب دراسة متأنية والصبر في فهم مشكلاته ، والحرص في معالجتها ، ثم الشجاعة في تحرير ما يراه صواباً لا دُرِكَأْنَ الشِّيْخَ فِي تَلْكَ الْمَرْحَلَةِ الْمِبْكَرَةِ مِنْ حَيَاةِ قَدْ تَمَيَّزَ بِهِذَهِ الصَّفَاتِ الْفَرْدَوْرِيَّةِ ، وَمَا يُؤْكِدُ ذَلِكَ مَا صَنَعَهُ مِنْ بَعْدِ حِينِ تَنَوُّلِ هَذَا الْكِتَابِ بِالْتَّحْقِيقِ .

ثم شرع الشيخ - بعد ذلك - في عرض الكتاب وتحليله تحت عنوان "المقتنيب ماله وما عليه" .

وقد بدأ الشيخ حديثه عنه بذكره بعض السمات والخصائص التي رأى أن هذا الكتاب يتسم بها وذلك على النحو الآتي :

أ - أن الكتاب يمتاز بوضوح العبارة ، وقد علل الشيخ ذلك بأن المبرد قد نظر في الأدب " والأدب بصال تحتك به العقول فيزول مدحها وتعلق به الألسنة فتعذب أسلاتها ، وتعرض له الطياع فتليين جوانبها وترق حواشيه . (١)

ب - أن الكتاب يمتاز بكثرة التطبيق ، وقد تجلى ذلك في أن المؤلف قد عقب كثيراً من الأبواب بسائل تطبيقية أطال فيها وأكثر منها وقد ذكر الشيخ بعض ما ورد من ذلك في الكتاب .

ج - أن الكتاب يمتاز بوفرة التعليل والتحليل ، وقد استند الشيخ في ذلك إلى عقد بعض الموازنات بين بعض ما ورد من سائل في كتاب

(١) انظر ١٣٤ أبو العباس المبرد .

سيويه ، وما قاله المبرد في المقتضب عن هذه المسائل ، ليؤكد بذلك أن المبرد في كتابه كان يعرض لهذه المسائل بشرح واسع وبيان مستفيض ، وقد استغرق ذلك منه نحو عشر صفحات ^(١) اعتمد فيها على نقله نصوص مطولة من الكتابين دون تمهيد لها أو تعقيب عليها .

د - أن الكتاب تطغى عليه الطريقة الاستطرادية ، وذكر المسائل بالمناسبة ، وأن المبرد نفسه قد اعترف بذلك في بعض صفحات الكتاب .

ه - أنه قد وقع في الكتاب تكرار كثير . وقد قسم الشيخ هذا التكرار إلى قسمين : تكرار نتج عن الاستطراد - أو على حسب تعبيره جزء الاستطراد ، وتكرار لم يتحقق عنه - أو على حسب تعبيره لم يجرء الاستطراد - وقد أخذ الشيخ على المبرد هذا التكرار فقال : والتكثير إذا لم يجاوز الحد فهو مقبول ، أما ما جاوز الحد منه فهو من قبيل الحديث المعاد ، ما أسع ما تمله النفوس وصاحبنا المبرد قد جاوز الحد - في بعض المسائل - حتى لقد بلغ به الأمر أن ذكر بعض المسائل في سبعة مواضع من كتابه مع وحدة الصياغة في كل موضع ، كان الأجر أدنى بكثير إلى ما سبق ذكره له ، ولا سيما وقد سئل كتابه المقتضب ، وما كان أحوج الفراغ الذي شغله بالتكثير إلى أن يشفعه بغيره من المسائل التي لم يعرض لها وخلا منها كتابه ^(٢) وهو نقد في موضعه .

وقد استغرق ذلك منه نحو ثلاثة صفحات .

و - أن الكتاب يحتوى على كثير مما أخذ المبرد من كتاب سيفويه وقد اتهم الشيخ المبرد صراحة بأنه : " قد انتبه ببعضها من تعلياته (أى تعليقات كتاب سيفويه) وإن كان ظهر في صياغة بعضها أثر من أسلوب المبرد ، وكان يجعل به أن يشير إلى سبق

(١) انظر ١٣٤ - المرجع السابق .

(٢) من صفحة ١٣٥ - ١٤٤ . المرجع نفسه .

سيو يه يهذه التعليمات : (١)

والحق أن هذه القضية في حاجة إلى نظر ، لأن النحاة
جيئوا يأخذ بعضهم من بعض ، ويعتقد بعضهم على بعض ، ومن
النادر أن يصرح واحد منهم بحصادر معلوماته إلا إذا اتصل الأمر
بمسائل خلافية ، وذلك لا يكون المبرد وحده عالة على سيفويه ،
بل أن المبرد شأنه شأن سايقيه ولا حقيقه في التعامل مع المأمور
به في مجال البحث النحوى من قواعد وأصول وتعليلات
وتأنيريات .

وقد أكد الشيخ إفادة المبرد من سيوهه وانتها به لـ بعقد بعض الموازنات بين كتابيهما في نحو ثلاث صفحات . (٢)

ومن الواضح أن الموازنة بين المقتصب وكتاب سيبويه قد
شغلت في هذا البحث حيزاً كبيراً ، وكان أولى بالشيخ أن يضعها
في موضعها ، إذ سبق له أن تناول ما بين الكتابين تحت عنوان :
”بين المقتصب وكتاب سيبويه ” (٢)

تاشا : الکل

بدأ الشيخ دراسته لل الكامل بمحاولة تحديد زمن تأليفه ، فذكر أنه لم يكن مما ألقى البرد في سن الشبيبة إذ قض فيه حوادث وقعت وهو في حدود الأربعين .^(٤)

كما تحدث عن دوافع تأليفه ورد ذلك إلى ثقافة المفرد الأدبية واللغوية والنحوية ، وهي ثقافة أوجت إليه بتأليف كتاب " يكون جاماً لكتير من مائلاً ".

(١) انظر ص : ١٤٢ **المنصور العابق ذكره**

$$= \quad = \quad 100 - 142 : \text{منص} \quad (1)$$

(٢) من صفحة ٩٢ وما بعدها .

(٤) انظرص ١٥١

مسجلاً ما تجيش به نفسه وما وقع عليه اختياره من شعر ونشر، وما يتصل به من رواية الأخبار، ومفصلاً عن بعض آرائه النحوية التي انفرد بها أو استجادها من أقوال النحاة.^(١)

ثم انتقل الشيخ إلى الحديث عن قيمة الكتاب، فنقل بعض النصوص الدالة على ذلك من معجم الأدباء لياقوت، كما تحدث عن طبعات الكتاب مهدياً اعجابه وخاصة بطبعة (المائنيا) لما ورد فيها من فهارس متعددة.^(٢)

ثم تحدث عن بعض شروحه معتمداً على ما ورد في "خزانة الأدب للبغدادي".^(٣)

ثم خص كتابين لهما صلة وثيقة بالكتاب بوققة عرض فيها لهما وعرف بهما، وذكر ما بينهما وبين الكتاب من صلات، وهما :

- ١ - التبيهات على أغاليط الروايات لعلى بن حمزة البصري.
- ٢ - رغبة الآمل من كتاب الكامل للمرصفى.

أما عرضه للتبيهات فقد بدأ بتعريف بصاحبها، ثم ذكر أن الكتاب مخطوط تحفظ به دار الكتب المصرية، كما توجد نسخة مستنسخة عنها في مكتبة الجامعة.

وقد ذكر الشيخ أن الكتاب يعرض للمأخذ التي أخذها صاحبه على عدد من الكتب منها كتاب الجبر "الكامل" وأن هذه المأخذ يمكن تقسيمهما إلى مجموعات :

١ - مأخذ على السبرد في الكامل في تفسير بعض الكلمات اللغوية، وقد بلغت نحو أربعة وأربعين مأخذاً رد المرصفى منها ثلاثة.

ب - مأخذ على الكتاب في رواية بعض الأبيات الشعرية، وقد بلغت سبعة وعشرين مأخذاً رد المرصفى منها أربعة.

(١) انظر ص: ١٥١ المصدر السابق.

(٢) ص : ١٥٢ = =

(٣) من صفحة ١٥٢ - ١٥٣ = .

ج - مأخذ على شرح بعض الأبيات التي تصدى المبرد لشرحها وقد بلغت تسعة مأخذ .

د - مأخذ في قص بعض القصص الواردة في الكتاب وقد بلغت سبعة عشر مأخذا .

ه - مأخذ في نسبة القول لقائله وقد بلغت مأخذان .

و - مأخذ نحوية وقد بلغت ثلاثة مأخذ رد عليها الشيخ .

وقد ذكر الشيخ - بعد ذلك - نماذج من هذه المأخذ ، واستقرت عرضه لهذه النماذج نحو خمس صفحات ^(١)

ثم ذكر بعض ما رأه من رد على المأخذ اللغوية؛ وهو رد يمثل اجتهادا شخصيا منه ولم يتعرض له المرصفى في كتابه ^(٢)

وأما رغبة الآمل فقد بدأ الشيخ حديثه عنه بالاشادة به وصاحبه ، ثم ذكر المأخذ اللغوية التي أخذها المرصفى على المبرد في كتابه "الكامل" مبينا أنواعها وما أفاده المرصفى فيها من كتاب على بن حمزة اللغمسري "التبيهات على أغاليط الرواة" وما صرخ فيه المرصفى بالأخذ عن هذا الكتاب في تعقب المبرد ، تاركا للقارئ استنتاج مواضع افاده المرصفى من كتاب التبيهات دون تصريح بذلك على النحو الآتى :

١ - مأخذ لغوية وقد بلغت نحو خمسة وستين مأخذا . أخذ المرصفى من كتاب التبيهات لابن حمزة اثنين وعشرين مأخذا صرخ بالأخذ فى أربعة منها .

ب - مأخذ نفس شرح بعض الأبيات ، وقد بلغت نحو عشرين مأخذا ، أفاد فيها من كتاب التبيهات في تسعة مأخذ ، صرخ بآفادته فى مأخذ واحد منها .

(١) انظر ١٥٤ - ١٥٩ ^١ المرجع السابق .

(٢) * ١٥٩ - ١٦٠ = =

ج - مأخذ تدور حول نسبة القول إلى قائله ، وقد بلغت نحو خمسة وعشرين مأخذًا .

د - مأخذ في رواية بعض الآيات ، وقد بلغت نحو أربعة وعشرين مأخذًا أفاد فيها من التبيهات في خمسة عشر مأخذًا ، صرخ بالافادة فسي ثلاثة منها .

ه - مأخذ تتصل بسياق القصة وسائل تاريخية ، وتبلغ نحو أربعة وعشرين مأخذًا أفاد فيها من كتاب التبيهات في ستة مأخذ صرخ بالافادة في موضوعين منها .

و - مأخذان يتصلان بسائل نحوية وقد رد الشيخ على أحدهما .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى دراسة جوانب من كتاب الكامل ، جاعلا محور دراسته ما ورد فيه من إشارات ومواضيع يمكن تصنيفها في إطار علوم اللغة ، وقد بدأ بما ورد في الكامل من نحو ، وصدر حديثه عن ذلك بذكر أن المبرد قد ورد في صدر كتابه بشرح ما يعرض له من الاعراب شرحا وانيا ، وقد أخذ الشيخ عليه أنه أحال على المقتضب في سائل نحوية بلغت عدتها احدى عشرة مسألة الا أمر الذي يوحى بأن تلك المسائل قد وردت في المقتضب ببيان أوسع وشرح مستفيض ، وذلك غير صحيح فإن حديثه في المقتضب عن تلك المسائل لا يزيد عما ذكره في الكامل الا أمر الذي يجعل الإحالة فيها إلى المقتضب غير ذات معنى أو فائدة ، وقد مثل الشيخ بعدد من المسائل للدلالة على ذلك .^(١)

ثم تناول اللغويات الواردة في الكامل - ويعني بهذا يباحث اللغة التي تعرف الكتاب - وقد ذكر في صدر حديثه في هذا الموضوع أن المبرد في الكامل كان يشرح الألفاظ اللغوية عن طريق تحديد المعنى المراد من الكلمة ، وأنه قد ذكر في هذا المجال كلمات لغوية كثيرة تتصل بمعنى الألفاظ التي يعرض لها بالشرح ، كما أنه قد ذكر ألفاظا كثيرة تختلف فيما لا خلاف صفاتهما ، وأنه قد يلجأ إلى ذكر المعانى المتعددة للكلمة الواحدة ، وهو ما يسمى همها بالاشراك اللغوى .

كذلك عرض لاشتقاق كثير من الكلمات وبين مأخذها . (١)

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك أدب الكامل ، فبين أن أظهر عمل للمهر
فيه هو حسن جمعه و اختياره ، وأنه لذلك صادف قبول لدى الناس ولقي اهتماما
كبيرا من العلماء والآباء .

ثم عرض بعض الموضوعات الأدبية الواردة في الكامل عرضاً سريعاً لينتهي منها إلى ذكر ما للكتاب من قيمة أدبية، معتمداً في تقرير ذلك على ما ورد في مقدمة ابن خلدون .^(٢)

تناول الشيخ - بعد ذلك - "البلاغة في الكامل" وقد وُزِّعَ البحوث البلاغية الواردة فيه على علوم البلاغة المختلفة، وبخاصة علمي المعانى والبيان، ولعل أهم ما كشف عنه هذا التوزيع وجود مباحث في الكامل تتصل بالمجاز العقلى، وهى بذلك تتقدّم ما ذكره الدكتور طه حسين فى مقدمة خقد الشر المنسوب إلى "قدامة بن جعفر" إذ قال: "إن المجاز العقلى من اختراع عبد القاهر الجرجانى".^(٢)

انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى دراسة موضوع " موقف المبرد من الشعراء المحدثين " وقد ذكر في صدر حديثه أن المبرد قد أفراد له ولاد شعراء كتابه " الروضة " ولكن كتابه " الكامل " قد تضمن بعض أبياتهم ونقل عن المبرد في الكتاب عبارة يقول فيها : " هذه ، أشعار اختنناها من أشعار المؤلدين ، حكمة مستحسنة يحتاج إليها للتمثيل ، لأنها أشكال بالدهر ويستعار من ألفاظها في المخاطبات والخطب والكتب " (٤) . وهو اقتباس جيد إذ يدل على أن الغاية من ذكر نصوص له ولاد الشعراء غاية فنية وليس لغوية ، وأن المبرد يجيز التمثيل بهذه الأشعار باعتبارها تصور تجارب إنسانية وليس باعتبارها نصوصا لغوية يحتاج بها في مستويات التحليل اللغوي المختلفة .

(١) من صفحة ١٦٢ - ١٦٩ الم cedar الذي سبق الاشارة اليه.

" " " + 179-178 " (1)

" " " " " 1Y1 - 1Y0 " " (M)

(٤) انظر ص : ١٢٢

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - ل موقف المبرد في كتابه من عدد من هؤلاء الشعراء مثل : أبي العتاهية، وأبي تمام ، وأبي نواس .^(١)

عرض الشيخ - بعد ذلك - لما ورد في كتاب الكامل من مباحث لغوية تحت عنوان "جهود المبرد في فقه اللغة" وقد صدر حديثه بأن المبرد قد أفرد موضوع الاشتقاد بكتاب مستقل لم يصل إلينا ، وأنه قد نشر في الكتاب مسائل كثيرة من هذا الموضوع ، ثم عرض بعض الكلمات الواردة في الكتاب واشتقاداتها ، وختم بحثه فيه بأن قرر أن ما ذكره المبرد في الكامل يدل على سبقه وتقديره ، وأنه بالإضافة إلى ذلك قد ألف كتابا آخر هو "ما اتفق لفظه واختلف معناه" ، وهو كما يتضح من عنوانه من صنيع مباحث فقه اللغة، ولست في حاجة إلى أن أشير إلى أن هذا الموضوع على اتصال بما سبق أن تناوله تحت عنوان : لغويات الكامل " وكان أخرى بالشيخ أن يجمع مادتها العلمية معاً فلا يمزق البحث ولا يقحم في دراسته ما لا يتصل به من موضوعاته.

أما القسم الآخر من هذا البحث ، ويقع في أكثر من مائة وسبعين صفحة، فقد عالج فيه الشيخ موضوعا يتصل بالمقتبس لا بالكتاب وذلك تحت عنوان :

"أُنْوَال نسبت إلى المبرد وفي المقتبس ما يعارضها".^(٢)

ولست أدرى كيف يعالج الشيخ موضوعاً يتصل بالمقتبس في بحث يختص بالكتاب، وبخاصة وقد عقد في كتابه هذا بحثاً مستقلاً للمقتبس فالصلة بين هذا الجزء وموضعه معروفة في نظري ،

ويمكن تقسيم هذا البحث الطويل في الرسالة إلى قسمين :

(١) من صفحة ١٧٨ - ١٧٢ أبو العباس المبرد .

(٢) انظرص : ١٨٠ وشغل هذا الجزء من البحث من صفحة ٢٨٢ - ١٨١ المرجع نفسه .

القسم الأول :

عبارة عن دراسات تمهيدية تتناول موضوع تعدد الآراء في المسألة النحوية أو الصرفية ونسبتها إلى عالم واحد ، وقد شغلت هذه الدراسات التمهيدية نحو اثنتي عشرة صفحة .^(١)

قرر فيها الشيخ المبادىء الآتية :

- ١ - احتمال جنوح العالم إلى القول برأيين مختلفين .
- ٢ - احتمال وجود أقوال متسوسة وليس صحيحة في نسبتها إلى العالم .
- ٣ - إحتمال صنع الشواهد أو تحريفها .
- ٤ - إحتمال وقوع تناقض في آراء عالم واحد .
- ٥ - وجود تماهٍ في نقل الآراء وعزوها إلى العلماء دون توثيقها من مؤلفاتهم .

ومن هذا يتضح أن وجود آراء متناقضة منسوبة إلى عالم واحد أمر وارد ، وإن كان ينبغي قبل تقرير ذلك التثبت من عزو هذه الآراء لنفس إحتمال وقوع خطأ في نقلها أو سوء فهم بعضها .

القسم الثاني :-

عرض مفصل للمسائل التي نسبت إلى المبرد في كتب النحو المختلفة وفي المقتضب ما يعارضها ، وقد يلفت هذه المسائل ستة وخمسين مسألة كانت طريقة الشيخ في عرضها تتمثل في نقل النص الذي ينسب إلى المبرد رأيا ثم مقابلة هذا النص بما ورد عن المسألة النحوية في كتابه المقتضب .

وهذا الجزء في الحقيقة يبحث بالغ الأهمية يدل على جهد ضخم ويكشف عن استيعاب كبير ودقة باللغة ولا يعييه إلا موضعه الذي لا صلة له به ، وقد أشرت إلى ذلك آنفا .

(١) من صفحة ١٨١ - ١٩٢ المصدر السابق .

رابعاً : أقوال نسبت إلى المبرد وفي كامله ما يعارضها

ومن الواضح أن عقد بحث خاص بهذه الموضع أمر يلفت النظر في موضعه وفي مادته معاً ، فلقد كان أولى به أن يوضع مع كتاب الكامل ، وأن تقدم الدراسة عن هذا الكتاب على مرحلتين .

المراحل الأولى : الدراسة الوصفية وتدور في معظمها حول ما ورد في الكتاب من علوم مختلفة وما تضمنه من قضايا واتجاهات .

المراحل الثانية : الدراسة التحليلية وتعرض لما وراء ما ورد في الكتاب من هناء للمعلومات وأصول استعملها المؤلف أو حكمت فكره وما تضمنه من آراء اجتهادية ميزت تناوله لبعض المسائل والقضايا ، وفي هذا الإطار كان من الس肯 معالجة هذا الموضوع ، باعتباره يتناول الآراء الحقيقة لهذه الشخصية ، من خلال تأمل ما ورد من نصوص في كتاب الكامل ومقابلتها بما شاع من آرائه عند المتأخرین من الناحية .

ولكن الشيخ لم يصنع شيئاً من ذلك وإنما عقد بحثاً مستقلاً لبحث هذه الأقوال وتحريرها ، ومن الواضح - أيضاً - أن هذا البحث وإن أتى بعد البحث المعقود للكتاب فلن أنه مفصل منه بفاسد طويل يتصل بكتاب المقتضب ، وهذا أمر لا يمكن تفسيره إلا على نحو ما فسرنا به وضع البحث الخاص بالمقتبس في كتاب الكامل^(١)

كما أن مادة هذا البحث تلفت النظر - أيضاً - لأنها تقتصر على ذكر مسألتين نسب فيما إلى المبرد رأى حقه الشيخ وجود ما يخالفه في كتاب الكامل ، فلم تتضمن المادة جميع الآراء المنسوبة إلى المبرد وفي الكتاب ما يعارضها كما يوحى بذلك العنوان . وقد بلغت عدة هذه الآراء شانة أقوال في مسائل

(١) انظر ص : ٢٨٩ من أبو العباس المبرد .

مختلفة تتمل بمستويات اللغة المتعددة وما قد يقدم فيها من تفسير ، وقد اعترف الشيخ صراحة بأنه عالج أقوال المبرد في هذه المسائل الثمانية حين عرض للموضوع السابق - وهو « الأقوال التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها » باعتبار أن هذه الأقوال قد عارضها ما ورد في الكتاب بين الكامل والمقتضب معاً^(١) . وبذلك يكون الشيخ قد عقد هذا المبحث لعرض رأى المبرد في الكامل في مسألتين فحسب . في حين لم يعقد مبحثاً مستقلاً لـ ما ورد في المقتضب من آراء للمبرد مخالفة لما شاع عنه في كتب النحو حيث أنه الحق هذه المجموعة الضخمة من الآراء - والتي تمثلت في ثمانية وأربعين مسألة - بالباحث الذي عقد له كتاب الكامل^(٢) .

× × ×

تناول الشيخ في خاتمة دراسته - التي وضع عنوان « نقد وتحليل » - موضوعاً لها مهد لها بقوله : « وعدت أن أشبع القول في بعض النواحي لما لها من الخطورة أو لها فيها من الدقة ^(٣) ، وهذا الموضوعان هما :

- ١- بين النحويين والقراء .
- ٢- النحويون بين القياس والسماع .

و قبل أن أعرض لها ذكره الشيخ في هذين الموضوعين ينبغي أن أشير إلى أنها في مجلتها لا يقتصران على تناول المبرد وحده وإنما يتناولان مواقف غيره من النحويين المتقدمين والمتاخرين في الموضوعين ، ولا أدرى ما الصلة بين خاتمة الدراسة وبين ذلك ، لقد جرى العرف بين الدارسين على أن تعرض الخاتمة لأهم نتائج البحث ، وأن تتناول أ أهم القضايا والكلمات التي

(١) انظر ص : ٢٨٩ ، المرجع السابق .

(٢) انظر ص : ١٨٠ ، نفس المرجع .

(٣) انظر ص : ١٩٣ ، " .

التي يرى الباحث ضرورة تناولها بالدراسة والتحليل في بحوث مقبلة ، أما أن تدرس موضوعات ذات صلة وأهمية بموضوع الدراسة الأساس لما لها من الخطير أو لما فيها من الدقة فهذا أمر عجيب ، لأن "الخطر" - أى الأهمية في بناء الدراسة - ليس سمة قضية بعينها بقدر ما هي صفة لقدرة العمل على كله على تناول جميع الجزئيات بالتحليل ، وعلى استيفاء جميع العناصر ، وعلى تحرير القول في جميع المسائل ، "فالخطر" يجب أن يكون سمة عامة وليس مقصراً على موضوع دون موضوع ، ثم أن "الدقة" بدورها - أيضاً - مطلوبة في كل مراحل العمل على بدءاً من جمع الجزئيات وتصنيفها وتحليلها ، وانتهاءً بصياغتها في صورتها النهائية . ومتى نقض هذا أن كلاً من "الخطر" و "الدقة" لا ينبعان معاً لتناول موضوعات أو قضايا غير وثيقة الصلة بموضوع الدراسة ، وإلا لجاز لنا أن ننضم ما نشاء من موضوعات فيما نتناول من دراسات باعتبار أن هذه الموضوعات المقدمة ذات خطر ينبغي الوقوف عليه ، أو دقة يحسن إشاعتها فيها ، ولعل عرض ما ذكره الشيخ في هذين الموضوعين يوكل هذه الحقيقة .

١ - بين النحوين والقرا'

استغرق هذا البحث من الشيخ نحو عشرين صفحة^(١) عرض فيها
الموقف النحوي من القراءة وقد ذكر في بداية تناوله لهذا الموضوع أن زعماء
البصرة من النحاة هم الذين بدأوا برد قراءات صحيحة ، ثم ما لبث زعماء
الكوفة أن شاركوا البصريين في ذلك ، ويؤثر وخاصة أن يذكر في هذا المجال أن
القراء " مع علمه وفنه وتلمذته للكسائى أحد القراء السبعة يشارك في الطعن
على القراء وينسب إليهم الوهم^(٢)

ثم يعرض الشيخ لعدد من النصوص : التي قالها النحاة والتي تكشف
موقفهم من القراءات .

شم يتبع آراء مجموعة منهم هم على الترتيب :أبو عمرو بن العلاء، وسيبويه

المراجع السابق

٢٩٣ - ٣١٢ : من ص (١)

卷之三

٢٩٣ : انظمه (٢)

والمازنى ، وأبو حاتم السجستانى ، والزجان ، وأبو على الفارسى ، وابن جنى
والزمخشرى ، والرضى .

ثم ينتقل — بعد ذلك — إلى الرد على موقف هؤلاء النحويين بإجمال
مستدلاً فيما يقرره إلى ما ذكره السيوطى في "الاقتراح" ، و "الإتقان" معقباً
عليه بتأكيد ما ورد فيهما بنقل نصوص من "خزانة الأدب" وغيرها ، شيئاً
ب خاصة إلى ما ذكره "ابن تيمية" في قراءة "إن هذان لساحران" محيلاً
— أيضاً — إلى كتاب ابن حزم : "الفصل" وإلى تفسير القرطبي "الجامع
في أحكام القرآن" (١) .

ولعل أهم ما ورد في هذه المسألة أن الشيخ قد كشف أن موقف
النحويين من القراء وتلحين بعض القراءات ليس موقفاً خاصاً ببعض النحاة ، ولكنه
موقف يوشك أن يكون عاماً شترك فيه الإتجاهات النحوية على اختلافها ،
وعلم تفاوت أزمنتها ، وهذا الاشتراك دليل واضح على أن القضية ليس وراءها
مؤشرات عقائدية كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين في تفسير موقف الزمخشري
بتأثره بالاعتزاز . إن القضية في جوهرها الأساسية قضية لغوية . فقد
رأى النحويون أن شبة قراءات مخالفة لما توصلوا إليه من قواعد فلم يكن بـ
عندهم من الحكم على هذه القراءات في ضوء ما توصلوا إليه من قواعد .

لكن السؤال الذى يبقى قائماً مع ذلك ما صلة هذا البحث بدراسة
متخصصة عن المبرد وأثره في علوم العربية؟ إن اشتراكه المبرد في الحملة على القراء
لا تنهض مسوغاً لعرض هذه الدراسة في هذا الموضوع، ولا جاز لنا أن نضعها — أيضاً —
في موضع مائلة عند دراسة كل شخصية من الشخصيات التي ورد ذكرها فيها .

٢ - النحوين بين القياس والسع

شغل هذا البحث نحو اثنين وعشرين صفحة (٢)

وقد بدأه الشيخ بتقرير جملة من المقولات الشائعة في كتب اللغة
والنحو ، فذكر أن "القياس" مصدر من مصادر اللغة وقد تشعبت فيه أنظار

(١) من ص ٣٠٦ - ٣١٢ المصدر السابق .

(٢) من ص ٣١٢ - ٣٣٥ نفس المصدر .

النحويين وطفت موجة الخلاف بينهم على كثير من مسائله، فما أثير ما يتعذر دارس النحو في طريقة من جراء هذا الاختلاف الذي يعتاق سيره .^(١)

وصرّب الشيخ مثلاً لذلك بما ورد من تقرير النحاة واللغويين ضرورة القياس على الكثير لا على القليل ، ومع ذلك فانهم لا يلتزمون هذا الأصل العام وإنما كثيراً ما يختلفون فيه، فمنهم من يقيس على القليل ، ومنهم من لا يلتزم بالقياس على الكثير ، وقدم الشيخ نماذج عديدة للدلالة على هذا الموقف بشقيه .

ثم انقل - بعد ذلك - إلى تتبع مواقف عدد من أبرز النحاة العرب من القياس ، معللاً ذلك برغبته في افاده القاري وتوسيعه لمدى اختلاف النحاة في أمور القياس ، وفي طليعة من تناول آراءهم في هذا الموضوع : سيوبيوس والأخفش ، والمازني ، ويونس ، والجربي ، والكسائي ، والفراء ، والزجاج ، وابن كيسان ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، وابن مالك ، وأبو حيان .

وكان حريصاً في تناوله هو لاد النحاة أن يثبت من خلال ما ذكره من أمثلة وراء ما يوجه أن يكون تناقضها في مواقفهم إزاء القياس ، وهكذا صنف آراء كل منهم في مجموعتين :

المجموعة الأولى : تعرض بعض مظاهر توسيع الشخصية المدرستة في القياس .

المجموعة الثانية : تعرض بعض مظاهر تشددها في القياس .

وفضلاً عن أن هذا البحث في جملته ليس وثيق الصلة ب موضوع الرسالة وأنه قد أغلق انتقالاً كاملاً موقف المبرد فيه ، فإن عليه جملة من الملاحظات نعرّض لأهمها فيما يأتي :

أولاً : أن الشيخ لا يقدم تعريفاً لأي مصطلح من المصطلحات الواردة في البحث مثل : "القياس" و "السماع" ، و "المقياس" و "المقيس عليه" و "الكثير" و "القليل" و "المطرد" و "غير المطرد" و "الشاذ" إلى غير ذلك من المصطلحات التي تكرر ذكرها والتي يعد تعريفها وتحرير المراد منها

الخطوة الأولى في البحث العلمي •

ثانياً : عدم استيعاب الجزئيات والاكتفاء بتقديم نماذج مختارة منها ، دون تبيان الأسس التي تم في ضوئها الاختيار، وقد تجلى عدم استيعاب هذا في أمرين :

أولهما : ذكر من ذكر من النحاة واللغويين مع وجود عدد هائل منهم له آراء جديرة بالاعتبار عند دراسة هذا الموضوع •

وثانيهما : أن الآراء التي ذكر الشيخ نماذج منها لكل واحد من تعرض له لم تذكر على سبيل الاستقصاء وإنما ذكرت على سبيل التمثيل •

ثالثاً : الاعتماد في البحث على مصادر وسيطة دون العودة إلى المصادر الأصلية وتوثيق آراء النحاة واللغويين منها، ومن ذلك :

- أنه أخذ بعض آراء سيبويه من المغني ، وحاشية الصبان ، والكافية والهيمع ^(١) ، والشافية •

- وأخذ آراء يونس من الهيمع ^(٢) ، والشموني ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ^(٣) .

- وأخذ آراء الجرجي من المغني ، والهيمع ^(٤) ، والشموني ^(٥) .

- وأخذ آراء الكسائى من الهيمع ، والكافية ، والمغني ^(٦) .

(١) من صفحة : ٣١٥ - ٣١٨ المصدر السابق .

(٢) انظر ٣٢٢ أبو العباس وانظر انباه الرواة ٤/٢٢ .

(٣) ٣٢٣ = = = من صفحة : ٣٢٣ - ٣٢٤ = =

- وأخذ آراء الفراء من حاشية الصبان، والمغني، وشرح الكافية، والهيج، والشافية .^(١)
- وأخذ آراء الزجاج من الكافية، وشرح التصريف .^(٢)
- وأخذ آراء ابن كيسان من الكافية، والأشموني، والهيج .^(٣)
- وأخذ آراء أبي على الفارس، الهيج، والمغني .^(٤)
- وأخذ بعض آراء ابن جنى من الهيج، وحاشية الصبان .^(٥)
- وأخذ آراء ابن مالك من المغني، والهيج، والأشموني .^(٦)
- وأخذ آراء أبي حيان من الهيج وحده .^(٧)

وهكذا لا نتجاوز كثيراً إذا قررنا أن الشيخ قد اعتمد اعتماداً مطلقاً في هذا البحث على المصادر المتأخرة دون أن يحاول توثيق الآراء التي وردت فيها والتي عزىت إلى النحاة واللغويين من لهم صادر علمية منشورة ومتداولة مثل : سيبويه ، والمازنى ، والفراء ، وأبى على الفارس ، وابن جنى ، وابن مالك ، وأبى حيان .

* * *

جعل الشيخ موضوع : " الرد على بعض دعاوى المبرد " خاتمة^(٨)
الموضوعات التي تعرض لها في رسالته ، وقد استغرق ذلك نحو عشر صفحات .

- | | |
|-------------------------|-----------------|
| (١) انظر ص : ٣٢٥ | الرجوع السابق . |
| (٢) " : ٣٢٦ | " |
| (٣) " : ٣٢٢ | " |
| (٤) من ص : ٣٢٧ - ٣٢٨ | " |
| (٥) انظر ص : ٣٢٩ | " |
| (٦) من ص : ٣٣٠ ، ٣٣١ | " |
| (٧) انظر ص : ٣٣٢ | " |
| (٨) من صفحة : ٣٤٤ - ٣٤٥ | " |

وقد صدر هذا الموضوع بقوله : " كثير من دعوى المبرد مبعث
الرغبة في أن يجري الكلام على نسق مطرد لا محيس عنه ولا مفر منه ،
فیدعوه ذلك إلى أن ينكر غنيمه ولا يعترض بسواء ولا يقبل شذوذًا فيه : (١)"

وجلسي أن هذا الموضوع برمته ليس موضعه الخاتمة وأنه كان ينبغي
أن يحظى ببحث مستقل ، ثم أن الشيخ قد صدر الموضوع بتقرير حكم
وكان أولى به أن يذكر المقدمات التي أسلمت إليه .

ثم عرض الشيخ لعدد من المسائل التي رأى أن المبرد لم يحالفة
الصواب فيها . وهو عرض بدوره يفتقر إلى الاستقصاء من ناحية وإلى توثيق
بعض ما ورد فيه من المصادر الأصلية من ناحية أخرى .

*

*

*

(١) انظرص : ٢٢٥ المرجع السابق .

نظرة تقويمية

لعل هذا العرض المفصل الذى قدمناه لهذا الكتاب كفيل بأن يبيّن
كثيراً من صور القصور فيه ، وهو قصور متعدد يشمل مادته العلمية كما يتناول
الخطة التي عالجت هذه المادة ، وحسبى أن أجمل ما يتصل بذلك بتسجيل
الملحوظات الآتية :

أولاً : أن ثمة قصوراً في جميع المادة ، إذ لم تستوعب ما كان يجب
أن تستوعبه من مباحث ومن ذلك : أنها أغلقت ما يتصل ببعض
المنظرات بين " شلب والمبرد " وكذلك بعض المحاورات التي وقعت
بين المبرد وغيره من العلماء والتي تناولت عدداً من المسائل النحوية
والصرفية ، كما أغلقت التعرض لكتاب الفاضل مع أهميته في التعرف
على جوانب من ثقافة المبرد اللغوية ومختاراته الأدبية .

ثانياً : أن الكتاب يتمس في مجلمه بالاستطراد في معالجة ما عالج من موضوعات
يتمثل هذا الاستطراد في عدم الإلتزام بالنهج العلمي في ترتيب الفصول
وعرض الأفكار ومناقشة المسائل ، بل إن الكتاب على العكس من ذلك
يعانى موضوعاً من سوء التدويب ، وداخل المباحث ، وتمزيق ما هو
مؤتلف ، وجع ما هو مختلف ، وعدم تسجيل ما ينبغي أن يسجل
في الصلب وأن يذكر في الهاشم ، والقصور في استعمال المراجع وكذلك
قصور العناوين الموضوعة عن الإحاطة بما ورد فيها من موضوعات ، وعقد
مباحث لا تستند إلى مقياس موضوعي ، فشلة مباحث تتناول موضوعات
شتى لا رابط بينها ، وأخرى قد عقدت لدراسة موضوع واحد ليس
له من الأهمية ما يجب عقد بحث خاص به ، فضلاً عما يشيع في
الكتاب كله من تزيد في بعض الجوانب وقصور في جانب آخر .

ثالثاً : عدم وقوف الكتاب عند جوانب علمية كانت تستحق البحث والتأمل ، ومن
ذلك عدم دراسته لأسباب أخذها في تأليفه للمقتضب بمنهج سيفويه
الذى جمع بين النحو والصرف واعراضه عن منهج المازنى الذى جعل
للصرف كتاباً مستقلاً بالرغم من أن المازنى أستاذه ، وكان حريراً بالمبرد
أن يتبعه في تصنيفه ، ومن ذلك - أيضاً - إغفاله تحديد المصطلحات
التي استخدمها المبرد وما يقابلها من مصطلحات في كتب النحو المختلفة

السابقة عليه واللاحقة له ، ومن ذلك عدم تحليله للمنهج العلمي الدقيق الذي كان يحكم المبرد في تناوله لمسائل النحو والصرف ، وعدم مناقشته للطرق التي كان يستعملها المبرد في تصنيفه لما صنف من كتب والروابط التي كانت تربط جزئياً هذه المصنفات بما

رابعاً : إغفال الكتاب العودة إلى المصادر الأصلية والإكتفاء ببعض من المصادر الوسيطة المتمثلة في بعض كتب النحو المتأخرة مثل : "همع الهوامع" للسيوطى ، "شرح التصريح" للشيخ خالد ، و"حاشية الصبان على شرح الأشمونى" وبعض شروح الشافية والكافية . وهذه كلها كما سبق أن أشرنا مصادر متأخرة ، وكان ينبغي أن تدرس ما ذكرته هذه المصادر من آراء من خلال المصادر الأصلية التي تناولتها دون الإكتفاء بهذه المصادر المتأخرة ، لأن المتصل بالتراث النحوى واللغوى يجد أن ما يشيع فيه نسبة الآراء إلى غير أهلها ، الأمر الذي يتطلب في دراسة آراء النحاة التثبت والدقة والتحرى لعزوه هذه الآراء إلى أصحابها الحقيقيين ، دون الإكتفاء ببعض المصادر الوسيطة المتأخرة .

خامساً : أن الكتاب لم يُعْنِ في مراحله المختلفة بالمصطلحات الواردة فيه تحديداً أو تعريفاً ، سواء كانت مصطلحات المادة من الناحية الكمية مثل "الكثير" و"المطرد" و"الشائع" و"القليل" و"النادر" و"الشاذ" ، أو مصطلحات الحكم على هذه المادة أو الأصول النحوية التي تتناولها وعلمه أن المصطلحات قد يصيّبها قدر من التطور الدلالي الامر الذي يتطلب تحديداً دقيقاً للمراد بها ، كما أنها تختلف باختلاف المدارس المتعددة ، وكل ذلك كان جديراً بأن يكون موضع رعاية لـ يحظى بها في الكتاب .

على أن من الحق أن نقر أن الكتاب - برغم كل صور القصور فيه والاضطراب به - ينبي عن قدرة حقيقة عند الشيخ هي التي صارت - بعد - أهم مميزاته وألمع جوانبه ، وهي قدرته على الفهرسة سواء كانت تلك المصادر مطبوعة أو مخطوطة . فلقد أفاد الشيخ من هذه المقدرة وما نتج عنها من فهارس في صياغة بعض موضوعات

هذا الكتاب .

وهذا هو الجانب المضيء في البحث ، ولعل حرص الشيخ على متابعة الفهرسة أكثر من متابعته التأليف - حتى أنه ليتمكن القول بأن بعض أعظم مؤلفاته ليست أكبر من فهارس - لعل ذلك صادر عن يقين الشيخ بارتياط مقدراته العلمية بالفهرسة .



٢- المفتى في تصريف الأفعال

يقع هذا الكتاب في نحو عشرين ومائتين صفحة ، ولم أقف بصورة قاطعة على تاريخ اصداره ، بيد أن الطبعة التي بين يدي وهي الطبعة الثالثة قد احتوت على مقدمة الطبعة الأولى التي تحمل تاريخ سنة ١٣٧٥ هـ الموافق ١٩٥٥ مـ وإن كانت مقدمة الطبعة الثالثة تذكر أن "الطبعة الثانية" لهذا الكتاب كانت سنة ١٩٥٥ مـ وهذا أمر محير لأن من المستبعد أن تصدر طبعتان من كتاب في علم الصرف في أقل من (١) شهرين .

فازا تجاوزنا هذه المسألة وجدنا الشيخ يحدد في مقدمة الطبعة الأولى غايته من تأليف هذا الكتاب ومنهجه فيه :

- أما غايته فتمثل في أن يكون كتابه دراسة مستوعبة تفنى القارئ عن غيرها من الكتب التي تتصل بتصريف الفعل .

- وأما منهجه فالحرص على أمرين :

أولهما: ذكر مراجع كل مسألة في الكتاب .
ثانيهما: الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة ،

وتضييف مقدمة "الطبعة الثالثة" إلى ذلك بعض الأمور ، أهمها :

أولاً : أن الشيخ يقرر أن عدداً كبيراً من الكتب النحوية والصرفية التي كانت مخطوطة قد أتيح لها أن تطبع مما يسر الرجوع إليها والإطلاع عليها .
وقد رأى الشيخ أن يفيد من هذه الكتاب في طبعته الجديدة
نبت بعض ما أفاده منها في تضاعيف الكتاب .

(١) تاريخ مقدمة الطبعة الأولى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ مـ ، ويعنى هذا أن الباقى من سنة ١٩٥٥ مـ أقل من شهرين ، فهل يمكن إنتهاء تفريغ الطبعة الأولى وإعاده طبعه طبعة ثانية في نحو ستة أسابيع أو سبع .

نانيا : أن الشيخ قد اهتم في ضوء تدريسه للكتاب إلى ضرورة احداث تغيير في عرض بعض الأبواب ، وقد أشار في هذا المجال بصفة خاصة إلى أنه كتب في الإلحاد بحثا إضافيا ، طالى أنه قد ألم نفسه أن يعرض عند كل قاعدة صرفية لأسلوب القرآن الكريم في قراءاته المختلفة .

ويفتقر هذا أن الطبيعة التي بين يدي تختلف بوضوح عن الطبيعة الأولى للكتاب ، وأن هذه الطبيعة تتميز بأسلوب جديد في عرض بعض الأبواب الصرفية ، وبعض الباحث الجديد التي ضمنها الشيخ كتابه ، وخاصة بحث الإلحاد ، وإذا كان لنا أن نحصر الجديد في هذه الطبيعة في هذين المجالين : "أى أسلوب العرض ، وبعض الباحث الجديد " فإن معنى هذا أن التغيير لم يشمل ترتيب الأبواب الصرفية الواردة في الكتاب بحيث يصح أن نقول : إن هذا الترتيب من العناصر الثابتة التي لم يمسها تغيير .

* * *

يدا الكتاب بما يمكن أن يوصف بأنه تمهد لموضوعات علم الصرف يتناول عددا من القضايا أهمها :

- (١) فكرة تاريخية عن أسباب وضع قواعد النحو والصرف .
(٢) استعراض أهم المؤلفات الصرفية والباحث الصرفية . وهو

(١) انظر ح ٧ من المفني في تصریف الْفعَال .

استعراض يتناول وخاصة كتاب سيبويه والمؤلفات المستقلة في علم
الصرف^(١) وهي :

- التصريف للمازنس .
- المصنف شرح التصريف لابن جنى .
- كتاب تصريف الأفعال : لابن القوطيّة ، والسرقاطيّس .
- وابن القطّاع .

وأخيراً افراد يغرس أبواب الصرف بالتأليف^(٢) ، كما في أبواب
التصغير ، و فعل وأفعال ، والمصدر ، والمقصور والمدود ، والهمز .

- المقدمات التلبيدية لعلم المصرف مثل :
- الحديث عن المادة ، وتعريف العلم ، وموضوعه ، وفائدة منه .



وهكذا لا تبدأ الباحث الصرفية في الكتاب إلا بعد نحو ثلاثة صفحات ببحث
عن "الميزان الصرفى" .

(١) انظر خ ٢٨ المرجع السابق .

(٢) انظر خ ٢٨ نفس المرجع .

وقد عرض الشيخ في مدخل هذا المبحث لفائدة "الميزان الصرفيس" ثم بين الأسباب التي حدت بالصرفين إلى اختيار حرف (فعَل) له.

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى بيان كيفية الوزن ، فتحدث عن وزن المجرد ثلاثياً ورباعياً وخمسياً ، ثم تحدث عن وزن المزيد سواء كانت الزيادة بتكرير حرف من أصول الكلمة أو بزيادة حرف من حروف (سالتوبيها) أو بزيادة حرف أصلى من ضمن أصول الكلمة .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن وزن ما وقع فيه إعلال أو أبدال ، فيبين الأنواع التي لا تراعى في الميزان منها ، ثم الأنواع التي تراعى في الميزان منها . وختم بحثه في هذا الموضوع بقوله عن الأشياء والنظائر "للسيوطى" و "المنصف" لابن جنى فائدة تتصل بوزن كلمة "ارعوى" .

وقد رأى الشيخ أن ما يتصل بالميزان ببحث (القلب المكانى) فعرض له بأن تحدث أولاً عن تعريفه ، و موقف الكوفيين ، والبصريين منه ، ثم عرض لأمثلة عديدة من القلب المكانى مستنداً في ذلك إلى عدد من كتب النحو والصرف . ولللغة مثل :

كتاب "سيوطى" و "اصلاح المنطق" لابن السكيمى
و "الخصائص" و "سر الصناعة" لابن جنى ، وأمالى ابن
الشجراوى ، وشرح الشافية لكل من الرضى ، والجار بردى .

وقد أسلمه الحديث عن القلب المكانى إلىتناول المذاهب
المختلفة في كلمة "أشياء" .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى البحث في امكان اجراء الفياس
في القلب المكانى .

وختم هذا الموضوع بالحديث عن القلب المكانى في القرآن الكريم
عرض فيه بعض الألفاظ التي اختلفت الآراء بين النحوين والصرفين
في وقوع قلب مكانى فيها في القرآن الكريم .

وأخيراً عرض في سطرين " لأمارات القلب المكانى وعلماته " .

كذلك رأى الشيخ أن ما يتصل بالميزان الصرفى بحث " الزيادة وأنواعها " ففصل الحديث فيها فى بحث خاصعقب بحث القلب المكانى ، وبدأ بتعريف الزيادة ، ثم بيان أنواعها ، ثم الحديث عن أغراضها ، وختم بحثه هذا بالكلام على أدلة الزيادة .

كذلك رأى الشيخ أن ما يتصل بالميزان الصرفى بحث " الإلحاد " فعرض له في دراسة خلاصة بدأته بما يشبه أن يكون تعريفا للإلحاد ثم الحديث عن " على " الإلحاد في الأسماء ، وصور هذا الإلحاد فيها ، وأماراته الدالة عليه .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى " الإلحاد في الفعل " . وقد شاء أن يفصل عقب ذلك ما أجمله فى حديثه عن الإلحاد فس الأسماء ، فذكر بما لخيص أمارات الإلحاد فيها محاولا تقديم - قواعد عامة كذلك ، معتمدا على نصوص من " كتاب سيده " و " شرح المفصل " لابن يعيش ، والشخص لابن سيده بصفة خاصة مونتا ما يقوله - بالإضافة إلى ذلك - بالرجوع إلى عدد آخر من كتب الصرف والنحو مثل : " المنصف " و " شرح الكافية " للرضي و " شرح الشافية " له أيضا و " المتقدب " ، و " سر الصناعة " و " شرح التصریح " وغيرها .

كذلك عرض بالتفصيل لموضوعات " الإلحاد في الألف المهدودة " ، و " الإلحاد بالزيد من الرباعى والخامس " و " حروف الإحسان وموانعها وضرورة وجود ما يلحق به من الكلمات " .

أنهى بحثه عن الإلحاد بذكر طائفة من أمثلته مرتبة إياها على حسب ترتيب الأئمة ، فذكر أولاً الملحق بالرباعى المجرد ، ثم الملحق بالخامس المجرد ، ثم الملحق بالزيد .

ذلك رأى الشيخ أن ما يتصل بالميزان المصرفى البحث فى
”موضع حروف الزيادة“ عرض بالتفصيل عقب بحث الإلحسان
لهذا الموضوع ، فتناول موضع زيادة ”الألف والواو والياء والهمزة
واليم“ وأعقب حديثه عن موضع زيادة اليم بذكر طائفة من الأقسام
التي وقع فيها الخلاف بين العلماء ، ثم استأنف حديثه بذكر
موضع زيادة ”النون ، والتاء ، والسين ، والياء ، واللام“ .

وبهذا يكون قد عرض لمبحث الميزان الصرف وما يتصل به من م الموضوعات في نحو ستين صفحة ، فإذا وضعنا في الاعتبار أن حديثه في الميزان كان لا يقتصر على ما يتصل بتصريف الأفعال وحدها وإنما يتناول قضايا الميزان بصفة عامة – سواء منها ما يتصل بالأفعال أو الأسماء – تبين لنا أن الشيخ لم يبدأ بالفعل في تناول ما يتصل بتصريف الأفعال إلا بعد نحو نصف الكتاب .

وقد بدأ حديثه في "تصريف الأفعال" بتقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد^(١)، معروف كلامهما، ثم قسم المجرد إلى ثلاثة ورباعي، ثم بدأ يذكر أوزان الفعل "المجرد الثلاثي" وهي (فعل) يفتح العين، و (فعل) يكسرها، و (فعل) يضمها. وعلل إنجصار المجرد الثلاثي في هذه الأوزان الثلاثة مستنداً في تعليله إلى "شرح تصريف العزى" " وحاشية لامية الأفعال " ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن كل وزن من هذه الأوزان الثلاثة مبيناً ما يشيع استعمال كل وزن فيه من المعانٍ والفتراء، وبعد ذلك عرض للصيغ الفرعية لهذه الأوزان الثلاثة، وبدأ فيها بما يعرف بـ "تغريعات" بنى تميم " فذكر أولاً تغريعات (فعل) يكسر العين، ثم (فعل) يضم العين، ثم انتقل - بعد ذلك - إلى تغريعات (فعل) البني للمجهول.

وخلص "أن هذه التغيرات جديداً على أهميتها في تفسير بعض الصيغ
التراثية، وبخاصة ما كان منها مرتبطاً ببعض القراءات القرآنية، فإليها مع ذلك

لا ينبغي أن تقدم في مجال تعليق كهذا المجال الذي أفرد له الكتاب .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن الفعل الرباعي المجرد، فبيّن أن له وزنا واحداً ، وظل لذلك مستنداً إلى ما ذكره "الجاريدي" في شرحه للشافية ، و "السيوطى" في هميم الهوامع ثم بين . - بعد ذلك - أن هذا الوزن يكون لازماً و متعدياً كما أن منه ما هو مشتق من أسماء الأعيان وما يسمى بالمنحوت .

- بعد ذلك بدأ الشيخ في الحديث عن الأفعال المزددة ، وقد قسمها - كما هو الشائع في كتب الصرف - إلى قسمين :

"مزید الثالثي" ، و "مزید الرباعي" .

كما بين أن مزید الثالثي أما أن يكون بحرف واحد وله ثلاثة أوزان هي : (افْعَلَ) و (فَعَلَ) و (فَاعَلَ) .

واما أن يكون مزیداً بحروفين وله خمسة أوزان هي : (انْفَعَلَ) أو (افْتَنَلَ) و (افْعَلَّ) و (تَفَاعَلَ) و (تَفَعَّلَ) .

واما أن يكون مزیداً بثلاثة أحرف وله أربعة أوزان هي : (اسْتَفْعَلَ) و (افْعُوَلَ) و (افْعَوَلَ) و (افْعَالَ) .

واما مزید الرباعي فقد يكون بحرف واحد وله وزن واحد هو (تَغْعِلَ) .

وقد يكون بحروفين وله وزنان هما : (أَفْعَنَلَ) و (أَفْعَلَّ) مشيراً إلى أن أوزان الفعل الملحق قد سبق ذكرها في البحث الذي عده لللاحق وهذا هو وجه المخالفة الوحيد بين ما ذكره الشيخ في هذا المقام وما يشيع ذكره في كتب الصرف .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى ذكر معانى صيغ الزوائد^(١) بذكر معانى (افْعَلَ) ثم معانى (فَعَلَ) ثم معانى (فَاعَلَ) ثم معانى (تَفَاعَلَ) ثم معانى (تَفَعَّلَ) ثم معانى (انْفَعَلَ) ثم معانى (افْتَنَلَ) ثم معانى (استَفْعَلَ) ثم معانى (افْعُوَلَ) ثم معانى (افْعَوَلَ) ثم معانى (افْعَلَّ) و (افْعَالَ) وليس فيما ذكره الشيخ في هذا البحث جديد إلا في أمرين :

(١) انظر ص ١٠٨ المرجع السابق .

أولهما : الاًمثلة التي ذكرها ، والتي حرص على الاستفادة فيها من نصوص القرآن الكريم .

والامر الثاني : الإشارة في بعض الموضع إلى بعض النتائج التي ذكرها بعض اللغويين القدافي في أثناء تناولهم للنص القرآني مثل نقله ما ذكره "السيوطى" في "الإنتان" من أنه "ليس في القرآن لفظ على (افْعَوْتَنَّ) إلا قراءة" : تشونى صدورهم .^(١)

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - للمزيد من الرياعي فكرر ما سبق أن أشار إليه في صدر هذا البحث من أن "مزيد الرياعي" أما أن يكون بحرف واحد أو بحروفين . أما المزيد بحرف واحد فله بناء واحد ، وأما المزيد بحروفين فله بناءان ، وزاد على ذلك أن المزيد بحرف واحد يكون لمطاوعة فعله المجرد وهو (فعل) . وأما المزيد بحروفين فإن وزنه الأول وهو (افْعَنَلَ) يكون لمطاوعة (فعُلَّ) المجرد - أيضا - .

وأما الوزن الثاني وهو (افْعَلَّ) فإنه يفيد المبالغة .

ذلك ذكر أن المزيد من الرياعي بأوزانه المختلفة لازم ، مستدا في ذلك إلى ما ذكره (ابن جنى) في المنصف .

ثم ختم الشيخ ببحثه هذا بالحديث عن المطاوعة وتصيغها المختلفة ، وقد بدأ هذا الحديث بتعريف المطاوعة وتقسيمها بحسب المطاوع إلى قسمين :

- قسم يجوز تخلفه .
- و قسم لا يجوز تخلفه .

ثم عرض تصيغ المطاوعة فذكر بعض أحكام هذه الصيغ مستدانا في ذلك إلى عدد من المصادر الأصلية ككتاب سيوطى ، والمقتبس ، والمنصف ، والمخصص ، وشرح الرضى للشافية ودمي المهاوم ، وفي ختام هذا البحث ذكر الشيخ تتببيهات ثلاثة ^(٢) تتصل بالزيادة في الأفعال .

(١) ص ١٣٥ مالرجع السابق سورة هود آية ٥ وانظر تفصيل هذه القراءة في ص: ١٤٠ - ١٤١ . نفس المرجع .
٢٠٢ / ٥ البحر المحيط .

شرع الشيخ - بعد ذلك - في الحديث عن صياغة الفعل المضارع فقرر أن المضارع يؤخذ من الماضي مع زيادة حرف من حروف المضارعة عليه .

ثم بدأ في تحديد حركة حرف المضارعة معللاً لهذه الحركة مستندًا في عللها هذه إلى شرح الرضي لكتابية ، وشرح اللامية وشرح العزي والأشباء والنظائر للمسيوطن ، وأسرار العربية لابن الأباري ، كما تحدث - بعد ذلك - عن حركة ماتقبل الحرف الأخير في الفعل المضارع معللاً أيضاً لهذه الحركة مستندًا في تعليلاته إلى ماذكره الرضي في شرح الشافية والجاريبدى في حاشيته عليها .

ثم ذكر الشيخ ما يختص به كل حرف من حروف المضارعة الأربع مشيراً إلى بعض ما ورد من تعليلات في هذا الموضوع ذكرها التفتازانى فس شرحه على تصريف العزي ، وابن الأباري في كتابه "أسرار العربية" وقد عرض الشيخ في هذا المقام لكسر حروف المضارعة عند بعض القبائل العربية فقرر أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجوزون كسر حرف المضارعة مادعا "الياء" ، ولم يفته أن يشير إلى أن لغة "بني كلب" تكسر في "الياء" أيضاً ثم أخذ يفصل ذلك تفصيلاً استغرق نحو ثلاثة صفحات (١) أو جلس أن هذا الموضوع كانت تuntas فيه الإشارة ، وحسن معه الإجمال .

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك - أبواب مضارع الثلاثين ، فذكر أن (فعل) بفتح العين قياس مضارعة (يَفْعُل) بضمها ، و (يَفْعِل) يكسرها ، حتى قبل ليس أحد هما أولى به من الآخر ، ثم ذكر أنه جاءت أفعال كبيرة بضم عين المضارع وكسرها معاً ، واكتفى في هذا المقام بذكر عدد من الأفعال التي وردت في القرآن الكريم وقد قرئ فيها باللغتين في القراءات السبع .

(١) انظر ص ١٤٣ - ١٤٦ . الترجع السابق .

ثم استعرض الشيخ - بعد ذلك - ما يطرد فيه (فَعَل) بفتح العين في الماضي (يَفْعُل) بضمها في المضارع، وهو الذي يسميه الصرفيون (باب نَسَر) .

وانتقل - بعد ذلك - إلى ما يطرد فيه (فَعَل) بفتح العين في الماضي، (يَفْعُل) بكسرها في المضارع، وهو الذي يسميه الصرفيون باب (ضَرَب) .

ثم تناول - بعد ذلك - (فَعَل) بفتح العين في الماضي، (يَفْعُل) بفتحها في المضارع، وهو الذي يعرفه الصرفيون بباب (فَتَحَ يَفْتَح) أو باب (سَأَل) فذكر القاعدة العامة التي تقول: أنه لابد أن تكون عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق الستة: (الهمزة، والهاء، والعين، والحساء، والغين، والخاء)، وأن فتح العين في المضارع إنما كان لمناسبة حرف الحلق، ثم شرح هذه المناسبة .

وانتقل - بعد ذلك - إلى تحرير أنه لا يلزم في كل فعل حلقة العين أو اللام أن يجيء مشارعه على (يَفْعُل) فقد يجيء مشارعه مضمون العين، أو مفتوحة، كما يجيء مشارعه مكسورة العين أو مفتوحة . ومنه - أيضاً - ما يجيء متحرك العين بالحركات الثلاث (الضمة والكسرة والفتحة) ثم ذكر الشيخ - بعد ذلك - عدداً من الشواهد القرآنية لمجيء الحلق على لفتيين .

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك - (فَعِيل) بكسر العين في الماضي (يَفْعَل) بفتحها في المضارع - وهو ما يسميه الصرفيون بباب (فَرَحَ يَغْرَح) - كذلك تناول (فَعُل) بضم العين في الماضي، (يَفْعُل) بضمها في المضارع - أيضاً - وهو الذي يسميه الصرفيون بباب (كَرْم) .

وبحسب الشيخ على عرضه لهذه الأبواب بحديث عن ما يصطلاح عليه بداخل اللغات ، يعني أن يوْجَد الماضي من لغة ، والمضارع من لغة أخرى ، وذكر له عدداً كبيراً من الأمثلة .

ثم انتقل الشيخ إلى صياغة (فعل الامر) ، وقد اقتصر في بحثه لهذا الموضوع على تقديم عرض موجز للقواعد المقررة دون تفصيل أو تعليل .^(١)

* * *

تناول الشيخ - بعد ذلك - تقسيم الفعل إلى جامد ومنصرف ، فعرض كل منها وذكر أنواعه في إيجاز شديد ، إذ لم يستفرق حديثه في هذا الموضوع أكثر من صفحة واحدة .^(٢) ، ولعله كان من الأولى أن يعكس الشيخ تناوله لهذا الموضوع بحيث يبدأ بتقديم الجامد والمنصرف ثم ينتقل - إلى الحديث عن كيفية التصرف ، فيعرض لكيفية استtraction المضارع من الماضي ، وكيفية استخراج الأمر من المضارع ، فالشيخ كما رأينا قد عكس بحث الموضوع فأخر ما كان حتى التقديم .

* * *

شرع الشيخ - بعد ذلك - في دراسة تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل ، وما يتعرّف المعتعل والصحيح ، ثم ذكر أن الفعل ينقسم تقسيماً آخر إلى مهوز وغير مهوز وإلى مخاغف وغير مخاغف .

وانطلق الشيخ - بعد ذلك - إلى ذكر أقسام الصحيح " فيبين أن الصحيح ينقسم إلى : سالم ، ومهوز ، ومخاغف . فم ذكر أقسام المعتعل وبين أنه ينقسم إلى : مثل ، وأجوف ، وناتص أو منتص ، ولغيف مفروق ، ولغيف متrown ، وعقب على هذه الأقسام بذكر أن التسمة العقلية في اللغيف تفترض أن يكون منه المعتعل بالفائدتين ، وقد جاء هذا النوع في الأسماء قليلاً ، ولم يجيء في الأفعال المأخوذة من المصادر وإنما جاء في بعض الأفعال المأخوذة من الأسماء الجامدة . وذكر أن هذا النوع يسمى لغيفاً متrownاً - أيضاً - كما قال الرضي .

* * *

(١) انظر من ١٦٢ - ١٦٣ ، المرجع السابق .

(٢) انظر من ١٦٣ - ١٦٤ .

انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى عرض موضوع اسناد الأفعال إلى
الضمائر ، وبدأ بأسناد الفعل السالم إلى ضمائر الرفع ، وقسم هذه الضمائر
إلى تسعين : ضمائر الرفع المتحركة ، وهي (ناء) المفاعل، و(نا) الدالة
على جماعة المتكلمين هو (نون) النسوة . وذكر القاعدة التي تقول : "إنه
إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك يجب تسكين آخره" ، وضمائر الرفع
السائنة وهي ثلاثة - أيضاً - (الف) الاتنين و(واو) الجماعية ،
و(ياً) المؤثثة المخاطبة ، وذكر الشيخ القاعدة التي تقول : "إنه يفتح
ما قبل الألف ، ويضم ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء ، في الفعل الصحيح" .

وتحدث - بعد ذلك - عن اسناد الفعل المضاغ ، فذكر أن المضاغ
الثلاث - وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد - يأتي من أبواب
ثلاثة هي : باب "نصر" ، و(باب "ضرب") ، وباب "علم" . وذكر
حكم اتصال الفعل المضاغ بالضمائر والأوجه التي أجازها الصرفيون في بعض
الأحوال .

* * *

وانقل - بعد ذلك - إلى الفعل المهموز ، وقد قسمه أقساماً
المهموز الصحيح ، والمضاغ ، والمعتل ، وذكر حكم إتصال كل قسم من
هذه الأقسام بالضمائر ، مشيراً إلى وجود بعض الفاظ قليلة تشد عن القياس
وتعامل معاملة خاصة مثل : "الأمر من" "أخذ" و "أكل" ، والمضارع
من "رأى" و "امر" .

* * *

ثم تناول الشيخ اسناد الفعل المثال إلى الضمائر ، وقد بدأ
بتقريب أن المثال الوافي يأتي من خمسة أبواب هي :
- باب (ضرب) ، وباب (فرح) ، وباب (كرم) ، وباب (فتح) ،
وباب (حسب يحسب) بكسر العين فيها ، وقد ذكر حكم اتصال المثال بالضمائر
والحالات التي تحدُف فيها فاءً وجوباً ، والحالات التي تحدُف فيها جوازاً ، كما
تحدث عن حمل مصدر الفعل المثال على فعله في الإعلال بحذف فائه .

* * *

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لحكم الفعل الأجوف عند اتصاله بضمائر الرفع .

وتناول الشيخ - بعد ذلك - إسناد الفعل الناقص إلى ضمائر الرفع، وقد بدأ بتقدير أن الناقص بالاستقراء لا يأتي من باب (حَيْبَ يَخْسَبْ) بكسر العين فيهما ، وأنه يأتي من الأبواب الخمسة الأخرى ، ثم ذكر حكم هذا الفعل عند إسناد الضمائر إليه .

عرض الشيخ - بعد ذلك - لإسناد الفعل اللفيف إلى الضمائر ، وقد قرر في مطلع حديثه في هذا الموضوع أن القسمة المقلية تقتضي أن يكون اللفيف المفروض أربعة أنواع ، إذ العين واللام قد يكونان واوين أو يائين أو مختلفين ، وأنه لم يجئ في الكلام العرب ما كانت عينه ياءً ولا مهـ وـاـواـ .

ثم ذكر أن أكثر أنواع الثلاثة الواردة ما كانت عينه واداً ولاداً ياءً ر وأن اللغيف المعنون لا يأتي إلا من بابين هما : باب (ضرب) ، وباب (فرح) .

ثم تحدث عن إسناد الفعل التأييف المفروض إلى الضمائر.

وانتقل - بعد ذلك - إلى "الكيف المفروق" ، فذكر أن القسمة العقلية تتضمن أن يكون أربعة أنواع - أيضا - لأن الفاء واللام قد

يكونان واوين ، أو ياءين ، أو مختلفين ، ولكن الاستقرار بين أنه ليس فس
كلام العرب مكان فاوِه ياء ولا مه واوا ، وأنه قد جاء ما فاوِه ولا مه ياءان
لفظ واحد مشتق من (اليد) وهو (يديت) ثم بين الشيخ أن اللفيف
المفرق ياتى من أبواب ثلاثة هي : باب (ضرب) ، واب (فسرح)
واب (حسب يحسب) بكسر العين فيهما ثم بين حكم إتصال اللفيف
المفرق بالضمائر^(١)

تناول الشيخ - بعد ذلك - موضوع توكيد الفعل بالنون ، فقسم الأفعال بحسب قابليتها للتوكيد بالنون إلى أقسام ثلاثة :

الأول : الفعل الماضي ، وهو لا يوكل مطلقاً ، لأن معناه لا يتفق مسع
ماندل عليه نون التوكيد من تخلص الفعل إلى معنى الاستقبال .

الثاني : فعل الأمر - ويجزئ توكيده مطلقاً لأنَّه لا يستقبال .

الثالث: الفعل الخارج ، وذكر له ثلاثة احوال ، فصل القول فيها ، هـ :

- ١) حالة وجوب التوكيد .
 - ٢) حالة التوكيد القريب من الواجب .
 - ٣) حالة التوكيد الثابت .

ثم عقب الشيخ على هذا التقسيم فذكر بعض ملحوظات وقف عليهما
وظواهر أدركها من خلال بعض الاحصائيات التي قام بها في النص القرآني
ومن أبرز ما ذكر في هذا المجال ما يأتى :

١- أن افعال الأمر جاءت في جميع الموضع في القرآن الكريم غير
مؤكدة بالنون في جميع القراءات الأربع عشرة .

بـ أن الفعل المخاطع الذى دخلت عليه لام الأمر خلا من التوكيد
بالنون ، و مثله المضارع بعد أداتى العرض والتحضير ، ومعد
أداتى الترجس والمعنى .

^{١١}) انظر ص ١٩٨-١٩٩ ، المصدر السابق .

جـ - أن المضار الواقع بعد أدوات الإستفهام لم يؤكد في غير قوله تعالى : " فَلْيُنْظِرْ هَلْ يُدْهِنَ كَيْدُهُ مَا يَنْهِيْظُ " ^(١) مع تكرر أدوات الإستفهام وقوع المضار بعدها في القرآن الكريم ، وأما المضار الواقع بعد (لا) النافية فقد جاء موكلها في بضم وأربعين موضعًا ، وخلامن التوكيد في أكثر من أربعين موضع ^(٢) .

ثم تحدث عن حالتين بايجاز :

- ٤ - حالة التوكيد القليل .
- ٥ - حالة التوكيد الأقل .

بعد ذلك ذكر الشيخ عدداً من أحكام " نون التوكيد الخبيفة " ثم صنع جدولًا بين فيه كيفية توكيد الفعل بالنون . وعلق عليه تعليقات مختصرة دارت خلاصتها حول تعليل بعض الظواهر الخاصة بتوكيد الفعل بالنون وهى :

- أ - علة بنا الفعل المؤكدة على الفتح .
- ب - علة اجتماع الساكنين عند إتصال نون التوكيد بعد (ألف الاثنين) .
- ج - علة عدم حذف نون النسوة عند إتصال نون التوكيد بالفعل .

* * *

وختم الشيخ دراسته لتصريف الأفعال بحديث موجز عن بناء الفعل للمجهول وهو حديث لا جديده فيه عا هو مألف في المختصرات التعليمية إلا في ختامة هذا الموضوع عند ذكر الأفعال الملازمة للبناء للمجهول ، إذ أشار إلى ماغند لها من فضول في بعض المصادر وهي : كتاب سيبوس ، وشرح الرضى على الكافية ، وأدب الكاتب لأبن قتيبة ، والقصيح لشلب ، والمزهر للسيوطين .

(١) السورة ٢٢ الحج آية رقم ١٥ .

(٢) انظر ص ٢٠٢ من المعجمي في تصريف الأفعال .

وجلس من هذا العرض لكتاب أنه كتاب تعليمي في الفنام الأول ، عن
فيه صاحبه بتخلصها القواعد الصرفية وتقديمها للطلاب بحيث لم يطرق إلى
تناول المشكلات الصرفية المختلفة أو البحث في القضايا المعقّدة التي تحتاج
إلى تفصيل القول فيها ، مثل : دراسة ماتتصل بالقلب المكاني ، أو
دراسة أصول الكلمة بين الثنائية والثلاثية ، أو تحديد موقف من المسائل
الأخلاقية في الصرف ، أو بيان أثر اللغات في بنية الكلمة العربية ، إلخ
غير ذلك من القضايا التي يضطر الباحث في الصرف إلى مناقشتها ، والتي
رأى الشيخ التجاوز عن تناولها نظراً لأنّه كان يقصد تأليف كتاب تعليمي ،
وليس القيام ببحث علمي ، وتدوين ذلك أمران :

الأول : أنّ الشيخ كان يحرّم على أن يذكر عقب كل مجموعة من الباحث
تطبيقات للطلاب لكي يتدرّبوا على استيعاب ما ورد في الكتاب
من مادة علمية .

الثاني : أنّ الشيخ قد حرّم على أن يختتم كتابه بذكر نماذج من
الإمتحانات التي وضعها لطلاب (كلية اللغة العربية) بالقاهرة
وهي امتحانات تتناول ما ورد في هذا الكتاب من مادة علمية^(١) .

بعض في ختام هذا العرض ملحوظة لانجد حرجاً من ذكرها ، وهي
أنّ هذا الكتاب بالرغم من كونه كتاباً في الصرف ، ومن كونه عملاً تعليمياً
يقدم للطلاب فإنّ الشيخ قد ألغى ضبط كلماته وأوزانه إلا النادر منه ، وهي
كلمات محدودة في الكتاب كله ، ولا تخفي أهمية الضبط في كتب اللغة بعمامة
وكتب الصرف بخاصّة .



(١) انظر ص ٢٠٩ المرجع السابق .

٣ - الباب من تصريف الأفعال

الطبعة التي بين يدي من هذا الكتاب هي الطبعة الخامسة الصادرة
في سنة ١٣٩١ هـ ١٩٧١ مـ ، وقد صدرها الشيخ بكلمة قصيرة نصها
بعد البسمة والحمد له والتصلية : " قد أضفت إلى هذه الطبعة زيادات
كثيرة من كتاب المغني في تصريف الأفعال " (١)

ولم أقف على الطبعات السابقة من هذا الكتاب لأعرض صورته الأولى
ومني ما أصابه من تطور ، ولم ينفع الشيخ في الكتاب كلّه على شيء مما
زاده على طبعاته الأولى ، وأغلب الظن عندى أن هذا الكتاب قد صدر
عقب تنفيذ قانون تطوير الأزهر سنة ١٩٦٢ مـ الذي اضطر معه الشيخ
كما اضطر غيره من أساتذة الأزهر إلى إعادة النظر في مؤلفاتهم حتى تتلائم
مع عدد الساعات المئات المئات لموادهم من ناحية ، ونوعية الطلاب الذين أتيحت
لهم الالتحاق بكليات الأزهر العريقة بعد تطويره من ناحية أخرى .

فقد كان المؤلف قبل صدور هذا القانون توجيه صفة الطلاب
المتفقين إلى كلية اللغة العربية ، أما بعد صدور هذا القانون . فقد
أصبح متاحاً لهذه الصفة الإلتحاق بكليات العملية التي أنشئت بجامعة
الأزهر بمقتضاه .

وهكذا توجه صفة الطلاب إلى كليات الطب والهندسة ، ولم يعهد
أمام الكليات العريقة ، وفي طليعتها كلية اللغة العربية إلا أن تحصل
على طلبها من تبقى بعد الإلتحاق بكليات العملية .

لهذا كله أظن أن هذا الكتاب إنما هو نتاج مباشر لقانون تطوير
الأزهر . وتأمل المادة العلمية الواردة فيه يؤكد ذلك الظن أن لم
يقطع به .

(١) ص ٢ "الباب في تصريف الأفعال" .

فقد التزم الشيخ في كتابه بالمواضيع والمسائل الواردة في كتابه "المغني في تصريف الأفعال" ، وهذا الإلتزام أمر طبيعي لأن هذا الكتاب إنما ألف لتلبية احتياجات متطلبات مادة الصرف للسنة الأولى في كلية اللغة العربية بعد تطويرها ، وقد جرى العرف في هذه الكلية على الأقل من التطوير المواضيع والقضايا الأساسية في كل مادة من مواد اللغة العربية ، وخاصة المواد اللغوية من "نحو" و"صرف" و"فتحة لغة" ، وإنما ينصب التطوير على طريقة عرض كل مادة وتقديمها لمستوى الطلاب الدارسين .

ولذلك لم يكن غريباً أن يمايل كتاب (الباب من تصريف الأفعال) كتاب (المغني) فيما يعرض له من موضوعات ، وما يتناوله من مسائل ، ملتزمًا بالترتيب نفسه المتبعة في كتاب المغني . ولذلك أيضًا لانجد غرابة في أن تكون السنة البارزة لكتاب الباب بعد ذلك هي الاختصار ، فالكتاب مع توسيعه في نحو تسعين صفحة يعالج نفس الموضوعات الواردة في كتاب المغني الذي يقع في نحو عشرين وعشرين صفحة ، ولقد آثر الشيخ أن يختصر في كتابه الباب من التعليقات التي أشار إليها في كتابه (المغني) ، ومن القراءات التي يثنيا في موضوعاته المختلفة ، وأن يستفني في كثير من المواقف عن الإشارة إلى المصادر والمراجع .

ولعل الزيادات الوحيدة التي توجد في هذا الكتاب "الباب" تتمثل في التطبيقات التي أكثر منها الشيخ والتي نوع عرضها ، فجعلها تعقب كل باب من الأبواب التي عرض لها ، وتحرج أن يذكر حلولاً لها حتى يتدرّب الطالب على نوع الأمثلة ، وأسلوب الإجابة عنها .

وهكذا فإن هذا الكتاب مجرد عمل تعليمي صغير ، وهو أشبه بالمذكرات التي شاع اللجوء إلى تأليفها ، لتلبية احتياجات متطلبات مواد علمية كثيرة في الجامعات المصرية ، وإن كان لايفوتني

- أن أشير إلى وجہ الاختلاف بين اللباب وهذه المذكرات ، يتثل
فی أن اللباب تلخیص لكتاب سابق . أما المذكرات فیانها غالبا نسخة
لمؤلفات لاحقة .

الفصل الثالث

دراسات لأسلوب القرآن الكريم

الفصل الثالث

دراسات لاً ملوب القرآن الكريم

يُقع هذا الكتاب في ثلاثة أقسام تضم أحد عشر مجلداً، وتجاوزت صفحاته
نحو ألف صفحة، صدره الشيخ بحقدمة تجاوزت صفحاتها المائة، وختمه
بفهرس للاعلام والقبائل في نحو ثمانين ومائة صفحة.

- ويقع القسم الأول في ثلاثة مجلدات ، عدد صفحاتها على التوالى :
 (٦١٥) خمس عشرة وستمائة صفحة ، و (٢٠٩) تسعة وسبعمائة صفحة ،
 و (٦٥٦) ستة وخمسون وستمائة صفحة . و بذلك يبلغ مجموع صفحات
 هذا القسم ثمانين وتسعمائة وألف صفحة .

- وضم القسم الثاني أربعة مجلدات ، صفحاتها على التوالى (٧٠٩) تسع
وسبعمائة صفحة ، و (٧٨٢) سبع وثمانون وسبعمائة صفحة ، و (٦٥٣)
ثلاث وخمسون وستمائة صفحة ، و (٨٢٣) ثلاث وثلاثون وثمانمائة صفحة :
ويذلك يبلغ مجموع صفحات هذا القسم اثنين وثمانين وتسعمائة ألفين
من الصفحات .

وحوى القسم الثالث أربعة مجلدات أيضا ، بلغت مدة صفحاتها على التوالى (٢٢٢) سبما وسبعين وسبعمائة صفحة ، و (٨٥٢) سبما وخمسين وثمانمائة صفحة ، و (٦٩٢) اثنتين وتسعين وستمائة صفحة ، و (٤٦٨) ثمان وستين وأربعمائة صفحة ، وبذلك تبلغ صفحات هذا القسم أربعا وتسعين وسبعين وسبعمائة وألفي صفحة .

وقد استغرق طبع هذا الكتاب نحو تسع سنوات ، إذ طبع الجزء الأول منه سنة ١٣٩٢ هـ وطبع الجزء الآخر منه سنة ١٩٨١ م .

وقد استهدف الشيخ به - كما قرر صراحة - صنع "معجم" نحوى للقرآن الكريم "يكون مرجعاً لدارس النحو ، فيستطيع أن يعرف - متى أراد - أوقع مثل هذا الأسلوب في القرآن أم لا ؟ وإذا كان في القرآن فهله ورد كثيراً أو قليلاً ، وفي قراءة متواترة أو شاذة ؟ كما أنه يستطيع أن يحتمل إلينه في الموازنة بين الأقوال المختلفة ، كما كان يفعل الصدو الأول في الاحتکام إلى

كلام الفصحاء «١».

وقد صدر هذا «المعجم» كما قرر الشيخ تلبية للحاجة العامة إلى دراسة شاملة لأسلوب القرآن الكريم في جميع رواياته، إذ أن في هذه القراءات ثروة لغوية ونحوية جديرة بالدرس، وفيها دفاع عن النحو، تعضد قواعده، وتندع شواهد «٢».

و geli أن الشيخ يسمى في «معجمه» بين القراءات الصحيحة والشاذة لأن «القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المترادفة وغير المترادفة، كما هو حجة في الشريعة فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنها عن أوثق ما وصل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد» «٣» ومن الأمانة العلمية التي كان يتخطى بها الشيخ - رحمه الله - أنه قرر صراحة في مقدمة كتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» أنه وقف «على كتاب أحصى لنا ألفاظ القرآن، لم يترك منها لفظاً وهو كتاب «مصاحح الأخوان لتعريجات القرآن» لجامعة الحافظ: يحيى حمي بن حسين قسطموني، غير أنه لم يذكر الآيات وإنما اكتفى بذكر أرقام للآيات، وهذه الأرقام - مع الأسف - يشيع فيها الاضطراب، ولا سيما في طوال المفصل، وقد اعتذر عن هذا في مقدمة كتابه التي كتبها باللغة التركية» «٤».

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١ من المقدمة (الرقم الأول للقسم الثاني للجزء والثالث للصفحة)، وسنلتزم هنا النظام في هذا الفصل).

(٢) المصدر السابق ٢/١ من المقدمة.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/١ من المقدمة.

وفي هذا النص أمور تلفت النظر :

- ١- أن هذا الكتاب - كما ذكره الشيخ - عمل احصائي ، يكاد يتفق في موضوعه مع جوهر عمل الشيخ ، وهو الاحماء الدقيق لكل ألفاظ القرآن الكريم ، ولعمل الشيخ رغب في أن يزيد مجال عمله اتساعا حتى لا يتطابق مع هذا الكتاب ومن هنا كان تطلعه إلى إضافة القراءات .
- ٢- أن أهم مأخذ الشيخ على الكتاب لم تتعمل بالمادة ، ولا بالتنظيم ، ولا بالدقة وإنما بعدم ذكر الآيات والاكتفاء بذكر أرقامها . وهي أرقام شابها - أحيانا - بعض الاضطراب .
- ٣- هل نفهم من هذا أن الشيخ رغب في أن يغيب من " مصباح الاخوان " في مجال الاستعاضة عما ورد في الكتاب من أرقام للآيات بذكر نصوصها . وهل اقتصر الشيخ على ذلك أو وسع دائرة الإثابة من التركي . وبالرغم من ذلك ، فلست أستطيع القطع بشيء كثير في هذه المسألة .

صدر الشيخ كتابه بجدة طويلاً وقعت في نحو مائة صفحة ، عرض فيها
لعدد من الموضوعات التي تمنى موضوع الكتاب ، ومراحل تأليفه ، وخطته -
أو منهجه - فيه ، بالإضافة إلى بعض القضايا التي وجد الشيخ ضرورة
توضيحها قبل البدء في الدراسة المفصلة الواردة فيه . وأهمها ثلاثة :

الأولى - تعدد مواقف النحاة من القرآن الكريم وتضاربهم في هذه
المواقف .

والثانية - عرض لطوابع العلماء الذين لم يجدوا حرجاً في تلخيص القراء

والثالثة - ذكر بعض الكتب التي تناولت حروف المعانى .

ومن المفيد أن نعرض هنا لما ورد في المقدمة من أمور تتصل بالكتاب
اتصالاً مباشراً ، فإن ذلك يلقى الضوء على الكتاب نفسه ، موضوعاً ، وسادة ،
ومنهجاً ، وتاريخاً .

ولعل أهم ما ذكره الشيخ في هذا الصدد تقريره أن من الممكن تقسيم
مراحل العمل في هذا الكتاب إلى مرحلتين متباينتين :

- مرحلة الجمع والإعداد .
 - مرحلة التصنيف والتأليف .

أ) مرحلة الجمع والاعداد :

فقد بدأت في مكة المكرمة - عند اعاراته الأولى إليها - في صفر ١٣٦٦ هـ الموافق ينابر ١٩٤٧ م^(١)، واستمرت سنوات لا يذكر الشيخ عددها، وإن كان يفهم من كلامه أنه حتى شهر رجب سنة ١٣٢٩ هـ الموافق شهر ينابر سنة ١٩١٦ م لم يكن قد أتم دراسة حروف المعانى^(٢).

وقد أُنجز الشيخ في هذه المرحلة ما يأتى :

- ١ - إحصاء ما ورد في القرآن الكريم من حروف المعانى وجمع آياتها
 - ٢ - تلخيص ما ورد في كتب "إعراب القرآن" من أعاريب، وترتيبها
 - ٣ - ترتيب أبواب النحو والصرف .

(١) انظرعن : ٢ من مقدمة الشيخ للكتاب المنشورة في الجزء الاول من القسم الاول
أنظرعن : ٥ من المقدمة السابق الإشارة إليها . فقد قرر الشيخ أنه سجل
بعض الظواهر اللغوية في القرآن في مقالات نشرت بمجلة الإزهري بدأ من
عدد رجب ١٣٢٩ هـ يناير ١٩٦٠ م بعنوان " دراسات لا سلوب القرآن
الكريم " ثم عوقق عن متابعة الكتابة . " إذ كنت لا أدرى متى
انتهى من دراسة حروف المعانى .

والرجوع إلى مجلة الأزهر تبين لي أن الشيخ قد نشر مقالتين في الموضوع أقرب إلى أن تكونا من قبيل "مسودات" كتابه "دراسات الأولى" في العدد الذي حده ، وووقدت في سبع صفحات (٢٣٦-٢٤٢) وعرض فيها لمحات من موضوعات : نونى التوكيد ومواقعها في القرآن الكريم ، والمصائر بعد أداتي العرض والتحضير ، وبعد لا الناهية ، وتوكيد المصادر المنفي ، ونونى التوكيد الشديدة والخفيفة في القراءات القرآنية .

والثانية في العدد الصادر في رمضان ١٣٢٩هـ - مارس ١٩٦٠، ووُقعت
في أربع صفحات وعرضت للمحات من بحث الاستئناف التام : موجباً ومنفياً .

ولعل الفائدة الاُساسية من تحليل هاتين المقالتين تمثل في تفسير جميع المادة العلمية للكتاب ، إذ يتضح أن الشيخ كان يجمع مادة الادوات المختلفة في وقت واحد ، فمثلاً تناولت مقالاته ادوات : الهمزة ، ألا ، لا ، نون التوكيد ، إلا ، ما ، لن ، لم ، ليس . وبين "أنها - في التخطيط النهائي للكتاب - وزعت على حسب أولئكها فتغيرت مواضعها .

٣ - تلخيص ما ورد من قرارات صحيحة أو شاذة في عدد من مصادرها
وترتيبها ترتيب أبواب النحو والصرف .

٤ - ترتيب الفاظ المصحف جيما ترتيب أبواب النحو والصرف ،
وجمع ما ورد في كل باب من الفاظ القرآن الكريم .

أما المرحلة الثانية :

وهي مرحلة التصنيف والتأليف - فلم يذكر الشيخ عنها شيئاً في مقدمته ، وإن كان لدى من القرائن ما يشير إلى أنها ربما تدخلت زمنياً مع المرحلة الاولي، بمعنى أن الشيخ في الواقع الذي كان يجمع فيه مادة القسمين : الثاني والثالث ، كان يصنف القسم الاول ، ويؤكد هذا الاحتمال تأمل ما ذكره الشيخ من "منجزات" مرحلة الجمع والاعداد ومقابلته بالتاريخ المختلفة لنشر أجزاء الكتاب .

قسم الشيخ كتابه أقسام ثلاثة ، هي على الترتيب : قسم الحروف والأدوات ، والقسم الصرفي ، والقسم النحوي . ولقد سبق أن أبدينا تحفظاً إزاء ثنائية عنوان "الحروف والأدوات" ^(١) ، كما سبق أن أشرنا أيضاً إلى أهم الأسلوب المتبع في تصنيف الكتب المعنية بهذا الموضوع ^(٢) ، ونقصيف هنا إلى ما سبق ذكره الحديث عن أمر آخر ، يمكن أن يعد بمثابة مزلق خطير يتورط فيه الباحث إن أراد الجمع في مصنف واحد يعنون "الحروف والأدوات" من ناحية ، و "الصرف والنحو" من ناحية أخرى . ويتمثل هذا المزلق في إمكان التداخل بين الموضوعات وعدم تميزها أو تكرار تناولها إذا أريد معالجة التداخل باستيفاء الحديث عن كل موضوع في كل موضع يتصل به .

ومرد ذلك إلى أن الغاية من دراسة "الأدوات" مزدوجة ، إذ يمكن بحثها بحسب بنيتها ، أو صيغتها أو شكلها ، كما يمكن تناولها بحسب وظيفتها ، أو بحسب ما لها من علاقات بسائر العناصر في جملتها . وإذا كان

للـ

(١) انظر ص : ٤٤ من هذه الرسالة .

(٢) انظر ص : ٤١ = = =

البحث بحسب "البنية" يمكن أن يتم بمعزل عن تناول قضايا النحو، فإن تحليل الوظيفة يرتبط بالضرورة ببقية مكونات الجملة، أي متصل أوافق الاتصال بالبحث النحوى ومسائله وضوابطه.

وتفتت هذا أن الفصل في التحليل بين "الأداة" و"وظيفتها" أمر وارد ويمكن إذا كانت غاية هذا التحليل دراسة "شكل الأداة" أو "تاريخها" ولكن دراسة "وظيفة" الأداة في الجملة هي – في صيغتها – دراسة نحوية لأنها ذات مساس مباشر ببقية عناصر الجملة ومكوناتها، فإذا أرد دراسة أسلوب من الأسلوب التي تدخل فيها له يكن بد من تناول الأداة باعتبارها مكونا من مكونات هذا الأسلوب، شأنها في ذلك شأن بقية مكوناته وعناصره. فإذا أردنا دراسة ذلك كله في موضع واحد – عند ذكر الأداة – وقعن في "التدخل" الذي أشرنا إليه، وإذا اقتصرنا على الحديث عن "الوظيفة" دون تفصيل في موضع، وتفضيل القول في هذه الوظيفة في موضع آخر أو موضع آخر وقعن في خطأ تشتيت الموضوع الواحد، وتمييز ما ينبغي أن يتواتي، وإذا تم استيفاء القول في الموضعين معا – عند ذكر الأداة وحدها، ثم عند تناول بقية مكونات الجملة وعناصرها – سقطنا في "التكرار".

ولعل من المفيد أن أفسر هذا الكلام النظري بعدد من الأمثلة التطبيقية.

١ - لو أراد دارس أن يبحث أسلوب "الشرط" مثلا لوجب أن يتناول مكوناته الثلاثة: "الأداة" و"ال فعل" و"الجواب" . فلو درس الأداة وحدها بمعزل عن قيمتها لقصر في الإحاطة بخصائص هذا الأسلوب، لما لكل أداة من أدوات الشرط من اتصال وثيق بالعناصرتين الآخرين . وإذا لا بد في بحث وظيفة الأداة من بحث بقية مكونات هذا الأسلوب حتى تتضح العلاقات بين العناصر، وتتحدد ضوابطها بشكل متكامل .

٢ - والامر كذلك أيضا عند دراسة "إن" وآخواتها . فإن بحث "وظيفة" هذه الأدوات بمعزل عن خصائصها الأسلوبية وتأثيرها في بقية عناصر الجملة أمر مستحيل .

٣ - وشبيه بهذا إذا أردنا دراسة "لا" ودخلاتها ، سواء كانت نافية أم نافية ، عاملة أم مهملة .

٤ - وكذلك في (إلا) الاستثنائية ، فإن الحديث عنها يتطلب - بالضرورة - بحث صور الجملة التي تكون إحدى مكوناتها ، سواء أكان الإستثناء تاماً موجباً ، أو تاماً غير موجب ، أو مفرغاً .

٥ - وقريب من هذا أيضاً يمكن أن يقال في العطف ، لأن "أدواته" ليست معلقة في الفراغ ، بل تربط بين عصرين آخرين ، فـ "وظيفة" "الأداة" متصل بالضرورة بهذهين العنصرين .

وغير هذا كثير جداً ، لا يكاد يحصى ، لأن "الأدوات" في جوهرها ليست إلا عاشر جملية تدخل - مع غيرها - في تكوين الجملة العربية ، وإذا كان من الممكن دراستها وحدها في مؤلف مستقل نظراً للرغبة في استيفاء جوانبها ومجالاتها - وهي دراسة نحوية - فإن دراستها مستقلة في مؤلف نحو يعرض للضوابط الأسلوبية للجملة العربية معرض غالباً لما ذكرناه من احتمالات التداخل ، أو التكرار ، أو تعزيق القول وعرضه في مواضع شتى .

* * *

وأضيف إلى ذلك أن هذه الاحتمالات ليست مجرد افتراض نظري ، فإن المتأمل لكتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" سجد فيه نماذج منها ، حسبنا أن نشير إليها فيما يأتي :

١ - درس الشيخ في نحو أربعين ومائة صفحة (إلا) ومواضعها في القرآن الكريم ^(١) ، وبتحليل ما ذكره الشيخ في هذا المجال نجد معظمه حرياً أن يوضع في بحث الاستثناء بجملته دون أن يقتصر على بحث (إلا) وحدها . وحسبك أن تتأمل ما ذكره الشيخ تحت عناوين :

- الاستثناء التام المنفي .
- الاستثناء التام المنفي مع الاستفهام .
- الاستثناء التام المنفي مع النفي .
- الاستثناء المفرغ .
- الاستثناء المفرغ ووقوعه في الموجب .
- موضع المستثن المفرغ في الاعراب .
- التغيري في الصفات .
- الاستثناء من الاستثناء .
- الاستثناء من العدد .
- لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها .
- عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها .
- ما يحتمل التام والتغيري .
- الاستثناء المقطعي .
- إعراب المستثن المقطعي .
- الاستثناء الراجح الإنقطاع .
- الاستثناء المحتمل للإتصال وإنقطاعه .
- الاتصال وإنقطاع يكونان في المفرغ .

٢ - كذلك تناول الشيخ بالدراسة "إن" و "أن" من نواحي الجملة الاسمية في أكثر من عشرين ومائة صفحة ^(١)، وقد اضطر في مواضع كثيرة إلى أن يعرض لقضايا تناولهما وغيرها ما يتصل بالخصائص الأسلوبية للجملة الاسمية المنسوخة ، ومن ذلك مثلا :

- وقوع الجملة الطلبية خبر لأن .

الإخبار عن السنكرة في باب (إن)	-
حذف أخبارها	-
حذف أسمائها •	-
زيادة الباء في خبر (إن)	-
حذف أسمائها •	-
زيادة الباء في خبر (أن)	-
تعدد الخبر •	-
أني ، وأنني ، ولكن •	-
أنا ، أنا ، لكننا •	-
موقع المصدر المؤول من الإعراب •	-
(إن) بعد (لو) وبعد التقسيم ، وبعد (لا جرم)	-
ما يحتمل أن يكون خبرا •	-
ما يحتمل حذف اللام •	-
العطف على اسم (إن) و(أن)	-
العطف بالرفع قبل الاستكمال •	-
هل يراعي المحل مع النعت •	=
مراجعة المحل مع التوكيد •	-

٣ - عند دراسة الشيخ للفاء (١) عرض للمحات من دراسة الفاء السببية في القرآن الكريم ، وقد تخللت هذه الدراسة قضايا متعددة تتصل "بالجملة" كلها ولا تقتصر على "الأداة" وحدها ومن بينها :

جواب النهي •	-
جواب الاستفهام •	-
جواب التخصيص •	-

جواب التمني	-
جواب لسو ٠	-
جواب الترجس ٠	-
جواب الامر ٠	-
كن فيكون ٠	-
جواب النفس ٠	-
رافق المضارع بعد فاء السبيبة ٠	-

٤ - درس الشيخ "اللام" في أكثر من ثمانين صفحة (١)، تخللتها مواضع عديدة تطرق فيها الشيخ إلى ضوابط أسلوبية تتراوح الأداة وحدها إلى الجملة كلها، ومن ذلك :

اللام للتعدية ٠	-
اللام متعلقة بمحذف حال ٠	-
اللام متعلقة بمحذف صفة ٠	-
هل تقع لام الجحود بعد (كان) الجنفية بـ (إن) ٠	-
إظهار (أن) قبل (لا) ٠	-
إحتمال اللام لأن تكون لام (كي) أو لام الأمر ٠	-
اللام بعد فعل الارادة والامر ٠	-
تقدّم (الواو) على لام التعلييل ٠	-
الحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعلييل ٠	-
هل تضمر (أن) بعد لام التعدية ٠	-
لام (كي) تحتاج إلى متعلق ٠	-
وصف اسم الفاعل أو المصدر مما يمنع تعلق لام (كي) بهما ٠	-

- حذف متعلق لام كى .
- إحتمال حذف المتعلق .
- موضع لام كى في الاعراب .

* - عرض الشيخ لأنواع (ما) في القرآن في عدد كبير من الصفحات يتراوح خمسين صفحة ^(١) وقد تطرق في كل نوع منها لظواهر أسلوبية تتصل بالجملة ولا تقتصر على الأداة ، ومن ذلك :

- الاستفهام الحقيقي .
- الاستفهام في معنى التعظيم .
- وضع الظاهر موضع المنهمر .
- الاستفهام للتحمير والسخرية .
- الاستفهام للتعجب .
- الاستفهام للتقرير وللإنكار .
- تتابع الاستفهام .
- موضع (ما) الاستفهامية في الاعراب .
- هل تقع (ما) صفة .
- ما المعرفة التامة والنكرة التامة .
- ما جاء من اعمال (ما) في القرآن .
- مجيء خبر (ما) جملة فعلية وكان الفعل مضارعا ولم يقع ماضيا .
- مجيء خبر (ما) جارا و مجرورا .
- زيادة (الباء) في خبرها .
- تقدم الخبر على الاسم ييطئ عمل (ما) .
- موضع جملة (ما) النافية من الاعراب .

(١) ٣١ من ص : ٩٠ - ١٤٢ الرجع السابق .

- (ما) النافية الداخلة على الأفعال .
- الماضي بعد (ما) النافية .
- المضارع بعد (ما) النافية .
- الظروف المقطوعة عن الإضافة لا تقع جملة ولا خبرا ولا حالا .
- لا يتقدم معمول الفعل المؤكّد عليه .

* * *

وهذا التداخل الذي عرضنا لنماذج منه في الصفحات السابقة ليس مقصرا على ما اختص بالآدوات والحرروف فحسب ، بل ان المتأمل للكتاب يجد نماذج منه منتشرة بين القسمين الآخرين : القسم الصرفي ، والقسم النحوى ، بحيث عالج في القسم الصرفي - بأجزائه المختلفة - بساحت نحويّة ، وعالج في القسم النحوى بساحت صرفية .

وأكتفى بالتمثيل لذلك بالإشارة إلى المباحث الآتية :

أولاً - عرض الشيخ في القسم الصرفي من الكتاب لمباحث نحوية كثيرة منها :

- ١ - إعمال المصدر ^(١) .
- ٢ - عن اسم الفاعل الرفع ^(٢) .
- ٣ - قراءات بـإعمال اسم الفاعل النصب وإضافته في السبع ^(٣) .
- ٤ - قراءات بـإعمال اسم الفاعل وإضافته وإحدى القراءتين من الشواذ . ^(٤)
- ٥ - قراءات بحذف التنوين مع الإعمال في الشواذ . ^(٥)

(١) انظر :	الرجوع السابق .
(٢) " :	٦٨٠/٢/٢
(٣) " :	٥٦٥/٣/٢
(٤) " :	٥٦٢/٣/٢
(٥) " :	٥٦٨/٣/٢
(٦) " :	٥٧٤/٣/٢

- ٦ - اسم الفاعل الناصب للفعلين ^(١) .
- ٧ - عمل اسم المفعول الرفع ^(٢) .
- ٨ - إعمال صيغة (فعال) ^(٣) .

ثانياً - عرض الشيخ في القسم النحوى من الكتاب لمباحث صرفية كثيرة منها :

- ١ - مباحث تتصل بجمع التكسير ^(٤) .
- ٢ - مباحث تتصل بجمع المؤنث السالم ^(٥) .
- ٣ - مباحث تتصل باسم الجمع ^(٦) .
- ٤ - مباحث تتصل بالفعل الأجوف ^(٧) .
- ٥ - مباحث تتصل بالفعل الضعف ^(٨) .
- ٦ - مباحث تتصل بالمصادر ^(٩) .

* * *

إذا تجاوزنا هذا الملحوظ حول تقسيم الكتاب ، وألقينا نظرة على مصادره التي اعتمد عليها ، وجدنا الشيخ يقرر صراحة أنه أفاد من مجموعات محددة من الكتب ، يمكن أن تصنف على النحو الآتى :

-
- | | |
|---|------------------------|
| <ol style="list-style-type: none"> (١) انظر ٥٢٢/٢/٢ (٢) " ٥٨٢/٣/٢ (٣) " ٦/٤/٢ (٤) تناول ذلك في مواضع متفرقة من الجزء الأول من القسم الثالث . (٥) تناول ذلك في مواضع متفرقة من الجزء الأول من القسم الثالث . (٦) انظر : ٥٣٢/١/٣ وما بعدها . (٧) : ٢٠٢/١/٣ العرجع السابق . (٨) : ٢٠٩/١/٣ " " (٩) تناول ذلك في مواضع متفرقة من الجزء الثاني من القسم الثالث . | <p>المرجع السابق .</p> |
|---|------------------------|

- ١ - الكتب المعنية بفهرسة الفاظ القرآن .
- ٢ - الكتب المعنية باعراب القرآن .
- ٣ - الكتب المعنية بالقراءات .
- ٤ - كتب النحو بدءاً من سيوبيه وانتهاء بابن هشام .

والمتأمل لها ورد في الكتاب نفسه من موضوعات وسائل وإحالة ، ينتهي بالضرورة إلى لحظ عدد من الأمور فيما يتصل بمصادر الكتاب .

الأمر الأول : أن إفادة الشيخ من المصادر التي ذكرها ليست في درجة واحدة ، ولا حتى متقاربة ، فان منها ما يمكن القول به بأنه اعتمد عليهما في الكتاب اعتماداً مطلقاً ، قل أن تر مسألة لا يقين فيها منه ، ومنها ما يمكن القول بأنه لم يرجع اليه في الكتاب الذي تجاوز عدد صفحاته ثمانية آلاف صفحة إلا مرات قلائل في موضع محدودة .

وحسبى أن أشير إلى نتائج احصائية قمت بها في موضع متفرقة من أجزاء الكتاب ، وتبين لي منها ما يأتي :

- ١ - أن الشيخ قد أشار إلى " البحر المحيط " منفرداً بنسبة %٣٢
- ٢ - وأنه قد أشار إلى " العكبري " منفرداً بنسبة %٢٦
- ٣ - وأنه قد أشار إليهما معاً مجتمعين بنسبة %٢٨
- ٤ - وأن بقية المراجع لم يشر إليها إلا في نحو %٩ من الحالات الكتاب .

الأمر الثاني : أن الشيخ قد أغلق عملياً العودة إلى مصادر كثيرة كان من الممكن أن تقيده في جميع مادته وتحليلها ، ومن بين هذه المصادر :

١- المعاجم اللغوية :

وفي طليعتها : لسان العرب لابن منظور ، وتهذيب
اللغة للازهري ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ، والمخصص لابن
سيده .

٢- كتب الحديث :

وفي طليعتها : الصاحح ، والسنن ، والمسانيد .

٣- من كتب اعراب القرآن :

معانى القرآن للا خفشن .

٤- من كتب التفسير :

تفسير الطبرى ، والقرطبي ، وابن كثير .

الأمر الثالث: أن الشيخ قد عاد في مواضع كثيرة من كتابه إلى كتب المتأخرین
على خلاف ما صرّح به في مقدمته ، ثم أنه لم يحاول في معظم
الأخوان توثيق ما نقل منها من كتب المقدمين .

ومن بين ما تردد ذكره في الكتاب في مواضع كثيرة : حاشية
الحضرى ، وشرح التصريح للشيخ خالد ، وشرح الأشمونى
على الالفية ، وحاشية الصبان عليه ، وهامع الهرمام للسيوطى ،
ونحوها من المصادر المتأخرة .

الزم الشيخ في عرض مادته في الكتاب كله أن يقدم بين يدي الموضوع خلاصة تقدم "صورة واضحة موجزة لعناصر الدراسة التفصيلية" وقد اختار أن يضع لهذه الخلاصة عنوان "لمحات" وجعلها "أشبه بما عمل الإذاعات في صدر نشراتها الإخبارية من تقديم موجز للأنباء" وعل هذه الطريقة بأمرین : (١)

- ١ - تقریب الدراسة إلى نفوس القراء على اختلاف درجاتهم الثقافية وتيسيرها لهم . فمن شاء اكتفى بهذا القدر ومن شاء رجع إلى الدراسة التفصيلية .
- ٢ - توفير الحرية في نقل النصوص في الدراسة التفصيلية .

(١) انظر : ١٦/١١ من المقدمة . "المرجع السابق" .

وأعقب هذا الموجز - أو هذه الخلاصة - دراسة مفصلة للموضوع ،
تحري أن يصدرها بذكر أرقام الآيات التي يعرض لها دون أن يذكر نصوصها .

وأحسب أن في هذه الطريقة في العرض بعض النظر : فربما قيل
إن "اللحوظات" في حقيقتها ليست إلا نتائج ، وهي بذلك أخرى بأن تعقب
الدراسة التي تعد في جوهرها مقدمات . فوضعها على نحو ما صنع
الشيخ عكس للاوضاع وتبدل للموضع ، فضلاً عن أن التعليل الذي ذكره
الشيخ من تيسير الدراسة وتقريبها للقراء على اختلاف ثقافاتهم لا يقنع ،
لأن هذه الغاية يمكن أن تصدق على "الخلاصة" مقدمة ومؤخرة . وإذا
كان الأمر كذلك فقد وجّب أن توضع حيث يفرض المنهج العلمي باعتبارها
"نتائج" لا "مقدمات" .

ثم يمكن أن يضاف إلى هذا الملاحظ ملحوظ آخر ، مردّه إلى اقتصار
الشيخ على ذكر أرقام الآيات في المصحف الشريف دون ذكر نصوصها ، فسي
الوقت الذي أسرف فيه إسراها شديداً في نقل نصوص تتصل بسائل النحو والصرف .

سار الشيخ في ترتيبه المادة العلمية للكتاب على نحو ما سار عليه
في أعماله العلمية السابقة : في فهرسته لكتاب المقتضب للمبرد ، وفهرسته
لكتاب سيفويه :

= ففي قسم "الأدوات والحراف" رتبها على حسب أولئكها ترتيباً
"المُتَبَايِّناً" على النحو الآتي :

في الجزء الأول : ياذ ، واذن ، ولذا ، والا ، وإلا ، وإلى ، وأم ، وأما ،
ولما ، وأن ، وإن ، وأن (المشودتان ، وإن ، وأن ،
أو ، وأى ، وأين ، وأينما ، وأى) .

وفي الجزء الثاني تناول : الباء ، وبيل ، وبلى ، والباء ، وشم ، وحتى ،
وحيشما ، ورب ، وسوف ، وعلى ، وعن ، وغير ، والفاء ،
وفى ، وقد ، والكاف ، وكأن ، وكأين ، وكل ، وكلما ،
وكلا ، وكم ، وكيف ، وكى ، واللام ، ولا ، ولكن ،
ولعل ، ولم ، ولما ، ولن ، ولو لا ، ولو ما ، وليت ،

وفي الجزء الثالث درس : ما ، ومتى ، ومن ، ومهمما ، ونون التوكيد ، ونعم ،
وهل ، والواو ، ويا ، .

وقد تخلل عرض هذه الأدوات بعض القضايا التي استطرد الشيخ
إلى ذكرها ، مما يتصل بالأساليب التي تدخل بعض الأدوات فيها ،
ومكوناتها ، وعلاقاتها ، ومن ذلك مثلاً كلام الطويل عن تركيب
الشرط وأدواته الذي بلغ نحو ستين صفحة ، ^(١) وقد تطرق إلى
الشيخ عند ذكره "مهما" . وكذلك حديثه عن موضوع : "التعليق"
و"العامل" وقد تجاوز بدوره عشرين صفحة تخللت موضوع (من)
الجارة ^(٢) .

(١) انظر : ٣/١ ١٩٢١ - ٢٥٩ العرج السابق .

(٢) : ٣/١ ٤٢٥ - ٤٤٦ " "

= وفي القسم الصرفى التزم في ترتيبه الإطار العام الذى خضع له في ترتيب "السائل الصرفية" في فهرسه السابقة، وفي كتابيه: "المغنى" و "الباب" .

فقد عالج في الجزء الأول : القلب المكانى ، والإلحاد فى الفعل ، وتدخل اللغات فيه ، وتغيراته ، ثم انتقل إلى م الموضوعات تصريف الفعل الثالثى المجرد والمزيد ، وبحث معانى صيغ الزوائد : أفعال ، وقعمل (بالتضعيف) ، وفاعل ، والفعل ، وافتعلم ، وافعل ، وافعال ، وتفاعل ، واستفعل ، ثم عرض للرياعى المجرد ، والمزيد ، وانتقل بعد ذلك إلى تصريف الأفعال بحديثه عن المضارع والأمر .

وتتناول في الجزء الثاني : تكلمة تصريف الأفعال ، وبحث الجامد منها ، ثم عرض للمعتل ، وكذلك لتدخل اللغات فيها ، ثم فصل القول في المهموز ، والمضاغف ، والمشال ، والأجوف ، والناقص ، واللفيف بنوعية : المفروق ، والمقرون .

وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن تصريف الأسماء فتناول أبنية الاسم الثالثى المجرد ، والرياعى المجرد ، ثم الثلاشى المزيد ، ثم الرياعى المزيد ، ثم الأسماء الخامسة ، والقى نظرة على التنويع في الأسماء .

عرض بعد ذلك للمصادر : فذكر مصادر الثلاشى المزيد ، ومصادر الرياعى ، ثم اسم المصدر .

ودرس في الجزء الثالث : باقى مباحث المصادر واسم المصدر ، ثم المصدر المبين ، واسم المكان ، واسم الزمان ، واسم الآلة وختم حديثه في هذا الجزء بدراسة عن اسم الفاعل واسم المفعول .

وفي الجزء الرابع : استكمل باقى بحث تصريف الأسماء ، فعرض لصيغة
المبالغة ، وأ فعل التفصيل ، والمقصور والممدود ،
ثم المشتى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ،
ثم جم الجم ، واسم الجم ، ثم التصغير والنسب ،
وختم القسم الصرفى بحث يث مطول عن الهمز ، والاعلاء ،
والابدال .

وبالرغم من أن الإطار العام الذى التزم به
الشيخ صحيح ، وهو البحث فى تصريف الأفعال ثم
تصريف الأسماء ثم القضايا المشتركة بينهما ، فإن
التطبيق العملى فى الكتاب قد خالف ما استقر عليه
العرف فى البحث الصرفى في بعض المواقع ، وهو عرف
أخذ به الشيخ نفسه في أعماله السابقة ، ومن ذلك
تقديمه باليبحث في بعض المشتقات الاسمية على بعض ،
إذ قدم دراسة اسم المكان واسم الزمان واسم الآلة ،
على بحث اسم الفاعل واسم المفعول . وهو - كغيره
ما سبق ذكره من ملحوظات - أمر يعز على التفسير .

=
وفي القسم الثالث - وهو قسم النحو - خضع للترتيب الشائع الأخذ به عند متاخرى النحاة ، وهو ترتيب ابن مالك في الألفية ، وهو ما سبق
أن صرخ به في أعماله السابقة في الفهرسة .

ولهذا عرض الجزء الأول للمنبر والمعنى ، والمعرفة والنكرة ، فدرس أسماء
الإشارة ، والأسماء الموصولة ، والعلم ، ثم انتقل
إلى المبتدأ والخبر ، وكان وأخواتها ، وأفعال
المقارنة ، والفاعل ، وبناء الفعل للمفعول ، ونائب
الفاعل ، وختم هذا الجزء بحديث عن الإيتام .

ويندأ الجزء الثاني : يبحث عن الاشتغال ، والتازع ، ثم درس المفعول
المطلق ، والمفعول به ، وظن وأخواتها ، والمفعول
لا جله ، ختنه ببحث مطول عن الظروف .

وعرض الجزء الثالث : لمباحث : الحال ، والتمييز ، والمعدد ، والمنادى ،
وما الحق به من الاختصاص ، والقسم ، والإضافة ، ثم
درس نعم وئس ، وختم الجزء بحديث عن أول التوابع
(النعت) .

واختص الجزء الرابع : بباقي مباحث القسم النحوى ، فعرض أولاً لباقي
التابع بصورة ييدوا الترتيب فيها مضطرباً إذ تناول
التوكيد ، وعطف النسق ، والبدل ، وعطف البيان ،
ثم عاد إلى البدال مرة أخرى . وأنقل من التتابع
إلى الكلام عن أسماء الأفعال ، والمنعون من الصرف ،
والجمل التي لا محل لها من الاعراب . وختم الجزء
بحديث عن (نون الوقاية) .

وجلى أن هذا العرض وحده كاف في تبيان مدى التزام الشيخ
بترتيب ابن مالك ، صحيح أن الاطار العام - من تقديم المقدمات ، ثم
ذكر المرفوعات فالمنصوبات فال مجرورات ، فالجوازم ، فالتابع - قد
اتبع في الكتاب ، لكن ثابت أيضاً أن مخالفات كثيرة قد تخللت هذا
الترتيب . وقد تجلى هذا واضحاً في المنصوبات التي ألف مؤلفو
النحو أن يدّفعها بالفعل به أو المفعول المطلق ، وأثر الشيخ
أن يدأها بالاشغال والتزاع . وكذلك في المجرورات التي شاع
أن يكون الباب الأول فيها الجر بالحرف أو الجر بالإضافة ، وعدل
عنهم الشيخ إلى القسم ، ومثلهما أيضاً التابع ، التي ربّها الشيخ
- كما رأينا - بطريقة تحتاج إلى تأمل وحسن ظن وعيـاً .

الخاتمة

الخاتمة

أهم نتائج البحث

بعد هذه الرحلة الطويلة مع أعمال الشيخ "عبيدة العلمية" ، من فهارس ومحفظات وصنفات ، من الخير أن أخص خاتمة هذه الدراسة للحديث عن أهم ما توصلت إليه من نتائج ، لأن محاولة رصد كافة نتائجها أمر - فيما أحسب - شديد الصعوبة ، إذ تعرضت الدراسة لتقسيم كثير مما قدم الشيخ في أعماله المختلفة ، وكان مما صنعته تصويب فهارسه المنشورة ، والتعریف بفهارسه غير المنشورة ، وتحليل ما حققه من أعمال ، وتأمل ما قدمه من مؤلفات ، وفي هذا كله توصلت الدراسة إلى تصويبات كثيرة جداً ، تعد محاولة جمعها معاً في مكان واحد ضريراً من تكرار الجهد ، وحسب الدرس لهذا البحث أن يعود إلى أبوابه وفصوله ليجد كل تصويب في موضعه ، وما أحسب موضوعاً من الموضوعات له في رسالة ذكر إلا وفيه من جهد التصويب نصيب.

لذلك من الخير أن أركز في الخاتمة على أهم النتائج التي توصل إليها بحثنا هذا ، وفي هذا المجال فأنتي أستمتع القاريء عذراً في أن أضع بين النتائج بعض القضايا والشكّلات التي اتصور حاجتها إلى بحث جديد ومناقشة مستفيضة ، حتى يكون ذكرها حافزاً لمتابعة البحث فيها .

ولعل أهم هذه النتائج ما يأتي :

أولاً : - أن البحث قد حدد بصورة علمية المجالات التي أسمى الشيخ فيها ، وقد منها مفصلة مستوعبة ، لم يترك منها مجالاً ولم يغفل في أي مجال منها عملاً .

ثانياً : - أن البحث قد تمكن من القاء الضوء على حياة الشيخ وملابساته نشأته ومكونات ثقافته ، بالرغم من أن بعض هذه الجوانب كان غامضاً كل الغموض ، وكان الحديث فيه بالغ الحساسية شديد الحرج .

ثالثا : - إن البحث قد أثبت أن الشيخ كان رجلاً يتسم بالذكاء الشديد في الأفاده من عناصر المادة العلمية التي يجمعها في مجالات شتى من جهوده ، فهو يستغل «فهرسه» التي صنفها في تحقيقاته ، وفي مصنفاته ، وفي محاضراته ، وفي مقالاته ، فالمجالات المختلفة عنده توشك أن تكون متداخلة ، وهذا لون من الذكاء الأفادة من «المتاح» من ناحية ، وعدم «التناقض» مع الآراء السابقة من ناحية أخرى . لأن جميع ما يصدر من آراء إنما يرتكز على ما هو «متاح» من معلومات لا تتغير . فلا سبيل معها لتناقض أو قضايا .

رابعا : - إن البحث قد توصل إلى أن الدأب والاستمرار كفيلاً باظهار جوانب تفوق الباحث ومن المؤكد لدينا أن الشيخ قد أدرك مدى قدرته على الفهرسة فالالتزام بتنمية عناصر هذه القدرة ، وأؤكد أسباب تفوقة فيها .

خامسا : - إن من أعمال الشيخ العلمية ما يحتاج إلى إعادة نظر :

- فهرسه - على اختلافها - في حاجة إلى مراجعات وتموييبات ، حتى تتفقى ما يشوبها من قصور واضطراب . ولقد حاولت في هذا البحث تقديم نماذج لذلك التصويب ، بيد أن طبيعة البحث أبانت على الاستمرار في ذلك ، إذ كان معناه إعادة صياغة كثير من عناصر فهرسه .

- وفهرسه - غير المنشورة بخاصة - في حاجة إلى تأمل شديد ، بغية استكمالها ومراجعتها ، ونشرها للإفادة منها .

وكتابه " دراسات لا سلوب القرآن الكريم " يحتاج بدوره إلى
" إعادة نشر " بعد " إعادة صياغته " من جديد ، نظراً لما
تنسم به نشرته الحالية من " تداخل " في بعض الموضوعات ،
" وتكرير " في بعض المسائل ، و " اضطراب " في عدد من القضايا
واقتصر على عدد محدود من المصادر مع وجود مصادر أكثر أصالة
وفائدة .

إنّ هذا الكتاب - لأهميته البالغة - يجب أن تتبعجه
في إطاره لتصفيته مما فيه ، حتى يكون العمل على المتصل
بالنص القرآني باللغة الدقة شديد الانتاج . ولا ينبغي أن يحول
دون ذلك ما يمس بحق التأليف ، لأنّ الغاية من متابعة جهد
البحث فيه ليست القاء هذا الحق ، وإنما تأكيد حق العمل
العلمي نفسه في الاتساع بالدقة ، والاتصاف بالسلامة ، والبراءة
من الخلل ، والبعد عن القصور ، والنأى عن الاضطراب .
وليس هذا الكتاب بأقل قيمة من " دوائر المعارف " التي تنقح
" موادها " العلمية بين الفينة والغيرة ، حتى تقدم معاً
يتلاطم وتطور البحث العلمي ونتائجـه المستحدثة .

الفَنَارُ

١- فهرس المصادر والمراجع

٢- فهرست الموضوعات

أهم المصادر والمراجع

أولاً : الدوريات

- مجلة الأزهر.
- مجلة التضامن الإسلامي.
- مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.
- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

ثانياً : الكتب

- أبو العباس العبرد وآثره في علوم العربية ، للشيخ عصيمة ، دار العرش الرياض .
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للبناء ، تحقيق الشيخ علي محمد الضباع ط عبد الحميد حنفي .
- الاتقان في علوم القرآن للسيوطى ، ط عيسى الحلبي ، ط المكتبة الثقافية ، بيروت - لبنان .
- أحيا النحو لابراهيم مصطفى ، ط لجنة التأليف والترجمة و النشر .
- أسرار القراءة لابن الأنباري تحقيق محمد بهجة البيطار ، ط الرقى بدمشق .
- الأنباء والنذائر للسيوطى ، ط ٢ حيدر آباد الركن .
- اصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق الاستاذين / احمد شاكر و عبد السلام هارون ، دار المعارف .
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق ابراهيم الباري ، ط الهيئة المصرية للكتاب .
- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، ط دار الكتب المصرية .
- الأفعال ، لابن القطاع ، ط ١ ، حيدر آباد الركن .
- الأفعال ، لابن القوطيه ، مطبعة بنك مصر .
- الأفعال في شرح أبيات مشكلة الاعراب للقارقي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط مؤسسة الرسالة - بيروت .

- الاقتراح في أصول النحو للسيوطى ط ٢ حيدر أباد الركن ، وط طه عبد الرؤوف سعد .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لابن السيد البطلانيوسى ، ط الأدبىة بيروت .
- الأمالى الشجرية ، لابن الشجرى ، ط ١ حيدر أباد الركن ، ط دار المعرفة بيروت .
- الأمالى لابن القالى تحقيق محمد الأمعى ط دار الكتب المصرية .
- امالي الزجاجي ، تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون ، ط الكويت .
- امالي السيد المرتضى ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط مصر .
- امالي ابى القاسم الهيلى ، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا ، ط مصر .
- املأ ما من به الرحمن للعكجرى ، ط مطبعة التقدم العلمية .
- أمثال العرب للغفلى الضبي ، تحقيق إحسان عباس ط ١ دار الرائد العربي .
- انباء الرواة للقطنطى ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ط دار الفكر العربي القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت .
- الانصاف في مسائل الخلاف لسلام نبارى ، ط الاستقامة ، ط حجازى .
- الإيضاح العضدى ، لأبى على الفارس ، تحقيق د . حسن الشاذلى فرهود - الرياض .
- إيضاح علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق الاستاذ مازن المبارك ، دار العروبة بمصر .
- بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ، ط المطبعة المنيرية بالقاهرة .
- البرهان للزركشى ، تحقيق الاستاذ محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط ١ عيسى البابى الحلبي .

- بغية الوعاء لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط مطبعة السعادة بمصر ، ط دار الفكر .
- تأويل مشكل القرآن لابن الدينورى ، تحقيق الاستاذ / السيد أحمد صقر ، ط عيسى البابى الحلبى ، ط دار الفكر .
- التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح مطبعة الحلبى .
- تحقيق النصوص ونشرها للاستاذ عبد السلام هارون ط مؤسسة الحلبى .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د . محمد كامل برگات ط مصر .
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان ، ط مطبعة السعادة .
- تفسير الطبرى ، تحقيق احمد محمد شاكر ، ط دار المعارف .
- تفسير الكثاف للزمخشري ط عيسى الحلبى ، ط التجارية الكبرى .
- تفسير القرطبي ، ط دار الكتب المصرية .
- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، ط الرياض ، تحقيق حسن الشاذلي فرهود .
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطى مطبعة مصطفى الحلبى .
- جمهرة الأمثال للعسكرى ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ط المؤسسة العربية الحديثة .
- حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ط مصطفى الحلبى .
- حاشية الدسوقي على المقنى ، ط عبد الحميد احمد حنفى ، ومكتبة المشهد الحسيني .
- حاشية الصبان على الاشمونى ، ط عيسى البابى الحلبى .
- الحجة لأبي علي الفارس ، تحقيق الدكتور شلبي سنة ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م .
- خزانة الاب ، للبغدادى ط بولاق ، وتحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .
- الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد علي النجار ، ط دار الكتب المصرية .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ عصبة ، مطبعة السعادة ، مطبعة حسان .
- دراسات نقدية في النحو العربي ، للدكتور عبد الرحمن ايوب - ط الانجلو المصرية .
- الرد على النحاة ، لابن مظا ، القرطبي ، تحقيق د . شوقي ضيف ، وتحقيق د . محمد ابراهيم البنا .

- رصف المباني في حروف المعاني ، للعالقى ، تحقيق احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- الروى الأنف للسميلي ، مطبعة الجمالية .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، تحرير الألبانى ، ط المكتب الاسلامي .
- سنن أبي داود ، ط دار الفكر - بيروت .
- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط دار الفكر - بيروت ط عيسى الحلبي .
- سنن الترمذى ، ط دار الفكر - بيروت .
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ احمد الحملawi ط ١١٠ .
- شرح ديوان الحماسة ، للتبريزى ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعـة التجارـية الكـبرـى .
- شرح الشاطبية ، لابن القاسـع ، ط مصطفى فهمـى .
- شرح الشافية ، للراغـي ، تحقيق الشـيخ محمد نور الحـسن و زـميلـيه ، مطبـعة حـجازـى بالـقاـهـرة .
- شرح الكافية ، لابن الحاجـب ، ط المطبـعة العامـرة بالـاستـانـة سـنة ١٣٠٩ هـ .
- شرح الكافية ، للرضـى ، ط المطبـعة العامـرة سـنة ١٢٧٥ هـ .
- شرح الفصل ، لابن يعيش ، مطبـعة عـالـم الـكـتبـى - بيـرـوـت ، مـكـتبـةـ المـتنـى - الـقاـهـرة .
- شرح الملوكي في التصـريف ، لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباـوة ، ط المـكتـبةـ العـربـيةـ بـحـلـبـ .
- شفاءـ الفـلـيلـ ، للـشـهـابـ الـخـفـاجـيـ ، المـطبـعةـ الـوهـبـيـةـ .
- شواذ القرآن ، لابن خالـويـهـ ، ط الـرـحـمـانـيـةـ .
- شواهدـ سـيـويـهـ لـلـاستـاذـ رـاتـبـ النـفـاخـ ، ط دـارـ الـاـرشـادـ ، دـارـ الـأـسـانـةـ .
- الصـاحـبـيـ لأـحـمـدـ بـنـ فـارـسـ ، تـحـقـيقـ اـحـمـدـ صـقـرـ ، ط عـيسـىـ الـحلـبـيـ ، طـ المـطبـعةـ السـلـفـيـةـ .
- صحيح البخارى ، ط دار الفكر - بيروت .
- صحيح مسلم ، ط مصطفى الحلبي ، ط دار الفكر .

- طبقات الشافعية للسبكي .
- طبقات القراء ، لابن الجزرى ، تحقيق برجستراسر ، ط السعادة .
- الفاضل للمفرد ، تحقيق عبد العزيز الميموني ، ط دار الكتاب المصرية .
- فقه اللغة وسر العربية للثعالبى ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، ط مصطفى الحلبى .
- فهارس سيبويه ودراسة له ، للشيخ عضيمة ، ط السعادة .
- الكامل للمفرد ط التجارية الكبرى بمصر .
- كتاب الأمثال لابن سالم تحقيق د . عبد العجيد قطامش ، ط دار المأمون .
- كتاب سيبويه ، ط بولاق ، وتحقيق عبد السلام هارون .
- كشف الظنون لحاجي خليفة ، ط دار العلوم الحديثة بيروت - لبنان .
- اللباب في تصريف الأفعال للشيخ عضيمة طه السعادة .
- لسان العرب ، لابن منظور ، ط بولاق ، ط دار ماذر - بيروت .
- مجالس ثعلب ، تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون ، ط دار المعارف .
- مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط دار القلم بيروت .
- المحتب لابن جني ، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- المخصوص لابن سيده ، ط بولاق .
- المذكر والمؤنث ، لبني بكر بن الانبارى ، تحقيق الشيخ عضيمة ، وتحقيق د . الجنابي
- المستقصي في أمثال العرب للزمخري ، ط دار الكتب العلمية - بيروت .
- مشكل اعراب القرآن ، للقيسي ، تحقيق ياسين محمد السادس ، ط دمشق .
- معانى القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار ، ط الدار المصرية .
- معجم الأدباء للياقوت الحموي .
- المعجم المفهرس للفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ط مطبع الشعب .
- المعجم المفهرس للفاظ الحديث النبوى للدكتور أ . ونسنك ومجموعة من المستشرقين ط لندن .
- المعجم المفهرس للفاظ الحديث النبوى للدكتور أ . ونسنك وجموعة من المستشرقين ط لندن .
- المعجم المفهرس للفاظ الحديث النبوى للدكتور أ . ونسنك وجموعة من المستشرقين ط لندن .

- مغني اللبيب عن كتب الاعريب ، لابن هشام ، تحقيق وطبع محمد محي الدين عبد الحميد .
- المقتنب ، لابي العباس العبرد ، تحقيق الشيخ عضيمة ، ط / هالم الكتب ، بيروت .
- مقدمتان في علوم القرآن « لمجهول » ، ولابن عطية ، تحقيق آرثر جفرى ، مطبعة السنة المحمدية .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة . ط دار الفاق الجديدة بيروت .
- من اسرار اللغة ، د ١٠ ابراهيم انيس - طبعة الانجلو المصرية .
- المنفصل في التصريف ، لابن جنی ، تحقيق ابراهيم مصطفى ، وعبد الله امين ط مصطفى الحلبي .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، د . خديجة الحديثي ، طبعة منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية .
- نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق د . محمد ابراهيم البنا - طبعة ليببيا .
- نزهة الالبّا ، لابن الانباري ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، طبعة نهضة مصر .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزری ، تحقيق الشيخ علي محمد الصباع الطبعة التجارية الكبرى .
- النهاية في غريب الحديث والاثر ، لابن الأثير ، تحقيق د . الطناحي ، د . المزاوى ، ط دار الفكر .
- همع الهاوا مع « للسيوطى » تحقيق د . عبدالعال سالم مكرم ، طبعة دار المعرفة - لينا .
- الوجيز في علم التصريف ، لـ « لسانانباري » ، تحقيق د . علي حسين التواب ، ط دار العلوم .

فهرس الموضوعات
مسسسي

المقدمة (١ - ٦)

١	١ - موضوع البحث وأسباب اختياره
٢	٢ - الصعوبات التي واجهت البحث
٤	٣ - خطة البحث

التمهيد (٢ - ٤٧)

البحث الأول : حياة الشيخ ٠

٢	- اسمه ونسبه
٢	- مولده ونشأته
٨	- حياته الاجتماعية ودرجه الوظيفي
١١	- صفاته الجسمية والنفسية
١٢	- هوايته
١٢	- وفاته

البحث الثاني : ثقافته ٠

١٤	- مكوناته الثقافية
١٤	- عناصر ثقافته الشخصية
١٥	- مختاراته الشعرية وال-literary
١٥	- وصف عام للمختارات
١٦	- تحليل للمختارات
١٧	- نماذج من المختارات

المبحث الثالث : آثاره العلمية :

٢٢	١ - في مجال الفهرسة
٢٥	٢ - في مجال التحقيق
٢٥	٣ - في مجال التأليف

الباب الأول

جهود الشیخ فی الفهرسة

(٣٠ - ١٩١)

٢٨	مدخل
	الفصل الأول - الفهارس المنشورة (٣٢ - ١٤٢)

المبحث الأول : فهارس المقتصب للمبرد

٢٩	وصف عام	-
٣٠	تقسيم المفهارات إلى مجموعتين	-
٣٠	تحليل المجموعة الأولى	-
٣٤	تحليل المجموعة الثانية	-
٣٥	أ - فهرس الموضوعات النحوية	٩
٤١	ب - فهرس الحروف والأدوات	
٤٥	ج - فهرس المسائل الصرفية	
٥٣	د - فهرس الموضوعات العامة	
٦٠	ملحوظات عامة على فهارس المقتصب	٠٠٠٠٠

المبحث الثاني : فهارس سيفويه

٦٢	وصف عام للكتاب	-
٦٢	مراحل صنع الفهارس	-

٦٤	عرض عام للفهارس	-
٦٢	ظواهر تلتف النظر في الفهارس	-
٦٢	فهارس أقى الشیخ صنعتها	-
٧٢	تحليل الفهارس	-
٧٢	١ - فهرس مسائل النحو	-
٧٦	ب - فهرس الحروف والأدوات	
٨٢	ج - فهرس مسائل الصرف	
٩٣	د - فهارس متوعة	
٩٦	ه - فهرس من القرآن الكريم	
١٠٢	و - فهارس الشعر	
١٢٠	ز - فهارس أخرى	

المبحث الثالث : فهارس مسائل النحو في كتاب معانى القرآن

١٣٥	للفراء	
-----	-------	--------	--

١٣٢	وصف عام	-
١٣٩	ملحوظات	-

الفصل الثاني : الفهارس غير المنشورة (١٤٦ - ١٧٧)

١٣٦	وصف لبطاقات هذه الفهارس	-
١٣٢	الفهارس التي ذكرها الشیخ في مقدمة لفهارس سیويه	-
١٣٩	فهارس لا وجود لها في مكتبة بالرغم من ذكرها	-
١٤٠	فهارس موجودة لم يذكرها الشیخ	-
١٤١	تقسيم الفهارس غير المنشورة	-
١٤١	المجموعة الأولى : فهارس مسائل النحو والصرف	-
١٤٢	١ - نقول نصيحة من مصادر مختارة	-
١٥٥	ب - إشارة إلى مواضع مسائل نحوية	-

١٦٦	المجموعة الثانية : فهارس الكتب	-
١٦٧	١ - خزانة الأدب	
١٦٨	٢ - الروض الافت	
١٧١	٣ - الكامل وشرحه	
١٧٤	٤ - البحر المحيط	
١٧٥	٥ - حماسة البحترى	

الباب الثاني

جهود الشيخ في التحقيق

(١٧٨ - ٣٦٣)

١٧٨	مدخل	ـ
<u>الفصل الأول : تحقيق المقتضب (١٩٤ - ٢٢١)</u>			

١٧٩	وصف عام	-
١٧٩	موجوعات الدراسة التي صدر بها التحقيق	-
١٨٣	ملحوظات على الدراسة	-
١٨٨	بين الدراسة في التحقيق ورسالة الشيخ عن البرد	-
١٩٢	حول التحقيق	-
١٩٣	ملحوظات على التحقيق	-

الفصل الثاني : المذكر والمؤنث لابن الباري (٢٠٤ - ٢٢٠)

٢٠٤	وصف عام	-
٢٠٤	عرض للدراسة التي هادر بها التحقيق	-
٢٠٢	ملحوظات على الدراسة	-
٢١٢	ملحوظات على التحقيق	-

الباب الثالث

جهود الشيخ في التأليف

(٢١ - لاج ٣٤)

مدخل : ٢٢١

الفصل الأول : المقالات (٣٥٩ - ٣٦٣)

٢٢٣	المقالات مجموعات	-
٢٢٣	المجموعة الأولى : عرض عام	-
٢٢٨	المجموعة الثانية : تحليل	-
٢٢٩	١ - حول كتاب الرد على النحو	-
٢٣٢	٢ - النحو بين التجديد والتقليد	-
٢٥٥	٣ - أبو حيان وحرمه المحيط	-

الفصل الثاني : الكتب (٣٦٠ - لاج ٣٤)

٢٦٠	أبو العباس المبرد وأثره في علم العربية	المبحث الأول -
٢٦٠	تحليل مباحث الكتاب	-
٢٦٢	الخصوصية بين المبرد وشلبي	-
٢٦٢	لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته	-
٢٦٩	بين المبرد والقراء	-
٢٧١	مذهب المبرد بين القياس والسماع	-
٢٨٣	آثار المبرد	-
٢٩٢	خاتمة الكتاب	-
٣٠٤	نظرة تقويمية هامة	-
٣٠٧	المغنى في تصريف الأفعال	المبحث الثاني -
٣٠٧	لمحة تاريخية	-

٣٠٨	عرض عام	-
٣٠٩	دراسة تحليلية	-
٣٢٣	اللباب من تصرف الأفعال	المبحث الثالث :	-
٣٢٣	لحمة تاريخية	-	-
٣٢٤	تحليل نقدى	-	-

الفصل الثالث : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٣٤٦ - ٣٤٧)

٣٢٦	وصف عام	-
٣٢٩	تحليل مراحل عمل الكتاب	-
٣٣٠	١ - مرحلة الجمع والأعداد	-
٣٣١	٢ - مرحلة التأليف	-
٣٣١	ملحوظات حول الإطار العام للكتاب	-
٣٣٣	ظواهر من التداخل من موضوعات الكتاب	-
٣٣٩	ملحوظات حول مصادر الكتاب	-
٣٤٢	ملحوظات حول منهج الكتاب	-
٣٤٤	نظرة على المادة العلمية للكتاب	-
٣٥٠-٣٤٨	الخاتمة	-

٣٦٢ - ٣٥١

الفهارس :

٣٥١

١ - المصادر والمراجع

٣٥٢

٢ - الموضوعات